

الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق

تأليف
دكتور جمال الخولي



الدار المصرية اللبنانية

الوثائق الإدارية
بين
النظرية والتطبيق

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م



طباعة - نشر - توزيع

١٦ شارع محمد الحاي لرون - بيروت - الهاتف ٣٩٢٣٥٢٥ - ٣٩٢١٧٤٣ - فاكس: ٣٩٠٩٩١٨ - ورقاً: دار صادر - عرب: ٢٠٢٢ - القاهرة

AL-DAR AL-MASHRIAH AL-LUBNANIAN

PRINTING — PUBLISHING — DISTRIBUTION

16 ABD EL KHALIL LARNAI St. P.O.Box 2021-Cairo-Egypt PHONE: 2040-2022 FAX: 2020 CABLE DARSHAD

الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق

تأليف

دكتور جمال الخولي

أستاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

تقديم

دكتور محمد فتحي عبد الهادي

أستاذ المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة
ورئيس قسم المكتبات والوثائق بجامعة
السلطنة قاهر

الناشر

دار الفكر للنشر والتوزيع

إهداء

إلى عوني وسندي،

إلى زوجتي أم أولادي..

أروى وأودي...

مقدمة

يستند هذا الكتاب إلى عامتين أساسيتين أولاهما التخصص الأكاديمي للمؤلف في مجال الوثائق الإدارية، وثانيتهما الخبرة العملية الواسعة التي اكتسبها المؤلف من تعامله المباشر مع الوثائق الإدارية في العديد من المؤسسات. ولذلك من الطبيعي أن يتسم هذا الكتاب، الذي أسعد بتقديمه، بشمولية التغطية لموضوع الوثائق الإدارية.

فالمؤلف يستعرض المصطلحات الأساسية في هذا التخصص وهي الوثائق والمستندات المحفوظة والأرشيف ويناقشها باستفاضة ويخلص إلى اقتراحات بناء قائمة على فكر خاص يستحق الاحترام والتقدير. وهو يتناول أهمية الوثائق الإدارية والدور الذي تساهم به في خدمة وظائف الإدارة بما تحمله من بيانات ومعلومات توثق مراحل الأعمال الإدارية المختلفة وتقف شاهدا عليها، وهو يشرح الأنشطة الرئيسية والإجراءات الفنية التي تتم في وحدات المعلومات الإدارية بمستوياتها المختلفة من تصنيف، وفهرسة، وتكشيف، والتقنيات الحديثة التي ينبغي الاعتماد عليها، فضلا عن العنصر البشري المؤهل ودوره الفعال في تنظيم العمل وإدارته. ثم هو يعد ذلك يتناول المؤسسات التي تتعامل مع المستندات أو الوثائق الإدارية بمراحلها المختلفة، ومن ثم يتحدث عن مراكز المعلومات الإدارية، ومراكز الأرشيف الوسيط، والأرشيف القديم.

وهناك الكثير من الأمور الملفتة للنظر في هذا الكتاب، منها الاهتمام الواضح من قبل المؤلف بتأصيل المصطلحات العربية الأساسية في مجال التخصص، وتشير مناقشة لتلك المصطلحات إلى جرأة وتمكن في نفس الوقت، فهو مثلا يرى أن كلمة أرشيف يجب أن تستخدم للدلالة على الوثائق التاريخية فقط. ومنها أيضا أنه لا يكفي بعرض الأساسيات

وتطبيقاتها وإنما يحرص على تقديم الاقتراحات الملائمة مثلما فعل عند عرضه لموضوع تصنيف الوثائق الادارية، حيث قدم لنا خطة التصنيف الموحدة للوثائق الادارية التي تحدث عنها في الفصل الثالث وأوردتها كاملة في ملحق للكتاب متضمنة الأنشطة والموضوعات والهيئات والمنظمات، والتقسيم الجغرافي، والتقسيم الشكلي للوثائق، ثم الكشف الهجائي لما ورد في القسم المصنف مع اعتناء بالرمز الذي يربط بين القسم المصنف والكشاف الهجائي، وهذه الخطة من الجهود الطيبة في هذا المجال وهي جديرة بالنظر والاهتمام. ومن الاقتراحات المفيدة أيضا الدليل المفصل لاجراءات العمل في مجال الوثائق الادارية الذي قدمه المؤلف في الفصل السادس من الكتاب، بهدف تقنين نظم المعلومات الادارية المتداولة على المستوى القومي. ولهذا الدليل اهميته الكبيرة، حيث أنه أصبح من الضروري الآن تسجيل خطوات العمل واجراءاته بدقة لأن مثل هذا التسجيل ينهي مسألة الاعتماد على الذاكرة والارتباط بأفراد معينين، كما أنه يساعد على التوحيد والدقة في العمل فضلا عن فائدته في عمليات التحديث من ناحية وتدريب الموظفين الجدد من ناحية أخرى.

وأضيف إلى ما سبق العرض الطيب الذي قدمه المؤلف في الفصل الخامس لمراكز الارشيف الوسيطة متضمنا التخطيط والانشاء والادارة.

وقد حفل الكتاب بالعديد من الاشكال والنماذج التوضيحية ومعظمها من صنع المؤلف نفسه. ومن يطلع على قائمة المصادر التي رجع اليها المؤلف يلاحظ مدى الجهد الذي بذله في الالمام بالنتاج الفكري العربي والأجنبي المتصل بموضوع الوثائق الادارية.

ولعله يتضح مما سبق مدى أهمية هذا الكتاب وقيمته... وترجع هذه الأهمية الى قيمة المعلومات الادارية نفسها باعتبارها عصب العمل الاداري بأنواعه المختلفة، فضلا عن قلة الدراسات العربية في هذا المجال. ولهذا يعتبر الكتاب اضافة طيبة في مجال المعلومات الادارية بصفة عامة والوثائق الادارية بصفة خاصة. وهو يخدم العديد من الأطراف، فهو بمثابة كتاب دراسي شامل لدارسي الوثائق والمعلومات في أقسام الكتاب والمعلومات ودارسي الادارة في كليات الادارة ومعاهدها. وهو بمثابة دليل ارشادي للاختصاصيين في وحدات ومراكز المعلومات الادارية والوثائق، وأيضا للعاملين في مجال الادارة.

تحية إلى الدكتور / جمال الخولي صاحب هذا الكاب الذي استمتعت بقراءته. تحية إلى كاتب مقل في إنتاجه، لكنه يتميز بالتقني فيما يكتب، وبالتحقيق في اختيار الكلمات، فضلا عن التفق في تنظيم المعلومات وعرضها.

والله ولي التوفيق

د. محمد فتحي عبد الهادي

أستاذ المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة

ورئيس قسم المكتبات والوثائق بجامعة

السلطان قابوس

المحتويات

٥	إهداء
	مقدمة بقلم الاستاذ الدكتور/ محمد فتحى عبد الهادى - أستاذ المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة ورئيس قسم المكتبات والوثائق بجامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان.
٧	
١١	قائمة المحتويات
١٧	تمهيد
٢٣	الفصل الأول: تعريفات ومفاهيم
٢٦	الوثائق
٢٨	المستندات
٤١	المحفولات
٤٤	الأرشيف
٦١	الفصل الثانى: المعلومات والادارة
٦٣	الحاجة إلى المعلومات
٦٥	التوثيق والاثبات
٦٧	اتخاذ القرارات الادارية
٧١	الاتصال
٧٧	الفصل الثالث: إدارة الوثائق الادارية
٧٩	عناصر إدارة الوثائق
٨١	تصنيف الوثائق الادارية
٨٤	الخطة الموحدة لتصنيف الوثائق الادارية
٨٩	فهرسة الوثائق الادارية
٩٤	تكشيف الوثائق الادارية
٩٨	التقنيات الحديثة في مراكز المعلومات الادارية

٩٨	الأجهزة والمعدات
٩٩	استخدام الحاسب الالى
١٠٠	استخدام أسلوب التصوير المصغر
١٠٣	اعداد وتاهيل العنصر البشرى
١٠٧	الفصل الرابع: التوثيق الادارى فى مصر
١١٠	طبيعة وحدات المعلومات الادارية
١١٣	مشكلات الوثائق الادارية فى مصر
١١٤	التكس
١١٥	المكان
١١٦	سوء الحفظ
١١٨	المركزية واللامركزية
١٢٠	التنظيم
١٢١	العنصر البشرى
١٢٢	نفس الامكانيات
١٢٣	مراكز المعلومات الادارية
١٣١	الفصل الخامس: الوثائق الادارية الساكنه (المحفوظات)
١٣٤	نظرية الأعمار الثلاثة
١٣٧	مراكز الأرشيف الوسيط
١٣٩	الحاجة إلى مركز الأرشيف الوسيط
١٤٢	مميزات وأهداف مركز الأرشيف الوسيط
١٤٣	مواصفات مراكز الأرشيف الوسيط
١٤٩	التصميم الهندسى للمركز الوسيط
١٥٥	وظائف المراكز الأرشيفية الوسيطة
١٥٧	استقبال وإيواء المحفوظات
١٦١	تقييم وعزل الوثائق الراكدة
١٦٦	معايير تقييم المحفوظات

١٧١	التخلص من الوثائق الادارية عبية الفائدة
١٧٤	خدمة المحفوظات وتداولها
١٧٧	الصلة بين الوثائق الادارية والأرشيف التاريخي
١٧٩	العلاقة بين مراكز المعلومات الادارية والأرشيف القومي
١٨٣	الفصل السادس : دليل إجراءات العمل في الوثائق الادارية
١٨٩	الفصل الأول، تعريفات وعموميات
١٩١	الفصل الثاني، الدورة المستندية للوثائق الادارية
١٩٦	الفصل الثالث، تصنيف وفهرسة الوثائق الادارية
١٩٩	الفصل الرابع، حفظ واستبقاء الوثائق الادارية
٢٠٣	الفصل الخامس، تداول الوثائق الادارية
٢٠٥	الفصل السادس، انتقاء واستبعاد الوثائق الادارية
٢٠٩	الفصل السابع، أمن وصيانة الوثائق الادارية
٢١٢	نماذج العمل
٢٢١	الفصل السابع : تجارب رائدة في تنظيم الوثائق الإدارية
٢٢٦	مركز معلومات مجمع الحديد والصلب
٢٢٤	مركز معلومات وزارة الكهرباء
٢٤٥	مركز معلومات مصنع ٨١ الحربي
٢٥٣	الملاحق والأشكال
٢٥٥	ملحق ١ : الخطة الموحدة لتصنيف الوثائق الادارية
٣٤٧	ملحق ٢ : نموذج لكشاف القرارات الادارية
٣٦٩	ملحق ٣ : نموذج استبيان للتعرف على واقع وحدات المعلومات الادارية وأقسام الحفظ
٧٠	شكل ١ : دورة إنتاج المعلومات الادارية
١٢٨	شكل ٢ : الهيكل التنظيمي لمركز المعلومات والتوثيق
	شكل ٣ : هيكل تخطيطي لمركز محفوظات مجموعة الصلب
١٤٩	البريطانية

١٥١	شكل ٤: تصور لتخطيط مركز أرشيف وسيط
١٥٦	شكل ٥: خطوط سير العمل في مركز الأرشيف الوسيط
١٩٢	شكل ٦: الدورة المستندية للبريد الوارد
١٩٥	شكل ٧: الدورة المستندية للبريد الصادر
٣٧٧	شكل ٨: بطاقة فهرسة تحوى رقم تصنيف الهيئة
٣٧٨	شكل ٩: بطاقة فهرسة تحوى رقم تصنيف الدولة
٣٧٩	شكل ١٠: بطاقة فهرسة تحوى رقم تصنيف شكل الوثيقة
٣٨٠	شكل ١١: الملفات المعلقة
٣٨١	شكل ١٢: حمالات الملفات الدوارة
٣٨٢	شكل ١٣: كبائن الحفظ المعدنية
٣٨٣	شكل ١٤: كبائن الحفظ المختلط
٣٨٣	شكل ١٥: كبائن الحفظ الكهربائية
٣٨٤	شكل رقم ١٦: كبائن الحفظ الالكترونية
٣٨٥	شكل رقم ١٧: كبائن حفظ الخرائط والرسومات
٣٨٥	شكل رقم ١٨: عربة نقل الملفات
٣٨٦	شكل رقم ١٩: مدخل مركز معلومات مجمع الحديد الصلب
٣٨٧	شكل رقم ٢٠: المكتبة الميكروفيلمية لمجمع الحديد والصلب
	شكل رقم ٢١: المجالات الرئيسية التي تنتمى اليها مجموعة الوثائق الهندسية لمجمع الحديد والصلب
٣٨٨	شكل رقم ٢٢: نموذج تصنيف لوحة هندسية تحوى مقطعا للمكمدات الحديدية التي تحمل الأسطح الجمالونية لمصنع الصلب
٣٨٩	شكل رقم ٢٣: نموذج تصنيف لوحة هندسية تحوى رسما لهيكل ما سورة شاطئ الرماد الخاص بطرد عادم الأقران
٣٩٠	شكل رقم ٢٤: صفحة من جداول تصنيف وثائق مجمع الحديد والصلب
٣٩١	

٣٩٢	شكل رقم ٢٥: صفحة من كشاف تصنيف وثائق مجمع الحديد والصلب
٣٩٣	شكل رقم ٢٦: صفحة من فهرس المشروعات الفرعية للمجمع
٣٩٤	شكل رقم ٢٧: صفحة من الفهرس المصنف لوثائق المجمع
٣٩٥	شكل رقم ٢٨: أساس تصنيف قطاع الكهرباء
٣٩٦	شكل رقم ٢٩: مستويات تصنيف الموقع الإداري للمنشآت الكهربائية
٣٩٧	شكل رقم ٣٠: مستويات تصنيف الموقع الإداري والموقع المساحي
٣٩٨	شكل رقم ٣١: مستويات تصنيف الموقع الإداري والموقع المساحي وتبعية منشآت الكهرباء
٣٩٩	شكل رقم ٣٢: التصنيف النوعي للمنشآت الكهربائية
٤٠٠	شكل رقم ٣٣: وجه بطاقة الفهرسة الخاصة بوثائق الكهرباء
٤٠١	شكل رقم ٣٤: ظهر بطاقة الفهرسة الخاصة بوثائق الكهرباء
٤٠٢	شكل رقم ٣٥: صفحة من فهرس وثائق مركز معلومات وزارة الكهرباء
٤٠٣	شكل رقم ٣٦: نموذج صفحة فهرس الوثائق المالية
٤٠٤	شكل رقم ٣٧: نماذج جوائظ الأقلام المصغرة المستخدمة في مركز معلومات مصنع ٨١ الحربي
٤٠٥	شكل رقم ٣٨: ترقيم الرسومات المصورة في مركز معلومات مصنع ٨١ الحربي
٤٠٦	شكل رقم ٣٩: الهيكل العام لتصنيف وثائق مصنع ٨١ الحربي
٤٠٧	شكل رقم ٤٠: نموذج لصفحة فهرس وثائق مصنع ٨١ الحربي
٤٠٨	شكل رقم ٤١: البطاقات المثقبة ذات الفتحة
٤٠٩	المصابير

تمهيد

الوثائق الادارية شكل من أشكال أوعية المعلومات، وهي تستمد أهميتها من طبيعتها الخاصة التي تنفرد بها عن سائر الأوعية.

ويتجلى لنا صدق هذه الفرضية إذا تتبعنا دورة المعلومات التي تمر بها الوثائق الادارية إنتاجا واختزاناً واسترجاعاً. فهذا النوع من الأوعية ينتج بطريقة رسمية لخدمة أغراض إدارية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها في الدولة، كما يتم استبقاؤه داخل المؤسسات والهيئات والأجهزة الادارية وفق معايير لها قوتها واحترامها، وكذلك يتم استرجاعه وإتاحة معلوماته حسب هذه القواعد والقوانين.

ومن ثم يمكن القول بأن هذه الوثائق الادارية تتميز باحتوائها على معلومات على درجة عالية من الصحة، يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها كمصدر هام من مصادر المعلومات للإدارة والبحث على حد سواء. فهذه الوثائق بما تحويه من بيانات عن خط سير العمل في الجهاز الإداري، تمثل مخزناً هائلاً وسجلاً دقيقاً لحياة هذا الجهاز ونموه. ولكي تحقق الإدارة أهدافها، وتنجح في عملها، لابد من توافر المعلومات اللازمة لانجاز هذه الأعمال في صورة صالحة للاستخدام.

كما تتجلى أهمية البيانات والمعلومات المسجلة في الوثائق الادارية، إذا علمنا أن أغلب المنشآت كانت في الماضي صغيرة الحجم قليلة الامكانيات، وكان صاحب العمل يباشر بنفسه جميع الأنشطة والأعمال من إدارة وبيع وشراء وإنتاج. فهو يقوم بنفسه بالاتصال بعملائه ويتعرف على رغباتهم واحتياجاتهم وهو يتصل بالموردين لينتقى ما تتطلبه عملياته الانتاجية، ويباشر إشرافه على العاملين معه. لكن مع تضخم المشروعات وتزايد نشاطها، أصبح اتصال صاحب العمل بمورديه وعملائه بنفسه أمراً عسيراً.

ومن ناحية أخرى، فقد تطلبت بعض المشروعات رؤوس أموال كبيرة، مما ساعد على تكوين الشركات الضخمة، التي قامت على أساس المشاركة أو المساهمة، وأدى هذا إلى انفصال الملكية عن الإدارة. كما تطلب الأمر تضافر مجموعة من الخبرات والمهارات الخاصة في أداء الأعمال وفي التخطيط والتنظيم والرقابة لعمليات المنشأة، كما تطلب الأمر بالضرورة توافر البيانات الدقيقة التي تعين رجال الإدارة على تصور المواقف الصحيحة، وانتهاج السياسات الأكثر نجاحاً في تحقيق استقرار المشروع وأهدافه. لذلك، فإن توفير البيانات والمعلومات بالقدر المناسب وبالأسلوب المناسب يعد حجر الزاوية في نجاح أى مشروع، إذ أنها تمثل المادة الخام التي تبني عليها المواقف والقرارات.

ويدهى أن هذه الأهمية تنسحب على الوثائق الإدارية باعتبارها الأوعية أو الوسائط التي تسجل فيها البيانات والمعلومات الإدارية.

ورغم الأهمية الكبيرة لهذه الوثائق، فإنها لم تحظ بعناية كبيرة - خاصة في عالمنا العربى - من جانب الهيئات الإدارية المنتجة لها، فسادت الفوضى معظم وحدات الحفظ، نتيجة غياب القواعد والتقنيات، وضعف الامكانيات التي تقدمها هذه الهيئات للعناية بوثائقها، وانعكس ذلك كله على إدارة وحدات المعلومات الإدارية مما جعلها عاجزة عن تقديم خدمة معلومات فعالة تساعد الإدارة في انجاز أعمالها ووظائفها بأسلوب علمي سليم.

ومن ناحية أخرى، نجد أن هذه الوثائق لم تلق الاهتمام الواجب من جانب الدراسين، حيث لم تحظ سوى بنثر يسير من الدراسات والأبحاث، جاء أغلبها كإشارات موجزة ومتكررة في كتب السكرتارية وإدارة الأعمال.

أما المتخصصون في مجال المعلومات والأرشيف والوثائق، فقد صرفوا جل إهتماماتهم إلى أشكال أخرى من أوعية المعلومات، وظلت الوثائق الإدارية دائماً على هامش تفكيرهم. ولقد شهدت سبعينيات هذا القرن بداية الاهتمام بالثورة الإدارية، وبدأت خطوات الإصلاح الإداري توضع موضع التنفيذ، وبلغ هذا الاهتمام ذروته خلال العقد الثامن.

ومن ثم ظهرت الحاجة إلى دراسات جادة وعميقة للمشكلات والأمراض التي إغتالت

جسد الإدارة زمنًا طويلاً، وكانت مشكلة نقص المعلومات وضعف خدماتها على رأس تلك المشكلات.

ومن هذه المنطلقات جاء التفكير في إعداد هذه الدراسة لعلها تسد ثغرة في البنية العلمية الأساسية لموضوع إدارة الوثائق الإدارية، وتلبي حاجة الدارسين والباحثين من ناحية، وحاجة العاملين في وحدات المعلومات الادارية وأقسام السكرتارية في أجهزة الدولة ومؤسساتها من ناحية أخرى، وكذلك حاجة رجال الإدارة والمسؤولين عن اتخاذ القرارات الإدارية من ناحية ثالثة.

ويحتوي هذا الكتاب - غير القوائم والمقدمات - على سبعة فصول وثلاثة ملاحق، إلى جانب مجموعة من الأشكال التوضيحية.

يتضمن الفصل الأول عرضاً مفصلاً لعدد من المصطلحات المستخدمة في المجال الموضوعي لهذه الدراسة، ومناقشة مستفيضة للتعريفات المختلفة لهذه المصطلحات تأسيساً لمفاهيمها وإزاحة للغموض الذي يغلفها، وصولاً إلى وضع تعريفات مقننة نأمل أن تكون رافية بالغرض منها.

أما الفصل الثاني، فقد تناول فيه بيان أهمية الوثائق الإدارية كمصدر معلومات أساسي بالنسبة للإدارة، حكومية وغير حكومية، وأوضحت الدور الذي تساهم به في خدمة وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم واتخاذ قرارات وتقييم ومتابعة، بما تحمله من بيانات ومعلومات توثق مراحل الأعمال الإدارية المختلفة وتقف شاهداً عليها، وهو الدور الذي يشكل السبب الرئيسي لانتاج هذه الوثائق، كما يشكل الهدف من وجودها، وهو ما يسمى - أرشيفياً - بالقيمة الأولية للوثائق الإدارية.

وجاء الفصل الثالث موضحاً للمبادئ والأسس التي يجب اتباعها في إدارة وحدات المعلومات الإدارية. حيث تكلمت عن الأساليب العلمية لحفظ هذه الوثائق، والتقنيات الواجب استخدامها في مراكز المعلومات الإدارية، كما تناولت أساليب تنظيم واسترجاع هذه الوثائق فهرسة وتصنيفاً وتكشيفاً. وتضمن هذا الفصل اقتراحاً بإعداد خطة تصنيف موحدة للوثائق الإدارية على مستوى الدولة تضمن توحيد نظام التصنيف بين مراكز المعلومات الإدارية وتقضى على فوضى الأنظمة غير العلمية المستخدمة في الهيئات

والمؤسسات، ويحدوني أمل كبير في تعاون المسؤولين في الأجهزة المعنية بهذا الأمر في سبيل استكمال هذه الخطة وتعميم استخدامها.

واختص الفصل الرابع بحديث عن التوثيق الإداري في مصر. تناولت فيه عرضا للوضع الراهن الذي توجد عليه وحدات المعلومات الإدارية، وما تعانيه من مشكلات تعوق توفير المناخ الملائم لتقديم خدمات معلومات جيدة، تحقق الفائدة من إحتزان الوثائق الإدارية. كما تناولت فيه أيضا تخطيط وتجهيز وتنظيم وإدارة مراكز المعلومات الإدارية، التي صدر بإنشائها القرار الجمهوري رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ تحت إسم «مراكز المعلومات والتوثيق».

أما الفصل الخامس، فقد تكلمت فيه عن مصير الوثائق الإدارية بعد أن يقل الطلب عليها في إداراتها المنتجة، حيث تمثل عبئا إحتزانيا تعاني منه هذه الإدارات. وهنا تبدأ مشكلات الحفظ والتنظيم في الظهور تحت وطأة هذا الكم المتزايد من الوثائق، ولا يوجد حل أمثل لهذه المشكلات سوى تحويلها إلى مراكز أرشيفية بسيطة، وهو ما تضمنه هذا الفصل من عرض لهذه المراكز وأهميتها وتخطيطها وإنشائها وإدارتها.

ويأتى الفصل السادس متضمنا لدليل مفصل يقدم قواعد مقتنة لإجراءات العمل في الوثائق الإدارية؛ قواعد تنظم العمل في مراكز المعلومات الإدارية، وتعد مرشدا للعاملين بها، وينبغي أن يحل هذا الدليل محل لوائح المحفوظات والتعليمات الخاصة التي تطبقها الهيئات الإدارية على وثائقها، نظرا لتقادم هذه اللوائح والتعليمات بحيث أصبحت لا تساير روح العصر، ولا تفي بمتطلبات الإدارة الحديثة لمراكز المعلومات الإدارية.

ويتضمن الفصل السابع والأخير عرضا لثلاث من التجارب الرائدة في مجال حفظ وتنظيم واسترجاع الوثائق الإدارية في مصر. وهذه التجارب الثلاث مع ما قام على شاكلتها مما لم تشملها الدراسة، تمثل مرحلة إنتقال هامة بين عصر التخبط والفوضى، وبين بداية الثورة العلمية والتقنية في مجال إدارة الوثائق الإدارية. وقد جاء هذا العرض ليقدم نماذج حية لما ينبغي أن تكون عليه مراكز المعلومات في كافة الأجهزة والمؤسسات، وليكون حافزا ودافعا للمسؤولين لإدخال هذه الأساليب العلمية في تنظيم وثائق مؤسساتهم والقضاء على مشكلات الأرشيف التقليدية.

وقد ذيل الكتاب بثلاث ملاحق: يتضمن الأول منها جدول خطة التصنيف الموحدة

المقترحة لتنظيم الوثائق في مراكز المعلومات الادارية، ويتضمن الثاني نموذجاً لكشف القرارات الادارية، أما الثالث فيضم الاستبيان الذي تم إعداده لجمع المعلومات عن واقع وحدات الحفظ في مصر. وينتهي الكتاب بمجموعة من الايضاحيات التي تساهم في تقريب النص إلى ذهن القارئ.

وقد مزجت في إعداد مادة هذا الكتاب بين المنهج الوصفي والمنهج التطبيقي عند تناول واقع الوثائق الادارية. كما اعتمدت على مجموعة متنوعة من المصادر ما بين عربية وأجنبية، وما بين مراجع وكتب ومقالات ومطبوعات رسمية كما هو واضح في قائمة المصادر. ويأتى على رأس المصادر الأجنبية التي أفدت منها كتاب Modern Archives للعالم الشهير Schellenberg، وكتاب The Administration of Archives لمؤلفه Hodson، وكتاب Archives Administration للبروفيسور Cook.

ومن المصادر العربية أفدت كثيراً من كتاب أستاذي الجليل المرحوم محمد أحمد حسين، وكتابات أستاذي الفاضل أبو الفتوح حامد عودة أمد الله في عمره. كما أفدت من كتب الزملاء الأفاضل أ. د. محمد فتحي عبد الهادي في «التكشيف لأغراض المعلومات»، أ. د. سلوى على ميلاد «الأرشيف، ماهيته وإدارته»، أ. د. عبد الوهاب أبو النور «التصنيف لأغراض استرجاع المعلومات».

وكلمة شكر واجبة لكل صاحب يد بيضاء أعانني على إعداد هذا الكتاب وأخص بالشكر والتقدير والعرفان أساتفتي الأجلاء أ. د. عبد اللطيف إبراهيم أستاذ الوثائق العربية، أ. د. عبد الستار الطوجي أستاذ ورئيس قسم المكتبات بجامعة القاهرة، أ. د. حسن الحلوه الأستاذ بذات القسم.

أما الأخ والزميل الكريم أ. د. محمد فتحي عبد الهادي أستاذ المكتبات والمعلومات ورئيس قسم المكتبات والوثائق بجامعة السلطان قابوس حالياً، فله شكرى الخاص على تشجيعه ودفعه لى على الانتهاء من إعداد الكتاب، وتيسيره سبل نشره، وقضيه بالتقديم له.

ولا يفوتنى أن أقدم الشكر إلى روح زميلي وأخي المرحوم الدكتور محمد إبراهيم السيد أستاذ الوثائق المساعد بجامعة القاهرة الذي كان دائماً مثالا للأخلاص والتفاني وإنكار الذات والخلق السمع الكريم، تغمد الله برحمته واسكنه فسيح الجنات.

كما يسعدنى أن أوجه الشكر إلى الأخ الصديق الأستاذ/ محمد رشاد صاحب ومدير
الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر على ما أبداه من إهتمام وترحيب بنشر هذا الكتاب
وخروجه على هذه الصورة الطيبة.

كما أشكر جميع العاملين والفنيين بالدار المصرية اللبنانية على ما بذلوه من جهد فى
إخراج الكتاب، وأرجو أن تظل هذه الدار منارة للثقافة والعلم، تساهم فى تطوير صناعة
الكتاب، وإثراء حركة النشر الجاد فى العالم العربى.

والله الموفق، وهو يهدى إلى الحق.

الإسكندرية

أول أغسطس ١٩٩٢

د. جمال الخولى

الفصل الأول

تعريفات ومفاهيم

الفصل الأول

تعريفات ومفاهيم

الوثائق، المستندات، المحفوظات، والأرشيف كلمات كثيرا ما نسمعها أو نقرأها، وتتردد في أحاديث العوام والمثقفين، دون أن يبرز لأى منها شخصية محددة تجعل استخدامها متميزا واضحا دون حاجة إلى إضافة صفات معينة تتبعها، وهى صفات تضطر إلى استخدامها لإكساب هذه الكلمات دلالات أكثر تحديدا.

ولا شك أن المصطلحين الأول والأخير (الوثائق والأرشيف)، هما اللذان تكثر بعدهما اللواحق، مما يشير إلى أنهما أكثر المصطلحات إبهاما، فالوثائق لكى نحدد مدلولها تتبعها بصفات مثل: وثائق عامة - خاصة - ديوانية - أرشيفية - جارية - إدارية - تاريخية - دبلوماسية... إلخ. ومصطلح الأرشيف نجده مسبقا أو متبوعا بأسماء وصفات مثل: إدارة - مؤسسة - مركز - جارى - غير جارى - ميت (تاريخى) - إدارى - فنى - صحفى - حديث - أذاعى... إلخ.

ونظرا لقلة المؤلفات فى هذا الموضوع - على المستوى العربى على الأقل - فإن من المهم القيام بمحاولة التأسيس للنظري لمعانى ومفاهيم هذه الكلمات عن طريق دراسة التعريفات المختلفة ومقابلتها ببعضها، وصولا إلى تعريفات محددة وواضحة - قدر الإمكان - تساعد على خلق لغة مشتركة بين المشتغلين بعلوم الوثائق والأرشيف والمعلومات فى العالم العربى من ناحية، وبين العاملين فى وحدات ومراكز وإدارات المعلومات والتوثيق من ناحية أخرى، وبين المتعاملين مع هذه الوحدات والمراكز والإدارات أى المستفيدين من ناحية

ثالثة.

وربما نجد أن هذه المصطلحات مأخوذة «غير أن الأرشيبيين إذ يستخدمون المصطلحات المأخوذة ذاتها، غالباً ما يتجهون إلى الغموض فيما يكتبون»^(١). ومن هنا تأتي أهمية محاولتنا هذه، والتي نرجو أن يكتب لها النجاح.

١ - الوثائق

أبدأ بتأثير الكلمات شبيوعاً على الأسنة، وهي كلمة وثائق Records، وكلمة وثيقة في اللغة العربية مشتقة من الفعل وثق بمعنى أتمن، ووثق الأمر أي أحكمه، ووثق الرجل أي قال فيه أنه ثقة، ومن مزيد الفعل للطلب استوثق أي أخذ منه الوثيقة، والوثيق أي المحكم ومؤنث الوثيقة وهي ما يعتمد به وجمعها وثائق.^(٢)

أما في اللغة الإنجليزية، فإن أقرب المصطلحات التي يمكن اعتمادها كمقابل لهذا اللفظ العربي هو المصطلح Records. وقد ذهب بعض المتخصصين إلى أن المصطلح Document هو المقابل لكلمة وثيقة.^(٣) ويرى الباحث أن هذه المقابلة غير منصفة؛ إذ أن كلمة document قد وردت كأحد أشكال المواد الأرشييفية، وقصد بها الوثائق الرسمية (المستندات) فقط^(٤) دون غيرها، على ما سيأتي ذكره في موضعه، ولا يصح مقابلة الجزء بالكل.

ولفظ record مشتق من الفعل اللاتيني recordari ومصدره recordum. وقد استخدم هذا الفعل في اللغة الإنجليزية للدلالة على معنيين: الأول يتذكر to remember، والثاني يحى الذكرى to recall^(٥). وأول من وضع تعريفاً للفعل الإنجليزي to record هو العالم اللغوي جونسون Samuel Johnson سنة ١٧٥٥، حيث كتب عن معنى هذا الفعل «يسجل أي شيء حتى لا يمكن لنكره أن تضيع To register anything so that its memory may not be Lost».

عرّف الإسم record بأنه «السجل» أو المذكرة الرسمية

register: authentic memorial.^(٦)

(١) Schellenberg: Modern Archives, p.11.

(٢) مفرد: المفرد، مادة «وثق».

(٣) سطرى ميلاد: قاموس مصطلحات الوثائق، ص: ١.

(٤) Holmes: Public records, p. 7 Johnson & Savage: Administrative Office, p. 325

(٥) Oxford English Dictionary, art, record.

(٦) Dictionary of the English Language, art. record.

فإذا ذهبنا تبحث عن المعنى الاصطلاحي لكلمة وثيقة، وجدنا «أن كلمة وثيقة في العربية كلمة عامة غير محددة المعنى»^(١)، وكذلك الحال بالنسبة للثقافة الغربية، حيث نجد تعريفات كثيرة قد وضعت لتحديد ماهية هذه الكلمة، وكان عدم التحديد والوضوح في مفهوم هذه الكلمة مدعاة لظهور هذه التعريفات الكثيرة، والتي يحاول كل منها أن يجلو الغموض من وجهة نظر واضعه.

والوثيقة «بوجه عام هي مكتوب يحوى معلومة أو معلومات، بصرف النظر عن طريقة أو خصائص التسجيل والقيد»^(٢) كما أن الوثيقة تعد من أهم وسائل الاتصال.^(٣) ومن ثم يمكن القول بأن الوثيقة record هي كل ما يمكن الاعتماد عليه في الوقوف على حقيقة معينة، دون اعتبار للوسيط الحامل لهذه الحقائق؛ وبالتالي يمكن القول بأن كل المصادر المادية من آثار وعمارات ونقوش وأختام وشواهد قبور ومسكوكات وأبوات الاستعمال اليومي وآلات الحرب واللباس هي أنماط من الوثائق، وكذلك المصادر الروائية من مخطوطات وكتب وصحف ومواد سمعية وبصرية هي أيضا وثائق.

وتجدر الإشارة إلى أن معنى كلمة وثيقة قد يستخدم بهذا المفهوم الواسع في عرف المشتغلين بعلم المكتبات، وإن كان بعضهم يرى قصر هذا المعنى على «أي شيء يسجل كتابة بغرض الحفظ للتذكرة»^(٤)، فهم بذلك ينهون جانباً الوثائق التي تخلص من الكتابة وتقدم الحقائق بصورة غير مباشرة كالأثار مثلاً.

وقد يضيق معنى الكلمة لدى رجال القانون الذين يرون أن الوثيقة هي المحرر الذي يحمل «بطبيعته نوعاً من الشرعية الخاصة كدليل إثباتي، حيثما كان هناك خلاف يمكن حسمه بالرجوع إليها والاعتناء بها كما يحدث في ساحة المحكمة»^(٥). وقد ظهرت فكرة الوثيقة المكتوبة written record لدى الكنيسة في إنجلترا في العصور الوسطى «وأخذ بها القانون العرفي الأنجلوسكسوني، حيث نظر إليها كدليل ثابت وإجراء وقائي ضد

(١) عبد اللطيف إبراهيم: الوثائق القومية، ص ٢٤٩.

(٢) سلوى ميلاد: نفس المصدر والمفحة.

(٣) Arnold: The Management of the Information Dept., p. 12.

(٤) Ency. Americana, art. record.

(٥) Holmes: op. cit. p. 5.

المنازعات التي تنشأ على حق الملكية^(١)، ولا شك أن هذا القول مجاف لطبيعة الوثيقة؛ فهو يصدق أكثر على بعض أنواع المستندات documents مثل الحجج والعقود deeds بما لهما من صفة إثباتية evidential.

يخلص الباحث من هذا النقاش إلى اقتراح تعريف الوثيقة بأنها «كل وسيط يقدم حقيقة ما، أو يساعد على تأكيد حقيقة ما، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة».

فالكتاب يقدم الحقائق بصورة إخبارية مباشرة، والأثر يقدم الحقائق بصورة إستنتاجية غير مباشرة، والقياس على ذلك.

٢ - المستندات

كثيرا ما يجرى لفظ المستندات Documents على السنة رجال القانون وفي الأوساط القضائية، للدلالة على أنواع معينة من المحررات التي يلجأ إليها أصحاب الحقوق لتأكيد حقوقهم، أو هي «العقود الموثقة التي تعطي حقوقا أو تؤكد قانونا يبرهن على تلك الحقوق»^(٢).

والواقع أن هذه النظرة قد تبدو للوهلة الأولى ضيقة إذا ما قصرناها على المحررات الرسمية الموثقة، لكننا إذا أمعنا النظر، وجدنا أن من بين ما يعتبره أهل القانون مستندات، أوراق لم تخرج من هيئة رسمية، ولا تحمل توثيقات أو أختاما، وعلى سبيل المثال: ألا يعد خطاب التهديد الذي أرسله القاتل إلى القتيل مستندا عليه؟ ألا يمكن اعتبار الاعتراف الكتابي الصادر من القاتل على نفسه مستندا عليه؟ والإجابة هنا يجب أن تكون نعم بالضرورة، مع توافر بعض الضوابط التي يجب التثبت منها للأخذ بما في هذه الأوراق.

وفي هذا المعنى تذكر إحدى دوائر المعارف أن «الوثيقة الرسمية Document مصطلح يطلق على المواد المطبوعة أو المكتوبة ذات الأهمية، أما في القانون فتعني أي شيء يمكن

(١) Encyclopedia of Librarianship, art. archives.

(٢) سلفري ميلاد: نفس المصدر، ص ٦٠. ويفضل الباحث أن تعدل صياغة هذه العبارة على النحو التالي «العقود الموثقة التي تمنح حقوقا أو تقدم برهانا لأثبات تلك الحقوق» - الباحث.

إستخدامه كدليل *Anything* be used in evidence، وهذه الكلمة تتردد كثيرا بصيغة الجمع في قاموس رجال القانون^(١) ورغم الغموض الذي يحيط بهذا التعريف، إلا أنه يتطابق - من بعض الزوايا - مع معنى المستندات في اللغة العربية.

وعلى ذلك أقول إن كلمة مستندات ينبغي إستخدامها بصورة أعم من قصرها على المحررات الرسمية الموثقة، وذلك رجوعا إلى أصلها في اللغة. فهذه الكلمة مشتقة من الفعل سَنَدَ واستند بمعنى إعتد عليه، ويقال سَنَدَ الشيء أى دعمه ووثقه، والسند ما يستند إليه، ومنه السند بمعنى مكان الدين عند المولدين وجمعه سندات، ومنه المستند أى ما يستند اليه وجمعه مستندات^(٢).

وتأسيسا على هذا المعنى، فإن المصطلح مستندات يمكن إطلاقه على كل المحررات والوسائط السمعية والبصرية التي يمكن الرجوع إليها (الإستناد إليها) في تقرير أمر ما، أو في موقف معين. ولا شك أن تداول هذه المستندات يصطبغ بالصيغة الإدارية، بمعنى أن تداول المستندات تحكمه صلات الأفراد بالهيئات الحكومية، أو شبه الحكومية، أو اللاهكومية (non-governmental) على السواء، وكذلك صلات هذه الهيئات ببعضها ببعض. وعبارة الصيغة الإدارية هنا أعني بها الإدارة في أوسع معانيها، أى كل ما ينتظم العمل العام في الدولة.

وهذه المستندات، بالمعنى الذي أستنبطه الباحث من أصولها اللغوية، قد اختلفت المراجع في تسميتها. فبعض المراجع يطلق عليها لفظ أرشيف archives وبعضها يحاول أن يكون أكثر تحديدا فيطلق عليها لفظ الأرشيف الحديث، والرأي عندى أنها تسميات خاطئة، وسوف أوضح ذلك عند الحديث عن معنى الأرشيف.

أما العالم الانجليزى شلنبرج، فقد فرق بين معنى اللفظين، فعرف الأرشيف archive بأنه الوثائق التاريخية - كما سيأتى نكره - والوثائق الادارية records بأنها «جميع الكتب، والأوراق، والخرائط، والصور الفوتوغرافية، وغير ذلك من المستندات. بصرف النظر عن شكلها المادى أو خصائصها المادية، التي تفتجها أو تلتاقها مؤسسة عامة أو خاصة، أداء

The New Universal Library Ency., art. document.

(١)

(٢) معلوف: المتجدد، مادة «سند».

لالتزاماتها القانونية، أو اتصالاً بما تقوم به من أعمال، وتحفظها أو تصلح لأن تحفظها هذه المؤسسة، أو من يخلقها قانونياً، بإعتبارها شاهداً على وظائفها، وسياساتها، وقراراتها، وإجراءاتها، وعملياتها، أو غير ذلك من أنواع النشاط، أو بسبب القيمة الإعلامية لما تحويه من حقائق،^(١)

ونصايف نفس هذا الموقف المتكرر عند العالم الانجليزي كوك Micheal Cook الذي يرى أن تعريف المواد التي تتداول خلال العمل الإداري غير واضح في اللغة الانجليزية بالشكل الذي ينبغي أن يكون، وأن التمييز الحقيقي غير واضح بين لفظي archives records وهما المصطلحان اللذان يكثر استخدامهما بصورة تبادلية غير دقيقة^(٢). ويرى أن المناطق التي تسود فيها التقاليد الإدارية الانجليزية، يكثر فيها استخدام كلمة records أكثر من كلمة archives رغم أن هذه الأخيرة تستخدم بصورة أكثر شيوعاً على المستوى العالمي، وتعريف للوثائق الإدارية records أنها «الأوراق (وغيرها من أوعية المعلومات المدونة) التي أنشئت خلال العمل الإداري، بواسطة أي هيئة دائمة، وحفظت للرجوع إليها، واستخدمت في تصريف هذا العمل» Records ■ papers (and other media of recorded information) which are drawn up in the course of business by any continuing organization and kept for reference, and used in conducting that business "^(٣)

ويتضح من هذا التعريف أنه يناسب مدلول لفظ المستندات documents الذي إرتضيناه أكثر مما يناسب مدلول لفظ الوثائق records الذي أوضحته في تعريفى لهذا اللفظ.

أما العالم الانجليزي هودسون J. H. Hodson، فينقل تعريفه لكلمة Records عن المادة ٢٠ من القانون الأساسى الذى وضع النظم لدار الوثائق البريطانية، والذي صدر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٨ بأنها «كل اللقافات، والوثائق، والكتابات، والكتب، وجدول الأعمال والمراسيم، ومشروعات القوانين، والتراخيص، والأوراق الحسابية، والأوراق، والمستندات، وما شاكلها مما له طبيعة عامة.....»

Records shall be taken to mean ■ rolls, records, writs, books, proceedings,

Schellenberg; op. cit. p. 16.

Cook: Archives administration , p.1.

Ibid.

(١)

(٢)

(٣)

decrees, bills, warrants, papers and documents whatsoever of a public nature belonging to her Majesty or now deposited in any of the offices or places of custody before-mentioned." (١)

وهذا التعريف الذي إرتضاه هودسون لكلمة records، نجده أكثر ملاءمة لتوضيح معنى الوثائق التاريخية (الأرشيف) archives، كما سنوضحه في موضعه.

وقد حذت دائرة معارف المكتبات حذو هودسون في ذلك، حيث تُعرف كلمة records بأنها «الوثائق الأرشيفية التي جُنت بقصد الحفظ تحت رعاية الدولة حيث يجب المحافظة على كيانها» Records (can be defined) as archives which have been set aside for preservation in official custody, which have been unbroken. (٢)

وفي الولايات المتحدة، نجدهم لا يستخدمون كلمة records بمفردها، وإنما تسبقها دائما الصفة public أى عامة، وذلك للدلالة على مفهوم المستندات المتداولة إداريا. (٣)

ولقد كان إستخدام مصطلح الوثائق العامة في إنجلترا يعنى كل الأوراق الخاصة بصاحبة الجلالة، وهى تلك التى أنشأها موظفو الحكومة فهى «تشمل كل المستندات من كل نوع التى تتعلق بصاحبة الجلالة أو حق التاج» (٤)

وأول من إستخدم هذا المصطلح في الولايات المتحدة هو الرئيس جورج واشنطن، «كتب واشنطن من مونت فيرنون Mount Vernon فى اليوم الأول من سنة ١٧٨٤ إلى

Hudson: Administration of archives, p.15- 16

(١)

وقد أورد هودسون نص المادة غير كامله والتكملة من كتاب محمد حسين: الوثائق التاريخية ص ٩

Ency. of Librarianship, in: archives.

(٢)

(٣) هذه الصفة التى الصفت بالمصطلح كانت تستخدم فى إنجلترا حتى القرن التاسع عشر بمعنى المفتوحة open، أو سهلة المثال available، أو المتاحة ولها فى ذلك أشباه مثل، تليفونات عامة، مركبات عامة، أو مرافق عامة. وابتداء من القرن التاسع عشر صار لهذه الصفة مفهوم آخر وهو الملكية الجماعية، كما نجد ذلك فى مصطلحات الجمعيات العامة، الأراضى العامة، أو الشركات العامة. فالمعنى فى الاستخدام الأول منصرف إلى طبيعة الاستخدام، وفى الثانى إلى طبيعة الولاية.

وهذه الصفة قد أوجدت نوعا من اللبس والتداخل فى المعنى، فهى يمكن تفسيرها بأحد المعنيين السابقين أو بكليهما، ولا يوجد خط فاصل فى استخدام أحدهما دون الآخر. فمصطلح مبنى عام على سبيل المثال يمكن أن يعنى أن هذا المبنى مفتوح للاستعمال من جانب الجمهور، كما يعنى أيضا أنه مملوك له. ومصطلح وثائق عامة واقع فى نفس الارتباك فى الاستعمال اليوم.

Holmes: op. cit, p. 20-21; Oxford English Dictionary public.

Ibid., p. 22,

(٤)

سكرتيره الخاص ريتشارد فاريك يعطيه بإستلامه للوثائق العامة Public records التي كان قد تركها له في القيادة لتجهيزها وإرسالها إليه. وكانت هذه الوثائق هي أوراق القيادة العامة التي تتضمن أوامر الثورة»^(١)

ويرى الكاتب الأمريكى هولز Holmes أن مصطلح الوثائق العامة «قد إكتسب مفهومها جديدا في ولاية فيلادلفيا وغيرها من الولايات حديثة الاستقلال، حيث فسرت على أنها أوراق الدولة. وهو يرى أن هذا «المفهوم الجديد يمكن أن يكون قد وصل إلى فرنسا، وربما دون قصد، حيث يمكن أن يكون هو المسئول إلى حد ما عن الموقف الجديد تماما تجاه الوثائق التي قام بجمعها قادة الثورة، الذين قرروا عند إنشائهم للأرشيف القومى أن الوثائق العامة ينبغي أن تكون ملكا للجمهور»^(٢)

ونظرا لكون الولايات المتحدة تتبع النظام الفيدرالى، فإن لكل ولاية قانونها ولوائحها الخاصة، وقد أدى هذا إلى تعدد وإختلاف التعريفات التي توجد في قوانين هذه الولايات، وسوف نعرض لهذه التعريفات بطريقة زمنية حسب صدورها.

ظهر أول تعريف للوثائق العامة في أمريكا سنة ١٨٦٢ في ولاية أوريجون، وقد استخدم هذا التعريف لفظ Public writings ونص على أنها تنقسم إلى قسمين:

١ - الوثائق الشرعية أو القانونية أو التنفيذية التي تثبت حق الملكية للهيئات الادارية والمحاكم والموظفين العموميين، سواء الخاصة بهذه الولاية، أو ولاية شقيقة من الولايات المتحدة، أو بلد اجنبى.

٢ - الأوراق العامة المحتفظ بها في الولاية من المذكرات الخاصة بالشخصيات الهامة»^(٣)

والنوع الثانى عبارة عن «وثائق من أصل خاص وريت أو أضيفت filed في المكاتب الحكومية العامة، كما في مكاتب تسجيل العقود أو المحاكم»^(٤)

وبأضح طبعاً أن المقصود بالوثائق العامة المستندات documents المتداولة في الجهاز

Ibid. 23.

(١)

Ibid. p. 23-24.

(٢)

Ibid. p. 8.

(٣)

Ibid

(٤)

الإدارى للدولة، سواء أنشئت بمعرفة الجهاز، أو أنشأها أفراد بصفتهم الشخصية، وتم تداولها فى الجهاز الإدارى. وقد أثر هذا التعريف فيما ورد فى قوانين ولايات كاليفورنيا وايداهو ومونتانا وأوتاها.^(١)

وفى سنة ١٨٩٧ تم إقرار قانون ولاية ماساشوسيتس، ولقد كانت هذه الولاية فى طبيعة الولايات التى اهتمت بالحركات الأرضية. وقد ورد فى هذا القانون تعريف أكثر وضوحاً وتحديدًا من سابقه، حيث تنبئ المشرع إلى أن كل اللوائح والتشريعات تحمل مفاهيم متناقضة لمعنى public records فأورد تعريفه لها بأنها «تعنى أى كتاب أو ورقة مكتوبة أو مطبوعة أو خريطة، أو تصميم خاص بالحكومة، أو أى إقليم أو مقاطعة، أو مدينة، أو بلدة، التى تكون مألوفة لهذا المصدر، والذي حدث فيه أو عليه تأشير، أو المطلوب حدوثها طبقاً للقانون، أو الذى يتلقاه أى إدارى أو موظف فى الحكومة أو الإقليم، أو المقاطعة، أو المدينة، أو البلدة، والمطلوب إستقباله للحفظ...»^(٢)

ورغم شمول هذا التعريف، وإتطبيقه على مفهوم المستندات كما عرفناها، إلا أنه يجعل معنى الوثيقة العامة قاصراً على الأوراق التى تحمل علامات رسمية، وبذلك فهو يطرح جانباً «الأوراق الخاصة بالمحكمة العليا، وإقرارات الذمة المالية، وإقرارات المطلقين، والأوراق الأخرى التى يقدمها أصحاب الطلبات فى مكتب مندوب الحكومة للإغاثة والمعاشات فى الولاية، وبالتأكيد فإن هذه الأخيرة إذا لم تكن وثائق عامة فإنها ليست وثائق خاصة. والقانون لم يخبرنا بما يمكن أن نسميها».^(٣)

وقد أثر هذا التعريف فيما ورد فى قوانين ولايات نيو جيرسى، وديلاور، ومرييلاند، وتكساس، وكنتساس. ويرى هولز أن قوانين هذه الولايات متشابهة إلى حد كبير «كما لو كانت تشير إلى أصل عام».^(٤) إلا أن تعريف ولاية كنساس يتميز بالعداثة والعصرية، كما سنعرض لذلك، ويتميز تعريف ولاية تكساس بإضافة الجرائد والمجلات إلى قائمة الوثائق العامة.^(٥)

(١) Ibid.

(٢) Ibid. p. 6-7.

(٣) Ibid. p. 7

(٤) Ibid.

(٥) Ibid.

وفي سنة ١٩٤٠ تصدر في ولاية لويزيانا لائحة الوثائق العامة، ويرد في القسم الاول منها «التعريف الأحسن من كل الوجوه والذي يستحق نون شك الدراسة من جانب كل الولايات التي تهتم بسن قانون في هذا المجال»^(١)، وينص على أن «الوثائق العامة public records هي كل السجلات، والكتابات، والتقارير، والخطابات، وسجلات الخطابات، والخرائط، واللوحات، والمذكرات السياسية، والأوراق، وجميع النسخ والمستنسخات كذلك، وكل المصورات أو النسخ الأخرى المشابهة من نفس النوع، التي إستخدمت أو ماتزال تستخدم أو تعد للاستخدام في الإدارة، وذلك لإنجاز أى عمل، أو مهمة، أو مأمورية، أو واجب أو وظيفة، وتوجه أو تتم أو تنجز طبقا لدستور أو قانون ولاية لويزيانا، أو القوانين المحلية، أو التعليمات الرسمية، أو الأوامر الخاصة بآى حكومة أو موظف محلى أو إقليمى، أو مجلس أو لجنة أو إدارة أنشئت طبقا للدستور أو القوانين الخاصة بولاية لويزيانا، وتتعلق باستلام أو تسديد أى أموال وردت أو سددت طبقا لدستور أو قوانين ولاية لويزيانا التي صرح بها من كل الجهات وينفس المعنى يمكن أن تكون وثائق عامة: طبقا لشروط هذا المرسوم».

ويستثنى التعريف من صفة الوثيقة العامة نوعين من الأوراق:

- ١ - الأوراق ذات الصلة بمسائل قيد البحث من جانب السلطة التشريعية، فهذه لا تعد وثائق عامة إلا بعد «أن يتم التصرف نهائيا فى الحالة أو السبب أو التهمة أو التحقيق»^(١).
- ٢ - أوراق التحقيقات المستخدمة كأدلة لإقامة الدعوى فى قضية جنائية، فهذه أيضا لا تعد وثائق عامة إلا بعد استخدامها فى المحاكمة العلنية، أو بعد أن يتم التصرف نهائيا فى القضية الجنائية.^(٢)

وواضح أن هذا التعريف يأخذ فى اعتباره عنصر القيمة الإعلامية Information value لهذه الأوراق، وتوقيت إباحة الإطلاع عليها جماهيريا، فهو لا يعتبر الوثائق «عامة» إلا عندما يمكن تقديمها للجمهور.

وفي سنة ١٩٤٥ يصدر قانون ولاية كنساس، وتنص، سنة «عصرية» فى توسيع قائمة

Ibid. p. ٧

(١)

Ibid.

(٢)

Ibid.

(٣)

المواد لتشمل - إلى جانب الوسائط المكتوبة - اللوحات، والرسومات البيانية، والكشافات، والتصميمات plans، والمسجلات الصوتية، والصور المتحركة، وغيرها من الوثائق المصورة، سواء الأصول أو المستنسخات Originals or copies.

ولا شك أن هذا التعريف قد واكب ذلك التطور التكني في مجال حفظ البيانات والمعلومات، فاستوعب الأشكال الحديثة من هذه الوسائط، إلى جانب أنه اهتم بالمستنسخات، فعدها ضمن الوثائق العامة (المستندات) حيث «لم يهتم أحد بالمستنسخات حتى الربع الثاني من القرن العشرين».^(١)

ثم تصدر في سنة ١٩٥٨ لائحة ولاية نورث كارولينا، متضمنة تعريفا جيدا وبسيطاً للوثائق العامة، في عبارة موجزة حيث ينص على أن «الوثائق العامة public record تتضمن كل الكتب، والأوراق، والخطابات، والمستندات الرسمية، والخرائط المكتوبة أو المصورة، التي انشأها أو تلقاها طبقاً للقانون موظفون عموميون تابعون للولاية، ومقاطعاتها، والمجالس البلدية، وسائر الأقسام الفرعية للحكومة خلال القيام بالعمل العام».^(٢)

ولقد أدرك المشرع الأمريكي خطورة تعدد هذه التعريفات، وأن كثيراً من اللوائح الإقليمية، تحمل مفاهيم متناقضة لمعنى المصطلح^(٣)، فأصدر في سنة ١٩٦٠ لائحة الوثائق الموحدة للولايات المتحدة، واقترحت تعريف الوثائق بأنها «كل الكتب، والأوراق المكتوبة أو المطبوعة، والمستندات والخرائط، والتصميمات، وكل الصور المتحركة، والمصورات الأخرى، والمسجلات الصوتية، وباقي المسجلات أيا كان شكلها، التي أنتجت أو وردت وفقاً لقانون الولاية، أو لصلات التعامل بين إدارات الولاية في ممارسة عملها العام، واستبقنتها هذه الإدارة، أو طلبت إستبقاها لأغراض الحفظ»^(٤).

Ibid. p. 7

وما بها من حواشي

(١)

Ibid. p. 11

(٢)

Ibid. p. 7

(٣)

Ibid. p. 10 foot note no. 15.

(٤)

ويجب التنويه بأن هذه التعريفات على كثرتها، فإن الاختلافات بينها ليست جوهرية، فالخلاف بينها لا يعود أن يكون توسيعاً أو تضيقاً في قائمة المواد التي يعتبرها كل منها ضمن الوثائق العامة. وإن كان بعضها ينظر إلى زاوية الحفظ أو الاطلاع الجماهيري كشرط لإعتبار الأوراق وثائق عامة.

من هذا العرض المفصل - نوعاً ما - لتعريفات كلمة records، وكذلك مصطلح public records، يتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن مدلولاتها تنطبق على المستندات documents في اللغة العربية، أكثر من إنطباقها على الوثائق. وهذه المستندات - كما عرفناها - هي موضوع هذا الكتاب.

وعلى الرغم من أن استعمال كلمة مستندات، يعد الإستعمال الأمثل للدلالة على كل الوسائط التي يستعان بها في تسيير دفة العمل العام - حكومي وغير حكومي - وهو الذي أعنيه بلفظ العمل الإداري، إلا أنني أرى من الواجب البحث عن مصطلح بديل لكلمة مستندات، نظراً لأنها قد استقرت في الأذهان ورسخت على الألسنة في معناها القانوني الضيق الذي أشرت إليه من قبل.

وقبل أن أشرع في إختيار مصطلح بديل، أود أن أوضح أن طبيعة العمل في هذه المستندات، والذي ينبغي علينا أن نقوم به، هو تناولها بالإقتناء (التجميع أو الجمع) - assemblage، والتنظيم arrangement، والحفظ retention، والاسترجاع retrieval، بما يستتبع ذلك من عمليات فنية كالتحليل والتقييم appraisal، والغزلة weeding، والانتقاء - sifting، والاستبعاد disposition، والإعدام (الإهلاك) shredding، والتسريب filing، والفهرسة cataloging، والاستخلاص abstracting، والتصنيف classification، والتكثيف indexing، والتصوير microfilming، والخدمة الإعلامية، وهذا هو جوهر ما يسمى بعملية التوثيق Documentation^(١)، أو علم التوثيق. وهذه التسمية الأخيرة لم تعد شائعة في الإستعمال الآن، فقد حلت محلها تسمية أخرى هي علم المعلومات Informatics.

(١) ظهر هذا المصطلح للمرة الأولى سنة ١٩٠٥ عندما استخدمه بول رابيت في محاضرة ألقاها في المؤتمر الاقتصادي العالمي، وقصد به تجميع وتجهيز واختزان وإعارة الوثائق، وفي سنة ١٩٢٠ استخدم المعهد الهولندي للتوثيق والتسجيل NIDFR هذا المصطلح في معنى مشابه. وقد حدد هايمان معنى هذا المصطلح بأنه تجميع وتنظيم وبحث كل أنواع البيانات. وعلماء التوثيق يعرفونه بأنه جعل المحتويات المتعلقة بالحقائق والبيانات في متناول يد الباحثين؛ وكذلك تنظيم هذه الوثائق والبيانات بفرض استرجاعها وتقديمها، فنشاط التوثيق يتضمن معالجة الوثائق حيث يتم تجميعها وتحليلها واختيار منها بما يتواءم مع متطلبات الباحثين والمستفيدين وتصنيفها ثم جعل محتويات هذه الوثائق في متناول أيديهم، أحمد بدر: توفير المعلومات بأجهزة التوثيق، ص ٥.

tion science^(١)، ومن ثم يمكننا القول بأن عملنا في الوثائق هو جزء من علم المعلومات، إن لم يكن هو جوهره.

فإن نظرنا إلى طبيعة هذه المستندات، وجنناها جميعا بتصنيف بالصفة الإدارية - offici-ary، وذلك بالنظر إلى الأسباب التي أدت إلى إنتاجها والقيم التي من أجلها تحفظ، وتوفر عنصر الرعاية custody الذي قرره جنكنسون^(٢).

وهذه الصفة التي يقصدها الباحث لا تنصب على الشكل المادي للمستندات، وإنما على محتواها الموضوعي. بمعنى أن هذه الأوراق ليست إدارية بشكلها وإخراجها، وإنما هي كذلك بمضمونها، أي بالبيانات والمعلومات الواردة فيها.

وعلى ذلك أقول إن تركيز الاسم على المحتوى الموضوعي دون الشكل المادي يعطينا من كثير من الغموض، ويجنبنا كثيرا من اللبس^(٣).

وما دمت قد وصلنا إلى هذا الحد من الإيضاح، فإنتى أقول إن التسمية التي ارتضيها، وتعلمن إليها نفسي، هي «الوثائق الإدارية»، ويقابلها بالانجليزية records، كبديل لكلمة مستندات documents من ناحية، والكلمات الأخرى المستخدمة في نفس المعنى، مثل محفوظات أو أرشيف archives من ناحية أخرى.

ومن يمن الطالع أن المشرع المصري قد تنبه إلى استبدال إسم مركز المعلومات والتوثيق بإسم الأرشيف في الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة^(٤). ولو أن الباحث يرى أن يعدل هذا الإسم ليصبح «مركز المعلومات الإدارية»، حتى يكون أكثر دقة.

ومهما يكن من أمر فإنني أقترح التعريف التالي للوثائق الإدارية:

«الوثائق الإدارية هي أي وسيط يحمل بيانات عامة أو خاصة، تداوله خلال العمل العام خدمة لهذا العمل، ويرجع إليه لطلب معلومات معينة، ويرى الإبقاء عليه بصفة مؤقتة أو دائمة لدى فرد أو هيئة، لما يحمله من قيم ثانوية ملاوة على قيمته الأولية».

Records are any media includes public ■ private data, used in the trans-

(١) المصدر السابق، ص ١١٢؛ حشمت قاسم: علم المعلومات في رحلة البحث عن هوية مصر ٨.

Jenkinson : op. cit. p. 4, 9.

(٢)

(٣) أنور عمر: مصادر المعلومات، ص ١٢٧.

(٤) قرار جمهوري، رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١.

actions of the public business to ■■■ as reference, and housed temporary or permanently in personal or official custody, for its secondary values, therewithal its primary value.

وقد حاولت جعل صياغة هذا التعريف موجزة؛ مع علمي بأن الإيجاز ربما يؤدي إلى غموض. إلا أنني مطمئن - إلى حد كبير - إلى أن الالفاظ التي استخدمتها تتميز بكثير من الوضوح، ولا تحتل التويل.

وقد تضمن هذا التعريف عدة عناصر أعرضها فيما يلي:

١ - تضمن التعريف عبارة «أى وسيط»، وهي تفتح الباب لدخول كافة أشكال مواد حمل المعلومات الحالية والمستقبلية في نطاق التعريف، وهذا ما اتفقت عليه معظم التعريفات السابقة^(١)، إلا أن أصحاب هذه التعريفات كانوا يلجأون إلى إعطاء قوائم بتلك الأشكال. ولا يخفى أن هذه القوائم مهما توسعت أو ضيقت فإنها لا تستطيع الإلمام بكل أشكال المواد حاملة المعلومات، لا سيما وأن هذه المواد في تطور مستمر، مما يجعل هذه التعريفات - في وقت من الأوقات - متخلفة عن مسيرة روح العصر out of date.

٢ - ترد في كثير من التعريفات عبارة «كل الكتب» كنوع أشكال المواد التي يحتفظ بها في الإدارات والمؤسسات والأرشيف. وقد أوجدت هذه العبارة كثيراً من الخلط بين وظيفة مركز المعلومات الإدارية والأرشيف من ناحية وبين وظيفة المكتبة من ناحية أخرى. فالسؤال الذي يثار دائماً حول هذه النقطة هو: ما المقصود بالكتب هنا؟ هل هي الكتب التي قد تقتنيها الإدارة من مختلف الموضوعات لأغراض الترفيه عن موظفيها؟ هل هي نوع معين من الكتب التي عادة ما تتواجد في الإدارات المختلفة كالمطبوعات الرسمية والقوانين واللوائح التي تظهر في شكل كتب؟ هل هي الكتب التي تنتمي إلى تخصص الإدارة سواء كانت علمية أو أدبية^(٢)؟ أم هي النوعان معاً؟

Schulienberg : op. cit. p. 13.

(١)

(٢) من المؤلف قيام بعض الهيئات باقتناء مجموعات من الكتب والنشرات المتعلقة بطبيعة عملها. فمثلاً مركز تسجيل الآثار يحتفظ ببعض المراجع المتخصصة في الآثار. وزارة الري ومعهد اسكس مياه الري يحتفظان ببعض مراجع هذا الموضوع، ومصلحة المساحة تحتفظ بمراجع جغرافية وبعض كتب الرحالة والخطوط، وغير ذلك كثير. وتقوم بعض الهيئات بإنشاء مكتبات خاصة بها تودع فيها هذه الكتب وبعضها لا يفعل ذلك، وإنما يودع هذه الكتب الى جانب المستندات في المكان الذي يعرف بالأرشيف.

وقد تخلص تعريفنا من هذا الحرج. ولكن ليس معنى هذا أن مركز المعلومات الإدارية سوف يخلو من أى مطبوع على شكل كتاب. بل من الضروري أن يحتفظ المركز بمجموعات القوانين واللوائح وسائر التشريعات المتصلة بالعمل العام، ومجلات الوقائع الرسمية، وكتب ونشرات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وكتب ونشرات وإحصائيات الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء وفتاوى مجلس الدولة، ومنشورات الهيئة القومية للتوحيد والقياس، ومنشورات الجهاز المركزي للحاسبات ومنشورات مصلحة الجمارك، وما يصدر عن وزارة الداخلية من تعليمات خاصة بالأمن، وما يتصل بالأمن الصناعي من كتب، ومنشورات وزارة الصناعة والمالية والخارجية والتجارة، إلى جانب مجموعة من الأدلة كدليل الأفراد العلميين ودليل المؤسسات التجارية وما شاكلها. كما يجب أن يحتفظ مركز المعلومات الإدارية بكل ما يصدر عن الهيئة صاحبة المركز من مطبوعات سواء كان ذلك فى شكل نشرات أو كتب. وبهذا المعنى ينبغي أن نفهم عبارة «كل الكتب».

٣- نجد فى التعريف عبارة «بيانات عامة أو خاصة»، والمقصود بالتعميم والتخصيص هنا تعلق هذه البيانات، فهي إما أن تكون عامة أى أنها تتعلق بالإدارة أو الهيئة أو الدولة ككل، وإما أن تكون خاصة أى تتعلق بفرد بالذات. فالهم هنا هو تداول هذا الوسيط، واتصاله بالعمل العام فى الدولة، بصرف النظر عن منشأ هذا الوسيط. وبذلك تدخل الطلبات والشكاوى التى يقدمها الأفراد ضمن الوثائق الإدارية، وليس شرطاً أن تكون ممهورة بأختام أو علامات توثيقية قانونية أو إدارية. وبهذا تلافى التعريف كثيراً من الإضطراب الذى نشأ من رأى بعض المتخصصين مثل مولروفيت وفروين الذين يشترطون وجود العلامات الرسمية على المحررات لإعتبارها مستندات، وهم متأثرون فى رأيهم هذا بالمفهوم القانونى للمستند.

٤- ينص تعريفنا على طبيعة الوثائق الإدارية بعبارة «يجرى تداولها خلال العمل...» أو «دائمة». وهذا معناه أن مصطلح الوثائق الإدارية لا يصدق إلا على المستندات الجارية فى الإستعمال اليومى، وهى التى تسمى أحياناً بالأرشيف الجارى current archives، وكذلك المستندات التى قل استعمالها اليومى، لكن قيمتها الإدارية ما تزال قائمة

لاستمرار موضوعاتها، وهي التي تسمى بالأرشيف الساكن non - current أما المستندات التي لم يعد الجهاز الإداري في حاجة إليها تعاماً، فهي تخرج عن نطاق تعريفنا وبالتالي عملنا، وهذه سوف أتناولها بالشرح عند حديثي عن كلمة «المحفوظات».

■ - تفاضى الباحث في تعريفه للوثائق الإدارية عن عنصر الرعاية الرسمية official custody الذي يراه علماء المدرسة البلجيكية شرطاً لكي تصبح المستندات أرشيفاً^(١)، وكذلك جنكنسون الذي يرى أن الوثيقة العامة public record هي التي تدخل تحت رعاية أحد الأجهزة الرسمية في الدولة^(٢) (إدارة حكومية - شركة - مؤسسة أرشيفية.... الخ).

وبناء على ذلك، فإن المستندات الخاصة بأحد الأفراد وتوجد في حوزته (مثل شهادة ميلاده - وثيقة زواجه - شهادته الدراسية - جواز سفره - بطاقة هويته - بطاقات اشتراكه في النوادي والجمعيات وغير ذلك) يعدها تعريفنا ضمن الوثائق الإدارية، وهي كذلك في الواقع، ووجودها في حوزة أحد الأفراد لا ينفي عنها صفة العمومية، وبالجمله فإن اختلاف الحياة لا يؤدي إلى اختلاف طبيعة الوثائق الإدارية.^(٣)

٦ - أخيراً يقرر تعريفنا أن للوثائق الإدارية قيمة أولية أساسية، وهي التي من أجلها أنشئت، ومن أجلها أيضاً يمكن أن تستبقى لفترات قد تطول وقد تقصر كما قد تظهر لهذه الوثائق إلى جانب قيمتها الأولية «قيمة ثانوية secondary value أي القيمة المتبقية التي يمكن أن تحوزها الوثائق الإدارية حالما تصبح ساكنة»^(٤) وقد تحدث موريس ريجر Morris Rieger عن هذه القيمة بالتفصيل حيث يحصرها فيما يلي:

أ - القيمة الإدارية أو القانونية أو المالية المستمرة بالنسبة للإدارة الحكومية المنبع أو

(١) Schellenberg : op. cit. p. 12.

(٢) Jenkinson : op. cit. p. 9.

(٣) يرى البعض أن الملكية العامة يجب أن تكون موضع الاعتبار في تحديد ماهية المعلومات الإدارية، مثلاً

Holmes : op. cit. p. 9.

ورد في تعريف ولاية ماساشوسيتس.

Rieger : Modern records, p. 204.

(٤)

الإدارات الحكومية الأخرى حتى بعد أن تفقد الوثائق الإدارية قيمتها الأولية للعمليات الجارية.

ب - القيمة التي يمكن أن تحوزها الوثائق الإدارية، والتي تستخدم لحماية حق مدني أو قانوني، أو غيرها من حقوق الأفراد أو الشعب ككل، أي قيمة الحقوق الفردية individual rights.

ج - قيمة الإثبات evidentiary أو التوثيق الوظيفي functional documentation. أعنى تلك القيمة التي تعكس التطور التاريخي للإدارة الحكومية المنشئة للوثائق الإدارية بالصيغة التي تأسست بها بنيتها ووظائفها بحكم القانون؛ وكذلك هيكلها التنظيمي، وبرامجها، وخططها، وإجراءاتها، والقرارات والعمليات الهامة التي قامت بها.

د - القيمة الإعلامية Information value، أعنى تلك التي تساهم بقوة في البحث والدراسة في أي مجال من مجالات المعرفة^(١).

٣ - المحفوظات

المحفوظات كلمة متداولة، يشيع استخدامها في الأوساط الإدارية كمقابل للمصطلح الإنجليزي records. وقد دخلت دائرة الاستعمال الرسمي لتطلق أحيانا على مجموعة المستندات التي توجد بحوزة الأجهزة الإدارية الحكومية^(٢).

وكذلك أطلقت على مجموعة الوثائق التي أمر محمد علي باشا بتجميعها في الدفترخانة التي أنشأها بالقلعة سنة ١٨٢٩، ثم تطور الأمر إلى استخدام هذه الكلمة كاسم للدفترخانة العمومية بعد ذلك، حيث أطلق عليها «دار المحفوظات العمومية»^(٣). وقد استخدمت هذه الكلمة من جانب بعض المتخصصين كمرادف لكلمة أرشيف للدلالة على الوثائق الجارية (الوثائق الإدارية) لهيئة أو إدارة أو ديوان أو مصلحة حكومية، وكذلك للدلالة على الوثائق الإرشيفية ذات القيمة التاريخية الدائمة^(٤).

Ibid.

(١)

(٢) لائحة محفوظات الحكومة المصرية الصادرة سنة ١٩٥٢.

(٣) سعيد شفاعة: مائة وخمسون عاما، ص ٤؛ الشربيني: تاريخ دار المحفوظات، ص ١.

(٤) سلوى ميلاد: قاموس مصطلحات ص ٩.

وقبل مناقشة مدى دقة هذه الاستخدامات، يجدر بنا التعرف على معنى الكلمة في اللغة العربية، لعل في ذلك ما يوضح لنا كيفية استعمالها على وجه صحيح.

كلمة محفوظات مشتقة من الفعل يحفظ ومصدره حَفَظَ بمعنى منع من الضياع أو التلف، ويقال حفظ السر أي كتمه وحفظ المال أي رعاه، ومن مزيد الفعل احتفظ واستحفظ وهما في نفس المعنى. والحِفظ (بكسر الحاء) قلة الغفلة، والحفيظة الغضب والحمية، والحافظة قوة الذاكرة، والمُحِظة (بضم الميم وكسر الفاء) الأمر المحرك للغضب وجمعها مُحِظَات، ولها معنى ثان هو المصائب^(١). واسم المفعول من الفعل حفظ هو محفوظ، وقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم في قوله تعالى «بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ»^(٢)، قال أبو إسحق أي القرآن في لوح محفوظ وهو أم الكتاب عند الله عز وجل وقرئت محفوظ وهو من نعت قوله تعالى^(٣)، والمعنى أنه مصون عن التحريف أو التبديل، ويصح جمع محفوظ قياساً على محفوظات، مثل مشروب ومشروبات ومكول ومكولات... الخ.

ومهما يكن من أمر، فإن المعاني التي أوردتها المعاجم العربية لهذه الكلمة تنصب أساساً على مفهوم واحد هو المنع والإمساك ولا تلمح فيها ما يشير إلى الإباحة والتداول. وتأسيساً على ذلك يرى الباحث قصر استخدام هذه الكلمة على ما لم يعد متداولاً من الوثائق الإدارية في العمل انعام، فكلمة محفوظات إذن يمكن أن تكون مرادفة لعبارة «الأرشيف الساكن non - current archives». ومن الأفضل أن تستخدم بدلاً منها. وهذا المعنى الذي نراه يتفق مع ما جاء بدائرة معارف المكتبات حيث عرفت المصطلح records بأنه «المستندات التي جنب بقصد الحفظ تحت رعاية الدولة، حيث يجب المحافظة على كيانها»^(٤)، وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه العالم فلور Flower حيث يرى أن كلمة records «مصطلح شامل لأي مستند يتم تجنبه بفرض الحفظ»^(٥).

ويجب التنويه بأننا قد سبق وعربنا مصطلح records بلفظ وثائق إدارية إسناداً إلى

(١) مغلف المتجد مادة «حفظ»

(٢) سور البروج : ٢٦ - ٢٢.

(٣) ابن منظور : لسان العرب، فصل الحاء حرف الظاء.

(٤) Ency. ■ librarianship, art. record. (٤)

Chamber & Ency., ■ archives. (٥)

الأصل اللغوي للكلمة، ومن ثم فإننا نقترح استخدام مصطلح محفوظات ليس تعريباً للمصطلح الإنجليزي records هنا، وإنما للدلالة على مفهوم التعريفين اللذين ذكرنا آنفاً. وعلى ذلك، فإن الباحث يرى عدم استخدام كلمة محفوظات بشكل عام، وإنما ينبغي أن يحدد مفهومها، ويحصر استخدامها كاسم يطلق على الوثائق الإدارية في المرحلة الانتقالية الحاسمة من حياتها crucial transitional stage، حيث تجمع وتجنب في مكان قصي Set aside out-of-the way، حيث يتم تقييمها وغربلتها وانتقاء ما له قيمة تاريخية منها ليرسل إلى المؤسسات الأرشيفية (أرشيف إقليمي أو أرشيف قومي)، وإهلاك ما ليس له قيمة.

والوثائق الإدارية تسمى في مرحلة الإغلاق هذه covered records^(١)، ومكانها غرفة حفظ limbo على مستوى مجموعة من الهيئات أو الإدارات أو الشركات ذات النشاط الواحد، أو التي يضمها تنظيم إداري أعلى (مثلاً: الإدارات التعليمية لشرق وغرب ووسط اسكندرية مضافاً إليها وكالة الوزارة للتربية والتعليم بالأسكندرية، أو مجموعة فروع شركة بيع المصنوعات مضافاً إليها الإدارة المركزية للشركة، أو مكاتب ومستشفيات وزارة الصحة المنتشرة في أحياء ومدن وقرى محافظة ما مضافاً إليها مديرية الشئون لتلك المحافظة... وهكذا).

ومن ثم يمكن اقتراح تعريف المحفوظات بأنها:

«كل الوثائق الإدارية التي أنعم تداولها تماماً في إداراتها المنشئة، وفقدت بالتالي كل قيمتها الإدارية، وتم تجنبها وحفظها في مكان منمزل بغرض تقييمها وغربلتها وانتقاء ما له قيمة للأبحاث التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، تمهيداً لتحويله إلى المؤسسات الأرشيفية، والنظر في أمر إهلاك ما ليس له تلك القيمة»

"All records which have been non-current and insignificant in the created agencies, and set aside in a limbo for appraisal, weeding and selection the valuable section to the historical, economic and social research, in order to transfer it to the archival institutions, and ■ destroy the unvaluable section."

Rieger : op. cit. p. 201.

(١)

كلمة أرشيف archives هي أكثر الكلمات شيوعاً في الاستخدام العام، ويستخدمها كذلك المتخصصون في مجال المعلومات بكثرة. ويقدر ما تحظى به هذه الكلمة من انتشار، بقدر ما يحيط بها من غموض يصل أحياناً إلى حد الإبهام، «فهناك مفاهيم كثيرة متباينة أو أفكار خاطئة عن معنى الكلمة تسود بين هؤلاء الذين يدركون أن لها بعض الصلة بالوثائق والمستندات»^(١).

وقبل أن أتعرض لهذه المفاهيم، والاختلافات الواقعة بينها، والاضطراب الذي يعتري هذا المصطلح، أرى من الأوفق الوقوف على أصل هذه الكلمة ومصدرها، حتى نستطيع أن نحكم إلى أي مدى تطابقت المفاهيم الاصطلاحية عند أهل التخصص مع المعنى اللغوي للكلمة في أصولها البعيدة والقريبة.

كلمة أرشيف archives مشتقة من الكلمة اليونانية arkheion أي مبنى الإدارة، واستخدام هذا اللفظ في تسمية مستندات الإدارات الحكومية والمؤسسات^(٢).

وقد استخدم اليونانيون - ولازالوا - كلمة ἀρχή (أرخي) التي تعني البداية - begin-ning, فقد شاعت بينهم عبارة يونانية مأثورة تقول: Ἐν ἀρχῇ ἡ γὰρ ὁ λυσιτε, ومعناها في البدء كانت الكلمة. ومن هذا المعنى تطورت معاني أخرى كثيرة ذات صلة بالمعنى الأصلي. وقد اشتقت من هذه الكلمة صفتان : الأولى ἀρχαῖος (أرخايس) وتعني القديم أو البدائي أو العتيق، وهي على هذا الاستخدام حتى اليوم، والثانية ἀρχεῖος (أرخايس) بمعنى المكان الأول أو القوة أو الحكومة، ومع التطور صارت تعني المكان الإداري أو الحكومي ومن هذه الصفة الأخير اشتق اسم الجماد ἀρχεῖον (أرخيون)

(١) Buck ; Let 's Look at the records, p. 110.

(٢) Oxford English Dictionary, art. archives.

ويعنى مقر أو مكتب رئيس القضاة أو مجلس الشيوخ، وفي المقاطعات الصغيرة كانت تطلق على مبنى مجلس المدينة، وعلى سبيل الجمع استخدمت الكلمة بمعنى الوثائق والمستندات العامة المحفوظة في مجلس الشيوخ أو في مجلس المدينة.^(١)

وفي العصر الروماني، لم تحظ هذه الكلمة (أرخيون) بالانتشار الذي تمتعت به في العصر اليوناني، ويبدو أن الرومان لم يألفوا هذه الكلمة حتى بعد العصر الكلاسيكي، وفضلوا عليها كلمة أخرى هي *tabulae publicae* بمعنى المكاتب العامة، وشاع استخدام هذه الكلمة لديهم في معنى مستندات المقاطعات الرسمية، أما مستندات مجلس الشيوخ فقد أطلق عليها لفظ *acta senatus*، واستخدمت كلمة *tabularium* ← كاسم لإدارة المستندات والأرشيف^(٢)

وفي أواخر العصر الروماني، بدأ الرومان في الاستبدال بتلك الكلمات التي شاعت لديهم كلمة أخرى هي *archium* ← المأخوذة من كلمة أرخيون اليونانية، مع تحريف نطقها بحيث ينطق حرف (ا) ممدودا مع الضغط على مخارج حروف هذا المقطع مثلما كان اليونانيون يفعلون، وكما تفعل جميع اللغات الحديثة عدا اللغة الانجليزية، وهم بطريقة ما يعيلون إلى بدء الحرف (ا) بصوت منغم، فيصير أقرب إلى حرف (٧)، وهذا يفسر وجود حرف (٧) في كلمة أرشيف الحديثة.^(٣)

وفي محاولة لمتابعة استخدام كلمة أرشيف في اللغة الانجليزية عبر القرون، يقابل الباحث بكثير من الغموض عند استكشاف كيفية نضجها على نحو مقارن.^(٤) فهذه الكلمة لم تكن شائعة الاستعمال في اللغة الانجليزية، ولم تكن جارية على السنة أهل القانون في بريطانيا حيث كان المفروض أن تكون معروفة لديهم.^(٥) ويذهب الجهد سدى في البحث عن هذه الكلمة في كتابات Shakespeare, Chaucer, Milton، وكذلك الإنجيل^(٦) وربما تكون

Leavitt : what are archives, p. 175 - 176.

(١)

Ibid.

(٢)

Ibid

(٣)

Ibid.,p.177

(٤)

Holmes : op. cit p. 3.

(٥)

Leavitt : op. cit. p. 177.

(٦)

هذه الكلمة قد وردت بصورة متفرقة في الأعمال الأدبية قبل أن يستعملها المؤرخون والأرشيفيون بصورة ساقرة في كتاباتهم في القرن التاسع عشر.^(١)

ويورد قاموس اكسفورد نماذج لاستخدام كلمة أرشيف في اللغة الإنجليزية منذ سنة ١٦٦٧ حتى سنة ١٨٧٩، وقد وردت الكلمة في هذه الاستشهادات بمعاني عامة غير محددة.^(٢)

ومنذ القرن التاسع عشر الميلادي، نجد كلمة أرشيف وقد انتشر استخدامها في اللغات الأوربية الحديثة، مع إختلاف طريقة نطقها تبعاً لصوتيات phonatics كل لغة، ففي الإنجليزية نجدها تستخدم بصيغة الجمع archives مع نطق الحرفين (ch) كأنهما حرف (k)، ومثل ذلك نجده في اللغة الألمانية حيث تكتب archiv، وفي الإيطالية والأسبانية تكتب archivo، وأما اللغة الفرنسية فالمقطع (ch) ينطق مثلما ينطق الحرفان (sh) أو ما يقابله بالعربية حرف (ش)، وتكتب بالهولندية archief.

وفي أمريكا نجد أن كلمة أرشيف قد وردت بصيغة الجمع في كتابات بعض المؤرخين في القرن التاسع عشر أمثال Parkman , Motley, Prescott^(٣)

وقد دخلت هذه الكلمة إلى اللغة العربية أيضاً، وهي تنطق أرشيف على غرار النطق الفرنسي، مما يرجح عندي أن العرب قد أخذوها عن الفرنسيين، وإن كان هذا الفرض يفتقر إلى الأدلة المادية. لكنني أتساءل : لماذا وجدت الكلمة في اللغة العربية بنفس نطقها في الفرنسية بالذات دون سائر اللغات الأوربية؟ مع العلم بأن الفرنسية تفرد بهذا النطق، ومع العلم أيضاً أن كلمة أرشيف ليست عربية الأصل بالقطع، فمن مراجعتي لبعض قواميس اللغة العربية ومعاجم الفاظ القرآن الكريم والحديث النبوي وبعض أشعار العصر الجاهلي، لم أجد أثراً لهذه الكلمة في أي صورة من الصور.^(٤)

Holmes : op. cit. p. 4.

(١)

Oxford English Dictionary, art archives.

(٢)

Leavitt : op. cit. p. 177

(٣)

(٤) أعلن الأرشيقي السوداني محمد محبوب مالك عزمه على نشر بحث بعنوان «هل لفظة أرشيف عربية» في مجلة الوثائق التي تصدر في بغداد.

ويمكننا أن نفترض أن كلمة أرشيف قد وُضعت إلى اللسان العربي عن واحد أو أكثر من الطرق التالية:

١- إبان الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) بقيادة بوناپرت، حيث كانت تضم نخبة كبيرة من العلماء والمؤرخين.

٢ - عن طريق المبعوثين الذين درج محمد علي على إرسالهم إلى فرنسا لتلقي العلم فيها، ونقل ثقافتها إلى مصر، سواء باستعمالهم الشخصيات للكلمة أو في ترجماتهم لبعض الكتب والمراجع الفرنسية، ومن مصر انتشرت في باقي البلدان العربية.

٣ - لأنها ظهرت في بعض البلاد العربية التي ناحت تحت سيطرة الاحتلال الفرنسي وانتشرت فيها الثقافة الفرنسية مثل المغرب العربي وبلاد الشام، ومنها انتقلت إلى باقي البلاد العربية ومنها مصر.

٤ - ربما تكون قد استخدمت في البلاد الواقعة تحت السيطرة الفرنسية في ذات الوقت الذي استخدمت فيه مصر.

والباحث يميل إلى الفرض الأول، مع التحسب بعدم الجزم برأي قاطع على وجه التحقيق.

ومهما يكن من أمر، فقد ظهرت هذه الكلمة بشكل علمي - ربما لأول مرة في مصر - في عنوان كتاب وضعه العالم الفرنسي Jean Deny عن الوثائق التركية المحفوظة بالقاهرة وذلك سنة ١٩٣٠^(١).

ويرى أحد الأرشيفيين العرب إدخال كلمة أرشيف إلى اللسان العربي، وإضافتها إلى معاجم ومكانز اللغة العربية، وذلك لعدم وجود مرادف لها في العربية. وهو يقترح أن تعامل معاملة الألفاظ العربية الأصيلة من حيث الاشتقاق اللغوي، فيقول «لنتوقف قليلا عند لفظ الأرشيف كمصدر على وزن فعلة، فنقول لماذا لا نستعملها في لغتنا العربية، مادامنا أجزنا استعمال العديد من الكلمات الأجنبية الحضارية ومنها كلمة الأرشيف، فنحاول اشتقاق الأفعال الثلاثة منها فنقول: أرشِف في الماضي، يُؤرشف في الحال والمضارع، وأرشف في الاستقبال والأمر. ومن هنا يمكننا أن نشق كلمة المؤرشف وزن مؤرخ للدلالة

(١) Deny : Sommaire des archives Turques du Caire. Société Royale de Géographie d' Egypte, ١٩٣٠.

على من يتولى العمل في الأرشيف وهو ما يعبر عنه بكلمة Archivist^(١). وقد أورد الألويس مبرراته لهذا الاقتراح.

والباحث يرى أن هذا الاقتراح لاغضاضة فيه، فهو جدير بالاهتمام والدراسة، بل والتطبيق إذا ما اتخذت التدابير التالية:

١ - عرض هذا الاشتقاق على مجمع اللغة العربية، حتى يقوم علماء اللغة ببحثه وتقرير مدى صلاحيته للتطبيق وسلامته من الناحية الفلولوجية، ثم التوصية بإدخاله ضمن مفردات المعاجم التي يتوفر المجمع على إخراجها وهي المعجم الكبير والمعجم الوسيط، وذلك لضمان استقرار الكلمة.

٢ - قصر استخدام هذا المصطلح ومشتقاته على الوثائق التاريخية ذات القيمة الدائمة، كما سنبين ذلك عند حديثنا عن المعنى الاصطلاحي.

٣ - التوصل إلى نعت أو استنباط مصطلح يدل على اسم المكان الذي تودع فيه الوثائق التاريخية، حتى لا تستخدم كلمة أرشيف كاسم للمكان والمجموعة، كما يحدث في اللغة الانجليزية مثلا، لأن كلمة «أرشيف تبدو إختيار غير ملائم للتعبير عن اسم المنشأة»^(٢).

فإذا أمكن اتخاذ هذه التدابير الثلاثة، فليس هناك من بأس في استخدام هذه الكلمة ومشتقاتها، مع إضافة التعريب الذي استخدمه الدكتور حسن الطوة كاسم للعلم الذي يدرس عمليات حفظ وتنظيم وتداول الوثائق التاريخية وهو «الأرشفستيقا»^(٣)، فقط مع تعديل رسم الكلمة لتصبح «الأرشفستيك»، تبسيطا للنطق وتخفيفا على السمع، وذلك بدلا من كلمة «أرشفولوجي» التي يقترحها الألويس^(٤).

(١) الألويس : الأرشيف، تاريخه، وأصله ص ٧.

(٢) Buck : op. cit. p. 110.

(٣) حسن الطوة : الأرشفستيقا ص ٥.

(٤) من السهل إيراد خطأ هذه الترجمة، لأن كلمة archivology التي يعربها الألويسي كلمة انجليزية، والانجليزية كما أوضحنا ينطقون المقطع (ch) كما ينطق حرف (k)، فكان الأولى تعريبها اركيفولوجي. وما معنا قد اعتمدنا على الشكل الفرنسي للكلمة، فالواجب أن تكون الاشتقاقات كلها على هذا الشكل، فالتعريب هنا يجب أن يكون لكلمة archivistique.

فإذا أمعنا النظر في الكتابات والآراء التي قدمها علماء الأرشفة في أوروبا وأمريكا لتعريف الأرشفة وتحديد ماهيتها وطبيعتها، ونستطيع أن نتبين منها ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

١ - الاتجاه الأول يرى أن الأرشفة هو الوثائق الإدارية المتداولة.

٢ - الاتجاه الثاني يرى أن الأرشفة هو المحفوظات المغلفة (غير المتداولة).

٣ - الاتجاه الثالث يرى أن الأرشفة هو الوثائق التاريخية.

وأول من بصايفنا في الاتجاه الأول هو العالم الأمريكي بوذر Ernest Posner الذي يرى أن «الأرشفة هي مجموعات منظمة من المستندات، تشمل الأوراق، والكتب، والفرائط، والمسجلات الصوتية، وأي مواد تسجيلية أخرى انتجت أو وردت طبقاً للقانون، أو مصاحبة لأداء العمل، وحفظت بسبب قيمتها الحالية»^(١)

والى نفس المعنى يذهب العالم الأمريكي هولز Oliver Holmes. فهو يرى أن كلمة أرشفة archives قد صارت هي البديل الأفضل لكلمة records التي كانت مستخدمة للدلالة على الوثائق الإدارية، فنجد يقول أن الأرشفة «كان لهم الخيار في إعادة تفسير هذا المصطلح القديم العنيد (يقصد المصطلح records)، أو استبداله بمصطلح ar-chives الأكثر فنية لوصف مجموعة المستندات المستولن عنها فنيا، وهم مازالو يحاولون الاختيار»^(٢).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن كلمتي records, archives تستخدمان بطريقة تبادلية كل منهما في معنى الأخرى، أو كليهما للدلالة على معنى واحد^(٣). وفي بعض المناطق الجغرافية قد تغلب واحدة منهما الأخرى عليها في الاستعمال.

ورغم شيوع استخدام كلمة أرشفة archives الإنجليزية على المستوى العالمي، فإننا نجد الانجليز أنفسهم في المملكة المتحدة، وكذلك كثير من دول الكومنولث البريطاني يفضلون استخدام مصطلح public records^(٤) وهو المصطلح الأقدم حيث «كان معروفا

Ency. Americana, art. archives.

(١)

Holmes : op. cit. p. 25.

(٢)

Cook : op. cit. p. 1.

(٣)

Ency. Britanica, art. archives.

(٤)

في القانون منذ مئات السنين، ويرجع أصله إلى الجذور البعيدة للقانون العام في إنجلترا.^(١)

أما عن ظهور كلمة أرشيف archives واستخدامها بدلا من كلمة records هي كثير من بقاع العالم، فربما كان سببه اللبس والفوضى الذي اعتري الكلمة الأخيرة - كما أوضحنا ذلك عند مناقشة تلك الكلمة - ويرى هولز أنه «لا يمكن الجزم بأن استخدام هذا اللفظ (archives) كان ضروريا من التكلف المهني من قبل الأرشييفيين والمؤرخين لرغبتهم في أن تكون لهم مصطلحات خاصة، أو لاحتياجهم بالفعل لهذا اللفظ حتى يتفادوا على التداخل واللبس في مصطلح "records".^(٢)

أما الاتجاه الثاني في تحديد ما هيبة الأرشييف، فيتضح لدى علماء المدرسة البلجيكية الثلاثة Muller و Frien و Buck, Jenkinson وكذلك نجد عند الأمريكيين، وأيضا عند الإيطالي casanova. وسأعرض لتعريفاتهم حسب ترتيبها الزمني.

لعل أول تعريف علمي للمصطلح أرشيف، هو ذلك الذي أورده علماء المدرسة البلجيكية مولر S. Muller (١٨٤٨ - ١٩٢٢) وفيث J.A. Feith (١٨٥٨ - ١٩١٢) وفروين R. Fruin (١٨٥٧ - ١٩٢٥) في كتابهم الهام الذي صدر باللغة الألمانية سنة ١٨٩٨ بعنوان "Handleiding voor het ordenen"، وقام بترجمته إلى الإنجليزية الأمريكي ليفيت A.H. Leavitt تحت عنوان Manual for the arrangement and discription of archives" ونشر في نيويورك سنة ١٩٤٠، وينص على أن الأرشييف «هو مجموع المستندات المكتوبة، والرسومات، والمواد المطبوعة، التي تلقتها أو أنتجتها هيئة إدارية أو أحد موظفيها، وقصد أن تبقى هذه المستندات في رعاية هذه الهيئة أو هذا الموظف».^(٣)

وفي سنة ١٩٢٢ يقدم لنا جنكنسون H.Jenkinson تعريفه للأرشييف بقوله «إن الوثيقة

Holmes : op. cit p. III.

Ibid.

Scheilberg : op. cit. p. 12.

(١)

(٢)

(٣)

التي يمكن القول بأنها تنتمي إلى مجموعة الأرشيف هي تلك التي أنشئت أو استخدمت أثناء عملية إدارية أو تنفيذية (عامة أو خاصة)، وكانت تشكل بذاتها جزءا من هذه العملية، وحفظت من ثم في رعاية الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن هذه العملية أو خلفائهم الشرعيين للرجوع إليها»^(١).

وقد حاول جنكنسون أن يضع حدا فاصلا بين المستندات التي يمكن تسميتها بالوثائق الإدارية records وبين تلك التي ينبغي أن تسمى أرشيفا archives، وطرح على نفسه هذا السؤال «متى تصبح المستندات أرشيفا؟» وفي محاولاته للإجابة عن سؤاله يقرر أن الحد الفاصل الذي يرى أنه أفضل مقياس لذلك هو «النقطة التي يتوقف عندها الاستعمال الجاري، وتوضع (المستندات) حائلا بصفة قاطعة تمهيدا للحفظ، ويحكم عليها ضمنا بإسحقاقها للبقاء»^(٢).

وينقل شلنبرج عن العالم الإيطالي كازانوفا Eugenio Casanova تعريفه للأرشيف الذي صدر سنة ١٩٢٨، بأنه «التجميع المنظم للمستندات التي أصدرتها مؤسسة ما أو شخص ما أثناء قيام كل منهم بعمله، ويتم الاحتفاظ بها بواسطة كل منهما لتحقيق الأهداف السياسية أو القانونية أو الثقافية التي تهدف إليها تلك المؤسسة أو هذا الشخص»^(٣).

وفي سنة ١٩٤٤ يقدم لنا الأمريكي Buck تعريفه للأرشيف بأنه «كمية من المستندات التي حفظت بسبب قيمتها الإثباتية المحتملة بواسطة الإدارة التي أصدرتها أو تلقتها أو بواسطة ورثتها الشرعيين»^(٤).

ويتضح من هذه التعريفات الأربعة للأرشيف، أنها تشير إلى المستندات والوثائق الإدارية في فترة زمنية محددة، وهي الفترة التي تبدأ بعد انتهاء التداول اليومي المنظم لهذه الوثائق الإدارية، ووصولها إلى المرحلة الساكنة في الاستعمال الإداري، وهي الفترة

Jenkinson : A manual of archives, p. 11.

(١)

Ibid. p. III - 9.

(٢)

schellenberg : op. cit. p 12.

(٣)

Buck op. cit. p. 111.

(٤)

التي اصطلحنا على تسمية الوثائق الإدارية خلالها بالمحفوظات، ومن ثم فإن الباحث يرى أن إطلاق لفظ الأرشيف على الوثائق الإدارية الساكنة (المحفوظات) يعد تجاوزاً لطبيعتها وخطأ لا يصح الاستمرار فيه.

والاتجاه الثالث في تعريف طبيعة الأرشيف، أجده الأكثر شيوعاً لدى علماء الأرشيف - في حدود ما تيسر لي الاطلاع عليه - ولطه الأكثر دقة في تأصيل مفهوم الكلمة.

وأول من سار في هذا الاتجاه العالم الألماني برينيك A.Brnnck ، الذي نشرت أراؤه سنة ١٩٥٣ وفيها يعرف الأرشيف بأنه «مجموع المستندات والأوراق التي تنشأ عن نشاطات شخص مادي أو معنوي، قانونية كانت أو مصلحة، ويقصد بها أن تحفظ على الدوام في مكان خاص باعتبارها مصادر للماضي وشواهد عليه»^(١).

وفي سنة ١٩٥٦ ينشر شلنبرج Schellenberg كتابه الهام Modern archives ، وقد تنبه فيه إلى التضارب الحادث في مفهوم كلمة الأرشيف، فقرر أن يضع هذا المصطلح في موضعه الصحيح، بإطلاقه على الوثائق التاريخية، وحاول أن يضع حداً للتداخل بين مفهوم كل من records و archives من ناحية، وكذلك حاول أن يجلو الغموض الذي يكتنف لفظ archives في ناحية أخرى، وكانت النتيجة التي خرج بها مرضية إلى حد كبير، حيث أكسب كلمة records مفهوم الوثائق الإدارية في حالتها التداول والحفظ، وعرف الأرشيف بأنه «مستندات أية مؤسسة عامة أو خاصة، التي اعتبرت جديرة بالحفظ الدائم بفرض الرجوع إليها أو بفرض البحث، وأودعت أو اختيرت لتودع في مؤسسة أرشيفية»^(٢).

وبناء على التعريف الذي وضعه برينيك، وكذلك شلنبرج نجد أن كلمة أرشيف قد تحدد مفهومها لديهما بأنه مجموعة الوثائق التاريخية التي انتضحت قيمتها البحثية بشكل كامل، ومن ثم وجب المحافظة عليها بشكل محكم وحفظها بصورة دائمة أبدية، حيث نص برينيك

Schellenberg : op. cit. p. 13.

(١)

وأولف برينيك أرشيفي ألماني عاش فيما بين سنتي ١٨٧٥ - ١٩٤٦، وعمل مديراً لأرشيف ولاية بروسيا الملكية لفترة طويلة، وقد قام Wolfgang Leesch بجمع محاضرات برينيك في كتاب بعنوان Arkivkunde نشرت بالألمانية في مدينة ليبسك سنة ١٩٥٢.

Schellenberg : op. cit. p. 16.

(٢)

على ذلك «بعبارة ويقصد بها أن تحفظ على النوام»، وقرر شلنبرج أنها «اعتبرت جديدة بالحفظ الدائم».

وفي سنة ١٩٥٩ يصدر في ولاية أوهايو الأمريكية مرسوم ١٨ يوليو الذي أسند للجمعية التاريخية بالولاية سلطة إدارة الأرشيف الإقليمي لهذه الولاية، وقد تضمن هذا المرسوم تعريفا متكاملا لعنى الأرشيف وتحديدًا دقيقًا لطبيعة كل من archives و records حيث ينص على أن «أى مستند أو نموذج مختوم أو وثيقة مفردة أنشئت أو صارت تحت السلطة الولائية jurisdiction لأى من الإدارات العامة للولاية أو أقسامها السياسية الفرعية، وتخدم الإدارة ووظائفها وخططها أو أى نشاطات أخرى لها، أو التى تحوى معلومات تاريخية، هى وثائق ادارية records وعندما تكون ذات قيمة إدارية أو قانونية أو مالية أو تاريخية طويلة الأجل أو دائمة، فإنها تصبح أرشيفا archives»^(١)

وكما نرى فإن تعريف ولاية أوهايو يضع فى اعتباره أن هناك بعض المستندات يمكن الحكم عليها منذ وقت إنشائها بأنها ذات قيمة تاريخية - وقد قررنا هذا أنفا - ولكن من الصعب الحكم عليها بأنها جزء من الأرشيف، وذلك أن الشرط الذى يضعه هذا التعريف لاعتبار المستند ذا أهلية أرشيفية هو القيمة الدائمة لما يحويه من بيانات ومعلومات. ورغم أن هذا التعريف لم يضع فى حسابه عنصر الاستعمال، بمعنى أنه لم يوضح الغرض الذى من أجله يتم الاحتفاظ بالأرشيف، إلا أننا نرى أنه تعريف جيد، لأنه يبرز القيمة التاريخية كعنصر هام من عناصر ماهية الأرشيف.

وفي سنة ١٩٦١ تنشر مجلة A.A. مقالا للعالم الأمريكى ليفيت Arthur H. Leavitt، تضمن تعريفه للأرشيف بهذا التعريف قد أشار - قلميحا لا تصريحيا - إلى أن الأرشيف هو الوثائق التاريخية، ولا شك أن الفكرة لم تكن واضحة لديه بشكل قاطع، ومرد ذلك إلى أن هذا التعريف قد وضعه ليفيت سنة ١٩٢٨ على هيئة بحث مكتوب على الآلة الكاتبة، وربما يكون قد نشر بعد وفاته، فلم يتح له التعديل فيه، ونحن نعلم أنه قد تقاعد عن العمل سنة ١٩٥١.

يعرف ليفيت الأرشيف بأنه «الوثائق القديمة، سواء المكتوبة، أو المطبوعة، أو المسجلة

Holmes : op. cit. p. 9-10 footnote no 13.

(١)

بأية طريقة أخرى، التي وردت أو أنتجت رسمياً بواسطة جهاز حكومي أو رسمي أثناء قيامه بواجباته الرسمية، والتي تعزل بعد ذلك تمهيدا لحفظها، والتي يُلَمَس منها أو يُحكم عليها حكما قاطعا بأحقيتها للحفظ»^(١).

ويرى الباحث أن ليفيت قد حاول تحديد الوثائق ذات القيمة التاريخية بثناها «الوثائق القديمة»، وفكرة القدم في تحديد ماهية الأرشفة قد فتحت مجالا كبيرا للجدل بين علماء الأرشفة، منهم من أيدوا، ومنهم من عارضها بشدة إلى حد القول بأن «ثمة فكرة خاطئة أخرى شائعة، هي أن الأرشفة عبارة عن المستندات القديمة البالية، التي ليس لها بالطبع قيمة عملية، وهذه يجب حفظها كقطع متحفية museum pieces. وبصورة أكثر سذاجة، نجد لدى بعض الكتاب اعتقادا بأن كلمة أرشفة هي مرادف لكلمة مخطوطات تاريخية، وأن الأرشفة يحفظ فقط لكي يرجع إليه المؤرخون كمصادر لمآلاتهم»^(٢).

ومن الأمور التي تثير الدهشة أن ليفيت نفسه يعود فيعارض فكرة القدم في الأرشفة التي نص عليها في تعريفه، فيقول «ويجب أن يوجه الاعتراض لقصر الأرشفة على المستندات القديمة، إنني أوافق على أن مستندا مثل الإقرار الضريبي (ربما يقابل إقرار الذمة المالية) قد أصبح وثيقة أرشيفية بعد كتابته وتوقيعه مباشرة، بالنظر إلى قيمته للأجيال القادمة واتجاه النية إلى الاحتفاظ به لا شك فيها في عقول منشئية منذ البداية»^(٣).

ورغم وجهة رأى ليفيت، إلا أن الباحث يرى أن الأخذ بهذا الرأى سوف يفتح الباب مرة أخرى لتضارب المفاهيم بين الوثائق الإدارية والأرشفة. ولذلك فمن الواجب عدم التسرع بإصدار الحكم على مستند ما بأن له قيمة أرشيفية، ومن المستحسن أن تنقضي فترة معقولة نستطيع بعدها أن نهكم على قيمة المستند، مع الأخذ في الاعتبار أن ثمة مستندات بعينها سوف لا يختلف اثنان في المستقبل على قيمتها الأرشيفية (التاريخية)، وأعلى بذلك الاتفاقيات الدولية (مثل اتفاقية كامب ديفيد، واتفاقيات سولت للحد من الأسلحة النووية

Leafield : op. cit. p. 178.

(١)

Buck : op. cit. p. 110

(٢)

Buck : op. cit. p. 110

(٣)

وغيرها)، وقرارات الحرب والسلام، ومواثيق إنشاء الهيئات النولية والإقليمية، وقرارات هذه الهيئات..... وغير ذلك من المستندات التي يمكن التقبؤ معنيقا بأنها ذات قيمة للأبحاث العلمية والتاريخية.

وقد تدارك ليفيت ما انزلق إليه من سوء تقدير، فأقر فقرة كاملة في محاولة للتوفيق بين النص على فكرة قدم الأرشفة في تعريفه، وبين معارضته لهذه الفكرة، فيقول أن «علماء الأرشفة المحدثين يتعاملون بصفة رئيسية مع المستندات الحكومية، ويعملون إلى التركيز على الشخصية الأرشفية لكل الأوراق الرسمية التي أنتجت أو وردت إلى الجهاز الإداري من خلال مزاوئله لعمله، وبذلك يقل أو يستبعد نهائيا الاعتماد على قدم المستندات. وكلا الأرشفيين الألمان والانجليز يدخلون في تعريفاتهم بطريقة ما فكرة الحفظ، وهذه بالطبع تحمل ضمنها فكرة التقادم. فالأشياء التي حفظت تكتسب صفة التقادم إلى أكبر أو أقل مدى»^(١).

أما العالم الانجليزي كوك Micheal Cook، فقد تابع خطوات شلنبرج، من حيث تأكيده على وقوع الخلط بين مفهوم الوثائق الإدارية والأرشفة، فيقول .

"It is still not universally clear whether there should be, in English language, any real distinction between archives and records....."^(٢)

ثم يعرف الأرشفة (سنة ١٩٧٧) بأنه «قسم خاص من الوثائق الإدارية records انعدم تداوله، وتم تقييمه واختياره بقصد استثماره في البحث، أو حفظه فعلا بشكل أو بآخر بواسطة إحدى الإدارات الأرشفية بسبب ما ظهر من قيمته كمادة للبحث»^(٣).

ويتضح من هذا التعريف أن كوك قد حسم الخلاف لصالح ما ذهب إليه الباحث من أن معنى المصطلح أرشفة هو المستندات ذات القيمة التاريخية التي تستخدم كما يقول كوك «كمادة للبحث in a research context»

Leavitt : op. cit. p. 178.

(١)

Ibid. p. 176.

(٢)

Conk : op. cit. p. 1 - 2

(٣)

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه، ما نصت عليه لائحة الأرشيف القومي الأمريكي من أن الأرشيف هو «الأوراق التي تسجل حياتنا القومية»، «وتراث الماضي»، أو «مذكرات هؤلاء الرجال الذين فكروا وقاموا ببناء هيكل الدولة»^(١)

أما العالم الفرنسي شارل سامران Charles Samaran، فهو يمثل المدرسة الفرنسية بكل استقرارها على مفهوم الأرشيف ووضوحها في تفسير هذا المصطلح، فهو يرى أن «الأرشيف هو كل الأوراق والوثائق المكتوبة الناتجة عن نشاط جماعي أو فردي، بشرط أن تكون قد نظمت ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة إليها في البحث وبشرط أن يكون قد أحسن حفظها في داخل منظمة واحدة»^(٢)

ولا شك أن هذا التعريف قد أوضح بصورة جلية أن مفهوم الأرشيف هو المستندات (الوثائق) التاريخية، أي المستندات ذات القيمة بالنسبة للبحث التاريخي بمعناه العام، وهو تعريف يتميز عن غيره باشتراطه وجود التنظيم الجيد كعنصر أساسي في مفهوم الأرشيف، وهو أمر يرحب به كل فاهم لطبيعة البحث العلمي ومتطلباته، ففي غياب التنظيم الجيد، لا شك أن البحث سوف يخسر كثيرا من المادة التي يحتاج إليها، ليس بسبب عدم وجود هذه المادة، وإنما لعدم إمكان الوصول إليها برغم وجودها، والمؤسسة الأرشيفية التي تفتقر إلى التنظيم ليست سوى كومة من الأوراق المجهولة الأصل والنسب، لا فائدة ترجى منها، بل إن تكاليف إيوائها تصبح عبئا لا مبرر له ومالاً مهدراً.

هذا إلى جانب احتواء هذا التعريف للعناصر الأخرى التي وردت في التعريفات السابقة، كعنصر القدم الذي يراه البعض لازماً لاعتبار المستندات أرشيفاً، وهذا العنصر لم ينص عليه سامران صراحة، وإنما يفهم ضمناً من سياق التعريف. كذلك نص التعريف على عنصر الحفظ، فهو يشترط لتحقيق الصفة الأرشيفية ضرورة حفظ المستندات التاريخية

(١) Cook : op. cit. p. 1 - 2

(٢) Leavitt : op. cit. p. 175.

(٣) سلوى ميلاند: الأرشيف، ص ٤ عن: توفيق اسكندر: محاضرات غير منشورة، وسامران كان يعمل استاذاً بمدرسة الوثائق بباريس ومديراً لدار الوثائق بها، وأشرف على تأسيس المجلس الدولي لدر الوثائق I. C. A. التابع لهيئة اليونسكو وعلى إصدار مجلته المسماة Archivum.

بصورة جيدة مع صيانتها والقيام على خدمتها، وتجميعها في مؤسسة واحدة للقضاء على تشتتها هنا وهناك. ذلك لأن الوثيقة الأرشيفية بطبيعتها لا يمكن الإفادة منها إلا في داخل وحدتها الأرشيفية الأم، فهي ترتبط بما سبقها وما يلحقها برباط عضوي لا يمكن فصم عراه، وإلا فقدت الوثيقة المفردة شخصيتها، وصارت البيانات التي تحويها مبتورة، لا يمكن أن تقدم حقائق كاملة أو متكاملة.

ورغم عناصر الامتياز في هذا التعريف، إلا أنه قد وقع في خطأ تعميم المفهوم عندما نص على أن «الأرشيف هو كل الأوراق والوثائق»، دون تحديد لدى قيمة هذه الأوراق الذاتية، فهو بذلك قد أغفل عنصر القيمة. ولا شك أن هذا العنصر ذو أهمية كبيرة في تحديد ماهية الأرشيف، فليست كل الأوراق والوثائق لها من القيمة ما يبرر وجودها أو استمرارها في الحياة.

وكما فعل الباحث في المصطلحات السابقة، سوف يحاول اقتراح تعريفه الخاص للأرشيف أملا أن يكون من الشمول والوضوح بحيث يقضى على التضارب الذي سبق تفصيله في الصفحات السابقة.

ومن ثم فإنه يمكنني تعريف الأرشيف بأنه «ذلك الجزء من المحفوظات، الذي وضعت تماما قيمته للأبحاث التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وأودع إحدى المؤسسات الأرشيفية، حيث نظم بالشكل العلمي الذي يجعله صالحا للاستخدام من قبل الباحثين».

Archives is ■ part of the inactive business data, which have been completely valuable for the historical, economic, social, and legal research, and which is preserved in an archival institution, after ■ systematic arrangement to be available for use"

ولا ينبغي أن نخاطر هذا الموضوع دون الإشارة إلى وقوع تضارب آخر في معنى كلمة الأرشيف archives، ويرجع هذا التضارب إلى استخدام نفس الكلمة للدلالة على معنيين بينهما صلة كبيرة. وأعني بذلك استخدام الكلمة للدلالة على كل من الوثائق التاريخية ذاتها وكذلك للدلالة على المكان الذي تحفظ فيه هذه الوثائق. فحين نسمع كلمة «أرشيف» لا

ندري أيهما المقصود: الوثائق أم المكان؟ لولا الاجتهاد في فهم المقصد من سياق الكلام، ولقد كانت هناك محاولة سانجة في اللغة الإنجليزية للتمييز بين المقصدين. فكانت تكتب الكلمة مبدوءة بحرف capital إذا أريد التعبير عن المكان، بينما يكتب هذا الحرف صغيرا small إذا أريد التعبير عن الوثائق. ولا شك أنها محاولة سانجة لسبب بسيط، أنه في حالة وقوع الكلمة في أول الجملة، فمن الضروري كتابتها مبدوءة بحرف كبير، وهذا لا يمكن التمييز أهي الوثائق أم المكان؟ لكن سياق الجملة كان يتكفل بكشف المقصد،

ولقد صايف الباحث هذا التضارب في كثير من المصادر. حيث نجد بعض القواميس اللغوية، مثل قاموس اكسفورد يعرف كلمة الأرشفة بأنها «مكان تحفظ فيه الوثائق العامة أو المستندات التاريخية الهامة الأخرى»^(١)، وقاموس ويستر يعرفها «بالمكان الحكومي الأول الذي تحفظ فيه التقارير الرسمية، والوثائق والمستندات التاريخية»^(٢)، كما ورد هذا المعنى في بعض دوائر المعارف العالمية، حيث تنص على أن «الأرشفة هو المكان الذي جمعت وحفظت فيه الوثائق القديمة بطريقة مرتبة في مجموعات»^(٣).

ولم تخل كتابات المتخصصين من مثل هذا التضارب، فالأمريكي ليفيت يقول «وعلى الرغم من الاستعمال المحدد لكلمة أرشفة في الميراث العام للغة الإنجليزية، فإننا نجد أنها تستخدم للدلالة على كل من المكان الذي تحفظ فيه المستندات والمستندات نفسها»^(٤)، أما الإنجليزي كوك، فقد لاحظ هذا التضارب ونص عليه بقوله «يحفظ الأرشفة في مبانى، وحسب ما ورد في القاموس، فإن هذه المباني تسمى أيضا الأرشفة»^(٥)، ولا شك أن استخدام الكلمة بهذا الشكل قد توجد ذلك اللبس الذي - أشرت إليه انفا، فضلا عن «أن كلمة الأرشفة تبدو إختيارا غير ملائم للتعبير عن أسم المنشأة»^(٦).

وقد بذل بعض المتخصصين اهتمامهم لتعاشي هذا اللبس، ولعل شلنبرج هو أول من

Oxford English Dictionary, art. archives

(١)

Webster's International Dictionary, art. archives.

(٢)

Ency. Judica, art. archives.

(٣)

Leavitt: op. cit. p. 177.

(٤)

Cook: op> cit. p. 2.

(٥)

Buck: op. cit. p. 110.

(٦)

خاص في هذه المسألة، فيذكر أنه «في المصنفات المهنية على وجه الخصوص، يجب التمييز بين المؤسسة والمواد التي تشتغل بها، ولا يمكن إيضاح هذا التمييز إلا باستعمال لفظين مختلفين للدلالة عليهما، ويستعمل الألمان كلمة Archivalien للدلالة على المواد، لكن مرادفها في الانجليزية Archivalia لم يلق أبدا قبولاً عاماً. ولتوضيح هذا التمييز سوف نستخدم في هذا الكتاب كلمة المؤسسة الأرشيفية Archival institution للدلالة على المؤسسة، في حين أنه سوف نستخدم كلمة أرشيف Archives فيما يتعلق بالمواد التي تهم المؤسسة الأرشيفية^(١) وبذلك استطاع شلنبرج أن يضع حداً للتداخل بين اسم المجموع والمكان الذي يضمها إلى حد معقول.

أما كوك فيذكر أن «مصطلح إدارة الأرشيف Archives office هو المستعمل هنا (يقصد في كتابه) للإشارة إلى المؤسسة التي تعالج الأرشيف حيث أن هذا الاسم متداول في الحياة العملية. وفي بريطانيا العظمى، فإن مصطلح Record office هو المعتاد والمثال على ذلك طبعاً هو Public Record office، بينما نجد اسم National Archives هو المصطلح المستخدم بصورة طبيعية جداً في الولايات المتحدة الأمريكية»^(٢).

فإذا ما قارنا بين ما يقترحه شلنبرج من استخدام مصطلح المؤسسة الأرشيفية، وبين ما يقترحه كوك من استخدام مصطلح إدارة الأرشيف، فإننا نستطيع أن ننحاز إلى جانب اقتراح شلنبرج، إذ هو - في رأي الباحث - الأفضل استخداماً في اللغة العربية، ولو بصفة مؤقتة، وذلك حتى تستقر هذه المصطلحات في العربية، ويتم تخصيص اسم مستقل لمكان وجود الأرشيف.

أما اقتراح كوك فهو - من وجهة نظر الباحث - مرفوض، إذ أن استخدام كلمة «إدارة» لاشك سوف يؤدي بنا إلى لبس آخر، نظراً لأنها غير قاطعة الدلالة في اللغة العربية، فهي تستخدم كمقابل لكلمة office، وكذلك لكلمة management، وأيضاً لكلمة administration، وأخيراً لكلمة control، فضلاً عن أنها تستخدم أحياناً كمقابل لكلمة department.

وجملة القول، أن كلمة أرشيف يجب أن تستخدم للدلالة على الوثائق التاريخية، كما أن اسم «المؤسسة الأرشيفية» هو الأنسب في تسمية المكان الذي يحوى هذه الوثائق.

Schellenberg: op. cit.

(١)

Cook: op. cit. p. 2. 11.

(٢)



الفصل الثاني

المعلومات والإدارة



الفصل الثاني

المعلومات والإدارة

بعد أن انتهينا في الفصل السابق إلى وضع تعريفات واضحة محددة لمجموعة المصطلحات المستخدمة في مجال الأرشفة، بأت واضحا أن الوثائق الإدارية المتداولة في الجهاز الإداري، هي تلك المستندات بمختلف أشكالها التي تحوي بيانات لازمة لتوثيق العمل اليومي، أي التي تحوي المعلومات الإدارية.

لذلك أجد من المنطقي أن أتناول في هذا الفصل بيان أهمية هذه الوثائق الإدارية، والدور الذي تلعبه في خدمة النشاط الفني والإداري في أجهزة الدولة، بما تحمله من بيانات ومعلومات إدارية.

الحاجة إلى المعلومات

يتميز الإنسان عن غيره من المخلوقات بأنه صاحب المعرفة، وأدبه دائما فضول للاستزادة منها. وينطبق هذا مجالا على إنسان القرن العشرين، الذي يمكن أن يوصف بأنه «إنسان المعلومات»؛ أعني أن حياته بكل مظاهرها تعتمد بالدرجة الأولى على تلك المعلومات، التي بدونها تتوقف حياته ويعجز عن ممارسة أي نشاط من أي نوع.

وبالجملة. فإن المعلومات على اختلاف تخصصاتها الموضوعية، هي أهم المطالب الملحة للإنسان، وحاجته إليها قد تفوق - نون مبالغة - حاجته إلى الطعام والشراب. «معلومات هي الطريق الذي يوصل الإنسان إلى تنمية الموارد المادية بما يوفره المطعم والمشرب والملبس وغيرها من المتطلبات الأساسية للحياة. ومن هنا يأتي ارتباط خدمات المعهات بأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية»^(١).

ولكن تتم عملية الاتصال بين المستظم والمقوم، كان لابد من تحميل المعلومات من

(١) أحمد بدر: نفس المصدر، ص ٢٥

وسائط تختلف أشكالها تبعاً للغرض الذي تخدمه، ومن ثم تعددت أشكال هذه الوسائط وتنوعت موادها^(١).

والوثائق الإدارية كنوع من أنواع وسائط المعلومات، تختص باختزان المعلومات الإدارية التي تخدم أهداف الجهة التي تنتجها، حيث سبق تعريفها بأنها «كل وسيط يحمل بيانات عامة أو خاصة، يجري تداوله خلال العمل العام خدمة لهذا العمل، ويرجع إليه لطلب معلومات معينة، ويرى الإبقاء عليه بصفة مؤقتة أو دائمة لدى فرد أو هيئة، لما يحمله من قيم ثانوية علاوة على قيمته الأولية».

ومن البديهي أن التركيز في هذا الفصل سيكون على بيان القيمة الأولية للمعلومات الإدارية، وهي القيمة التي من أجلها يتم إنشاء الوثائق الإدارية، ومن أجلها أيضاً يتم الاحتفاظ بها في الهيئة المنشئة، للاستفادة منها في قيام الهيئة بعملها على أكمل وجه، وخاصة في الإدارات الحكومية، حيث أن هذه الوثائق «تمثل الأدوات الإدارية الرئيسية التي يتم بها العمل الحكومي. وهي تشمل التعهدات المالية والقانونية التي يجب الاحتفاظ بها لحماية الإدارة الحكومية لتضفي على نشاطها طابع الإستمرار والاتساق، وتضع قواعد السياسة، وتعالج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ومشاكل التنظيم والإجراءات، ومجمل القول، أن الوثائق الإدارية هي الأساس الذي يقوم عليه الكيان الحكومي»^(٢).

وإذا كان كلام شلنبرج ينصب على الإدارة الحكومية، فإنه يصدق أيضاً – وب نفس القدر – على الأجهزة والهيئات شبه الحكومية ومؤسسات القطاع العام وشركات القطاع الخاص، فكل منها يمارس نشاطاً فنياً وإدارياً يعتمد كلياً على توافر المعلومات التي تخدم أغراضها.

ومن الملاحظ أن الاهتمام بالمعلومات الإدارية يتزايد في الدول المتقدمة، مما يدل على اقتناعها بأهمية الوثائق الإدارية في إنجاز الأعمال بصورة أفضل، ويلخص هذا المعنى أحد الأرشيبيين الأمريكيين، فنراه يقول «في ولايتنا، وميننا الكبيرة، بل حتى في العديد من شركاتنا الكبرى، بالإضافة إلى ما في أجهزة الحكومة الفيدرالية، هناك تطور سريع

(١) سعد الهجرسي: المفهوم الوعائي والاستخدامي ص ١٢ - ١٢١.

Schellenberg : op. cit. p. 10.

(٢)

حدث في السنوات العشر الأخيرة نحو بلوغ الكمال في تسجيل وحفظ وتيسير تداول الوثائق الإدارية لكل من لديه فرصة للرجوع إليها، ويرى أن هذا القطاع من الخبرة الإنسانية ذات قيمة بالنسبة له أو لمن سيأتي بعده. ولسنا نبالغ إذ نقول إنه قد يأتى الوقت الذى ينبغى فيه على أى فرد لديه فكرة جيدة يود تنفيذها أن يحرص على الرجوع إلى الوثائق الإدارية»^(١).

ولا شك أن أهمية المعلومات الإدارية والاعتماد عليها قد تزايدت نتيجة للثورة الصناعية، حيث تضخمت المؤسسات وتشعبت أنواع نشاطها، بعد أن كانت أعمالها محدودة يستطيع الشخص المسئول أن يعي في ذاكرته كل العمليات الفنية والإدارية التى يتطلبها أداء العمل فى مؤسسته، أو كان يكفيه الاحتفاظ ببعض المستندات القانونية القليلة^(٢).

وتتمثل القيمة الأولية primary value للوثائق الإدارية فى ثلاث مظاهر أساسية هي:

أ - التوثيق والاثبات.

ب - اتخاذ القرارات.

ج - الاتصال.

أولاً، التوثيق والاثبات

لعل الأهمية الأولى للوثائق الإدارية وما تحمله من معلومات، ترجع إلى الدور الخطير الذى تلعبه هذه المستندات فى توثيق مراحل العمل، كما أن لهذه المستندات «بطبيعتها نوعاً من الشرعية الخاصة كدليل إثباتى، حيثما كان هناك خلاف يمكن حسمه بالرجوع إليها والاقتراع بها، كما يحدث فى ساحة المحكمة»^(٣).

وتبلغ القيمة الإثباتية Evidential value قمتها فى بعض أنواع من الوثائق الإدارية الرسمية مثل «المستندات التى تخص حق الملكية والعقود والإيجارات والأوراق القانونية، وكذلك الأوراق المسائية وبعض المراسلات والمذكرات»^(٤) وكثيراً ما يتوقف اكتساب أو ضياع حق من الحقوق الخاصة بالأفراد أو الهيئات على وجود مستند رسمي، أى وثيقة

Buck: op. cit, 114

Symes: Office procedures p. 37; Littlefield: Office and administrative management p. 5.

Holmes: op. cit. p. 3.

Chamber's Ency. art. Archives.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

إدارية، إذ أن هذه المستندات أساسية لتثبيت الحقوق والامتيازات المكتسبة، ولذلك تختار جميع المستندات التي تفيد في إثبات حقوق الدولة في الممتلكات المصادرة للاحتفاظ بها. ومن الواضح أن الوثائق الإدارية العامة تحدد الصلات بين الحكومة وأفراد الشعب وهيناته. إنها البرهان الأخير على جميع الحقوق والامتيازات المدنية الدائمة، والدليل المباشر على كل ملكية مؤقتة، وعلى جميع الحقوق المالية الناتجة عن علاقة المواطن بالحكومة أو المتعلقة بها،^(١)

ويكفي لبيان القيمة التوثيقية للوثائق الإدارية أن أذكر أن الإنسان يأتى إلى الدنيا مصحوبا بورقة (شهادة الميلاد)، ويخرج منها بورقة (شهادة الوفاة). فالوثيقة الأولى تثبت وجود الشخص وتكسبه حقوقا قبل المجتمع والدولة، والوثيقة الثانية تثبت أن الشخص لم يعد على قيد الحياة وتكسب ورثته حقوقا قبل المجتمع والدولة. وما بين هاتين الوثيقتين، فإن مراحل حياة الإنسان تصاحبها دائما مجموعة من الوثائق الإدارية التي تمنحها حقوقا متعددة، وتفرض عليه التزامات محددة كذلك، فالشهادات العلمية التي يحصل عليها تتيح له الحق في الانتقال إلى المراحل المتتالية من حلقات التعليم، كما تتيح له شغل الوظائف المناسبة لدرجة تعليمه، والتقارير التي تقدم عن الشخص في عمله تتيح له الحق في الحصول على درجات وظيفية أعلى وعلى العلاوات والمكافآت التشجيعية وحوافز الإنتاج، كما أن وثيقة الزواج تتيح لصاحبها الحصول على زيادة مقرراته التموينية... إلى آخر هذه السلسلة من مظاهر الحياة اليومية لكل فرد في المجتمع.

وثمة زاوية أخرى تبين القيمة التوثيقية والإثباتية للوثائق الإدارية، تتمثل في توثيق الاختراعات والنظريات العلمية التي يتوصل إليها العلماء في أنحاء العالم، فإن عدم معرفة الإنسان لما تم التوصل إليه في الأجيال السابقة قد يؤدي إلى وقوعه في أخطار جسيمة؛ ومن أمثلة هذه الأخطار ما حدث في صناعة الترانزيستور، فقد تبيّن أن فكرة الترانزيستور التي أحدثت الانقلاب الهائل في عالم الإلكترونيات والحاسبات الالكترونية، والتي لولاها ما وطئ الإنسان قدمه سطح القمر، كان قد توصل إليها أحد العلماء من قبل وليت الجهل بما سبق التوصل إليه يؤدي إلى خسارة في الأموال أو المواد أو طاقة البشر فحسب، بل

Schellenberg : op.cit. p. ٩.

(١)

أنه يتجاوز ذلك إلى الخسارة في أرواح البشر. وقد حدث في عام ١٩١٩ أن توصل طبيبان إلى طريقة لدراسة الفيروسات، وفي عام ١٩٥٤ بعد نصف قرن من الزمان تقريبا، تم اكتشاف نفس الطريقة مرة ثانية، وهذه الطريقة هي التي تمكنت بها المعامل الطبية من إنتاج الأمصال ومعالجة الأمراض الفيروسية. وقد كان من الممكن إنقاذ ملايين الأرواح من البشر لو أن اكتشاف العلماء السابقين كان مسجلا وموثقا بصورة تسمح بالاستفادة من نتائجه. (١)

وهذا يوضح أن «الوثائق الإدارية لها أهميتها الكبيرة في مجال العلم لأنها أفضل معين على استمراره وتواصله». (٢)

أما في الجهاز الإداري، فإن القيمة التوثيقية والإثباتية تبلغ مداها، لأن مؤسسات هذا الجهاز - كما سبق أن ذكرت - قد تضخمت بشكل رهيب في أعقاب الثورة الصناعية، ونتج عن ذلك أن ذاكرة صاحب العمل شأنها شأن ذاكرة أي فرد، لم تعد قادرة بطاقتها المحدودة على اختزان كل الخبرات والتجارب. (٣)، ولأن الذاكرة الانسانية - مهما بلغت - لا يمكن أن تحي كل المعلومات المتداولة في أي هيئة إدارية، وهذا القول يصدق «حتى على أصغر الإدارات حجما» (٤)، وفي غياب نظام مخطط للمعلومات الإدارية «فإن الوضع سيكون مشوشا، إذا وضعنا في الاعتبار حدود الذاكرة الإنسانية» (٥)

ثانيا: اتخاذ القرارات الإدارية

لا شك أن الأهمية البالغة للمعلومات الإدارية المسجلة في الوثائق الإدارية بأشكالها المختلفة، تتمثل في الدور الخطير الذي تلعبه في مساعدة المسؤولين - كل في موقعه - في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة فيما يعرض عليهم من أمور إداراتهم، وبذلك تساهم في تطوير الأساليب العلمية في إدارة المؤسسات.

تعرف الإدارة في مفهومها العلمي بأنها «نشاط ذهني يتعلق بتنفيذ الأعمال بواسطة أشخاص آخرين. وعلى هذا فالإدارة في حد ذاتها ليست تنفيذا للأعمال، وإنما اتخاذ

(١) نشرة مركز التنظيم والميكرو فيلم بالاهرام ص ١٨.

(٢) Arnold : op. cit. , p. 12

(٣) سعد الهجرسي : نفس المصدر ص ١٢٠.

(٤) Whitehead : Office practice p. 327.

(٥) Littlefield : op. cit. p. 319.

قرارات عما يجب أن يتم بواسطة أشخاص آخرين، واتخاذ قرارات عن القوى المادية والبشرية الواجب استخدامها في المستقبل لتحقيق ما تقرر إتمامه، وأخيرا التأكيد من أن الأعمال التي تتم أو تمت مطابقة للأعمال التي أريد إتمامها، ومعرفة أسباب الانحرافات - إن كانت هناك - والعمل على تصحيحها بغرض تحقيق الأهداف»^(١).

فإذا كان هذا هو المفهوم العلمي للإدارة الحديثة، فلا شك أن نظرة الإداريين إلى المعلومات قد تغيرت. ذلك أن المسئول في أي موقع «عليه أن يتخذ الكثير من القرارات، منها ما هو متعلق بالتخطيط طويل الأجل، ومنها ما هو متعلق بالتخطيط قصير الأجل»^(٢).

ويجد المسئول نفسه مواجهًا بعدد من البدائل في الأمر المطروح أمامه، وكل بديل منها قد يؤدي إلى اتخاذ قرار مختلف عما يؤدي إليه البديل الآخر، وفي هذه الحالة لا تكفي خبرة المسئول وسرعة بديته في اختيار أحد هذه البدائل، بل يجب أن «تعزز بوسيلة من الوسائل العلمية لاتخاذ القرار، كأن تكون هناك وسيلة لعرض المعلومات والبيانات التي تمكنه من أن يقوم بمراحل اتخاذ القرار بسرعة، وبذلك يدمج سرعة البديهة والإحساس الداخلي والموهبة التي وهبها الله إياها مع الوسائل العلمية في اتخاذ القرار»^(٣).

ومن المبادئ الأساسية في اتخاذ القرارات «مبدأ الحقائق، وتعتبر الحقائق المادة الخام التي يتعامل معها متخذ القرار، وبدون الحقائق يصبح القرار خاطئًا وسقيمًا»^(٤). وهذه الحقائق تتمثل في المعلومات الإدارية الموثقة في المستندات والوثائق الإدارية كما ذكرنا، ومن ثم أصبح من المسلم به «أن القرار الموفق يعتمد بنسبة ٩٠٪ على المعلومات، ١٠٪ على الإلهام وسرعة البديهة والموهبة الشخصية لمتخذ القرار»^(٥).

وتتمثل المعلومات ركنا أساسيا في اتخاذ القرار على أسس موضوعية وسليمة. وتعد المعلومات التي تحتاجها المستويات الإدارية المختلفة بمجموعة من الخطوات تتضمن إنتاج وتوصيل واستخدام هذه المعلومات.

(١) سيد الهوراي: الإدارة: الأصول والأسس العلمية ص ١٩.

(٢) السعيد شلبي: الأسلوب العلمي لاتخاذ القرارات الادارية ص ١.

(٣) المصدر السابق ص ٣: احمد حسين عبد المنعم : المعلومات وعملية اتخاذ القرار ص ٦٤.

(٤) سيد الهوراي : نفس المصدر السابق ١٠٧.

(٥) السعيد شلبي : نظام المعلومات الادارية ص ١١٢.

ولا شك أن توافر المعلومات أمام متخذ القرار يساهم في تسهيل عملية قياس العائدات الخاصة بمسارات العمل البديلة، وفي درجة المعرفة لديه، بحيث تقلل من حالات عدم التأكد من وقوع حالات الطبيعة، وتزيد من فرص اتخاذ القرارات والاختيار بين المسارات البديلة للعمل على أسس رشيدة.^(١)

ومن البديهي أن المعلومات الإدارية التي تلزم المسؤولين، هي تلك البيانات الأساسية التي سجلت في مجموعة من المستندات الرسمية تسمى الوثائق الإدارية Records بما تضمه من سجلات وأوراق متفرقة تجمع في ملفات، وهي التي تكون «ذاكرة كل جهاز، حتى ليتعذر البت في موضوع دون الرجوع إلى الملف الخاص به»^(٢)

والوثائق الإدارية تتعدد أشكالها، فهي لم تعد قاصرة على المستندات الورقية من سجلات وملفات، بل امتدت لتشمل الخرائط والرسومات الهندسية والاسطوانات والأفلام والشرائط المغنطة^(٣)، وكلها تتضمن البيانات التي تستقى منها المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

وثمة شكل هام من أشكال الوثائق الإدارية، برزت أهميته مؤخرا في مجال تقديم المعلومات للمسؤولين عن اتخاذ القرارات، وأعني به التقارير غير المنشورة، التي «أصبحت من أهم مصادر المعلومات»^(٤).

وإذا كنا نتكلم عن أشكال الوثائق الإدارية، فيجب أن نطرح قضية هامة، وهي: هل يجب أن تكون الوثائق الإدارية مطبوعة أم خطية؟^(٥)

هناك بالطبع أشكال من الوثائق الإدارية يتم تداولها عن طريق النسخ المطبوعة مثل

(١) أحمد حسين عبد المنعم: نفس المصدر ص ٢٢. وبعبارة حالات الطبيعة يقصد بها الظروف الطارئة التي تواجه تنفيذ عمل ما، وهي ظروف لم تكن في حساب متخذ القرار، وإنما تنشأ فجأة دون مقدمات وتسبب ارتباكاً لمسار العمل.

(٢) السيد أبو النجا : الفيز والبقلاوة في الإدارة، مقال بالاختيار ٧٥/١/٢٧، ص ٥.

(٣) Wally : Manual of office administration p. 402.

(٤) Holloway : Information work with unpublished reports p. 17

وتعرف التقارير غير المنشورة بأنها التقارير التي لا يتاح للجمهور حق الحصول عليها عند منحها للمرة الأولى، وهي تعد للمستولين حسب حاجتهم لمعلومات محددة، ويتميز بدرجة عالية من السرية.

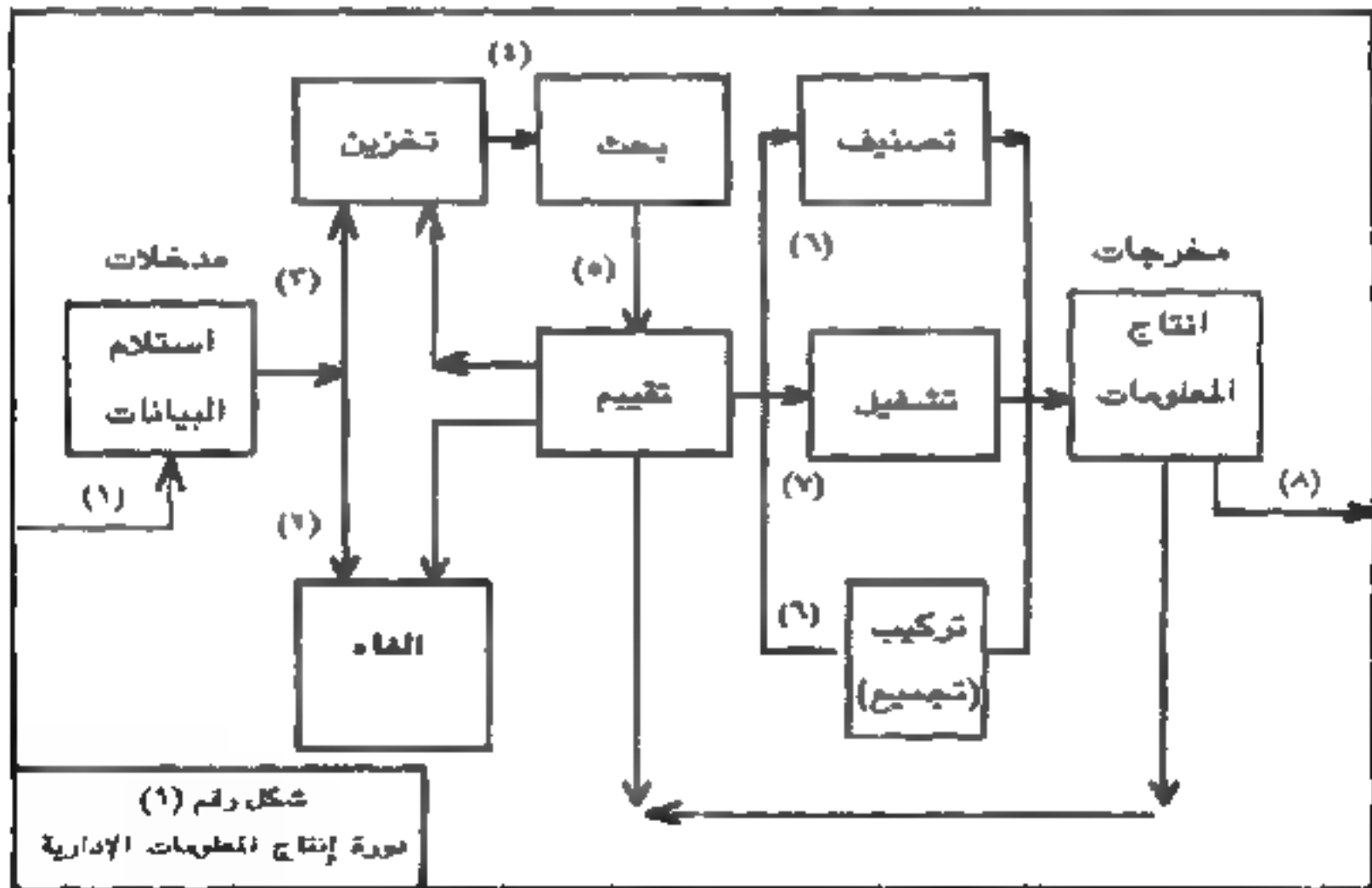
(٥) Buck : op. cit. p. 109.

الخرائط والقوانين والقرارات الجمهورية والوزارية والنماذج... الخ، وهي وثائق إدارية ذات قيمة عالية في تقديم المعلومات لمتخذ القرار، ومع ذلك «فالمدير الذي يود اتخاذ موقف معين، والقاضي الذي يتعين عليه أن يتخذ قرارا هاما، أو الباحث الذي يقدم إسهاما ذا شأن للمعرفة، لابد لهم من الاعتماد على الوثائق الإدارية الخطية»^(١).

وينبغي أن تفرق بين كلمتين وريثا في الفقرات السابقة، وهما:

البيانات data والمعلومات Information : فالأولى هي الحقائق المجردة التي يتم توثيقها من خلال مراحل العمل، حيث تتجمع وتصنف وت فهرس وتحفظ بصورة تمكن من استخدامها، أما الثانية فهي بيانات مختارة يتم تقييمها بهدف الإقلال من المجهول، أي أنها بيانات يتم تقييمها لمشكلة معينة، وإعدادها لشخص محدد، وفي وقت بالذات، بغرض الوصول إلى هدف معين عن طريق اتخاذ قرار ما.

والى تتحول البيانات إلى معلومات، فإنها تمر بعدة مراحل تسمى دورة إنتاج المعلومات، ويمثلها الشكل التالي:^(٢)



Buck: op. cit. 159.

(١)

(٢) نقلًا عن : أحمد حسين عبد النعم : نفس المصدر ص ١٥.

ومن هذا الشكل يتضح أن دورة إنتاج المعلومات تبدأ بمرور البيانات أو الحقائق المجردة إلى المؤسسة سواء من داخلها أو خارجها (١)، وهذه البيانات يتم الاستغناء عن بعضها مما ليس له قيمة (٢)، ويتم تخزين البعض الآخر (٣)، «فالتخزين يعتبر عملية ذات أهمية خاصة للبيانات بحيث يسهل الرجوع إليها بشكل مستمر. كما أن عملية البحث (٤) أساسية لاستخراج البيانات المطلوبة لإجراء عمليات التشغيل عليها (٥). ويجب أن تخضع البيانات لعملية تقييم مستمر تقارن فيه تكلفة تخزينها بهدف الاستغناء عن البيانات التي أصبحت قليلة الفائدة (٦)، والبيانات لابد أن تخضع لعمليات تصنيف وفرز (٧)، حتى يمكن جعلها في الشكل الأكثر ملاءمة لمستخدم المعلومات والقرض الذي سوف تستخدم فيه» (٨).

والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، والمتمثلة في الوثائق الإدارية، يجب أن تجمع وتعالج وتحفظ وتبلغ بواسطة شبكة من الأنشطة الإدارية التي تنتشر في كل ركن من المؤسسة، وتشمل كثيرا من العلاقات الخارجية أيضا. وعندما تكون المعلومات كاملة، ومضبوطة، ومتجددة؛ فإن معدل القرارات التنفيذية يمكن أن يكون كبيرا، وعندئذ يمكن القول إن المعلومات قد استخدمت بطريقة منطقية. وعندما تكون المعلومات غير وافية، وغير دقيقة، ومستهلكة وقديمة، فإن القرارات لا يمكن أن تكون جيدة. (٩)

ثالثا، الاتصال

الاتصال communication عملية يتم عن طريقها إيصال معلومات معينة من أي عضو في الهيكل التنظيمي إلى عضو آخر بقصد إحداث تغيير ما. ولما كان هدف الاتصال هو إيصال معلومات، فإنه لا يمكننا تصور تنظيم أو إدارة دون اتصال، فالاتصال ضروري لإيصال المعلومات التي ستبنى عليها القرارات، وبدونها لا توجد قرارات، وإذا كان الاتصال ضعيفا أو في وقت غير مناسب، كان القرار ضعيفا أو غير مناسب. (١٠)

ويتم تحقيق الاتصال الجيد بين وحدات وأفراد المؤسسة عن طريق شبكات الشيفون أو الأوامر الشفهية، أو الأوامر والتعليمات المكتوبة والمراسلات (١١)، ولا شك أن هذه الأخيرة شكل من أشكال الوثائق الإدارية.

(١) أحمد حسين عبد المنعم : نفس المصدر ص ١٥؛ أحمد دباس: مراحل عمل اتخاذ القرار الإداري ص ٥٠.

(٢) Littlefield : op. cit. p. 4

(٣) سيد الهوارى : نفس المصدر ص ٢٩٢.

(٤) whitehead : op. cit. p. 78; Arnold : op. cit. p. 19

وتتضاعف أهمية الوثائق الإدارية المتضمنة للتعليمات والأوامر في تحقيق الإتصال بين وحدات الوزارة أو المؤسسة، إذا كانت هذه الوحدات متباعدة جغرافياً، كئني يكون للوزارة أو المؤسسة أو الهيئة - حكومية أو غير حكومية - فروع في مدن داخل أو خارج حدود الدولة.

وينبغي قبل أن تنتهي من بيان أهمية المعلومات الإدارية ودورها في خدمة المجتمع والدولة، أن نشير إلما إلى بعض الآثار الضارة والخسارة الفادحة التي تصيب الأفراد أو الهيئات أو الحكومة من جراء عدم توافر المعلومات الإدارية بالقدر الكافي، نتيجة ضياع أو سرقة الوثائق الإدارية.

ولا شك أن ما حدث في ميدان التحرير بالقاهرة عندما بدأت الشركات الفرنسية في تنفيذ مترو الأنفاق، يعد دليلاً على أهمية الوثائق الإدارية. فقد بدأت الشركات عملية حفر مسار المترويون أن تُقَم إليها خرائط شبكات المرافق، فتسبب ذلك في انفجار مجمع مواسير المياه بالميدان، وتعطل المشروع وكذلك المرور في الميدان فترة، وتكلفت الإصلاحات أموالاً أضيفت إلى أعباء تنفيذ المشروع، وقد حاول المسئولون تغطية الحادث بنشر أخبار عن إنشاء بنك للمعلومات «يشمل كل البيانات الخاصة بالمرافق تحت الأرض وفوق الأرض بحيث لا تحدث أزمات بانقطاع التيار الكهربائي أو تعطل التليفونات أو انفجار المواسير نتيجة لأعمال الحفر».^(١)

مثال آخر يوضح قيمة المعلومات الإدارية والنتائج السيئة التي تترتب على فقد أو ضياع الوثائق الإدارية، ففي محافظة بني سويف أراد المحافظ الدكتور محمود كامل الرئيس تلبية بعض العمارات الكبيرة المملوكة لهيئة الأوقاف في عاصمة المحافظة في محاولة لحل أزمة الإسكان بالمدينة، وتصادف أن المحافظ كان يعمل أستاذاً بكلية الهندسة قبل تعيينه محافظاً، فطلب الإطلاع على الرسومات الهندسية للعمارات للتأكد من تحملها لأبوار جديدة حتى لا تنهار، وردت هيئة الأوقاف بعدم وجود الرسومات لديها، كما أرسلت الشركة المنفذة للعمارات بعدم وجود الرسومات لديها، والنتيجة أن توقف المشروع «بسبب الإهمال في حفظ الرسومات الهندسية للعمارات التي تملكها الهيئات العامة أو الشركات التي قامت ببنائها».^(٢)

(١) ندوة عالمية بالقاهرة تنشيء بنكاً للمعلومات، مقال بالأخبار ١٢/٢/١٩٧٥، ص ١٠.

(٢) بثينة زكريا : فشل مشروع اسكنني في بني سويفه تحقيق بالأخبار ١٢/٢٠/١٩٨٢ ص ٧.

والأمثلة كثيرة، لا تقع تحت حصر، على ما يسببه ضياع أو سرقة أو تلف الوثائق الإدارية للدولة والأفراد، فوسائل الإعلام المختلفة تحمل إلينا كل يوم صرخات أفراد ضاعت ملفاتهم في الشهر العقاري فلا يستطيعون إثبات ملكيتهم^(١)، أو ضاعت مصالحهم بإتلاف أو سرقة الوثائق الإدارية التي تخصهم من ملفاتهم.^(٢)

ومما يدل على أهمية المعلومات الإدارية، وخطورة الدور الذي تلعبه في التخطيط والتنمية، ذلك الاهتمام الذي توليه دول العالم - وخاصة الدول النامية - لتنظيم الوثائق الإدارية وصيانتها، ومن مظاهر هذا الاهتمام عقد المؤتمرات وتنظيم الندوات العلمية، التي تسعى إلى الارتفاع بمستوى الأداء في هذا القطاع الهام من قطاعات الجهاز الإداري. والمؤتمرات والندوات التي عقدت لبحث موضوع المعلومات الإدارية كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال:

١ - المؤتمر العربي الأول لتنظيم الوثائق والميكروفيلم ، الذي عقد بالقاهرة في مايو ١٩٧٤ تحت إشراف مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم، لبحث قضية المعلومات وعلاقتها بالتصوير الميكروفيلمي، وقد شارك في هذا المؤتمر الذي عقد جلساته بقاعة المؤتمرات بجريدة الأهرام ٥٠٠ من الشخصيات الرسمية والعلمية التي تهتم بهذا المجال. وقد جاء هذا المؤتمر استجابة لقرار اتخذته مجلس الوزراء في أبريل ١٩٧٤ بمقد مؤتمر يشرف عليه المتخصصون لدراسة نظام الميكروفيلم والبرنامج المقترح لتطبيقه تدريجياً، ومن الموضوعات التي نوقشت في المؤتمر موضوع الإطار النظري العام لقضية تنظيم الوثائق والمعلومات، والتجارب المصرية الرائدة في تنظيم الوثائق والمعلومات، والجانب الاقتصادي للتوثيق ونظام الميكروفيلم، والجوانب التكنولوجية للمصغرات الفيلمية، وخرج المؤتمر بعشر توصيات من ضرورة تنظيم الوثائق، وإنشاء نظم المعلومات المتكاملة، وإدخال نظام الميكروفيلم، ومنح الصورة الميكروفيلمية حجية قانونية.^(٣)

(١) ضاعت الملفات من مأمورية الشهر العقاري بامبابية شكوى يبريد الأخبار ١٠/١٠/١٩٨٢ ص ٥.

(٢) نبيل عصمت : عزيزي، مقال بالأخبار ١٥/٨/١٩٧٩ ، ٢٠/٩/١٩٧٩ ص ١٠ : ضاعت ملفات البنات من المدرسة ، شكوى بالأخبار ٩/٨/١٩٨٢ ص ٥. هذه مجرد أمثلة لكثير من الحالات المشابهة، وسأعرضها عند حديثي عن مشكلة سوء حفظ الوثائق الإدارية.

(٣) نشرة مركز التنظيم والميكروفيلم ص ٧١ - ٧٥ : مجلة الثقافة العربية ع ٢ سنة ١٩٧٥، ص ٢٦٥ - ٢٧١.

٢ - المؤتمر الثامن عشر للإتعداد الدولي للتوثيق : الذى عقد فى الفترة من ٢٧ سبتمبر إلى أول أكتوبر ١٩٧٦ فى عاصمة المكسيك، لبحث موضوع المعلومات والتنمية، وناقش أبحاثا حول المعلومات كأداة للتنمية، وتكنولوجيا المعلومات، ودور المعلومات فى التعليم والبحوث، ودور المعلومات فى قطاع الإنتاج.^(١)

٣ - المؤتمر السنوى العام الأول للعلوم الإدارية : الذى عقد فى الرياض فى ديسمبر ١٩٧٨، لبحث التنمية الإدارية فى الوطن العربي، وضم عددا كبيرا من الوزراء المسؤولين عن التنمية الإدارية فى البلدان العربية ومعاهد الإدارة والجامعات وأجهزة الخدمة المدنية وممثلى المنظمات العربية والأجنبية ذات العلاقة بالتنمية الإدارية، وكان من أهم الموضوعات التى نالت اهتمام المؤتمر دور شبكة المعلومات الإدارية فى تدعيم التنمية الإدارية العربية.^(٢)

١ - ندوة القرار الإداري: التى عقدت بالخرطوم فى الفترة من ٢٠ - ٢٥ يناير ١٩٧٩ لدراسة جوانب أهمية القرار باعتباره محور العملية الإدارية، وقد كان ضمن موضوعات الندوة موضوع عن دور المعلومات فى اتخاذ القرارات.^(٣)

٢ - مؤتمر نظام الأرشفة : الذى عقد بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٧٩ تحت إشراف الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، لبحث موضوع المشكلات القائمة فى نظم المحفوظات (الوثائق الإدارية) والعناصر والمبادئ العلمية الواجب العمل بها لتحقيق كفاءة وفعالية نظم المعلومات، وضم ٢٠٠ من المسؤولين عن إدارات الأرشفة والمعلومات فى أجهزة الدولة والقطاع العام.^(٤)

٦ - مؤتمر نظم المعلومات الإدارية : الذى عقد بالقاهرة فى ديسمبر ١٩٧٩ تحت إشراف الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، لبحث المشاكل التى تواجه كفاءة إدارة المعلومات فى مصر. وخاصة مشكلة عدم الاهتمام بنظم المعلومات الإدارية، ونقص الكفاءات الفنية فى هذا المجال، وعدم كفاية الإمكانيات المادية والمالية لتوفير الأجهزة والمعدات الحديثة لإنشاء نظام متطور.

(١) مجلة اليونيسكو للمكتبات ع ٢٦ ص ١١ فبراير ١٩٧٧ ص ٥٢.

(٢) المجلة العربية للإدارة، ع ١ ص ٢ يناير ١٩٧٩ ص ٩٦.

(٣) المصدر السابق ص ٩٨.

(٤) صحيفة الاخبار ١٨/١١/١٩٧٩ ص ٧.

وقد انتهى المؤتمر إلى ضرورة إنشاء شبكة معلومات قومية، وتسجيل بيانات جميع العاملين بالدولة الكترونياً في ذاكرة الحاسب الإلكتروني الموجود بالجهاز المركزي للتعبئة، مع قيام هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية عن طريق سنترال مركزي بتوصيل كل الأجهزة والوزارات المشتركة في النظام ببعضها أو بأي جهة أخرى.^(١)

٧ - المؤتمر الدولي الأول للاتصالات في مجال البيانات: الذي عقد بالقاهرة في يناير ١٩٨٠ تحت إشراف الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، لبحث أحدث أساليب استخدام شبكات نقل البيانات في الدول المتقدمة، وأساليب تطوير شبكات نقل البيانات في مصر، وقد حضر هذا المؤتمر خبراء في المعلومات من الولايات المتحدة وإنجلترا. وقد أوصى المؤتمر بتوسيع نطاق شبكة المعلومات في مصر، وربطها بالشبكات الدولية على أساس الأداء الفوري.^(٢)

٨ - المؤتمر الدولي للمعلومات : الذي عقد بالقاهرة في ديسمبر ١٩٨٢ تحت إشراف الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات وجامعة حلوان بالتعاون مع الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات، لبحث مقومات البنية الأساسية لمجتمع المعلومات، وتناول البحث عدداً من الموضوعات مثل مفهوم مجتمع المعلومات، ومتطلبات الدول النامية، وسياسة نظم المعلومات على المستوى القومي، وأولوية المعلومات في كل القطاعات بالدولة، وقد ناقش المؤتمر ١٠٠ بحث مقدمة من العلماء المشتركين في المؤتمر من مختلف دول العالم.^(٣) وبعد، فالحديث يطول لو استعرضنا دور المعلومات الإدارية في كل نشاط من أنشطة الدولة، ويمكن القول باختصار إن المعلومات الإدارية هي عصب العمل الإداري بأنواعه المختلفة، المالية والإدارية والقانونية والفنية، ولذلك فإن «عمليات التخطيط والإدارة في عصرنا الحالي تعتمد على توافر المعلومات الدقيقة، التي تعتبر دعامة أساسية من دعائم التنمية السليمة».^(٤)

(١) صحيفة المساء ١٩٧٩/١٢/٨ من ١ : صحيفة الأخبار ١٩٧٩/١٢/٩ من ٦.

(٢) صحيفة الأخبار ١٩٨٠/١/١٤ من ١٧١٧ / ١ / ١٩٨٠ من ٦.

(٣) صحيفة أخبار اليوم ١٩٨٢/٨/١ من ٦.

(٤) محمد توفيق خفاجي : التوثيق كحاجة وخدمة للتخطيط والتنمية في الوطن العربي ص ٧٥ / محمد إبراهيم سليمان : نظم المعلومات ودورها في تحقيق التنمية ص ١٢٩.



الفصل الثالث

إدارة الوثائق الإدارية



الفصل الثالث

إدارة الوثائق الإدارية

قمنا في الفصل السابق بإلقاء الضوء على قيمة المعلومات المخزنة في الوثائق الإدارية وأهميتها للأجهزة الإدارية في النولة، ونجد من المناسب تفصيل الحديث عن هذه الوثائق باعتبارها المصدر الأول للمعلومات الإدارية، حيث نتناول المبادئ والأسس التي يجب إتباعها في إدارة وحدات المعلومات الإدارية^(١). من ناحية التنظيم والحفظ والاسترجاع، وهو ما يعرف على المستوى العلمي باسم إدارة الوثائق الإدارية الجارية.

عناصر إدارة الوثائق

يقصد بإدارة الوثائق الإدارية Records management الإشراف على هذه المواد منذ إنشائها في الجهاز الإداري حتى خروجها منه، إما بالترحيل إلى المؤسسة الأرشيفية الوسيطة تبقى فيها فترة حتى تستنفذ ما تبقى لها من قيمة إدارية أو يتضح خلالها ما تحمله من قيم ثقافية أو غيرها، وإما بالتحويل إلى الأرشيفات الإقليمية أو الأرشيف القومي لحفظها بصورة أبدية لقيمتها الدائمة، وإما بإهلاكها لانعدام قيمتها بالكلية. من هنا يمكن القول بأن إدارة الوثائق الإدارية تشمل القيام بعمليات تجميع وتنظيم وصيانة وحفظ وتداول المستندات خلال عمرها الإداري النشط.^(٢)

ومن الأمور الشائعة استخدام مصطلح إدارة الوثائق الإدارية بمعنى التنظيم بما

(١) يستخدم الباحث هذه التسمية العامة للدلالة على جميع الأماكن التي تحتفظ لديها بوثائق إدارية لأغراض العمل كإدارة شئون العاملين والشئون القانونية والمالية، أو لأغراض التوثيق كغرف المحفوظات وأقسام المحفوظات.

Littlefield : op. cit. p. 321

(٢) محمد مجبوب ماله: الأرشيف ص ٥٣ :

يشتمل عليه من عمليات وإجراءات تقنية، وهذا قصور في المعنى، إذ ينبغي أن يستخدم هذا المصطلح بمعنى «ضبط الوثائق الإدارية في الجهاز الإداري، وهذا المفهوم أوسع مما يحتمله مصطلح التنظيم، فإن التنظيم وجه واحد من أوجه إدارة الوثائق الإدارية، التي هي أشمل بكثير في معناها، فهي تتضمن الإشراف على إنتاج وحماية وتخزين واستبعاد الوثائق الإدارية.^(١)

وتتضمن العناصر الأساسية لإدارة الوثائق الإدارية في:

- ١ - القيام بإنتاج وترتيب الوثائق الإدارية يوما بيوم.
 - ٢ - حفظ الوثائق الإدارية ذات القيمة.
 - ٣ - تدبير المعدات وإعداد وسائل الإيجاد اللازمة لاسترجاع الوثائق الإدارية المحفوظة.
 - ٤ - تيسير الخبرة المختزنة في الوثائق الإدارية ووضعها تحت طلب المسؤولين^(٢).
- وينبغي للوصول إلى ضبط فعال للوثائق الإدارية أن تقوم كل هيئة بوضع سياسة واضحة تجاه وثائقها، ومن المفيد أن تتضمن هذه السياسة الأفكار التالية:
- ١ - يجب أن تكون إدارة الوثائق الإدارية جزءا لا يتجزأ من وظيفة الهيئة ككل.
 - ٢ - يجب أن تكون كافة الوثائق الإدارية تحت الضبط المركزي.
 - ٣ - يجب أن تقدم المساعدة والتدريب لجميع الأفراد على الموضوعات المتصلة بإنتاج وتخزين واسترجاع واستبعاد الوثائق الإدارية.
 - ٤ - يجب وضع تقنين مسبق لبرنامج مستمر للضبط والتقييم والتطوير والانتقاء.
 - ٥ - استخدام دليل لتقنين إجراءات العمل في الوثائق الإدارية.
 - ٦ - يجب وضع مستويات لكل من الوظيفة والإنتاج، كوسيلة لبناء الثقة في التنظيم.
 - ٧ - يجب وضع جداول الاستبقاء والاستبعاد لكل الوثائق الإدارية.
 - ٨ - تقنين النظم والإجراءات والأجهزة والاحتياجات ... الخ.
 - ٩ - يجب أن تعزز إدارة الوثائق الإدارية بالتدريب المستمر.^(٣)

ومما لا شك فيه أن تحقيق كل هذه الأفكار أو معظمها لن يأتي إلا بإنشاء مراكز

Johnson & Savage : op. cit. p. 325.

(١)

Leahy : Modern records management p. 231- 232; Cook : op. cit. p. 25

(٢)

Johnson & Savage: op. cit; pp. 326 - 327; Arnold: op. cit; pp. 56 - 57.

(٣)

للمعلومات الإدارية في الأجهزة الإدارية، فوجود هذه المراكز سوف يكون حجر الزاوية في تنفيذ السياسة التي يضعها كل جهاز لإدارة الوثائق الإدارية التابعة له.

وقد ناقش الباحث بعض هذه الأفكار في مواضع أخرى من هذا الكتاب، لذلك سوف يقتصر الحديث هنا على بيان العمليات الفنية الأساسية التي يجب أن تقوم بها مراكز المعلومات الإدارية، ووحدات المعلومات الإدارية المنتشرة في إدارات الهيئة من تصنيف وفهرسة وتكشيف وحفظ، مع الاهتمام ببيان دور التقنيات الحديثة في مجال حفظ واسترجاع المعلومات الإدارية.

أولاً، تصنيف الوثائق الإدارية

التصنيف من أهم العمليات الفنية الأساسية في تنظيم وإدارة الوثائق الإدارية، ويعرف التصنيف بأنه جمع المعلومات المتشابهة وفصل المعلومات غير المتشابهة، أو هو بحث واسترجاع المعلومات بعد اختزانها مخصصة حسب موضوعاتها. (١)

وقد ارتبط تصنيف المعلومات منذ نشأته بالكتاب، كما أن خطط التصنيف الحديثة قد ظهرت على أيدي المشتغلين بالمكتبات، «فلما اتسعت دائرة النشر والتسجيل أصبح هذا النوع من التصنيف يطبق على كل الوحدات الببليوجرافية». (٢)

وتمثل الوثيقة الإدارية أحد أشكال الوحدات الببليوجرافية، والتي يقصد بها كل الوسائط التي تستخدم لتخزين البيانات والحقائق والمعلومات.

وكما يستخدم التصنيف لتقسيم وسائط حمل المعلومات إلى أقسام تبعاً لمحتواها الموضوعي، فإنه يستخدم أيضاً لإيجاد مكان مخصص لكل قسم منها على الرفوف أو في مخازن المستودعات، حتى يسهل الاستدلال عليها بواسطة الرموز التي تعطى لكل قسم، ومن ثم يمكن استرجاعها في وقت قصير.

وفي مجال المعلومات توصل الخبراء إلى وضع خطط مقننة، يمكن بواسطتها تصنيف أوعية المعلومات التقليدية (النمطية) كالكتب والنشرات وغيرها، وهذه الخطط تنقسم فيما بينها إلى نوعين رئيسيين هما: أ - الخطط الجاهزة أو العامة مثل تصنيف ديوي والتصنيف العشري العالمي، ب - الخطط المجهزة أو الخاصة مثل تصنيف مكتبة الكونجرس وتصنيف شلتنهام.

(١) عبد الوهاب أبو النور : التصنيف لأغراض استرجاع المعلومات ص ٨ ، ١١ ، ١٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٤ .

وينبغي أن نؤكد على أن تصنيف الوثائق الإدارية لا يمكن الاعتماد فيه على أى من الخطط الجاهزة، لأن هناك تفاوتاً بين مفهوم التصنيف فى المكتبة ومفهومه فى مجال الوثائق الإدارية، فهو «عندما يستخدم فى مجال الوثائق الإدارية يقصد به تنظيمها داخل المؤسسات تبعاً لمصدرها، ومن حيث صلتها بوظائف هذه المؤسسات، ولا يمكن لإخصائى المعلومات الإدارية أن يرتبوا موادهم وفقاً لخطط التصنيف الموضوعى المقررة سلفاً، وقد جريت فى أوروبا خطة بعد خطة فلم تنجح واحدة منها»^(١)

ولا شك أن طبيعة الوثائق الإدارية، وارتباطها الموضوعى بنشاط الهيئة المنتجة لها ووظائفها، والتي تختلف كثيراً من هيئة لأخرى، هى التى تملأ خطة التصنيف الخاصة التى يجب أن تعد لكل هيئة على حدة، إذ يجب أن تتبع خطة التصنيف من داخل الهيئة ولا ترد إليها من خارجها^(٢).

ولا ينبغي أن يفهم من هذا أن الوثائق الإدارية - نظراً لطبيعتها غير النمطية - لا يمكن إخضاعها لخطة تصنيف موحدة، ويتحتم أن تستقل كل هيئة بتصنيف خاص، إذ أنه من الممكن، بل ومن المرغوب فيه، أن توجد خطة تصنيف موحدة على مستوى الدولة، أو حتى على مستوى القطاعات المتشابهة النشاط.

وفى هذا الشأن، حاول الباحث إيهاد صيغة محددة لخطة تصنيف تصلح للتطبيق فى مختلف الوحدات الإدارية، وفى محاولة البحث عن هذه الصيغة، وجد الباحث بعد أن اتضح له أن الأساس العشري فى التصنيف لا يصلح^(٣)، أن اتخاذ مجموعة الأنشطة التى تقوم بها الهيئات يمكن أن يكون أساساً جيداً للتصنيف، على أن يتفرع كل نشاط منها إلى عدد من الموضوعات هى عبارة عن نوعيات الأعمال أو العمليات التى تتم داخل كل نشاط.

فإذا قلنا مثلاً إن المسائل التى تنظمها القوانين أو التى لها تكييف قانونى داخل الهيئة يمكن جمعها تحت نشاط واحد يسمى الشؤون القانونية، فإننا نجد عدداً من الأعمال التى

Schellenberg : op. cit. p. 21; Cook : op. cit. p. 102

(١)

Whithead : op. cit. p. 164.

(٢)

(٣) جرب الباحث تطبيق خطة تصنيف عشرية على الوثائق الإدارية لكلية الآداب جامعة القاهرة، واتضح له

عدم ملائمتها للتطبيق.

يمارسها هذا النشاط مثل التحقيقات وصياغة العقود والفتاوى والحوادث، وهذه يمكن إعتبارها موضوعات متفرعة من نشاط الشئون القانونية.^(١)

ونظرا لأن الوثائق الإدارية بطبيعتها محتواها تتضمن عناصر متعددة، ولا يكفي في تحديد ذاتيتها الموضوعية مجرد الإشارة إلى النشاط أو الموضوع بل يجب الإشارة إلى كل العناصر المتضمنة فيها، فإن من الضروري أن تكون الخطة المتبعة في مراكز المعلومات الإدارية من نوع التصنيف التوثيقي Documentary class، أو التصنيف لأغراض التوثيق Classification for documentation، حيث نجد أن «الموضوع الواحد يحتاج في دراسته إلى المادة الأصلية للموضوع الأصلي، كما يحتاج إلى مواد في موضوعات هامشية أو مساعدة، تلك التي لها روابط مع الموضوع الأصلي».^(٢)

وينتج من خطة التصنيف مجموعة من الجداول يتضمن كل منها حصرا لعنصر من عناصر التصنيف^(٣)، وبذلك تقترب خطة تصنيف الوثائق الإدارية المقترحة في شكلها من المكانز التي تعرف بأنها قوائم بالمواصفات التي تستخدم في كشف الإنتاج الفكري، وهي شكل جديد من أشكال قوائم الموضوعات دعت الحاجة إليه عند استخدام الحاسبات الالكترونية في مشروعات الكشف^(٤).

وعلى هذا، فإن خطة التصنيف المقترحة للوثائق الإدارية تدخل ضمن مجموعة «خطط التصنيف التحليلية التركيبية التي لا تحصر أو تحاول أن تحصر موضوعات المعرفة البشرية في قائمة واحدة، ولا تعطي أرقام تصنيف جاهزة للموضوعات المركبة، بل تسجل فقط العناصر التي تتألف منها الموضوعات في قوائم متعددة مستقلة، كل قائمة تمثل عنصرا هاما من عناصر دراسة الموضوع، وعند التصنيف العملي يحلل موضوع الوثيقة إلى عناصره، ويعطى كل عنصر في الموضوع رقمه المناسب من القوائم، ثم يعاد تركيب هذه العناصر معا لتكوين رقم التصنيف المركب».^(٥)

(١) ملحق رقم (١) الجدول الأول.

(٢) عبد الوهاب أبو النور : نفس المصدر ص ٧٢.

(٣) ملحق رقم (١) الجدول الثاني والثالث والرابع.

(٤) محمد فحى عبد الهادي : التصنيف لأغراض المعلومات ص ١١٧ : — : المكانز كنوتات للتكشيف

واسترجاع المعلومات ص ٧٠.

(٥) عبد الوهاب أبو النور، نفس المصدر ص ٢٤.

وتعتمد خطة التصنيف الموحدة المقترحة إلى حد كبير على الأساس الذي وضعه رانجاناثان لتصنيف الكولون، وهو «التحليل الوجهي Facet analysis» الذي يتطلب نوعاً من التصنيف العميق Depth classification لأن محتويات الوثائق متشابكة، وذات أبعاد متعددة، ولا يكفي لتخصيصها رقم تصنيف واحد من موضوع أو عنصر واحد، وهو ما تفعله التصنيفات الحاصرة ذات البعد الواحد.^(١)

الخطة الموحدة لتصنيف الوثائق الإدارية:

اعتماداً على الأسس السابقة، حاول الباحث أن يضع الخطوط العريضة لخطة موحدة لتصنيف الوثائق الإدارية، تصلح للتطبيق - بعد استكمالها - في جميع مراكز المعلومات الإدارية في مصر.

ونظراً لصعوبة حصر كل الأنشطة والموضوعات في جميع أجهزة الدولة وهيئات ومؤسسات القطاع العام اعتماداً على المجهود الفردي للباحث، فسوف أكتفى في الجدول الأول من جداول الخطة بحصر الأنشطة العامة المتكررة، التي لا يخلو منها جهاز إداري، وذلك لكي تكون نموذجاً يمكن استكمالها بمعاونة الهيئات التي تهتم بالتقنين الموضوعي في مجال الوثائق الإدارية كالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية، والهيئة العامة للتوحيد القياسي وغيرها من الهيئات التي تبدي اهتماماً بهذا الشأن، وصولاً إلى خطة موحدة كاملة لتصنيف المعلومات والوثائق الإدارية. ذلك أن تحقيق هذا العمل الضخم يحتاج إلى إمكانيات كبيرة لا يتيسر لباحث توفيرها بمفرده، كما يحتاج إلى جهود متضافرة من جانب متخصصين في الإدارة، وفي مختلف الأنشطة الإدارية المتخصصة.

وهذا النموذج مطروح للمناقشة والبحث من جانب المهتمين، ويُعدُّ الباحث أن يعمل على استكمال هذه الخطة كهدف علمي، لن يدخر وسعاً في محاولة بلوغه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

وقد استخدمت في نموذج الخطة رمزا Notation هو عبارة عن أرقام متسلسلة على مستويات، كل مستوى منها يقابل عنصراً من عناصر التصنيف، وهي أرقام عشرية من ٠ - ٩ في خانة واحد one digit إذا كان عدد الوصفات في حدود عشرة، أو تتكرر في

(١) المصدر السابق والصفحة.

خانتين من الشمال إلى اليمين إذا كان عدد الوصفات في حدود ٩٩، أو تتكرر في ثلاث خانات إذا كان عدد الوصفات في حدود ٩٩٩ وهكذا إلى ما لا نهاية^(١) وكتابة الرقم تبدأ من الشمال دائما لسيبين:

الأولى أن وحدة الأرقام الأكبر تكون دائما على الشمال والأصغر إلى اليمين، فمثلا الرقم ١١١ نجد القيمة الأكبر فيه للرقم الذي في أقصى الشمال لأنه في خانة المئات، والقيمة التالية فيه للرقم الذي على يمينه لأنه في خانة العشرات، والقيمة الأصغر فيه للرقم الذي في أقصى اليمين لأنه في خانة الآحاد.

الثاني أن استخدام الحاسبات الآلية في مجال الوثائق الإدارية أمر وارد حاليا، ومحتم في المستقبل، واعتبارات التخزين في هذا الجهاز تملئ ترتيب الأرقام من الشمال إلى اليمين، وذلك لتيسير عملية الفرز التسلسلي Sorting in Sequence للبيانات المخزنة^(٢).

وترجع أهمية استخدام الرمز في التصنيف إلى أنه مهما كان المنهج المتبع في إعداد وبناء قوائم التصنيف فإننا نصل في النهاية إلى قوائم تضم الموضوعات أو عناصرها، وهذه وتلك تحتاج إلى رمز يمكننا من الوصول إليها سواء في القوائم أو عن طريق الكشف.... والرمز تابع للتصنيف وسيلة عملية من وسائله، فالتصنيف أساسا هو القوائم المقننة التي تضم الموضوعات أو عناصرها، وليس الرمز إلا وسيلة للترقيم تسهل عملية الوصول إلى الموضوعات... وهو يصون تسلسل الموضوعات بطريقة آلية، إلى جانب أنه وسيلة إيجاد موفرة للوقت والجهد ويمكن من عمل الكشف الموضوعي اللفبائي للموضوعات^(٣).

وتتكون الخطة المقترحة لتصنيف الوثائق الإدارية من أربعة جداول وكشاف هجائي عام، وتمثل هذه الجداول المداخل الاستراتيجية المتوقعة^(٤)، ويمكن الإضافة إليها حسب ما تحتاجه الوثائق لتحقيق ذاتيتها، كما أنها تمثل أنواع الطلبات أو الأسئلة المختلفة المحتملة، وتستخدم جميعها أو بعضها في تكوين رقم التصنيف اللازم لكل وثيقة.

(١) السعيد شلبي : التقنيات الحديثة في مجال المعلومات من ٢٠٢.

(٢) رمضان عبد المعطي : الحاسبات الالكترونية في خدمة الادارة من ٣٢.

(٣) عبد الوهاب ابو التور : نفس المصدر من ٢٦ - ٢٧.

(٤) هي ■ التي تتوقع أن تستخدم في استثناء المعلومات أو الوثائق المخزنة وهي كلمات اختيرت لأهميتها في الدلالة على الوثائق وتلك التي تحقيق ذاتيتها.

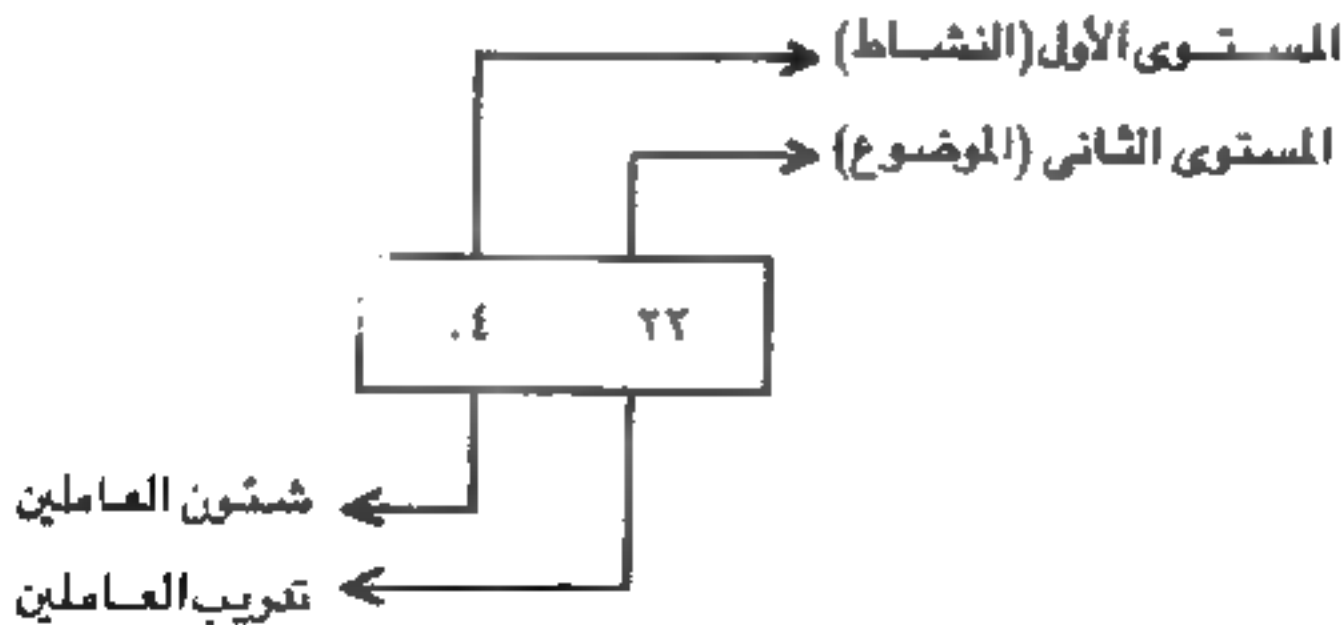
وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطة قد وضعت لكي تلائم الحفظ اليدوي باستخدام الملفات المعلقة في أدراج الشانونات، كما أنها قابلة للتخزين الآلي عند توافر الحاسب الإلكتروني لدى الهيئة المستخدمة للخطة.^(١)

وفي حالة الحفظ اليدوي يكتفى باستخدام الأرقام الموجودة في الجدول الأول، حيث يقوم أمين المعلومات (مساعد إحصائي التوثيق) بكل إدارة بكتابة الرقم المستخرج من الجدول على المستند وحفظه في الملف الذي يحمل نفس الرقم^(٢) وعند الإعداد للتخزين الآلي يقوم إحصائيو المعلومات الإدارية في مركز المعلومات الإدارية باستخدام الأرقام المستخرجة من الجداول الثلاثة الأخرى.

وفيما يلي تفصيل للجداول الأربعة وكشاف التصنيف:

الجدول الأول : يتضمن حصرا للموضوعات في بعض الأنشطة التي توجد في جميع أجهزة الدولة تقريبا، ويتم إعداد هذه القائمة بعد القيام بحصر للأعمال التي تنتمي إلى هذه الأنشطة واستبعاد المكرر منها، وصياغتها في رؤوس موضوعات مقننة، تم ترتيب هذه الموضوعات داخل كل نشاط بطريقة منطقية تعبر - إلى حد كبير - عن التسلسل الطبيعي لهذه الأعمال.

وقد استخدم في الجدول رقم مكون من أربع خانات على مستويين، المستوى الأول يرمز إلى النشاط ويتكون من خانتين، والمستوى الثاني يرمز إلى الموضوع ويتكون من خانتين هكذا:



(١) سيأتي تفصيل هذا الموضوع عند الحديث عن الفهرسة.

(٢) يوجد تفصيل لخطوات تصنيف الوثائق الإدارية في دليل الإجراءات في الفصل السادس من هذا الكتاب.

الجدول الثاني ١ يتضمن قائمة بالهيئات والمنظمات التي تتعامل معها الهيئة المستخدمة للتصنيف، أو التي يحتمل أن تتعامل معها في وقت ما. وهذا العنصر التصنيفي يمثل أهمية كبيرة إذا كان موضوع الوثيقة الإدارية متعلقاً بهيئة معينة، فيجب أن يضاف رقم الهيئة على بطاقة الفهرسة، إذا كانت هذه الإضافة تؤدي إلى زيادة تحقيق التخصيص الموضوعي للوثيقة. (١)

وقد قسمت الهيئات إلى أربع نوعيات، وأعطيت أرقاماً متسلسلة من ثلاث خانات مع ترك فراغات للإضافات، وهذه النوعيات هي:

١ - الهيئات والمنظمات الدولية وترقم من ٠٠١ - ١٩٩

٢ - الهيئات والمنظمات الإقليمية وترقم من ٢٠٠ - ٢٩٩

٣ - الهيئات والمنظمات المصرية وترقم من ٣٠٠ - ٦٩٩

٤ - الهيئات والمنظمات الأجنبية وترقم من ٧٠٠ - ٩٩٩

وهذه المجموعات قد يبدو للوهلة الأولى أن بينها تداخلاً، مثلاً بين المنظمات الدولية والأجنبية، فيقال إن بعض المنظمات الدولية هي أجنبية بالضرورة، وكذلك بين الإقليمية والعربية، فبعض المنظمات الإقليمية عربية مثل منظمات الجامعة العربية، وهذا صحيح تماماً، وقد دعا إليه ضرورة التقسيم، الذي يؤدي إلى سهولة التذكر وهذا التداخل لا يخشى منه طالما أن المنظمة أو الهيئة الواحدة يخصص لها رقم واحد فقط يدل عليها، ولا تشترك فيه مع غيرها.

الجدول الثالث : يتضمن قائمة بالتقسيم الجغرافي لدول العالم، وهذه القائمة احتمال الإضافة إليها يكاد ينعدم، ومع ذلك فقد راعيت أن يكون الرمز مرناً لاحتتمال قيام دول جديدة في أقاليم منفصلة عن دولها، كما هو الحال في إقليم الباسك وإقليم كويك ومقاطعة أيرلندا الشمالية ومقاطعة كيرمنشاه وغيرها. (٢)

وقد رقت الدول ترقيماً متسلسلاً داخل القارات حسب ترتيبها الهجائي، فنجد آسيا تأتي أولاً ثم استراليا ثم إفريقيا... الخ، كما نجد الأردن تأتي أولاً ثم إسرائيل ثم

(١) أنظر الشكل رقم (٨)

(٢) وخير شاهد على ذلك ما يحدث هذه الأيام من تفتت بنية الاتحاد السوفيتي إلى دول مستقلة، وكذلك ما سيسفر عنه الصراع الدائر في أوروبا الشرقية والسودان والمغرب وغيرها.

أفغانستان... الخ. وقد استخدمت رقما من ثلاث خانات على مستويين، الخانة الأولى من الشمال ترمز إلى القارات أما الخانة الثانية والثالثة فترمز إلى الدولة. والترقيم بهذا الشكل كاف تماما، لأن عدد القارات ست فقط واحتمال الزيادة منعدم، أما الدول فقد بلغ عددها في بعض القارات ٤٢ دولة (إفريقيا) ولا ينتظر أن تزيد كثيرا.

وتظهر أهمية إضافة رقم الدولة، أو الرقم الجغرافي إلى بطاقة الفهرسة في مركز المعلومات الإدارية إذا كانت الوثيقة أو موضوعها متعلقا بإحدى دول العالم، كأن تكون الوثيقة عبارة عن خطاب بترشيح أو إيفاد أحد موظفي الهيئة في مهمة رسمية إلى الولايات المتحدة مثلا، فهذا يجب أن يضاف الرقم الدال على هذه الدولة إلى رقم الموضوع الخاص بالمأموريات والمهمات الرسمية المستخرج من الجدول الأول.^(١)

الجدول الرابع : يتضمن قائمة بأشكال تقديم المعلومات الإدارية، والمقصود بها الوثائق الإدارية التي تصاغ في شكل نعطى مقنن كالتقارير والجدول والخرائط والقرارات والنماذج والاستمارات... الخ، وقد قمت بحصر ٢١ نوعا من هذه الأشكال يمكن تواجدها في كافة الهيئات والأجهزة الإدارية، أما النماذج والاستمارات فيمكن إضافتها بعد حصرها على مستوى الدولة.

وقد خصصت لهذا التقسيم رقما من خانتين يتسع لاستيعاب ٩٩ وحدة، ولا شك أن لهذا العنصر التصنيفي أهميته في تحديد ذاتية الوثيقة، كما أن له دائما طلبا خاصا لدى المسؤولين.

وهذا العنصر التصنيفي يشبه تماما ما أورده ديوى في تصنيفه العشري تحت اسم التقسيم الشكلي أو أقسام الشكل Form Divisions ، فالشكل عنصر مكمل للتصنيف الموضوعي ويزيد من فعاليتة في التخصيص وفي الاسترجاع.^(٢)

الكشاف الهجائي:

يتضمن قائمة تضم كل العناصر التصنيفية التي وردت في الجداول الأربعة في نسق هجائي واحد One alphabetical system ، فهو كشاف موضوعي هجائي، ولا شك أن الكشاف الهجائي لحظة التصنيف يعد مكملا للترتيب المنطقي المصنف الذي تسير عليه قوائم الخطة.^(٣)

(١) انظر شكل رقم (٩)

(٢) انظر شكل رقم (١٠)

(٣) عبد الوهاب أبو النور : نفس المصدر ص ٢٩ : محمد فتحي عيد الهادي : التكشيف لأغراض المعلومات

وترجع أهمية وجود مثل هذا الكشف إلى أنه يسهل الوصول إلى أماكن الموضوعات وغيرها من العناصر التصنيفية وكذلك أرقامها من جانب إخصائي المعلومات الذين يقومون بعملية التصنيف في مراكز المعلومات الإدارية، وكذلك من جانب أمناء المعلومات الإدارية الذين يقومون باختيار أرقام الموضوعات للمستندات في الإدارات، أو من جانب المسئولين في الهيئات الذين يودون طلب وثائق بعينها في موضوع بالذات. كما يساعد هذا الكشف في تقديم رؤوس موضوعات جاهزة مقننة عند القيام بإنشاء كشف للقرارات والتشريعات في الهيئة. (١)

ولا شك أن الكشف، بطبيعة ترتيبه السهل، يغنى في كثير من الأحوال عن الرجوع إلى الجداول لمن يصعب عليهم استخدامها، ويوفر وقت البحث عن الرقم.

ثالثاً، فهرسة الوثائق الإدارية.

من الأمور التي لاحظها الباحث أثناء الدراسة الميدانية، أن كلمتي فهرسة وفهرس تستخدمان من جانب العاملين في أقسام الحفظ في الوحدات الإدارية بطريقة غير واضحة المفهوم. فالبعض يرى أن الفهرسة هي قراءة المستند ووضع خطوط تحت الكلمات أو الفقرات التي تبين موضوعه، ثم كتابة رقم معين عليه، وهذا الرقم يقابل الرقم الموجود على أحد الملفات الذي سيحفظ فيه المستند، ويستخرج هذا الرقم إما من سجل مخطوط دونت فيه رؤوس الموضوعات المستخدمة في عنونة الملفات وبجانب كل منها الرقم الذي يكتب على الملف، وبيان ما إذا كان ملف هذا الموضوع واحداً فقط أو أكثر (أجزاء)، أو يستخرج هذا الرقم من مجموعة بطاقات مدون عليها نفس البيانات الموجودة في السجل مع ترتيبها هجائياً حسب رؤوس الموضوعات المدونة عليها، وهذا السجل وتلك البطاقات هما، ' يطلق عليه «الفهرس». (٢)

ويتضح مما تقدم أن هناك خلطاً بين مفهوم الفهرسة ومفهوم التصنيف. — «هذه العاملين في مجال الوثائق الإدارية. وقد حاول الأستاذ عودة التوفيق بين المفهومين، فوصف ما يقوم به العاملون في أقسام الحفظ بأنه فهرسة موضوعية، على أساس أن السجل أو البطاقات يرتبان هجائياً برأس الموضوع الكبير (الأبواب) ويضمنان رؤوس الموضوعات

(١) سيأتي تفصيل هذا الموضوع عند الحديث عن الكشف.

(٢) محمود فهمي المطروني : أسس السكرتارية ص ١١٦ وما بعدها.

الأصغر (الفصول) ويجانب كل منهما الرقم الذي يحمله الملف الذي يعنون بها^(١)، كما يتضح من المثال التالي:

الأبواب	التصدير والاستيراد
شئون العاملين	١/٤ إخطارات وصول بضائع
الشئون الإدارية	٢/٤ الشحن
العلاقات العامة	٣/٤ تخليص جمارك
التصدير والاستيراد	٤/٤

(١)

(٢)

٢/٤ الشحن
١/٢/٤ عقود شركات نقل
٢/٢/٤ إيجار سيارات
٣/٢/٤ التوكيلات الملاحية
٤/٢/٤ شركات طيران

(٣)

كما يوجد في بعض أقسام الحفظ بطاقات عليها حصر لأسماء الأشخاص والهيئات والبلاد التي تعنون بها الملفات، كل بطاقة تحمل أسما أو مجموعة من الأسماء التي تتشابه

(١) أبو الفتح عونة : تنظيم المعلومات الصحفية ص ٢٥ وما بعدها.

فى حروفها الأولى ويجانب كل اسم رقم الملف الذى يعنون به، كما يلى:

١٠/٥ جمال	٢/١ ابراهيم
١/١-٥ جمال ابراهيم مرسى	١/٢/١ ابراهيم احمد سعد
٢/١٠/٥ جمال سلامة السيد	٢/٢/١ ابراهيم حسن محمد
٢/١٠/٥ جمال صابر عبد الله	٣/٢/١ ابراهيم عبد الرحمن

١/٢٢ كامل
١/١/٢٢ كامل اسعد سليم
٢/١/٢٢ كامل السيد الرئيس
١/١/٢٢ كامل يحيى نبوى

وترتب هذه البطاقات هجائيا ويطلق عليها «فهرس»^(١).
وليس من شك فى أن الوظيفة التى تقوم بها هذه الأدوات المسماة بالفهارس، يمكن أن يقوم بها - وبصورة أكثر كفاءة - الكشاف الملحق بخطة تصنيف الوثائق الإدارية^(٢).
ولكى نبين وجه الخطأ فى المفهوم الذى وقر فى أذهان العاملين فى مجال الوثائق الإدارية لمعنى الفهرسة، ينبغى أن نراجع التعريف العلمى لكلمتى فهرسة وفهرس، «فتعرف الفهرسة بأنها عملية إعداد الكتب وغيرها من الأوعية الفكرية إعدادا فنيا بحيث تكون فى متناول القراء فى أسرع وقت ممكن وييسر الطرق. والأداة التى تنتج عن هذا الإعداد تعرف بالفهرس»^(٣).

(١) شاهد الباحث هذا الوضع فى ديوان عام محافظة البحيرة وديوان عام محافظة قنا والهيئة العامة للكتاب وغيرها.

(٢) ملحق رقم (١) كشاف التصنيف

(٣) شعبان خليفة : الفهرسة الوصفية للمكتبات ص ٩٢.

ومن المعروف أن الفهرسة لها جانبان للوصف. أ - المادى ويسمى الفهرسة الوصفية،
ب - الموضوعي ويسمى الفهرسة الموضوعية. ويتقسم التحليل الموضوعي إلى نوعين : أ -
التصنيف، ب - رؤوس الموضوعات.

وقد تناولنا فى الصفحات السابقة مفهوم التصنيف وكيفية تصنيف الوثائق الإدارية. أما
عن إنشاء فهرس الوثائق الإدارية، فهو أمر مطلوب ولكن ليس بالصورة المتبعة حاليا،
فالمتبع حاليا لا يخرج عن كونه تكرارا لا فائدة منه لما هو موجود بخطه التصنيف، ولكن
فى شكل عشوائى غير مقنن.

ومن ناحية أخرى، فإن الوثائق الإدارية لا يمكن وصفها ماديا، لأنها أوعية غير نمطية،
وبالتالى فإن عملية الوصف المادى - حتى مع إمكان القيام بها - لا تقدم إضافة لتحقيق
شخصية الوثيقة الإدارية، ولا تزيد فى فعالية عمليات التخزين أو الاسترجاع.

ومن هنا نجد أن فهرسة الوثائق الإدارية تختلف تماما عن فهرسة الأوعية النمطية
كالكتب، ففى فهرسة الوثائق نجد نوعا من التكامل بين عملية التصنيف وعملية الفهرسة،
فهما متكاملان بدرجة يصعب معها أن نضع حدا فاصلا بينهما فى أى شكل من أشكال
فهارس الوثائق الإدارية.^(١)

كما نجد أيضا أن فهرسة الوثائق الإدارية لا يمكن الإعتماد فيها على أى من التقنيات
المعيارية فى مجال الفهرسة، فإن الأمر «بالنسبة للأوعية الإدارية الخاصة إلى حد كبير لا
يستغنى عن إعداد تقنيات خاصة بها، وقد يستعان فى ذلك بالتقنيات المشابهة فى الأجهزة
الأخرى».^(٢)

واعتمادا على الأسس السابقة، قام الباحث بتصميم بطاقة فهرسة للوثائق الإدارية^(٣)
تتكامل فيها عناصر الوصف بنوعيه المادى والموضوعي، وتتضمن بيانات كاملة عن الوثيقة
بما يحقق شخصيتها ويميزها عن غيرها، ويساعد فى الوصول إلى مكان حفظها، سواء
كانت محفوظة فى ملف بحالتها الورقية الأصلية عن طريق رقم التصنيف الذى تحصله
والذى يوجد مقابل له على الملفات ويثبت فى قمة البطاقة، أو كانت مسجلة بالتصوير

(١) السعيد شلبى : نظام تصنيف وثائق قطاع الكهرباء من ٢٢٤.

(٢) سعد الهجرسي : نفس المصدر من ١٥٢.

(٣) انظر شكل رقم (٨)

المصغر على الميكروفيلم الملفوف أو الحوافظ عن طريق رقم الفيلم أو الحافظة ورقم اللقطة التي سجلت عليها الوثيقة.

كما تتضمن البطاقة أيضا تحديدا لمصدر الوثيقة، والجهة التي أرسلت إليها، وتلخيصا لمحتوياتها (موضوعها)، حيث تصيح عملية الفهرسة شبيهة إلى حد كبير بعمليات الاستخلاص Abstracting، التي تعتبر من أحدث خدمات المعلومات وأكثرها فائدة، فهي تؤدي إلى «تنظيم خدمة الوثائق والإعلام بها إعلاما متجددا بحيث تصل معلوماتها مركزة مختصرة ودقيقة في نفس الوقت»^(١).

ويمكن إسترجاع المعلومات المسجلة على بطاقات الفهرسة يدويا في حالة عدم استخدام الأنظمة الآلية في مراكز المعلومات الإدارية، وفي هذه الحالة يفضل استخدام بطاقات من الورق المقوى مقاسها ٤ x ٧ بوصة تدون عليها بيانات الوثائق، ثم ترتب في أراج تصاعديا وفقا لأرقام التصنيف، ويتم إسترجاعها بالبحث عن رقم الموضوع أولا ثم استعراض ما يضمه هذا الموضوع من بطاقات لتحديد الوثيقة المطلوبة، أو الاكتفاء بما في البطاقة من معلومات إذا كانت كافية في الإجابة عن السؤال المطروح.

أما في حالة استخدام الأنظمة الآلية للمعلومات، فيمكن تدوين بيانات الوثائق على البطاقات، على أن تكون هذه البطاقات من الورق العادي، لأنها لن تستخدم في عمليات الإسترجاع، حيث يصبح الهدف من كتابتها «مجرد تسجيل البيانات كواسطة تنقل من خلالها على البطاقات المثقوبة لتخزن على أشرطة الحاسب الإلكتروني»^(٢) فهذه البطاقات يمكن بعد كتابتها «ترقيمها وفقا لنظام التصنيف المقترح، وإعادة ترتيبها بمداخل مختلفة باستخدام الحاسبات الإلكترونية التي تساعد مساعدة كبيرة في عمل الكشافات والكتالوجات ذات المداخل المتخصصة التي تمكن الباحث من إسترجاع أي وثيقة من الوثائق وفقا للحاجة، كما يمكنه أيضا من إسترجاع مجموعة من الوثائق التي ترتبط بموضوع محدد أفقيا»^(٣).

(١) أحمد أنور عمر : مصادر المعلومات ص ١٥٩ : أبو السعود إبراهيم : الاستخلاص وأهميته في خدمة

البحث العلمي ص ٧٣.

(٢) عبد الوهاب أبو النور: مركز المعلومات الميكروإيلمي ص ٢٣٢.

(٣) السعيد شكري : نظام تصنيف وثائق قطاع الكهرباء ص ٢٦٠.

ولتوضيح ذلك، يمكن القول إنه بعد فهرسة مجموعة الوثائق الإدارية في جهة ما، وتخزين بياناتها إلكترونياً، يمكننا القيام بعمليات البحث الانتقائي للمعلومات المخزنة، حيث يتم استرجاع المعلومات بنى شكل يمكن أن يجيب على مشكلة معينة لم تكن واردة في أذهان واضعى النظام.

فيمكن مثلاً عند اخال رقم التصنيف الكامل للوثيقة أن نسترجعها بمفردها أو مع غيرها من الوثائق التى تشترك معها فى كل أو بعض رقم التصنيف. فإذا أدخلنا رقم التصنيف المعطى للنواة ما، فإن المخرجات سوف تتمثل فى استرجاع المعلومات الخاصة بكل الوثائق المخزنة والتى تنتمى إلى موضوعات مختلفة لها علاقة بهذه النواة... وهكذا.

وينبغى قبل أن ننهى الحديث عن فهرسة الوثائق الإدارية، التأكيد على أن هذا العمل يحتاج إلى قدر كبير من التدريب والممارسة واليقظة، ويجب أن تتم الفهرسة فى مركز المعلومات الإدارية على أيدي إخصائى المعلومات المؤهلين والمدرين على عمليات الفهرسة والتصنيف.

■ تصنيف الوثائق الإدارية

إن عمليات التصنيف والفهرسة رغم أهميتها فى تنظيم الوثائق الإدارية، فإنها لا تلائم معالجة وتنظيم واسترجاع بعض أنواع الوثائق، مثل التشريعات والقوانين والقرارات بنوعياتها المختلفة ومحاضر جلسات اللجان ومحاضر اجتماعات مجالس الإدارة لأن هذه الأنواع من الوثائق لا تقتصر محتوياتها على موضوع واحد يمكن تصنيفها تحته، وإنما هى تتناول عدداً من المسائل التى يمكن إدراجها تحت موضوعات مختلفة، فالقرار الواحد يمكن أن يشمل تعيين أحد الموظفين فى البند الأول، ونديه للعمل فى قطاع معين فى البند الثانى، ومنحه بدل إغتراب فى البند الثالث مثلاً، وكل بند منها ينتمى إلى موضوع مستقل ويمكن تصنيفه برقم مختلف عن الآخر.

والذى تتبعه أقسام الحفظ حالياً هو جمع هذه الأنواع من الوثائق فى ملفات على أساس أهميتها الخاصة، فنجد للقوانين ملفاً، وللقرارات ملفاً، ولمحاضر كل لجنة من اللجان ملفاً باسم اللجنة، ومحاضر إجتماعات مجلس الإدارة ملفاً وترتب هذه الوثائق فى ملفاتنا ترتيباً مسلسلاً فى إطار ترتيب زمنى عام، وقد نُفصل على أساس نوعى.

فالقراءات - مثلاً - تحمل بطبيعة إخراجها أرقاماً مسلسلة سنوية، تبدأ دائماً برقم

(١) واحد في أول يناير من كل عام، وتقف عند أي رقم تصل إليه في نهاية ديسمبر من العام نفسه، لتبدأ قرارات السنة الجديدة برقم واحد في أول يناير التالي... وهكذا. وتعتمد معظم أقسام الحفظ إلى جميع قرارات كل سنة معا في ملف واحد - وقد تجلدها - حسب تسلسل أرقامها، وبعض أقسام الحفظ تعهد إلى تقسيم قرارات السنة الواحدة حسب نوعها، كل نوع في ملف خاص، فنجد ملفا للقرارات الجمهورية لسنة ١٩٨٠، وملفا للقرارات الوزارية لسنة ١٩٨٠، وملفا للقرارات الإدارية لسنة ١٩٨٠، ثم يتكرر فتح الملفات ذاتها مع كل سنة جديدة.

وسواء كان الترتيب زمنيا أو نوعيا، فإنه يصعب - وربما يستحيل - إسترجاع القرارات وغيرها من أنواع الوثائق الإدارية المشار إليها ما لم يكن المسترجع عارفا برقم وسنة إصدار القرار، فإن لم يكن يعرف أحدهما أو كليهما فإن عملية الاسترجاع تصبح ضربا من التخمين العشوائي، وإذا كان يعرف تاريخ القرار فقط، استلزم ذلك البحث في ملفات قرارات تلك السنة بالكامل حتى يعثر على بغيته، وإذا كان يعرف رقم القرار فقط دون تاريخه فلا أعتقد أنه يمكنه الوصول إليه إلا بمجهود خرافي ويتدخل عامل الصدفة فإذا كان إسترجاع القرار بكامله مستحيلا عند عدم معرفة رقمه وتاريخه، فلا شك أن استرجاع موضوع معين في قرار واحد أو في مجموعة قرارات يصبح عملية معقدة يتعذر القيام بها.

ونظرا لأهمية القرارات - وغيرها من الوثائق التي ذكرتها - فإنه ينبغي أن يصرف لها اهتمام خاص لتنظيم عمليات اختزان بياناتها واسترجاع معلوماتها. ويجب التسليم بأن الأسلوب الأمثل لحل مشكلة صعوبة استرجاع المعلومات الموجودة في القرارات هو تكثيف محتويات هذه الوثائق، وعمل كشافات تحليلية لها، ولا شك أن «لهذا العمل فوائد حليّة، فعلاوة على تحقيقه للحصر وتسهيله لعملية التتبع، فإنه يتيح مجالا واسعا للدراسة، ويوفر مادة غزيرة لإصدار لوائح جديدة تسد الثغرات، أو تعديل اللوائح الموجودة أو التحقق من التضارب في الأنظمة الموجودة»^(١)

ويمثل كشاف القرارات أو التشريعات نوعا هاما من أنواع الكشافات، إذ «تعتبر التشريعات بمختلف أنواعها ومستوياتها كالقوانين والقرارات الجمهورية والقرارات

(١) محمد توفيق خفاجي : نفس المصدر ، ص ٤٩.

الوزارية... ألغ من المصادر الأساسية للمعطومات الإدارية والتنظيمية وغيرها، ولهذا أصبح من الضروري وجود الكشافات التي تعطي إشارات ببيوجرافية للتشريعات بما يكفل سهولة الرجوع إليها والوصول إلى المطلوب بأقل جهد ممكن»^(١).

وتهتم كثير من دول العالم المتقدم بتكثيف هذه النوعيات من الوثائق الإدارية الهامة^(٢). وفي مصر أيضا وجهت بعض الهيئات الإدارية عنايتها لإنشاء كشافات لقراراتها، حيث نجد مركز التوثيق التربوي يصدر كشافا باسم فهرس التشريع التربوي، كما يقوم مركز توثيق العلوم الإدارية بإصدار كشاف باسم التشريعات الإدارية، كذلك يقوم مركز التنظيم والميكرو فيلم بالأهرام بإعداد كشافات لقرارات بعض الهيئات والشركات^(٣).

ونحن نلاحظ على الكشافات التي تصدر في مصر الملاحظات التالية:

١ - عدم إنتظام إصدار بعض الكشافات التي كثيرا ما تتوقف أو يتأخر إصدارها لنقص الإمكانيات.

٢ - عدم التوحيد في تنظيم بعض الكشافات، واقتادها للصيغة التكميلية الموحدة.

٣ - معظم ما يصدر من كشافات لا يتضمن سوى إشارات ببيوجرافية مختصرة، تقود إلى مكان الموضوع فقط، ولا تفنى عن الرجوع إلى القرارات ذاتها.

ونتيجة لهذه العيوب، حاول الباحث أن يقدم نموذجا لكشاف قرارات يتلافى هذه العيوب^(٤) ويضم إلى جانب البيانات البيوجرافية تلخيصا مختصرا ووافيا في إعداد هذا النموذج على عينة من القرارات الأصلية. وقد اعتمدت في إعداد هذا النموذج على عينة من القرارات المحفوظة في ديوان عام محافظة قنا.

وتتضمن الصيغة التكميلية عدة عناصر:

أ - المدخل وهو إما رأس الموضوع المتضمن في القرار أو اسم الشخص المتعلق به القرار.

ب - ملخص تحليلي موجز لموضوع القرار.

(١) محمد فتحي عبد الهادي : التكثيف ص ٢٢.

(٢) Cook : op. cit. p. 123 ; Whitehead : op. cit. p. 178 ; Wally : op. cit. p. 402.

(٣) محمد فتحي عبد الهادي : المصدر السابق ص ١٤٠ وما بعدها . وقد اشار الباحث الى بعض ما يقوم به

مركز الأهرام في تكثيف قرارات قطاع الكهرباء عند الحديث عن مركز معطومات قطاع الكهرباء.

(٤) ملحق رقم (٢).

ج - رقم القرار وتاريخ صدوره ونوعه.

د - كما يمكن إضافة عنصر رابع هو رقم الفيلم واللقطة بين قوسين أو معقوفتين، وذلك في حالة تسجيل القرارات على شرائط الميكروفيلم، على أن تسجل قرارات كل سنة على لفة ميكروفيلم وتوضع في غلب تحمل أرقاما متسلسلة.

أما عن المداخل المستخدمة في نموذج الكشف، فقد اعتمد الباحث في صياغتها على نوع من التكشيف غير التقليدي يسمى كثاف الكلمات الدالة في السياق Key word in context حيث يعتمد هذا النوع من التكشيف على الكلمات الهامة أو الدالة فقط في عنوان أو نص^(١). وهذا النوع من الكشافات يمكن إعداده بواسطة الحاسب الإلكتروني. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج يمكن تطويره بالاعتماد على قائمة مقننة لرؤوس موضوعات متخصصة، كما يمكن تطويره بالاعتماد على مجموعة العناصر التصنيفية التي وردت في خطة التصنيف التي يقترحها الباحث، إذا اعتبرناها مكنزا بالواصفات التي تستخدم في تكشيف أوعية المعلومات، ولا شك أن المكنز أكثر ملائمة للتخزين الإلكتروني من قوائم رؤوس الموضوعات، وأكثر صلاحية لتكشيف الأوعية غير التقليدية أو المستقلة ومنها التشريعات.^(٢)

ومهما يكن من أمر فإن إعداد كشافات التشريعات والقوانين والقرارات يجب أن يحظى باهتمام أكبر من جانب المشتغلين بعلوم المعلومات والوثائق الإدارية، والمسئولين عن مراكز المعلومات الإدارية.

كما يجب أن تتبنى جهات رسمية الإشراف على إصدار سلاسل متتابعة من الكشافات تغطي مجموعات القرارات، على أن يراعى في ذلك الاعتبارات التالية:

١ - بالنسبة للقوانين والقرارات الجمهورية والوزارية، ينبغي أن يشرف على إعداد كشافاتها جهة واحدة وتيسر للاقتناء من جانب جميع الأجهزة الإدارية، حتى لا يتكرر الجهد المبذول في إعدادها، كما أن في تكشيفها مرة واحدة وفرا ماديا ودقة أكبر وثيقا وضبطا على أعلى درجة ممكنة.

ويمكن أن تتبنى هذا العمل هيئة مثل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو الهيئة العامة للكتاب أو دار الوثائق القومية.

(١) محمد فتحى عبد الهانى : المصدر السابق ص ٥٧.

(٢) المصدر السابق ص ١١٧ وما بعدها : — : المكنز كنواك التكشيف ص ٦٥.

٢ - بالنسبة للقرارات الإدارية يترك أمر تكثيفها للجهة التي تصدرها، حيث يقوم مركز المعلومات بهذا العمل، ويصبح جزءاً من وظيفته، ويخصص له واحد أو أكثر من إخصائي المعلومات المدربين على أعمال التكثيف، وتتولى أقسام النشر بمراكز المعلومات الإدارية بالهيئات المختلفة مهمة إصدار هذه الكشافات بصورة دورية وبثها أو توزيعها على الجهات التي تهتمها.

التقنيات الحديثة في مراكز المعلومات الإدارية

ينبغي أن تأخذ الإدارة الواعية بالأسلوب العلمي في مجال حفظ وتنظيم الوثائق الإدارية، وهو الأسلوب الذي يعتمد على استخدام التقنيات الحديثة Modern Techniques في مراكز المعلومات الإدارية، أي إدخال النظم والوسائل المتقدمة في عمليات حفظ واسترجاع البيانات والمعلومات المسجلة في الوثائق الإدارية.

وتنحصر تقنيات الوثائق الإدارية في ثلاثة أنواع:

أولاً: الأجهزة والمعدات اليدوية أو الآلية أو نصف الآلية التي تستخدم في مراكز المعلومات الإدارية، ومن أمثلة هذه الأجهزة والمعدات:

١ - الملفات المعلقة Suspension files^(١)، وهي ملفات من الورق المقوى أو البلاستيك مزودة بصحائف من المعدن تعلق فوق قضبان أدراج الشانون، وتتميز بحمايتها للمستندات من الإنشَاء والتمزق، كما تتميز بسهولة الاسترجاع بمجرد النظر إلى الزوائد الإرشادية الموجودة على حوافها العليا.

٢ - حمالات الملفات النوارية Circular rotary filing^(٢)، وهي عبارة عن حوامل معدنية تعلق عليها الملفات، وتلف يدوياً حول محاور أفقية لتسهيل استرجاع الملف المطلوب، ويمكن تحريك الحمالة بالكامل من مكان لآخر بواسطة دفعها وتسييرها على العجلات الموجودة أسفلها.

٣ - كبائن الحفظ الرأسى المعلق Lateral filing cabinet، وهي دواليب معدنية مقسمة إلى وحدات من الأرفف المزودة بقضبان تعلق عليها الملفات^(٣)، ومنها ما يعد لتعليق

(١) انظر شكل رقم (١١).

(٢) انظر شكل رقم (١٢).

(٣) انظر شكل رقم (١٣).

الملفات إلى جانب حفظ صناديق المستندات.^(١)

٤ - كبائن الحفظ الكهربائية Electrically-operated lateral filing machine^(٢)،

وهي دواليب معدنية معدة لحفظ الملفات المعلقة، ويتم فتح وغلق أبوابها كهربائياً. وهي تستخدم لحفظ المستندات والملفات الهامة والسرية.

٥ - كبائن الحفظ الإلكتروني Electronic filing cabinet^(٣)، وهي عبارة عن دواليب

معدنية مزودة بتدريج متحركة متصلة بعداد الكتروني calculator، ويتم الاسترجاع عن طريق إدخال رقم الملف بواسطة العداد، فيتحرك الملف المطلوب من مكانه إلى حيث يجلس الموظف، ويعاد الملف الكترونياً أيضاً.

٦ - وحدات حفظ الخرائط والرسومات^(٤)، وهي معدة لحفظ هذه الوثائق إما مفردة

داخل ألواح من البلاستيك الشفاف، أو مطوية داخل علب من البلاستيك.

٧ - عربات نقل الملفات Files trollies^(٥)، وهي عربات معدنية صغيرة الحجم تتحرك

على عجلات لسهولة نقل الملفات من مكان لآخر بأمان، وهي متعددة الأحجام.

٨ - ماكينات الاستنساخ Reproduction machines المختلفة كالآلات الكاتبة اليدوية أو

الكهربائية أو الإلكترونية، وماكينات التصوير الجاف (الأوفست)، وماكينات ختم الخطابات وتجهيز البريد الصابر ولصق الطابع، وماكينات فتح البريد الوارد، وغير ذلك من الأدوات المتطورة.

وليس من الضروري وجود هذه المعدات كلها في مركز المعلومات الإدارية، لأن لكل معدة منها ظروف تفرض إستخدامها دون غيرها، ويجب الإنتقاء من بينها ما يلائم حاجة المركز دون مظهرية أو مبالغة.

ثانياً: استخدام الحاسب الإلكتروني في عمليات تخزين واسترجاع البيانات والمعلومات المسجلة في الوثائق الإدارية.

وينبغي أن نقرر أن هذا النمط من التقنيات الحديثة لم يدخل دائرة الاستخدام في

(١) انظر شكل رقم (١٤).

(٢) انظر شكل رقم (١٥).

(٣) انظر شكل رقم (١٦).

(٤) انظر شكل رقم (١٧).

(٥) انظر شكل رقم (١٨).

مصر حتى الآن، فكل التجارب الرائدة التي تمت في مصر لإنشاء مراكز المعلومات، والتي تناولنا عرض نماذج منها في هذا الكتاب، يقتصر استخدام الحاسب الإلكتروني فيها على تخزين البيانات البيلوجرافية للوثائق الإدارية بهدف طبع الفهارس أو الكشافات الكترونياً، ولم يحدث تخزين أو استرجاع لنصوص الوثائق.

ولا خلاف حول ضرورة وأهمية استخدام الميكنة في حفظ وتنظيم الوثائق الإدارية، فذلك أمر تفرضه ظروف العمل الحالية وحجم العمليات الإدارية^(١)، إلا أنه يجب عند اتخاذ قرار في هذا الشأن الموازنة بين جدوى استخدام الميكنة الكاملة وبين تكلفتها الباهظة، إذ أنه «عندما توضع هذه العوامل في الميزان، فمن المحتمل أن نجد في معظم الحالات أن الميكنة غير اقتصادية»^(٢).

ولعل هذا هو السبب في إحجام كثير من الدول المتقدمة عن استخدام الميكنة الكاملة في تخزين واسترجاع محتويات ونصوص الوثائق الإدارية، حيث تقتصر هذه الدول - ومنها الولايات المتحدة - على توظيف إمكانيات الحاسب الإلكتروني في إنتاج وسائل الإيجاد التقليدية^(٣).

ثالثاً : استخدام أسلوب التصوير المصغر Microfilming في تسجيل نصوص الوثائق الإدارية على شرائط من الأفلام الملفوفة، أو الأشكال المسطحة من الأفلام كالميكروفيلش بنوعيه وحوافظ الأفلام، وغير ذلك مما يمكن جمعه تحت اسم المصغرات الفيلمية.

ولا اظننى في حاجة إلى تفصيل الحديث عن هذه المصغرات، ومميزاتها، وأنواعها، فقد كتب الكثير في هذا الموضوع، مما يجعل إعابته هنا تكراراً غير مقبول^(٤)، ولكنى أريد الإشارة إلى أمرين.

Huffman : Office procedures p. 271

(١)

Rieger : Archives and automation p. 110

(٢)

[ibid. p. 110 - 111].

(٣)

(٤) ينظر في هذا الموضوع:

صلاح القاضي : المرجع في الميكروفيلم - القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٧٦ ؛ السعيد السيد شلبي : استخدام التقنيات الحديثة في مجال المطومات - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٧٧؛ محمد إبراهيم سليمان: المصغرات الفيلمية في مراكز المطومات - مقال بالمجلة العربية للمعلومات مج ٢، ع ٤ (يونيو ١٩٨٠) ؛ شعبان خليفة : المصغرات الفيلمية في المكتبات ومراكز المطومات - القاهرة : العربي ، ١٩٨١. كما أن معظم المصادر الأجنبية التي اعتمدت عليها في هذا الكتاب قد تناولت موضوع الميكروفيلم.

الأمر الأول : هو التأكيد على الدور الهام الذى يمكن أن تلعبه هذه الأوعية فى توفير مساحة تخزين الوثائق الإدارية، والقضاء على مشكلتي التكدس وسوء الحفظ^(١)، حيث يبلغ الوفر فى مساحة التخزين ما بين ٩٥ - ٩٨ ٪ ، وهو أمر يشجع على التوسع فى الأخذ بهذا الأسلوب، خاصة وأن تكاليفه المادية فى انخفاض متزايد نتيجة قيام الشركات العالمية بإنتاج أنواع متعددة من المصغرات على نطاق تجارى واسع، مع إدخال تحسينات وتطويرات لزيادة قدرتها الإختزانية وقوة تحملها.

الأمر الثانى: هو ما أثير حول القيمة الإثباتية للمصغرات الفيلمية والنسخ الورقية المأخوذة عنها، وعدم الاعتراف بها كدليل رسمى أمام القضاء والجهات الرسمية.

ولست هنا بصدد مناقشة رأى فقهاء القانون أو الرد عليهم، ولكنى أقدم اقتراحا محددا لتنظيم أسلوب التسجيل الميكروفيلى للوثائق الإدارية ، وأرجو أن يساهم هذا الاقتراح فى عدول رجال القانون عن موقفهم المتشدد فى هذه القضية، ويساعد المسئولين على إصدار تشريع يعترف بالقيمة الإثباتية للصورة الميكروفيلمية والنسخ المأخوذة عنها أسوة بما هو متبع فى عدد من دول العالم.^(٢)

ويتلخص الأسلوب المقترح لتنظيم عملية التسجيل الميكروفيلى للوثائق الإدارية فى الخطوات التالية.

١ - تشكل فى كل جهة تنشئ مركزا للمعلومات الإدارية لجنة تسمى «لجنة التصوير»، تضم مدير أو رئيس شئون العاملين، ومدير أو رئيس الشئون القانونية، ومدير مركز المعلومات الإدارية، ومدير إدارة التوثيق بالمركز.

٢ - تجتمع هذه اللجنة مرة أو مرتين أسبوعيا فى مركز المعلومات الإدارية، بناء على طلب مدير المركز لحضور عملية تصوير الوثائق الإدارية التى يتقرر تسجيلها ميكروفيليا بواسطة لجنة تقييم الوثائق.^(٣)

٣ - يقوم مدير إدارة التوثيق بالمركز بتجهيز الوثائق المراد تصويرها وعرضها على اللجنة لفحصها والتأكد من سلامتها وخلوها من أى كشط أو تزوير أو تغيير فى البيانات.

Buck : op. cit. p. 112

(١)

(٢) أبو الفتح عودة : مذكرة بشأن قانونية استخدام صور الميكروفيلم كدليل للإثبات، تقرير غير منشور.

(٣) انظر مادة رقم (٣٦) من دليل الاجراءات فى الفصل السادس.

٤ - يتم تصوير مجموعة الوثائق أمام اللجنة داخل مركز المعلومات، ويحظر تماماً نقلها خارج الهيئة للتصوير في أي مكان آخر.

٥ - يجب أن يقوم المركز بتصوير نسختين من الأفلام على الأقل، الأولى سلبية وتسمى نسخة الأمان، والثانية موجبة وتسمى نسخة العمل.

٦ - تسلم نسخة الأمان بعد التصوير إلى مدير مركز المعلومات بمحضر رسمي، لكي يقوم بإيداعها خزانة أحد البنوك أو في مركز الأرشفة الوسيط إن وجد، وتظل هذه النسخة مودعة حيث تم حفظها، ولا يتم تداولها إلا في الحالات الآتية:

أ - في حالة فقد أو تلف نسخة العمل، يمكن طلب نسخة الأمان لطبع نسخة عمل أخرى منها وإعادةتها مرة ثانية، وينبغي أن يتم ذلك بناء على تكليف رسمي من الرئيس الأعلى للهيئة لمدير مركز المعلومات، ويثبت هذا الإجراء في محضر رسمي.

ب - في حالة الشك في أي بيان مستخرج من مركز المعلومات الإدارية، يمكن الرجوع إلى نسخة الأمان، وتتبع نفس الإجراءات السابقة.

ج - بناء على طلب الجهات القضائية، بعد إستئذان النائب العام، وذلك في حالة وقوع جرائم تزوير أو اختلاس أو سرقة أو إهمال أو تعدي أو إغتصاب أموال أو أملاك عامة مملوكة للدولة.

٧ - تسلم نسخة العمل إلى مدير إدارة التوثيق بالمركز، وتظل داخل المركز وفي عهدة مدير إدارة التوثيق ومسئوليته، وتستخدم في أغراض استرجاع المعلومات داخل المركز، ويحظر تماماً خروجها من المركز لأي مكان آخر.

٨ - يسمح لموظفي الهيئة بالاطلاع على الوثائق المصورة ميكروفيلمياً بواسطة جهاز القراءة داخل المركز وتحت إشراف مدير إدارة التوثيق، بناء على إذن كتابي من مدير الإدارة التابع لها الموظف الذي يقوم بالاطلاع، وموافقة مدير مركز المعلومات الإدارية على الاطلاع.

٩ - إلى جانب نسخة الأمان ونسخة العمل، يمكن - بناء على دراسة الواقع - إعداد نسخة موجبة أخرى من الأفلام التي تضم ملفات بعض الإدارات التي تتميز بطبيعة استرجاع خاصة، مثل إدارة شئون العاملين، وتسلم إلى مدير هذه الإدارة، وتظل في عهده ومسئوليته لتوفير الوقت، على أن تزود هذه الإدارة بجهاز قارئ فقط يستخدم في قراءة هذه الأفلام.

١٠ - يمكن أن تقوم إدارة التوثيق باستخراج نسخ ورقية من الوثائق المصورة بواسطة جهاز القراءة الطابع، بناء على إذن كتابي من مدير الإدارة التي تطلب الاطلاع، وموافقة مدير مركز المعلومات الإدارية، على أن تقوم الإدارة طالبة النسخة بالتخلص منها بعد انقضاء حاجتها إليها.

١١ - كما يمكن أن تقوم إدارة التوثيق بمركز المعلومات بتسليم الأفراد أو الهيئات نسخا ورقية معتمدة من الوثائق المصورة ميكروفيلميا، بناء على موافقة كتابية من الرئيس الأعلى للهيئة. وهذه النسخ يتم اعتمادها بتوقيع مدير إدارة التوثيق عليها بما يفيد أنها صورة طبق الأصل، ثم تعتمد من مدير مركز المعلومات، وتختتم بخاتم المركز، أو خاتم شعار الدولة الخاص بالهيئة

١٢ - يجب على جميع الجهات الإدارية والقضائية الاعتداد بالنسخ الورقية المعتمدة المشار إليها في البند السابق كدليل للإثبات يقوم مقام الأصل تماما. (١)

١٣ - الوثائق الإدارية التي تم تسجيلها ميكروفيلميا، يتم التصرف فيها وفقا لما ورد في دليل الاجراءات. (٢)

إعداد وتأهيل العنصر البشري

من الأمور الهامة في الإدارة الفعالة للوثائق الإدارية، توافر الكفاءات البشرية المؤهلة علميا والمدرّبة فنيا على عمليات حفظ وتنظيم الوثائق الإدارية. (٣)

وقد سبق أن ذكرنا أن نقص العنصر البشري المؤهل والمدرّب يمثل واحدة من أهم المشكلات التي تواجه إدارة الوثائق الإدارية، حيث يتم الاستعانة في هذا المجال بنوع من العمالة السيئة غير المؤهلة من حملة المؤهلات المتوسطة أو مابونها.

ولا شك أنه قد حان الوقت لاختفاء هذه الظاهرة غير الصحية، ومن ثم «ينبغي أن نتوقع

(١) هذا الأسلوب يشبه ما هو متبع في تداول العقود التي تسجل في مكاتب الشهر العقاري والتوثيق، طبقا لقانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧. أنظر محمد حسين : نفس المصدر ص ٩٦ - ٩٧ وما بهما من مصادر.

(٢) مادة رقم (٤٢) من دليل الاجراءات في الفصل السادس.

Arnold : op. cit. p. 94.

(٣)

أن يكون العاملون في الوثائق الإدارية من خريجي مدرسة عليا (كلية جامعية) كحد أدنى، يتميزون بذكاء ونضج وإدراك عاды أو أعلى من العادي؛ فالوثائق الإدارية هي دم الحياة Life blood بالنسبة لإدارة الأعمال، وينبغي ألا توكل إلى أفراد يفتقرون إلى التجربة، قليلي العطاء، غير ناضجين^(١)

ومن حسن الحظ، أن المسئولين في مصر قد تنبهوا إلى أهمية وجود العنصر البشري الكفء في مجال حفظ وتنظيم الوثائق الإدارية، فقد تلا صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مراكز المعلومات الإدارية، أن أصدر الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة كتابا يوريا نص فيه على أن يكون إخصائيو التوثيق الذين يعملون في مراكز المعلومات الإدارية من العاهلين على ليسانس الوثائق والمكتبات أو مؤهل عال مناسب^(٢).

ويرى الباحث ضرورة تعديل هذا النص بالنسبة لوظائف إخصائي التوثيق، بحيث يقتصر على خريجي أقسام الوثائق والمكتبات (شعبة الوثائق)، وبالنسبة لوظائف إخصائي المكتبة، بحيث يقتصر على خريجي أقسام الوثائق والمكتبات (شعبة المكتبات)، مع إستبعاد عبارة «مؤهل عال مناسب»، وذلك لأن حملة المؤهلات العالية غير المتخصصة ليست لديهم الكفاءة لأداء العمليات الفنية من تصنيف وفهرسة وتكثيف واستخلاص، وهي عمليات تحتاج إلى دراسة وتدريب طويل، كما أن أقسام المكتبات والوثائق قد بدأت منذ سنوات في تنفيذ خطة موسعة لتوفير الكوادر المتخصصة بالكم الذي يمكنه تلبية احتياجات الأجهزة الإدارية.

كما أن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لا يدخر وسعا في تنظيم الدورات التدريبية للعاملين في وحدات المعلومات الإدارية بالدولة كحل عاجل لرفع كفاءتهم، وهناك تعاون بين قسم المكتبات والوثائق بأداب القاهرة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وكذلك بين قسم الوثائق والمكتبات بأداب الاسكندرية وفرع الجهاز بالاسكندرية في تنظيم هذه الدورات. وينبغي هنا أن نشير إلى أهمية وضرورة قيام أقسام الوثائق والمكتبات بتطوير مناهجها لمواكبة الثورة الإدارية، تلبية لحاجة المجتمع إلى إخصائي معلومات مؤهلين تأهيلا خاصا

Johnson and Savage : op. cit. p. 331.

(١)

(٢) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة : كتاب يوري رقم ٤٩ لسنة ١٩٨١.

للعمل في مراكز المعلومات الإدارية، لأن هذه المراكز تجمع بين مصادر المعلومات النمطية وغير النمطية من كتب ونشرات وصحف ووثائق إدارية ومواد سمعية وبصرية، ولذلك فهي تحتاج إلى خريج متكامل فيه المعرفة النظرية والعملية لكل أنواع مصادر المعلومات. ويسجل الباحث هنا بعض المقترحات الخاصة لإعداد مثل هذا النوع من إخصائي المعلومات الإدارية:

أولاً: التدقيق في إختيار الطلاب الذين يقبلون بأقسام الوثائق والمكتبات، بحيث ■ يقبل منهم ألا من لديه الاستعداد النفسي لهذا النوع من الدراسة وينبغي أن توضع معايير للقبول في هذه الأقسام، بحيث لا يطفى عنصر الكم على عنصر الكيف ، كما هو حادث الآن، لأن ذلك يضر المهنة أكثر مما ينفعها.

ثانياً: تطوير مناهج أقسام الوثائق والمكتبات، بحيث تخصص مساحة أكبر لدراسة الوثائق الإدارية، بإضافة المقررات الدراسية التي تساهم في تكوين إخصائي المعلومات والتوثيق الأكفاء، مثل دراسة الإدارة العامة، والتنظيم، وعلم النفس الإداري، والإحصاء ، وتبسيط الإجراءات، وتكنولوجيا حفظ المعلومات.

ثالثاً: إلغاء الشعب في أقسام الوثائق والمكتبات، وتوحيد الدراسة في وحدة واحدة، تتكامل فيها المقررات الدراسية لإعداد إخصائي المعلومات القادرين على العمل في مراكز المعلومات الإدارية وفي المكتبات بنفس الكفاءة وعلى قدم المساواة، خاصة وأن علوم الوثائق والمكتبات الأساسية مرتبطة ببعضها أشد الارتباط، ويكمل بعضها البعض، وكل علم منها يمثل ركنا لا غنى عنه في التكوين العلمي للخريج في المرحلة الجامعية الأولى، فكلا التخصصين في حاجة إلى الإلمام بعلوم التخصص الآخر،

رابعاً: الاهتمام بالتدريب العملي الجاد في مراكز المعلومات الإدارية الموجودة حالياً، وفي مراكز الحاسبات الالكترونية.^(١)

خامساً: إيفاد أعضاء هيئة التدريس بأقسام الوثائق والمكتبات في زيارات علمية قصيرة إلى الدول المتقدمة في مجال حفظ وتنظيم الوثائق الإدارية للإطلاع على الأساليب الحديثة في هذا المجال.

Arnold : op. cit. p. 95.

(١)

الفصل الرابع

التوثيق الإداري في مصر

الفصل الرابع

التوثيق الإداري في مصر

إستعرضنا في الفصل السابق الأسس العلمية التي تقوم عليها إدارة الوثائق الإدارية، والتي ينبغي إتباعها في مراكز ووحدات المعلومات الإدارية، من ناحية الحفظ والتنظيم والاسترجاع.

ولذا فإنني أجد من المناسب بعد تقديم هذه الخلفية النظرية، أن انتقل إلى مرحلة الدراسة التطبيقية، لكي نرى إلى أي مدى طبقت هذه الأسس في وحدات المعلومات الإدارية في دولة نامية كمصر.

ويجىء هذا الفصل مجالا لهذه الدراسة التطبيقية، حيث نتعرض فيه لطبيعة الوثائق الإدارية في مصر من حيث نشأتها، وأماكن وجودها، والمشكلات التي تواجهها، مع محاولة إقتراح الحلول المناسبة لهذه المشكلات اعتمادا على الأسس التي سبق بيانها في الفصل السابق.

ويهدف أن الدراسة في هذا الفصل ينبغي أن تقوم أساسا على المسح الميداني Scope survey مدعما بالتتظير العلمي المستعد من المصادر التي تناولت موضوع إدارة الوثائق الإدارية الحالية، سواء كانت هذه المصادر تنتمي إلى علوم الأرشيف والمعلومات أو علوم السكرتارية وإدارة الأعمال.

وقد اعتمد الباحث في جانب الدراسة الميدانية على استبيان أعده وقام بإرساله إلى عدد من وحدات المعلومات الإدارية، ويتضمن الاستبيان استمارتين: الأولى موجهة إلى مديري

الإدارات المسئولين في الوحدات الإدارية باعتبارهم مستخدمى الوثائق الإدارية والمستفيدين منها، والثانية موجهة إلى العاملين في أقسام الحفظ في نفس الوحدات الإدارية.^(١)

وللأسف، فإن معظم الجهات التي أرسلنا إليها لم تهتم بالرد، وبعضها قمنا بزيارتها ولم نستطيع إتمام الدراسة فيها لعدم ترحيب المسئولين بالتعاون، ولذلك إقتصرت الدراسة على عدد من الجهات عن طريق الزيارات المتكررة، وهي:

- ١ - وزارة النقل البحرى بالإسكندرية.
- ٢ - ديوان عام محافظة الإسكندرية.
- ٣ - ديوان عام محافظة قنا.
- ٤ - الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة.
- ٥ - الهيئة العامة لميناء الاسكندرية.
- ٦ - المؤسسة المصرية العامة للحوم والنواجن والمواد الغذائية بالقاهرة.
- ٧ - شركة تصنيع الورق (فرتا) بالإسكندرية.
- ٨ - شركة الإسكندرية للتوكيلات الملاحية.
- ٩ - ديوان عام محافظة البحيرة.

طبيعة وحدات المعلومات الإدارية

وحدات المعلومات الإدارية هي إدارات رسمية تابعة لهيئات حكومية أو غير حكومية أو خاصة، وهي تمثل جزءاً من كيان هذه الهيئات، وهذه الوحدات «إنما تنشأ بقصد حفظ المواد التي تنتجها الهيئة التي تخدمها»^(٢)، والمقصود بكلمة مواد هنا الوثائق الإدارية.

ولا ننسى إذا قلنا، إن وحدات المعلومات الإدارية قد نشأت منذ أقدم العصور لأرشيف اليوم هو جزء من الوثائق الإدارية التي أنتجت في الماضي، وبالمثل فإن جزءاً من الوثائق الإدارية الحالية سوف يصبح أرشيف المستقبل.^(٣)

(١) ملحق رقم (٣).

(٢) Schellenberg : op. cit. p. 18.

(٣) تعرض الباحث لهذا الموضوع في الفصل الخامس من الكتاب.

ولكى لا ندخل في متاهة البحث عن بداية قيام وحدات المعلومات الإدارية في العالم بشكلها ووظائفها المعروفة الآن، فإنه يمكن القول بصورة عامة – إن الثورة الصناعية التي قامت في أوروبا ووضعت نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث، هي التي لعبت الدور الأول في تطور المؤسسات التي تعتمد على المعلومات الموثقة في إدارة العمل واتخاذ القرارات^(١)، ومن ثم تجمعت لديها تلقائيا مجموعة من مصادر بيانات العمل Business data التي تتضمن الحقائق والأرقام التي تعبر عن مواقف وأفعال إدارية معينة^(٢)، والتي حرصت هذه المؤسسات على الاحتفاظ بها لمصلحة العمل وأودعتها في مكان خاص داخلها.

وبمرور الزمن، وازدياد حاجة الإدارة إلى المعلومات، زاد الاهتمام بمستودعات الوثائق الإدارية، حيث صارت هذه المستودعات إحدى مؤسسات اختزان المعلومات الرئيسية في العصر الحديث.^(٣)

ومن هنا يمكن القول بأن قيام وحدات المعلومات الإدارية قد تم بصورة طبيعية فرضتها متطلبات العمل الإداري، ولم تكن مقصودة لذاتها.

وتتميز وحدات المعلومات الإدارية أيضا ، بأنها تنشأ دائما نشأة رسمية، بمعنى أنها تنشأ في كنف هيئات ومؤسسات وإدارات تعارس أعمالا ذات مسئولية، فهي ليست مؤسسات للترفيه أو التثقيف أو الدراسة^(٤)، ومن ثم نجد أن طبيعة مقتنياتها من الوثائق الإدارية تتصف بالرسمية، أي أنها مواد يترتب على ما فيها من بيانات ومعلومات آثار قانونية أو إدارية.

وقد أدى هذا إلى تفرد الوثائق الإدارية بضرورة تواجدها تحت رعاية الدولة Public custody،^(٥) سواء كانت بحوزة هيئات حكومية أو مؤسسات عامة.

(١) عرض الباحث لهذا الموضوع في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٢) رمضان عبد المعطي: الحاسبات الالكترونية في خدمة الادارة ص ٩.

(٣) سعد الهجرسي : المفهوم الوعائي والاستخدامي للذاكرة الخارجية ص ١٢٩.

(٤) Schellenberg : op. cit. p. 19.

(٥) Ibid. p. 14 ; Jenkinson : op. cit. p. 11

كما تتصف طبيعة وحدات المعلومات الإدارية بأنها وكالات استقبال، وليست وكالات اختيار^(١)، بمعنى أن هذه الوحدات تتلقى مقتنياتهما مما يحول إليها من المؤسسة أو الجهاز الذي تنتمي إليه، وليس لها يد في تحديد مقتنياتهما، على عكس المكتبات - مثلاً - التي تقوم باختيار مقتنياتهما من سوق المطبوعات ومصادر المتوعة.

Schellenberg : op. cit. p. 18.

(١)

مشكلات الوثائق الإدارية في مصر

سنعمد في هذا الجزء من الكتاب إلى الاقتراب من الواقع الذي تعيشه وحدات المعلومات الإدارية في مصر، والتعرف على هذا الواقع بما فيه من إيجابيات وسلبيات معتمدين في ذلك على تحليل الاستبيان الذي قمنا بإعداده، والبيانات التي جمعناها بواسطة من الجهات التي تردنا عليها، وهي تسع جهات إدارية متفلوة في طبيعتها ووظائفها كما سبق أن ذكرنا.

ونحن إذا اقتربنا من واقع وحدات المعلومات الإدارية في مصر، نجد أن جانب السلبيات يتفوق على جانب الإيجابيات، فهذه الوحدات - كوضع عام - تعاني من مشكلات كثيرة، تسببت في إعاقة العمل، وعجز هذه الوحدات عن الوفاء بما يُطلب منها بصورة مرضية، حتى صارت مضرب المثل في الإحباط الإداري، ويجب أن نقرر من منطلق الصدق مع النفس، أن واقع هذه الوحدات واقع أليم، وهذا ما دفع الكثير من الأصوات المخلصة إلى التصريح بأنه لا صلاح للإدارة دون إصلاح حال وحدات المعلومات الإدارية، أو كما يطلقون عليها (الأرشيف)^(١).

وسنعرض فيما يلي لأهم المشكلات التي تعاني منها وحدات المعلومات الإدارية في مصر، مع الإكتفاء بالإشارة إلى الحلول المناسبة للقضاء على هذه المشكلات، أما ما يراه الباحث حلاً جذرياً لهذه المشكلات، فهو إنشاء مراكز المعلومات الإدارية التي نص عليها القرار الجمهوري رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ في جميع أجهزة الدولة، وإدارتها بالأسلوب العلمي الذي سبق بيانه في الفصل السابق تحت عنوان إدارة الوثائق الإدارية. ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل، أن معظم هذه المشكلات - إن لم تكن كلها - تمثل

(١) السيد أبو الفجا : الخبز والبقلاوة في الإدارة، مقال بجريد الأخبار ١٩٧٩/١/٢٧، ص ٥ حسين رمزي

كاظم : نظام الأرشيف في مصر، مقال بالاهرام ١٩٧٩/١٢/٢٢ ص ٧.

قاسما مشتركا بين غالبية وحدات المعلومات الإدارية في مصر، بل إنها لا تختلف كثيرا عما هو موجود في عديد من نول العالم، لا سيما الدول النامية.

أولا: التكديس

التكديس Accumulation وهو مشكلة المشاكل في وحدات المعلومات الإدارية. وتنشأ هذه المشكلة أساسا من عدم تناسب حجم المكان المخصص لحفظ الوثائق الإدارية مع الكم الضخم لهذه الوثائق.

ويرى بعض علماء الإدارة أن زيادة حجم الأوراق المكتبية، أى الوثائق الإدارية، يعد واحدا من الأعراض الداخلية لضعف الإدارة.^(١)

وأهم الأسباب التى تؤدى إلى تكديس الوثائق الإدارية تتمثل في:

١ - حرص وحدات المعلومات الإدارية على الاحتفاظ بكل المكاتبات والمستندات دون النظر إلى قيمتها، حتى إن بعض هذه الوحدات يحتفظ بصورة من دعوات إجتماعات مجلس الإدارة منذ إنشائها مثل شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية، وبعضها يحتفظ بصورة من التهاني التى يرسلها رئيس الجهة إلى الإدارات بمناسبة الأعياد مثل وزارة النقل البحرى وديوان عام محافظة الاسكندرية. ومن البديهي أن مثل هذه الأوراق تفقد قيمتها بالكامل بمجرد وصولها إلى الإدارات.

٢ - كثرة عدد النسخ التى يتم الاحتفاظ بها من المكاتب الواحدة، حيث تبلغ أحيانا أربع نسخ من كل خطاب كما يحدث في الهيئة العامة للكتاب.

٣ - الاحتفاظ بكل الأوراق التى تتعلق بالأفراد في ملفاتهم دون اعتبار لأهميتها، ودون مراجعة سنوية لمعرفة ما إذا كان هناك جوى من الاحتفاظ بها. ففي كل الهيئات - بلا إستثناء - يتم الاحتفاظ بإستمارات الأجازات الاعتيادية والعارضة التى يقدمها الموظف، وكذلك إقرارات القيام والعودة من الأجازة منذ تعيينه. ومن المعروف أن هذه النماذج تفقد قيمتها بانتهاء السنة الإدارية، حيث تفرغ بياناتها في سجل الأجازات بشئون العاملين، فإذا كان هناك مجال للطعن في البيان المسجل، فيجب ألا يحتفظ بهذه النماذج لأكثر من سنة واحدة يسقط بعدها حق الموظف في الطعن، ومن ثم تصبح هذه النماذج عديمة الأهمية ويجب التخلص منها.

(١) سيد الهوارى : نفس المصدر ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

وقد ترتب على هذا أن تضخمت أحجام ملفات العاملين من كثرة الأوراق، حتى إن بعض الجهات تعد للموظف أكثر من ملف لتخفيف العبء، فديوان عام محافظة قنا مثلاً، نجد فيه لكل موظف أربعة ملفات هي: ١ - الملف الإداري (الأصلي ويحوى مسوغات التعيين والقرارات الهامة)، ٢ - ملف المعاشات، ٣ - ملف الأجازات ٤ - ملف الذمة المالية.

٤ - تمثل القرارات بتوعياتها المختلفة إضافة متزايدة لمشكلة التكس، حيث نجد إصراراً من كافة الهيئات على إيداع نسخة من كل قرار يتعلق بمجموعة من العاملين في ملف كل واحد منهم، علاوة على نسخة تودع في ملف القرارات، وعادة ما تكون هذه القرارات مكونة من عدد كبير من الصفحات.

وكما ذكرت، فإن مشكلة التكس هي أم المشكلات، فمنها تتفرع بعض المشاكل الأخرى كسوء الحفظ وتلف الوثائق الإدارية بفعل التراكم والحشرات، وإنعدام فرصة تنظيم الوثائق الإدارية، وصعوبة استرجاعها بسهولة وفي وقت مناسب.

ولا شك أن التغلب على مشكلة التكس يكمن في أمرين:

الأول: قيام مراكز المعلومات الإدارية التي تنشأ في الهيئات المختلفة بمراجعة سنوية للملفات التي تحول إليها من الإدارات وتنفيذ تعليمات الاستبعاد التي يضعها المسئولون على كل مستند أثناء عرضه عليهم، والتوفيق بين هذه التعليمات وبين قواعد الاستبعاد التي يقرها الأرشفة القومي، والتي يتضمنها دليل الإجراءات.^(١)

الثاني: الأخذ بنسب الحفظ الميكروفيلى للوثائق الإدارية ذات الأهمية، وقد سبق تفصيل هذا الموضوع في الفصل الثالث.

ثانياً: المكان:

المشكلة الرئيسية الثانية، تتمثل في اتجاه الأجهزة الإدارية إلى تسكين الوثائق الإدارية في أماكن غير مناسبة تماماً لحفظها، سواء من حيث اختيار الموقع، أو من حيث توفير المساحة اللازمة للقيام بالعمل المطلوب.

(١) سنعرض تفصيلاً لهذا الموضوع في الفصلين الخامس والسادس.

والاتجاه السائد بين المسؤولين فى الأجهزة الإدارية التى تتبع نظام المركزية فى حفظ الوثائق الإدارية، هو اختبار موقع لها بعيد عن أعين الزوار والمتربدين على الجهاز، حتى صار من الأمور المألوفة حفظ الوثائق الإدارية فى بدرومات المباني مثلما يحدث فى ديوان عام محافظة الأسكندرية وشركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية، أو فى غرفة نائية من الدور الأرضى بعيدا عن الإدارات مثل الهيئة العامة للكتاب، أو تودعها فى دورات المياه أو شرفات المبنى أو طرقاته مثل المؤسسة المصرية للحوم واللواجن ومكتب خبراء وزارة العدل^(١)، وتعتمد جهات أخرى إلى استخدام أجزاء من الجراجات المنفصلة عن المبنى لإيداع وثائقها الإدارية مثلما يحدث فى شركة تصنيع الورق (فرتا) بعد أن إمتلأت ثلاث غرف من المبنى بالوثائق.

ومن الأمور الخطيرة أن بعض الأجهزة الإدارية عندما تتعرض لازمة إسكان إدارى نتيجة استحداث بعض وحدات جديدة بهيكلها التنظيمى، أو الرغبة فى التوسع فى إحدى الإدارات، لا تجد أمامها مخرجا لهذه الازمة سوى طرد الوثائق الإدارية من مكانها، لتحتله الوحدة الجديدة، دون أدنى اهتمام بما يصيب الوثائق من جراء ذلك من تلف وتشتت وضياح.

والقضاء على هذه المشكلة لا يأتى إلا بتغيير نظرة المسؤولين إلى هذه الوثائق وتبصيرهم بخطورة تصرفهم، حتى يكون هذا دافعا لهم إلى تخصيص مكان مناسب لحفظ هذه الوثائق. ونحن لا نعدم فى مصر بعض المواقع التى وفرت للوثائق إدارية مكانا جيدا من ناحية الموقع وجودة التهوية مثل ديوان عام محافظة قنا وديوان عام محافظة البحيرة، إلا أن مساحة هذه الأماكن تقف حائلا دون بلوغ الكمال فى تنفيذ عمليات الحفظ والتنظيم على وجه طيب، ومن ثم يمكن إذا تحولت هذه الأماكن إلى مراكز معلومات تستخدم أسلوب الحفظ الميكروفيلى، أن تصل إلى أفضل صورة لما يجب أن تكون عليه وحدات المعلومات الإدارية.

ثالثا: سوء الحفظ

لاشك أن المشكلتين السابقتين قد أدتا إلى مشكلة ثالثة خطيرة، وهى مايسمى بسوء

(٢) اختلاس ٧٠ ألف جنيه من أجور عمال النظافة. تحقيق بالاعبار ١٩٧٤/٧/٢٨ ص ٧.

الحفظ، ويقصد بها وجود الوثائق الإدارية في ظروف حفظ غير مناسبة. فالتكس يؤدي بالضرورة إلى تهرؤ الملفات وتمزقها، ويؤدي إلى خلق المناخ الصالح لتكاثر الحشرات والزواحف التي تعمل عملها في إهلاك الوثائق الإدارية. كما أن ضيق المكان يؤدي إلى إسكان الوثائق الإدارية في أماكن غير مناسبة لحفظها .

ومن المعروف أن وجود الملفات والسجلات في غرف منعزلة فوق أسطح المباني الإدارية، يعمل على رفع درجة حرارة أماكن الحفظ ووصول كميات من الضوء أكثر من المطلوب نتيجة لسقوط أشعة الشمس مباشرة على هذه الأماكن، يؤدي إلى أن تفقد الأوراق نسبة كبيرة من الرطوبة اللازمة لجعلها لينة تقبل الطي بسهولة ويؤدي إلى جفافها وتقصفها، كما تساعد كمية الضوء الزائدة على تغير لون الورق واصفراره، وكذلك محو الكتابة من فوقه والإقلال من وضوح ألوان الحبر المكتوبة به^(١).

كما أن غرف الأسطح والأقبية تتعرض لسقوط الأمطار عليها في الشتاء، خاصة إذا كانت مبنية بالخشب - وهو وضع شائع في مصر - مما يؤدي إلى تسرب المياه ووصولها إلى الأوراق، فإما أن تغرق المستندات في الماء، وإما أن ترتفع درجة الرطوبة فتنتش الأوراق وتظهر فوقها بقع مائية، وفي النهاية تتعفن ويضعف تماسكها نتيجة لعمليات التحلل المائي الداخلي HYDROLYSIS لارتفاع الرطوبة مع وجود آثار من الحمض تسهل عمليات الأكسدة الكيميائية^(٢).

ثم أن الغرف التي تقام فوق الأسطح تكون منعزلة، وهذا يجعلها أقل حماية من غيرها من أجزاء المبنى، فتتعرض الوثائق الإدارية للسرقه والحرائق^(٣).

وكذلك نجد أن وجود الملفات في طرقات المبنى، سواء كانت مخزونة ومعلقة على الأرض، أو داخل أبراج الشافونات أو الدواليب، يجعلها عرضة لمخاطر العبث والضياع

(١) Hodson : op. cit. p. 91 ; Kuthalia : Conservation and restoration. pp. 21, 198.

سلوي ميلاد: الأرشيف ص ٥٣ ؛ حسام عبد الحميد : تكنولوجيا صيانة وترميم المقتنيات الثقافية ص ٨١.

(٢) حسام عبد الحميد : نفس المصدر ص ٧٢.

(٣) حريق في ملفات القضايا علي سطح محكمة أبو قرقاص، خير بجريدة الأخبار ١٩٧٩/٧/٨ ص ٨ .

استخدموا الألعاب النارية في موكب الفرح فلحقوا أرشيف قضايا محكمة المتيا، خير بجريد أخبار

اليوم ١٩٨٢/٨/١ ص ٧.

والإهمال، بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من زيادة الجهد المبذول في انتقال العاملين بواحدات المعلومات الإدارية من مكاتبهم إلى حيث توجد الملفات المطلوبة لمراجعة بيان، أو استرجاع وثيقة، وتكرار ذلك كلما جد طلب، مما يرهقهم ويضيع وقت العمل دون مبرر.

يضاف إلى مشكلة سوء الحفظ أيضا عدم الاكتراث واللامبالاة اللذين يبديهما المسئولون تجاه حفظ وصيانة الوثائق الإدارية. وكثيرا ما ترى بعض المصالح الحكومية أو الهيئات عندما تنتقل من مقارها الحالية إلى مقار جديدة، تفقد بعض مستنداتها أثناء عملية النقل نتيجة للإهمال الذي تتعرض له أثناء النقل.^(١)

كما يلاحظ أيضا أن طريقة الحفظ في غالبية وحدات المعلومات الإدارية تزيد من مشكلة سوء الحفظ، فما زالت الطريقة المتبعة هي وضع المستندات في ملفات من الورق أو كلاسيرات ورصها أفقيا أو رأسيا على الرفوف، مما يجعل الملفات تنفث تحت ثقل الورق وتتمزق حروف المستندات، وقد ينسلخ بعضها ويضيع.

رابعاً المركزية واللامركزية

من المشاكل التي تواجه العمل في الوثائق الإدارية، وتسبب إضطراباً يؤدي إلى عدم ضبط النورة المستندية لنوعيات الوثائق الإدارية المختلفة، ذلك التخبط بين المركزية واللامركزية في حفظ الوثائق والمستندات، نتيجة لانعدام وجود أساس تنظيمي واحد أو موحد يسير عليه العمل في وحدات المعلومات الإدارية في الدولة.

وتختلف الأجهزة الإدارية فيما يتعلق بإتباع الأسلوب المركزي في إستقبال البريد الوارد وتوجيهه وحفظ المستندات في نهاية دورتها، حيث تتركز هذه العمليات مع ما يتبعها من إجراءات فنية وإدارية في مكان واحد مثل وزارة النقل البحري وديوان عام محافظة قنا.

وبعض الأجهزة الإدارية تفضل إتباع الأسلوب اللامركزي في كل أعمال الوثائق الإدارية مثل شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية، والمؤسسة العامة للصوم والدواجن، وبعض الأجهزة تجمع بين الأسلوبين حيث توجد لديها وحدات حفظ لا مركزية في الإدارات تحتفظ بأصول

(١) تم نقل مقر السجل المدني بالمدينة قنطايرت شهادات الميلاد والزواج في الشوارع، مقال بالأخبار

١٠/٨/١٩٧٩ ص ١٠ : مستندات على الطريق، مقال بالأخبار ١٢/١١/١٩٧٩ ص ١٠.

المستندات والمكاتبات الواردة وصورة من المكاتبات الصادرة، إلى جانب وحدة مركزية للحفظ على مستوى الهيئة تحتفظ بصورة من المكاتبات الصادرة مثلما هو متبع في الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ومن المعروف أن لكل أسلوب من هذين الأسلوبين مزاياه وعيوبه.^(١) وقد أورد الأمريكيان جونسون Johnson وسافاج Savage الفرق بين الأسلوبين في عبارة مركزة، لا أجد بأساً من نقلها عنهما، يقولان إن «خطة لا مركزية التنظيم تؤدي بالتدريج إلى تكرار غير مرغوب فيه للأجهزة والوثائق الإدارية والأفراد، وقد تقضى إلى فقدان الاتساق في الأنظمة والإجراءات. ومع ذلك فإن خطط اللامركزية في الوثائق الإدارية توفر ضابطاً موثقاً به تماماً لهذه المستندات، ووفراً في الوقت، لأن الأشخاص الذين يستخدمون الوثائق الإدارية لن يكونوا بحاجة إلى انتظار إحضارها من الوحدة المركزية، كما أن اللامركزية تعطي مرونة أكثر لتشغيل الوحدة. وعلى سبيل المثال، فإن من الأمور العملية بشكل كبير بالنسبة لإدارة قانونية أن تنظم وثائقها الإدارية رقمياً في ملفات الإدارة نفسها، لذلك أفضل من إرسالها إلى الملفات المركزية لكي تنظم في نسق موضوعي. أما التنظيم المركزي للوثائق الإدارية فإنه يوفر التخلص من التكرار غير اللازم للأجهزة والوثائق الإدارية والأفراد. وفي ظل هذا الأسلوب، فإنه عادة ما تتوافر الخدمة السريعة لأن الملفات تكون في كنف المتخصصين، وذلك أفضل من أن تكون تحت إشراف أصحاب الصنائع السبع Jacks-of-all-trades^(٢) الذين لم يتدربوا على الأعمال المتخصصة، ويغلب على الظن أن هذا الأسلوب في التنظيم يكون أكثر اقتصادية نظرًا لأنه أكثر ملاءمة وسهولة للتقنين، ولاعتبارات توفيرية أخرى في استعمال المساحات والأجهزة والاحتياجات والأفراد. كما تساعد المركزية على ضمان وجود كل الوثائق الإدارية التي تدور حول موضوع واحد في مكان واحد عند طلبها».^(٣)

ومهما يكن من أمر، فإن الوضع الأمثل - من وجهة نظرنا - هو المزج بين الأسلوبين

(١) محمود حمودة : الإدارة ومشكلات الأرشيف في مصر ٤٦ - ٤٧ : محمود فهمي العطوي : نفس المصدر ، ص ٢٤٨ - ٢٥٤ .

(٢) أصحاب السبع صنائع لفظ يطلق على الأشخاص الذين يستطيعون القيام بمختلف الأعمال بدرجة متواضعة اعتماداً على مهارة شخصية تصل إلى = الإجابة ولا تقوم على الدراسة (حاشية بمصدر النص).

(٣) Johnson & Savage : op. cit. p. 327.

وليس الجمع بينهما، بحيث يتم الحفظ لامركزيا في وحدات المعلومات الإدارية داخل الإدارات خلال سنة التداول الجارية، ثم تنتقل الوثائق الإدارية التي تستحق الحفظ إلى مركز المعلومات الإدارية لتحفظ مركزيا في شكلها الورقي أو بالتصوير المصغر.^(١)

لعل ما نذهب إليه ، يحقق أكبر قدر من الضبط للوثائق الإدارية، ويمنع الاحتفاظ بنسخ مكرره من المستند الواحد.

خامسا: التنظيم

من أهم المشاكل التي تعاني منها الوثائق الإدارية في مصر، إفتقار القواعد الموحدة والتقنيات الراسخة المستقرة التي تتبع في تنظيم الوثائق الإدارية، والافتقار إلى وسائل الإيجاد المناسبة التي تمكن من استرجاع الوثيقة المطلوبة، فضلا عن استرجاع معلومات بعينها منها.

وقد أسفرت الدراسة الميدانية عن الحقائق التالية:

- ١ - عدم وضوح معنى مصطلحات التصنيف، والفهرس، والكشاف في أذهان القائمين بالعمل في وحدات المعلومات الإدارية.
- ٢ - يمثل الملف بالكامل وحدة التنظيم والاسترجاع الرئيسية، أما استرجاع وثيقة معينة أو عدد من الوثائق خاصة بموضوع معين داخل ملف واحد أو مجموعة ملفات، فذلك أمر لا يمكن للعاملين في المحفوظات الآن القيام به في ظل النظم الحالية المتبعة في ترتيب وحفظ الوثائق الإدارية.
- ٣ - تتبع معظم وحدات المعلومات الإدارية أسلوب الترتيب الرقمي للملفات، مع استخدام رؤوس موضوعات غير مقننة، تختلف من مكان لآخر، حسب خبرة القائمين بالعمل، كما أن الأرقام التي تعطى للموضوع الواحد تختلف من وحدة لأخرى، حتى بين إدارات الهيئة الواحدة.
- ٤ - وسيلة الاستدلال الوحيدة التي توجد في بعض وحدات المعلومات الإدارية، عبارة عن تسجيل لرؤوس الموضوعات الخاصة بالملفات على بطاقات أو في سجل، وترتيبها مجانيا مع الإشارة إلى الرقم المخصص لكل رأس موضوع. وهذا هو ما يطلق عليه الفهرس، وفي بعض الجهات كالهيئة العامة للكتاب تعد بطاقات بأسماء العاملين بالهيئة عليها أرقام ملفاتهم وترتب مجانيا.

(١) تناولنا تقنين هذا الموضوع في دليل الإجراءات.

وينبغي أن يوالى المسئولون إهتمامهم لعنصر التنظيم، فبدونه تصبح عملية الاسترجاع، ضريبا من التخمين أو الصدفة، وهو أمر لم يعد مقبولا في الإدارة الحديثة.

سادسا: العنصر البشري

مشكلة أخرى من المشكلات التي تواجه وحدات المعلومات الإدارية في مصر، وهي نقص العنصر البشري المؤهل والمدرب للعمل في مجال حفظ واسترجاع الوثائق الإدارية. وهذه المشكلة تعاني منها معظم وحدات المعلومات الإدارية في العالم، حتى في دول متقدمة كالولايات المتحدة، حيث «حفظت الوثائق الإدارية في كثير من الهيئات بطريقة غير فعالة بواسطة أشخاص غير أكفاء»، وهذا ثابت إلى أقصى حد من تلك الرسوم الهزلية (الكاريكاتورية) التي تصور حالة رجل الملفات... وإضافة لذلك، فإن الأفراد ذوي الخبرة الدنيا والتدريب المتواضع يجدون أنفسهم وقد نيط بهم العمل في الوثائق الإدارية. ومع هذه الحالات والمواقف السائدة في مجال العمل في الوثائق الإدارية، لا عجب أن تنعدم الثقة بين الإدارة وبين المشرفين على الوثائق»^(١).

ولا شك أن السياسة التي يتبعها كثير من المسئولين في الأجهزة الإدارية ونظرتهم إلى العمل في وحدات المعلومات الإدارية على أنها عقوبة للموظف المهمل أو المشاغب أو غير المرغوب فيه، فيقومون بنقله للعمل فيها، هذه السياسة قد أدت إلى أن تتجمع في هذه الوحدات نوعية من العمالة السيئة، غير مؤهلة للعمل المطلوب، أو ليست لديها الرغبة في العمل وبذل الجهد المخلص.

كما أن الأحوال السيئة التي توجد فيها الوثائق الإدارية تجعل الموظفين المؤهلين ينفرون من العمل فيها، ولا يجد المسئولون أمامهم سوى طائفة من العمال غير المؤهلين الذين لا يعرفون سوى القراءة والكتابة - ربما بدرجة ضعيفة - لتشغيلهم في وحدات الحفظ، ومن الأمثلة على هذا الوضع ديوان عام محافظة قنا وشركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية وهيئة الميناء.

وفي بعض الجهات، لا نجد موظفين مختصين بعمليات حفظ واسترجاع الوثائق الإدارية، ويقوم رؤساء الإدارات بأنفسهم بحفظ الوثائق والملفات الخاصة بإداراتهم، كما يحدث في المؤسسة العامة للحوم والبواجن.

Jagson & Savage : op. cit. 330, 331.

(١)

سابعاً : نقص الإمكانيات

أجمع القائمون بالعمل في وحدات المعلومات الإدارية التي تمت فيها الدراسة الميدانية، على أن نقص الإمكانيات التي تقدم لهم والتي يحتاج إليها العمل يمثل أكبر المعوقات التي يعانون منها، وتعجزهم أحياناً عن الوفاء بما يُطلب منهم.

ومن الغريب أن الشكوى من نقص الإمكانيات قد شملت أشياء ضرورية كالذوايب المعدنية والشانونات وأدراج الفهارس والملفات والبطاقات. كما شملت الشكوى في بعض الوحدات نقص أبسط أدوات ومعدات الحفظ مثل الدبسات والخراطات أو ما شابه ذلك من أدوات أساسية لا يمكن التعلل فيها بنقص الميزانية، وإنما هي راجعة بالدرجة الأولى إلى أن «موقف الإدارة في كثير من الهيئات تجاه مشاكل الوثائق الإدارية يتسم بعدم الاكتراث والتبذ، فهي تنظر إلى الوثائق الإدارية على أنها شر لا مفر من التعايش معه»^(١).

وقد أدى نقص الإمكانيات، وعدم استجابة المسؤولين في كثير من الأجهزة الإدارية لطلبات وحدات المعلومات بها إلى أن تعارس هذه الوحدات عملها بطرق بدائية، ففي شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية وفي هيئة ميناء الاسكندرية لم يجد العاملون في وحدات الحفظ بدا من استخدام الدوبار في حزم المستندات نتيجة لعدم وجد ملفات، كما لاحظ الباحث في بعض الجهات، قيام موظفي الصابر والوارد بتثبيت المرفقات في المكاتب بطنى حافة الورقة العليا عن ناحية اليمنى وقطع جزء من هذا الطى للتثبيت مما يؤدي إلى انسلاخ بعض المستندات وضياعها.

مراكز المعلومات الإدارية

تلعب المعلومات الإدارية - كما أسلفنا - دورا كبيرا وخطيرا في وحدات الجهاز الإداري للدولة. ويصنف علماء الإدارة عمليات اختزان واسترجاع المعلومات الإدارية (الوثائق الإدارية) ضمن مجموعة الأعمال المكتبية، ويرون «أن هذه الأعمال ليست مهمة في ذاتها، وإنما أهميتها مستمدة من ضرورتها لمختلف نشاطات المنشأة الأخرى»^(١).

ومن أجل ضبط وتنظيم عمليات اختزان واسترجاع المعلومات الإدارية، اهتمت دول العالم المتقدمة بإنشاء مراكز للمعلومات الإدارية في وحدات الجهاز الإداري في الوزارات والمؤسسات والشركات والبنوك وغيرها.

وفي مصر، بدأ الاهتمام منذ سنوات قليلة بإنشاء مثل هذه المراكز في بعض وحدات الجهاز الإداري^(٢). إلا أن هذا الاتجاه يتصف بالفردية والرغبة الشخصية لبعض المسؤولين عن هذه الجهات في إقامة هذه المراكز، وقد يتصف بالظهيرية وحب التقليد أو مسايرة (الموضه) ربما لشبهة التخلف.

ولكى يصبح إنشاء مراكز المعلومات أمرا واقعا له صفة الإلزام، قامت الدولة بإصدار القرار الجمهوري رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١، الذي يقضى بإنشاء مراكز للمعلومات والتوثيق في الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة^(٣).

وكان الهدف من إصدار هذا القرار هو التغلب على مشكلات عدم توافر المعلومات الإدارية لمن يطلبها في الوقت المناسب، مما يعوق اتخاذ القرارات بصورة سليمة وفي الوقت المناسب، نتيجة لسوء التنظيم أو ضياع الوثائق الإدارية أو تلفها. لذلك «كان من الأساليب الحديثة التي استتبطت لحايتها هذه المشاكل والمعوقات إنشاء نظم معلومات

(١) سيد الهواري : نفس المصدر ص ٥٧.

(٢) سأعرض لبعض نماذج من مراكز المعلومات الإدارية في مصر في موضع آخر.

(٣) نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٤٤ مكرر لسنة ١٩٨١.

متكاملة. ونظام المعلومات المتكامل هو نظام رسمي للمعلومات يشتمل على نظم فرعية ترتبط ببعضها البعض بصورة تلقائية. وتنظم للإجابة على احتياجات المستويات الإدارية المختلفة للمعلومات^(١)، ويمكن تعريف نظام المعلومات الإدارية «بأنه مجموعة من الإمكانيات البشرية والآلية تعمل مع بعضها البعض في ظل مجموعة من القواعد والاختصاصات، وتقوم بجمع وتنظيم وتخزين واسترجاع وبحث المعلومات المتاحة لدى المنظمة لرفع كفاءة العمل الإداري بها»^(٢).

وتتكون البنية الأساسية لنظام المعلومات الإدارية من ثلاثة عناصر هي:

أ - المدخلات، ب - التجهيز، ج - المخرجات.^(٣)

فالمدخلات Inputs تتمثل في البيانات والإحصاءات المحملة في الوثائق الإدارية النمطية مثل المراسلات والنماذج والملفات والسجلات، وغير النمطية مثل الكروت المثقبة والشرائط المغنطة والاسطوانات والأفلام وغيرها.

أما التجهيز Processing فيتمثل في عدد من العمليات الإدارية والفنية، كجمع الوثائق الإدارية وتقييمها واستبعاد ما ليس له أهمية، ثم القيام بعمليات التحليل والفهرسة والتصنيف والتكشيف والحفظ الميكروفيلى للوثائق الإدارية.

أما المخرجات Outputs فتتمثل في صورة تقارير أو قرارات أو أبحاث أو إجابات على استفسارات محددة.

ولا شك أن نظام المعلومات الإدارية بالمعنى السابق يساوى تماماً مفهوم التوثيق^(٤) بمجالاته الثلاثة: التخزين ويقابله المدخلات، والتنظيم ويقابله التجهيز، والاسترجاع ويقابله المخرجات.

ومن الضروري لكي يقوم نظام للمعلومات الإدارية في أى جهاز، أن يصاغ هذا النظام في شكل مادي، أو كيان إداري يمثل وحدة من وحدات الهيكل التنظيمي لهذا الجهاز. وقد اختلف في تسمية هذا الكيان وموقعه التنظيمي، فتارة يسمى بالأرشيف أو غرفة الحفظ،

(١) محمد الهادي : تصميم نظام معلومات ص ٩.

(٢) السعيد شلبي : نظم المعلومات الادارية ص ١٨٠.

(٣) محمد ابراهيم سليمان : نفس المصدر ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٤) احمد بدر: نفس المصدر ص ٩٢ : حشمت قاسم: نفس المصدر، ص ٨ - ٩.

وتارة يسمى إدارة المعلومات أو قسم المعلومات أو مركز المعلومات.^(١)

ونظرا لأهمية مراكز المعلومات الإدارية، فقد حرص القرار الجمهوري على إبراز كيانها الإداري بوضعها في المستوى الأول من الهيكل التنظيمي للجهة التي تنشأ بها.^(٢) وهذا وضع منطقي، لأن هذه المراكز تستقبل البيانات من كافة وحدات الجهة المنشأة بها، وتقدم المعلومات إلى كافة الوحدات، ومن ثم فإن المنطق يقتضي ألا تكون هذه المراكز تابعة لإحدى وحدات الجهة الإدارية، كي تتمتع بقدر من حرية الحركة في إنجاز عملها.

وقد حدد القرار الهدف من إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق بأنه «تجميع البيانات والمعلومات التي تخدم أهداف الجهة المنشأة بها سواء من داخلها أو خارجها، وتسجيل وتحليل وتنظيم وفهرسة هذه المعلومات والبيانات وتحديثها وتعديلها أولا بأول، ليتمكن المعاونة في اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب».^(٣)

أما المادة الرابعة من القرار، فقد تولت شرح المادة الثالثة، حيث نصت على ما ينبغي لمراكز المعلومات أن تقوم به، لكنها لم تحدد أقسام المراكز ووظيفة كل قسم منها، وقد قام الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بتحديد أقسام مراكز المعلومات، حيث أصدر كتابا دوريا أوضح فيه أن المركز يتكون من ثلاثة أقسام:

أ- التوثيق والمكتبة.

ب- الإحصاء.

ج- النشر.

كما أوضح اختصاصات كل قسم منها.^(٤)

وقد حددت اختصاصات قسم التوثيق والمكتبة بجمع البيانات والمعلومات التي تحقق أهداف الجهة من المصادر المختلفة سواء داخل الجهة أو خارجها وتنظيمها وإعداد وسائل الإيجاد المناسبة لها، وتقديمها للمستخدمين.

وقد أثارت هذه المادة تساؤلات عديدة لدى المسئولين في الجهات المختلفة، فبعضهم

Holloway : op. cit. p. 203 *

(١) السعيد شلبي: مقدمة في التنظيم ص ٩ :

(٢) القرار ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ المادة الأولى.

(٣) المصدر السابق، المادة الثالثة.

(٤) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة : كتاب دوري رقم ٤٩ لسنة ١٩٨١ مرفق (١) مادة ٤.٣.

تصور أن مركز المعلومات عبارة عن مكتبة، وبعضهم تصوره مجرد اسم جديد يطلق على الأرشيف أو غرفة الحفظ، وتصور آخرون أن مركز المعلومات هو إدارة الحاسب الإلكتروني، والحق أن لكل منهم عذره في تصوره، فلا القرار الجمهوري ولا كتاب الجهاز المركزي قد أوضحا هذه النقطة.

ويرى الباحث أن مهمة مركز المعلومات الأساسية هي تنفيذ نظام المعلومات بعناصره الثلاثة التي سبق ذكرها، وهي جمع البيانات ممثلة في الوثائق الإدارية (المدخلات)، وتنظيمها (التجهيز)، وتقديم المعلومات (المخرجات).

والمعلومات المطلوبة لمصلحة العمل، لا تقتصر على البيانات الداخلية للجهة، والتي توجد في وثائقها الإدارية، وإنما هناك معلومات يجب الحصول عليها من مصادر خارج الجهة ممثلة في بعض النشرات والأدلة والكتب الإحصائية والقوانين والقرارات والصحف، ولكي تحقق مراكز المعلومات الغرض من إنشائها، يجب أن تقتنى هذه المطبوعات لتوظفها في خدمة العمل الإداري والفني للجهة التي تنشأ بها.

وقد حدد بعض علماء الإدارة، أنواع مصادر المعلومات الخارجية التي ينبغي توافرها في مراكز المعلومات الإدارية^(١)، مثل بعض القواميس اللغوية، وأدلة الخدمات البريدية والتليفونية، وبعض كتب التراجم خاصة ما يتعلق منها بحصر الشخصيات العلمية والمشهورة التي ما تزال على قيد الحياة، وأدلة الهيئات والمؤسسات العلمية والتجارية، وأدلة السكك الحديدية وشركات الطيران والفنادق والمطاعم، وبعض الموسوعات ودوائر المعارف المختصرة، والكتب السنوية، والأطالس، والإحصائيات بالإضافة إلى مرشد الوقت والطقس.

هذا هو الشكل الذي يراه الباحث للمكتبة التي ينبغي وجودها ضمن بنية المعلومات في مراكز المعلومات الإدارية، إذ من غير المعقول أن تتضمن مكتبات الأجهزة الإدارية والشركات كتباً للتسلية أو الترفيه أو التثقيف، فهذه لها أماكنها التي تعمل على توفيرها لمن يريد، لكن لا بأس - بل ربما يكون من الضروري في بعض الأحوال - وجود مجموعات من الدوريات والكتب العلمية المتخصصة في مجال نشاط الجهة التي تضم مركز معلومات، الذي يضاف إليه في هذه الحالة مهمة التحليل العلمي لمحتويات الوثائق بكافة أشكالها

White) ... cit. p. 327 - 334.

(١)

وعمل مستخلصات لها،^(١) وقد استُخدمت كلمة الوثائق هنا بتوسع معانيها.

وبالنسبة للتساؤل عن العلاقة بين أقسام الأرشفة والحفظ وبين مراكز المعلومات، فالباحث يرى أن تكون مراكز المعلومات الإدارية هي البديل لأقسام الأرشفة، بشرط أن يتم تحميل الوثائق الإدارية تدريجياً على الوسائط الميكروفيلمية بعد تقييدها واستبعاد ما ليس له أهمية للعمل اليومي منها.^(٢)

وبالنسبة للعلاقة بين مراكز المعلومات وإدارات الحاسب الإلكتروني، فينبغي أن تظل كل منهما مستقلة بعملها، مع قيام نوع من التعاون البناء بينهما، فمركز المعلومات يمكنه الاستعانة بإدارة الحاسب في إعداد وطبع وسائل الإيجاد اللازمة للوثائق والمعلومات الإدارية كالفهارس والكشافات المعدة إلكترونياً، كما أن مراكز المعلومات يمكن أن تساعد إدارة الحاسب في حفظ وتنظيم إسطوانات وأشرطة الحاسب الإلكتروني.

أما اختصاصات قسم الإحصاء، فتتمثل في إمداد الجهة بكل ما تحتاجه من بيانات إحصائية، يدخل في ذلك الحصول على هذه البيانات من مصادرها أو القيام بجمعها وإعدادها، ويدخل فيه تحليل هذه البيانات بهدف التوصل إلى مؤشرات إحصائية يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة فيما يختص بنشاط الجهة.^(٣) ولا جدال في أن الإحصائيات نمط هام من أنماط المعلومات الإدارية التي لا غنى عنه في تطوير الإدارة.^(٤)

وأما اختصاصات قسم النشر، فتتمثل في إصدار النشرات الشهرية التي تتضمن تعريفاً يليوجرافياً بالوثائق الإدارية التي يضمها المركز، وكذلك نشرات تتضمن مستخلصات للمقالات العلمية والبحوث المتخصصة في مجال نشاط الهيئة.^(٥)

ويضيف الباحث أن وظيفة هذا القسم يجب أن تشمل إصدار كشافات دورية للقرارات والقوانين والتشريعات التي تهم الجهة صاحبة المركز.

وفيما عدا هذا، فقد جاء القرار الجمهوري مبهماً فيما يتعلق بتحديد العناصر المكونة

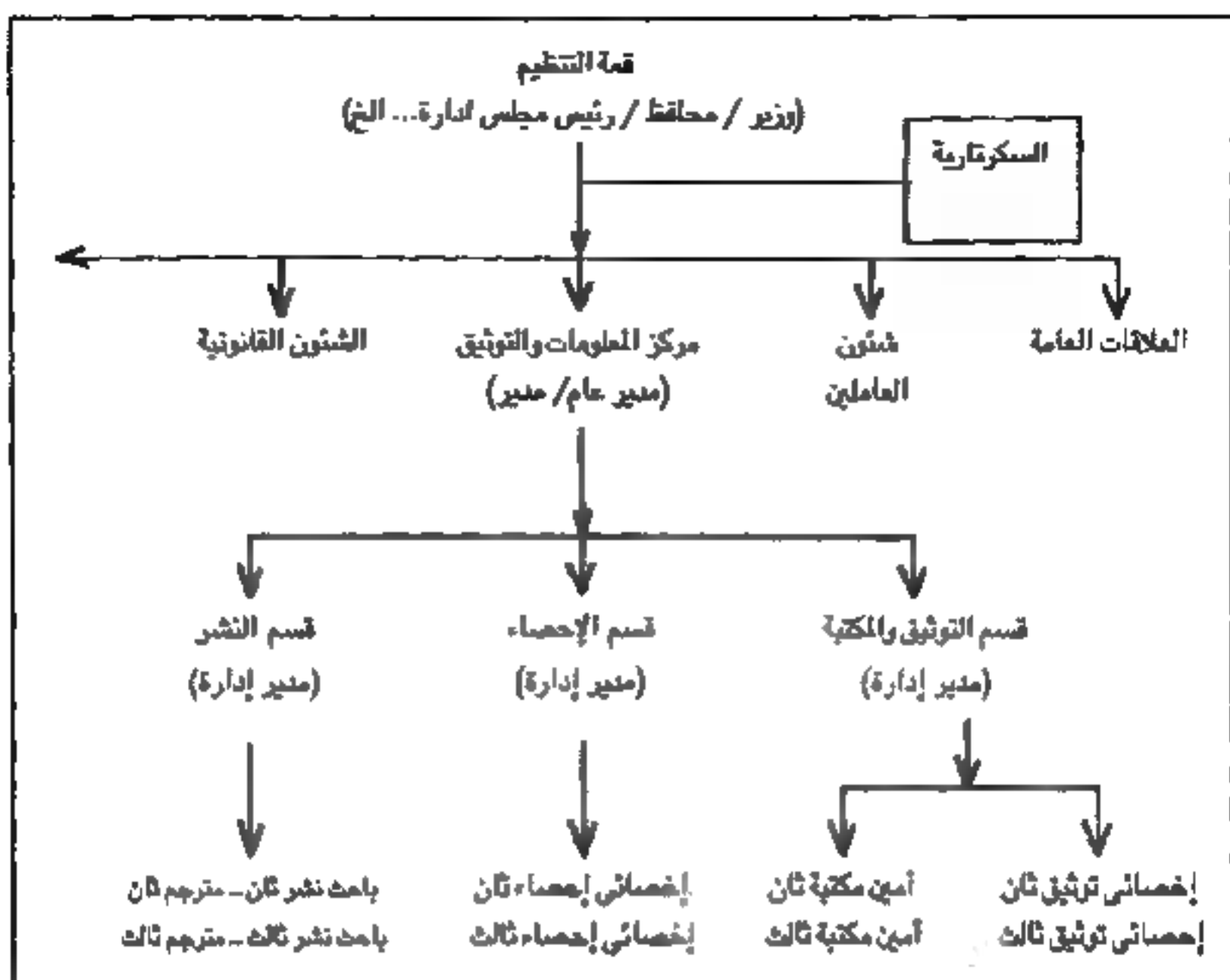
(١) القرار ٦٢٧ لسنة ١٩٨١، المادة الرابعة، الفقرة أولاً بند ٣.

(٢) سنعود إلى هذا الموضوع في فصل لاحق.

(٣) محمد فؤاد البهي : تطوير الإحصاءات إلى مؤشرات ص ٨١.

(٤) القرار ٦٢٧ لسنة ١٩٨١، المادة الرابعة الفقرة

(٥) المصدر السابق، المادة الثانية.



شكل رقم (٢)

الهيكل التنظيمي لمركز المعلومات والتوثيق

للبناء التنظيمي لمراكز المعلومات ونظمها ومقرراتها الوظيفية، إذ أوكل القرار تحديدها إلى رؤساء الجهات التي تنشأ بها هذه المراكز، ولذلك أصدر الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الكتاب النودي الذي سبقت الإشارة إليه، ضمنه قواعد تنظيم وأسلوب عمل مراكز المعلومات والتوثيق، وأهم ما جاء فيه :

(١) تحديد الجهات التي تنشأ بها مراكز المعلومات والتوثيق، وهي :
الوزارات، والهيئات العامة، والمحافظات، والجهات الإدارية الرئيسية التابعة للوزارات، والتي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير المختص. ويلاحظ أن النص قد أغفل قطاع البنوك والشركات ووحدات القطاع الخاص.

(٢) تحديد التنظيم الداخلي للمركز، والقوى البشرية العاملة فيه، ووصف وظائفهم ومؤهلاتهم، ويمكن تصوير هذا التنظيم على النحو التالي:

وقد أوضح التوصيف أن مجموعة وظائف قسم التوثيق والمكتبة يشترط في شاغليها الحصول على ليسانس الوثائق والمكتبات أو مؤهل عال مناسب، ومجموعة وظائف قسم الإحصاء الحصول على بكالوريوس ■ جارية أو مؤهل عال مناسب، ومجموعة النشر الحصول على مؤهل عال مناسب.

وفيما يختص بوظائف الإحصاء والنشر، فلا اعتراض لنا عليها. أما وظائف التوثيق فكان ينبغي قصرها على الحاصلين على ليسانس الوثائق والمكتبات (شعبة الوثائق) لصالح العمل، مع زيادة عددهم إلى أربعة لمواجهة حجم العمل، كما يمكن الاكتفاء في وظائف المكتبة بوظيفة واحدة من نفس المؤهل (شعبة المكتبات).

ويرى الباحث أن كلمة توثيق التي وردت في هذا التنظيم كلمة عامة، والأفضل أن تحل محلها كلمة الوثائق الإدارية، فيطلق على وحدة التنظيم اسم إدارة أو قسم الوثائق الإدارية والمكتبة، وتنقسم داخليا داخليا وحدتين فرعيتين إحداهما للوثائق الإدارية، والثانية للمكتبة ويستتبع هذا تغيير اسم إحصائي التوثيق إلى إحصائي الوثائق الإدارية. ويلاحظ أن التوصيف الوارد في كتاب الجهاز المركزي، قد أغفل العنصر الكتابي اللازم لأعمال النسخ والشنون الإدارية للمركز من حملة المؤهلات المتوسطة، كما أغفل عنصر الخدمات المعاونة.

(٣) تحديد علاقة المركز بباقي الأقسام التنظيمية في الجهة المنشأ بها، فنص على أن تقوم كل الأقسام بإمداد المركز بالبيانات والمعلومات أولا بأول وبصورة منتظمة، كما يقوم المركز بتقديم المعلومات التي تطلبها هذه الأقسام فور طلبها.



الفصل الخامس

الوثائق الإدارية ~~الخاصة~~ (المفوضات)



الفصل الخامس

الوثائق الإدارية الساكنة (المحفوظات)

يتناول هذا الفصل المرحلة الثانية من مراحل حياة الوثائق الإدارية، وهي المرحلة الوسيطة التي يقل فيها - أو ينذر - الرجوع إلى هذه الوثائق في العمليات الإدارية الجارية، أي المرحلة أو الوقت الذي تصبح فيه الوثائق الإدارية خارج الاستعمال الإداري اليومي، لإنهاء موضوعاتها، أو توقفها، أو إلغاؤها. ومن ثم تصبح المعلومات التي تحتفظ بها هذه الوثائق غير فاعلة أو مؤثرة في الإدارة.

إلا أن القيمة الإدارية الأولية للوثائق الإدارية لا تنتهي تماما بمجرد توقف أو إنقضاء الموضوعات المسجلة في الوثائق. فإن ما لا يقل عن ثلث هذه الوثائق، يظل احتمال الرجوع إليها قائما في بعض حالات ومواقف إستثنائية أو طارئة لم تكن في حساب المسؤولين. هذه المرحلة من حياة الوثائق الإدارية، يطلق عليها العمر الوسيط، أو مرحلة ما قبل الأرشفة، وقد سبق أن اقترحنا أن تسمى الوثائق الإدارية خلال هذه الفترة باسم «المحفوظات».

وسوف نعرض لهذه المرحلة من خلال نظرية الأعمار الثلاثة للوثيقة، ثم نتناول إدارة وتنظيم هذه المحفوظات - أي الوثائق الإدارية في مرحلة السكون بعد انخفاض الطلب عليها - وذلك عند تحويلها إلى مراكز الأرشفة الوسيط. وتنتهي هذا الفصل ببيان العلاقة بين الوثائق الإدارية النشطة والساكنة وبين الأرشفة القومية للنواة.

نظرية الأعمار الثلاثة

تتبع الأرشيفيون مراحل تطور حياة الوثائق بمختلف أنواعها، وتم تقنين هذه المراحل فيما يعرف بنظرية الأعمار الثلاثة للوثيقة الأرشيفية، وقد بنيت هذه النظرية على أساس القيمة الذاتية للمستند، وتختلف هذه القيمة من مرحلة إلى أخرى من مراحل حياة المستند، منذ ولادته في الإدارة المنشئة، إلى أن يبلغ قيمة النضج، فيصير وثيقة أرشيفية، أو يتوقف نموه، فيضمّر وينتهي أمرة إلى الإهلاك.

وهذه النظرية ربما تكون قد ظهرت في فرنسا، ومنها انتشرت وذا ع استخداما بين المختصين، وهي تقسم حياة الوثيقة الأرشيفية إلى مراحل أو أعمار هي:

١ - **العمر الإداري** ، أو المرحلة الأولى، وهي تبدأ منذ إنشاء المستند في الجهة الإدارية، «وتكون المستندات خلالها مستخدمة بصفة منتظمة خلال أوجه النشاط الجارية للمؤسسة التي أنتجتها، وغالبا ما توصف المستندات في هذه المرحلة بأنها حارية Current أو نشطة Active»^(١)

وقد إستقر الباحث على تسمية المستندات خلال هذا العمر باسم الوثائق الإدارية، وهذا العمره تبلغ مدته خمس سنوات على وجه التقريب، وفيه تبلغ القيمة الأولية للوثائق الإدارية أقصاها، في حين تبلغ قيمتها الثانوية أدناها»^(٢)

أما مسئولية حفظ وتنظيم الوثائق الإدارية، فإنه «من المعتاد بالنسبة للأوراق في هذه المرحلة الأولى، أن تحفظ في إدارتها التي تستخدمها، أو على الأقل تخزن في مكان ملائم في متناول الأيدي، وفي هذه المرحلة فقط يمكن للهيئة التي أنتجتها وتستخدمها لإدارة أعمالها الجارية أن تكون مسئولة عن حفظها وضبط استخدامها»^(٣)

أما عن دور الأرشيف القومي بالنسبة للوثائق الإدارية في هذه المرحلة، فينحصر في تقديم المشورة لمراكز المعلومات الإدارية، وذلك فيما يختص «بإنشاء الوثائق، وتجميعها في ملفات، وفرزها، واستبعاد ما يلزم إستعباده، حتى تكون الملفات مرتبة غير مكدسة قدر

Mabbs : The Organization of Intermediate Records, p. 38.

(١)

(٢) حميد الطوة : الأرشفة، ص ١٠.

Mabbs : op. cit. p. 38.

(٣)

الإمكان. وهو هدف يتفق مع ما تسعى إليه الإدارات، وليس هناك ما يدعوها إذن إلى عدم الترحيب بهذه المشاركة^(١). ومع ذلك، «ففي معظم البلاد، لا نجد السلطات الأرشفية العامة سوى تأثير بسيط أو منعدم على إدارة الوثائق الإدارية في هذه المرحلة»^(٢)، ومصر من هذه البلاد التي تكاد دار الوثائق فيها لا تملك سلطة التدخل الفعال في ضبط وتنظيم الوثائق الإدارية في جهاتها الأصلية.

٢ - العمر الوسيط، أو المرحلة الثانية «التي يتوقف فيها استخدام المستندات بصفة منتظمة خلال أوجه النشاط الجارية، لكنها مع ذلك تحتفظ ببعض الاستخدامات الإدارية العرضية. وتوصف المستندات في هذه المرحلة بأنها غير جارية Non current أو غير نشطة Inactive أو خاملة Dormant»^(٣).

ويبلغ متوسط هذا العمر «خمسة وأربعين عاما على وجه التقريب. وفيه تجتمع القيمتان، الأولية (الفائدة الإدارية)، والثانوية (القائدة التاريخية) جنبا إلى جنب، منخفضتين، وتكون الثانوية كامنة»^(٤).

أما من كيفية إنتقال المستندات من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، فيرى مابز Mabbs ضرورة أن يكون الانتقال تدريجيا لا فجائيا، ويرى أيضا «أن أحد الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات الإدارية الناجح، هو أن يحدد - فيما يتعلق بكل نوع من الأوراق في الهيئة - الوقت الذي تكون فيه الإحالة ممكنة ومرغوبة. وفي هذه المرحلة الثانية يجب أن تبقى الأوراق تحت سيطرة الهيئة التي أنتجتها والمسئولة عنها؛ لكن من الضروري أن يكون للأرشفة القومي أيضا بعض المسئولية عن المستندات عندما تفقد حيويتها واستخدامها النشط»^(٥).

وقد استقر رأينا على تسمية المستندات في هذه المرحلة بالمحفوظات. ولا شك أن

(١) حسن الخطوة ١ نفس المصدر والصفحة .

Mabbs : op. cit. p. 38.

(٢)

ibid.

(٣)

(٤) حسن الخطوة : نفس المصدر ، ص ١١ .

Mabbs : op. cit. p. 39

(٥)

المستندات تمر في هذه المرحلة بأخطر فترات حياتها، ففي نهاية هذه المرحلة سوف يتقرر مصيرها بصفة نهائية إما أن تحيا أبداً، أو تعدم قورا.^(١)

وحتى لا يكون الحكم على مصير المستندات متعجلاً، وحتى تتوافر له ضمانات الدقة والروية، لزم أن يكون هناك مكان مستقل، يمكن القيام فيه بفحصها والحكم عليها، هذا المكان يعرف باسم مركز الأرشيف الوسيط intermediate storage، وسوف يأتي الحديث عنه في مكانه من هذا الفصل.

ومن الأمور الهامة في هذه المرحلة، وجود تعاون كامل بين المسئولين في الأرشيفات الوسيطة وإخصائي الأرشيف القومي من ناحية، وبين إخصائي الوثائق الإدارية في مراكز المعلومات الإدارية في الدولة من ناحية أخرى، وهي مراكز الوثائق الإدارية، لأن ما يتقرر إعدامه من الوثائق الإدارية، لا يمكن تعويضه، أو استرجاعه، إذا ما ظهرت إليه حاجة في المستقبل.

٣ - العمر التاريخي، أو المرحلة الثالثة في حياة المستندات، «وهي التي لا تطلب فيها المستندات للاستعمال الإداري».^(٢)

وإعل هذا التعريف للعمر التاريخي يبدو غير مرض، لأن توقف الطلب الإداري للمستندات ليس معناه أن تصبح أرشيفا، ولكن معناه أنها قد تاهت لكي يصدر الحكم على قيمتها النهائية، فهي «إما أن تهلك، أو تحول إلى دار الأرشيف التاريخي للحفظ الدائم إذا كانت لها قيمة دائمة».^(٣)

ويرى بعض المتخصصين أن هذا العمر يبدأ عندما تكون الوثائق الأرشيفية معدة لكي تعار للجمهور الذي يطلبها،^(٤) ويحتفظ الباحث أمام هذا الرأي، لأن العمر التاريخي للمستند يمكن أن يبدأ من وقت الحكم عليه بأنه يتضمن معلومات ذات فائدة للبحث، وقد تسبق هذه العملية إصدار الوثائق للجمهور بوقت طويل، كما أن هناك بعض الوثائق الإدارية التي يمكن تقرير قيمتها التاريخية منذ إنشائها، نظرا لما تحويه من معلومات ذات

Rieger : Modern records, p. 111

(١)

■ : op. cit. p. 38.

(٢)

Ibid.

(٣)

(٤) حسن الخطوة : نفس المصدر، ص ١٢.

فائدة مستقبلية أكيدة، مثل وثيقة تنازل الملك فاروق عن العرش منذ توقيعها في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢، واتفاق كامب ديفيد، ومعاهدة الحد من الأسلحة النووية، وغيرها. أما مدة إستبقاء الوثائق في هذا العمر، فليس لها متوسط وإنما هي أبدية غير محدودة.^(١)

والوثائق في هذا العمر هي مسئولية الأرشيبيين في المؤسسات الأرشيفية، حيث مقرها خلال هذه المرحلة، وليس لإخصائي التوثيق في مراكز المعلومات الإدارية صلة بها. هذا هو الواقع الكائن، أما ما ينبغي أن يكون، فهو ضرورة إستمرار الصلة، فإن الأرشيبيين عندما يتناولون هذه الوثائق التي سوف تصبح أرشيفا، وتتدخل ضمن مقتنيات المؤسسات الأرشيفية، يجدون أنفسهم بحاجة إلى مشورة إخصائي الوثائق الإدارية في مراكز المعلومات الإدارية وأخذ رأيهم بشأن تنظيم هذه الوثائق، ويصبح هذا الأمر محتملا، إذا لم يكن الأرشيبيون على دراية تامة بالنظم الإدارية المعاصرة، وتاريخ تطورها. كما أن الرجوع إلى إخصائي الوثائق الإدارية مطلوب بين وقت وآخر، لاستطلاع رأيهم بشأن السماح بتقديم وثائق أرشيفية معينة للاطلاع العام، وخاصة إذا كانت هذه الوثائق قد طُلب تقييد الاطلاع عند إيداعها المؤسسة الأرشيفية.^(٢)

مراكز الأرشفة الوسيط

يعرف مركز الأرشفة الوسيط بأنه «مستودع، تحت إدارة السلطة الأرشفية العامة، تودع فيه الوثائق الإدارية غير المتداولة لعدد من الهيئات الإدارية المنفصلة، وتخدم بطريقة إقتصادية، وتخضع لنظام مقنن للانتقاء (الفرز)، إلى أن يتم إهلاكها، أو تحويلها إلى الأرشفة القومية».^(٣)

وتعرف هذه المستودعات في أمريكا ومعظم دول العالم باسم The intermediate Archives، وفي إنجلترا كانت تسمى باسم Limbo أي الحجر^(٤)، لكن هذا الاسم لم يكن مقبولا، مما جعلهم يستبدلون به اسم Records centers^(٥)، وتسمى هذه المستودعات في

(١) المصدر السابق ، نفس الصفحة.

(٢) محمد حسين : نفس المصدر من ص ٢١ ، ٢٢ ، ٤٤ ، ٥٨ على الترتيب.

(٣) Mabbs : op. cit. p. 24 ; Cook : op. cit. p. 37.

(٤) Ibid. p. 14.

(٥) Cook : op. cit. p. 37.

فرنسا «باسم مخازن ما قبل الأرشيف» Dépôts de pré-archivage ، وفي ألمانيا تعرف باسم Zwischenarchiv»^(١).

إن فكرة إنشاء مراكز الأرشيف الوسيط قد «نشأت في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية... وقد أنشئت هذه المراكز، لكي تقوم بتخزين الوثائق الإدارية غير المتداولة الخاصة بالإدارة الحكومية التي تحول إليها بين وقت وآخر في مكان قليل التكلفة. وفي سنوات ما بعد الحرب، تحولت هذه المراكز بطريقة قانونية إلى شبكة قومية موحدة من مراكز الأرشيف الوسيط تحت إدارة الأرشيف القومي للولايات المتحدة»^(٢).

ولا نستطيع أن نجزم على وجه الدقة بالتاريخ الذي بدأ فيه إنشاء مراكز الأرشيف الوسيط في العالم، ذلك أن المفهوم العلمي لهذه المراكز حديث نسبياً لا يتعدى ربع القرن^(٣)، أما طبيعة العمل الذي تضطلع به، فقد عرف، وتمت ممارسته قبل ذلك بوقت ليس بالقصير في بلاد أخرى، وفي مؤسسات أرشيفية خاصة، لم تكن تحمل نفس الاسم. ففي إنجلترا، جاء وقت على دار الوثائق العامة، عانت فيه من ضيق المكان وتضخم حجم الوثائق الإدارية المستقنى عنها من الإدارات الحكومية، فأخذت الدار منذ سنة ١٩١٤ في إهلاك ما يرد إليها، بعد حفظ نماذج قليلة منه. وفي سنة ١٩٢٦ قامت الدار بتحويل ما يرد إليها من الإدارات إلى بعض المكاتب، مما هدد المستندات ذات القيمة بالإهلاك غير الواعي من جانب المكاتب. وقد أدى هذا الوضع إلى تشكيل لجنة سنة ١٩٤٢ لدراسة الحال، «وقد اقترحت اللجنة إنشاء مخازن عامة ترسل إليها المصالح وثائقها، ثم تقوم بإرشاد موظفي الدار بترتيبها وتنسيقها، وتحديد ما يمكن التخلص منه، وإرسال ما يقرر إرساله إلى الدار القومية»^(٤).

وينبغي أن يكون واضحاً في الأنهان، أن الأرشيفات الإقليمية التي توجد في بعض الدول، ليست من صور الأرشيف الوسيط، فالأرشيف الإقليمي هو صورة من الأرشيف القومي على مستوى المحليات، مهمته حفظ الوثائق التاريخية التي تتعلق بالتاريخ المحلي

Mabbs : op. cit. p. 14.

(١)

Rieger : op. cit. p. 206.

(٢)

Mabbs : op. cit. p. 65 ; Posner : Records center, p. 111.

(٣)

(٤) محمد حسين: نفس المصدر، ص ص ٢١ - ٢٢.

للاقليم، ويقوم بخدمة الباحثين والجمهور، أما الأرشيف الوسيط فمهمته إستبقاء الوثائق الإدارية الراكدة، حتى يتم تقييمها واستنقاذ جميع القيمة الإدارية المتبقية لها. كما أن معظم الأرشيفات الاقليمية تمتلك وثائق أرشيفية قديمة جداً، وذات أهمية عظمى للبحث العلمي، «حتى أصبحت هذه النور الاقليمية مراكز بيبليوجرافية مزودة بشتى المصادر والمراجع، ودورا للاستعلامات عن كل ما يتصل بالتاريخ المظلي»^(١). أما الأرشيفات الوسيطة، فهي الأماكن التي تستقبل الوثائق الإدارية التي تستغنى عنها الأجهزة الإدارية، ولم تتضح شخصيتها الأرشيفية بعد، أي «المستوى الوسيط بين الوحدات الإدارية المنتجة للوثائق الإدارية، وبين الأرشيف القومي»^(٢).

ومع ذلك، فإن بعض الدول تعتمد إلى تخصيص جزء من مبنى الأرشيف القومي، أو الأرشيفات الاقليمية، ليستخدم كمركز أرشيفي وسيط. لكن التجربة أثبتت أن المشاكل التي نجمت عن هذا الوضع تفوق الميزات التي يمكن الحصول عليها من وراء هذا التخصيص، مما جعل هذا الوضع يبدو غير مرضٍ لاعتبارات عملية واقتصادية، وهي اعتبارات تؤكد ضرورة الفصل المادي بين المؤسسات الأرشيفية والمراكز الوسيطة^(٣).

الحاجة إلى مركز الأرشيف الوسيط

الحقيقة المؤكدة، أن اتساع النشاط الإنساني، وخاصة منذ قيام النهضة الأوربية والثورة الصناعية، ومانتج عن ذلك من تعدد اهتمامات إنسان العصر الحديث، وما صاحب ذلك من اكتشافات واختراعات وإنجازات علمية، وكذلك إنشاء المؤسسات والهيئات والشركات والإدارات الحكومية وغير الحكومية، التي تخدم الإنسان وتشرف على تنظيم مسيرة الحياة، قد أدى بالضرورة إلى تضخم كميات المستندات التي تصاحب أداء كافة الأعمال، وهذه المستندات هي ما أسميناه الوثائق الإدارية.

فإذا أضفنا إلى ذلك، التقدم الهائل في وسائل وأساليب استنساخ هذه الوثائق والمعلومات، فإنه يمكن القول بلا تردد إننا نعيش عصر طوفان المعلومات في الأجهزة الإدارية، وإذا أردنا دليلاً على صدق ما ذهبنا إليه، فإننا نلتمسه في الاستقصاء الذي تم في الولايات المتحدة سنة ١٩٥٠، اللوقوف على حجم وثائقها الإدارية غير المتداولة، واتضح

(١) المصدر السابق، ص ٢٤.

Mahbs : op. cit. pp. 15 - 16.

(٢)

Ibid. p. 26.

(٣)

منه «أن إدارات وفروع الحكومة الفيدرالية تحوى مايمكن تقديره بحوالى ٤٥٠٠ ميل من المحفوظات»^(١).

وفى فرنسا، قامت الحكومة بإجراء استقصاء مشابه سنة ١٩٦٢ «اتضح منه أن هناك مايمكن تقديره بأكثر من ٣٠٠ ميل من الوثائق الإدارية الراكدة، مودعة لدى إدارات الحكومة المركزية»^(٢). ولا يختلف الحال عن ذلك فى بلاد أخرى كثيرة، فالمشكلة قائمة وإن كان حجمها يتناسب مع حجم البلد.

ونتيجة لهذا الوضع «نشأت الحاجة إلى إيجاد مراكز الأرشفة الوسيطة تحت ضغط الكميات الهائلة من الوثائق الإدارية الراكدة، التى أنتجتها الهيئات الإدارية فى العصر الحديث، والضرورة الملحة لحفظها بطريقة اقتصادية قدر الإمكان، قبل إهلاكها أو تحويل بعضها إلى الأرشفة القومية»^(٣).

ومن نافلة القول، أن هناك جزءا كبيرا من الوثائق الإدارية يفقد كل قيمته بمجرد انتهاء الموضوع الذى أدى إلى إنشائه. والمفروض أن توضع خطط مدروسة لاستبعاد هذه الأوراق الإدارية لعدم جدوى الاحتفاظ بها، وتكمن المشكلة فى عدم وجود مثل هذه الخطط، «ولسوء الحظ، فإن الاستبعاد غير المخطط هو الأكثر انتشارا»^(٤).

ومما لا شك فيه «أن عدم وجود خطة منهجية للاستبقاء والاستبعاد من هذه الكميات الضخمة من الوثائق الراكدة قد أدى إلى أخطار متعددة، فالسلطات الأرشيفية فى بعض البلاد يمكن أن تواجه بطلبات من إدارات وهيئات عامة لإيداع كميات كبيرة من الوثائق الإدارية الراكدة فى الأرشفة القومية مباشرة، وهى ما تزال تحتل بعض الاستعمال الإدارى، وانتهى لايمكن بناء على ذلك تخفيض حجمها بواسطة تجنيب الأوراق التى تخلو من القيمة التاريخية. ويغض النظر عن الاعتراضات الأرشيفية الشديدة لهذا الإجراء، فإن التكاليف الباهظة للحفظ فى مخازن الأرشفة القومية، لا تبرر هذا الاستخدام السيء لحيز التخزين فى إيواء أوراق يحتل منها الحفظ سوى ٥٪ أو ١٠٪ فقط»^(٥).

Ibid. p. 13.

Ibid.

Ibid.

Rieger: Modern records, p. 200.

Mahbs : op. cit. p. 13.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

ومعنى هذا أن أسلوب التحويل الإدارى المباشر Direct administrative transefer، يعد أسلوبا غير مثالى يؤدي إلى استئقبال الأرشيف القومى لكميات من الوثائق الإدارية دون تقييم، مما يترتب عليه مشاكل تخزينية، وإعاقة للعمل فى الأرشيف القومى. فإذا سلمنا بأن هذا خطأ، فهناك خطأ آخر لا يقل عنه، ينشأ عندما نعدل عن هذا الأسلوب إلى اتباع أسلوب تركيم accumulation المحفوظات فى أماكنها الأصلية، فى ملاجئ منعزلة نسبيا عن أماكن العمل داخل المؤسسات والأجهزة الحكومية، لأن «مشاكل الحفظ سوف تنشأ عندما تملأ البدرومات basements والمخازن السفلية».(١)

ترتيا على ما تقدم من أسباب ومبررات، فقد برزت الحاجة الملحة إلى وجود مؤسسات أرشيفية تمثل الوسيطة بين الأجهزة الإدارية والأرشيف القومى، «فلجأت بعض الدول إلى إقامة مراكز وسيطة لترحيل المستندات والملفات المقلدة (أى التى أغلقت بسبب إنتهاء العمل بها) والتى أصبحت شبه نشطة بالنسبة للأعمال الإدارية».(٢)

وعلى الرغم من تأكيد الحاجة إلى وجوب إنشاء مراكز الأرشيف الوسيط، إلا أن نسبة ضئيلة من دول العالم هى التى قامت بالفعل بإنشاء هذه المراكز. ففي فرنسا يوجد أشهر وأضخم أرشيف وسيط فى العالم، وهو cité interministérielle des Archives ويقع فى ضاحية «فونتان بلو» التى تبعد خمسة عشر كيلو مترا عن قلب العاصمة باريس(٣).

وفى المملكة المتحدة يوجد أرشيف وسيط ممتاز فى إحدى ضواحي لندن، وهو أرشيف هايز Hays (٤) كما «تم فى كندا والولايات المتحدة صيانة مايزيد على ٧٥٪ من الوثائق الإدارية الراكدة، عندما نقلت هذه الوثائق من مخازن الإدارات إلى المراكز الأرشيفية الوسيطة، التى حققت فائدة كبيرة إلى أبعد حد بالنسبة لاهتمامات البحث التاريخى».(٥)

أما فى مصر فلا يمكن القول بأننا نملك أرشيفا وسيطا بالمعنى العلمى. وربما أمكننا – مع بعض التجاوز – اعتبار دار المحفوظات العمومية بالقلمة أقرب للمؤسسات إلى مفهوم الأرشيف الوسيط، وسنوضح ذلك فى مكانه من هذا الفصل.

Ibid.

(١)

(٢) الألويس ومالك: الأرشيف، ص ٧٦.

Cook ; op. cit. p. 40 ; Mabbas : op. cit. p. 33.

(٣)

Ibid.

(٤)

Mabbs : op. cit. p. 13.

(٥)

مميزات وأهداف مركز الأرشيف الوسيط

لا جدال في أن الميزة الكبرى لإنشاء مراكز الأرشيف الوسيط، هي تحقيق توفير معقول في تكلفة تخزين الوثائق الإدارية غير المتداولة، عن طريق إيداعها مخازن اقتصادية رخيصة التكلفة^(١). وقد تحققت هذه الميزة في البلاد التي اتبعت هذا النظام، «ففي كندا، على سبيل المثال، تحقق وفر يقدر بـ ٣٦٥ دولار في تكلفة تخزين كل قدم مكعب من الوثائق التي نقلت إلى الأرشيف الوسيط، وفي الولايات المتحدة يبلغ الوفر ٣٢٢ دولار للقدم المكعب»^(٢).

ولا شك أن نسبة الخفض في تكلفة التخزين في المثال السابق نسبة مرتفعة، وقد لا تحقق هذه النسبة بهذا الارتفاع في كل البلاد التي سوف تأخذ بهذا النظام. لكن المؤكد أن فوائد إنشاء المراكز الوسيطة لا تقف عند حد خفض التكلفة، فهذه المراكز فوائد أخرى بالنسبة للباحثين، الذين يمكنهم ارتياد هذه المراكز، والقيام فيها بأبحاثهم على وثائق لم تُعد بعد للتداول في المؤسسات الأرشيفية الإقليمية أو القومية، خاصة هؤلاء الذين يكتبون في التاريخ الحديث أو الاقتصاد أو الإدارة. ثم إن وجود المراكز الوسيطة يساعد على تحقيق ضبط الفعال لإدارة الوثائق الإدارية، «فإن من أهم ميزات المركز الوسيط، إتاحة الفرصة لضبط الوثائق المتداولة، وتطوير معايير التقييم والانتقاء، والتحكم في فيضان المواد التي تختار للتحويل إلى الأرشيف القومي»^(٣).

أما عن الأهداف التي تتحقق من وراء إنشاء المراكز الوسيطة، فقد عددها وأشار إليها بعض المتخصصين، ولخصها مايز Mabbs في النقاط الخمسة التالية^(٤):

١ - تجنب الاستخدام غير الضروري للمساحات في المباني المستخدمة كمكاتب للإدارات العامة والهيئات الأخرى، بتخزين الوثائق الإدارية الراكدة، التي لن تبقى طويلا في الاستخدام النشط، في مخازن المراكز الوسيطة.

Ibid. p. 52 ; Cook : op. cit. p. 37.

(١)

Ibid. p. 53.

(٢)

Ibid. Rieger : Modern records, p. 201.

(٣)

Ibid. p. 23 - 24.

(٤)

٢ - تجنب استخدام الأرشيف الإقليمي أو القومي في تخزين الوثائق الإدارية التي مازالت تحتفظ بقر من القيمة الأولية للاستعمال الإداري، مما يجعل من المتعذر التخلص من تلك التي ليس لها قيمة تاريخية.

٣ - ضمان خضوع الوثائق الإدارية الراكدة التي لن تستمر طويلا في الاستعمال النشط. لإجراءات فعالة لتحديد الأوراق التي يمكن إهلاكها في نهاية مدد الاستبقاء retention periods المتفق عليها، وتلك التي ينبغي أن تحول إلى الأرشيف القومي.

١ - تقديم المعونة لجعل الوثائق الإدارية المحفوظة في مراكز الأرشيف الوسيط في متناول مختلف الهيئات التي تحتاج إليها.

٢ - تحقيق التوفير في تكلفة تخزين وخدمة الوثائق الإدارية الراكدة، التي لا تستعمل باستمرار بتركيزها في مستودعات مبنية ومجهزة ومزودة بقوة عاملة ذات مستوى رخيص نسبيا.

ولا شك أنه يمكن تحقيق بعض هذه الأهداف دون إنشاء المراكز الوسيطة، إلا أنه من المتعذر تحقيق كل هذه الأهداف مجتمعة بدون إنشاء هذه المراكز.

مواصفات مراكز الأرشيف الوسيط

من الأمور البالغة الأهمية، ألا يتم إنشاء مراكز الأرشيف الوسيط بطريقة عشوائية، بل ينبغي أن يخطط لهذه العملية بدقة، وأن تسبقها دراسات مستفيضة تسمى دراسات الجدوى، وهي التي يتقرر على ضوئها ما إذا كانت هذه العملية اقتصادية من عدمه. بمعنى أن يكون هناك ما يبرر الإنفاقات التي تستلزمها، أو أن تكون الفائدة المرجوة من وراء إنشاء هذه المراكز تعادل أو تفوق تكلفتها المالية. فإن كان ذلك كذلك، فهي عملية اقتصادية، وتنفيذها يصبح من القرارات الحكيمة، وإن لم يكن فصرف النظر عنها أفضل.

ولقد قدم الباحث في الصفحات السابقة مبررات إنشاء هذه المراكز، والفوائد التي يمكن تحصيلها، والتي يتضح منها ضرورة بل وحثمية إنشاء هذه المراكز. وإذا كان إنشاء مراكز الأرشيف الوسيط هاما بصفة عامة، فإنه بالنسبة للدول النامية يصبح أكثر أهمية، فهذه الدول يتحتم عليها الأخذ بالأساليب العلمية في إدارة الوثائق الإدارية الناتجة عن نشاط الجهاز الحكومي «فإن تكلفة تخزين الوثائق الإدارية الناتجة منه، والتي يحول

بعضها إلى الأرشيف القومي، والسيطرة عليها، وتقديم الخدمة منها، تكون أقل بكثير مما تتكلفه الوثائق غير المنتقاة، والتي تعامل بطريقة غير مقننة»^(١).

ولكى تستند عملية إنشاء مراكز الأرشيف الوسيط على أسس علمية مدروسة، لابد من الأخذ بالمواصفات المقننة التي توصل إليها الخبراء، فيما يتعلق بـ :

١ - اختيار الموقع الملائم.

٢ - التخطيط الجيد للمبنى.

٣ - اختيار الأجهزة والمعدات المناسبة.

وهذه الأخيرة يمكن تنفيذها بالاستعانة بالمعايير العالمية التي وضعها الأرشيف القومي الأمريكي سنة ١٩٧٠^(٢).

١ - الموقع :

عند اختيار موقع لإنشاء أرشيف وسيط، ينبغي أن يتم هذا على أساس قرية النسبي من الإدارات التي سيقوم بخدمتها، كما يجب ألا يكون «بعيدا جدا عن مستودع الأرشيف القومي، الذي سوف يتلقى الوثائق التي يتقرر حفظها بصفة دائمة في المستقبل»^(٣). فوجود المركز على مسافة معقولة من الإدارات الحكومية يوفر كثيرا في تكلفة نقل المحفوظات، كما يتيح اتصالا سهلا بين المركز والإدارات، ومع ذلك يجب أن يكون الموقع المختار بعيدا عن وسط المدينة، تجنباً للازدحام والضوضاء وارتفاع أثمان الأراضي.

كذلك يجب أن يتم الإنشاء على أرض فضاء تتيح القيام بتوسعات أفقية ورأسية في المستقبل دون عوائق وذلك «لضعف الحجم الابتدائي على الأقل»^(٤). وهذا اعتبار هام، لأن أثمان الأرض في ارتفاع دائم، وما يشتري منها اليوم، قد يستحيل شراؤه بعد أعوام بأضعاف الثمن، وقد افترضنا سابقا أن هذه المراكز سوف تنشأ فوق أراضي رخيصة

Huck : Let ' s look, p. 114.

Mabbs : op. cit. p. 65 - 70.

Ibid. p. 26.

Ibid. p. 27. ; Cook : op. cit. p. 40.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

الثمن^(١). ثم إن إنعدام فرص التوسع تفقد المركز أهميته، لأن سبب إنشائه من أول الأمر هو لاستيعاب المحفوظات المتزايدة عاما بعد عام، فإذا لم يتيسر للمركز مواجهة هذا التزايد المستمر، افتقد أهم أسباب وجوده أصلا.

كما يجب أن يشرف هذا الموقع أو يجاور شبكة من الطرق الرئيسية التي تتبع الوصول إليه في سرعة وسهولة^(٢). وهذا أمر هام أيضا، إذ لا ينبغي أن يقام المركز في مكان وعز يفترق إلى الطرق الجيدة، وإلا تعذر وصول الشاحنات التي تنقل الوثائق المحولة من الإدارات، كما أنه يؤدي إلى نفور الجمهور وعزوفه عن إرتياده لما يلاقيه من مشقة الطريق. وثمة اعتبار هام آخر في اختيار الموقع، وهو أن يكون «خاليا من أى خطر خارجي يمكن أن تتعرض له الوثائق مثل الحريق، أو الانفجار، أو الغرق، فضلا عن أن يكون بعيدا قدر الإمكان عن المناطق التي ترتفع فيها درجة التلوث الجوي»^(٣).

فليس من المقبول أن نختار موقعا يجاور محطة بنزين أو مستودعا لأنايبب الغاز، أو محطة محولات كهربائية ذات جهد عال، أو مصنعا لمنتجات كيميائية قابلة للاشتعال، لأن خطر الحريق حينئذ سيكون كبيرا. كما أنه ليس من المنطق في شيء أن نختار موقعا يجاوز إحدى شبكات الصرف الصحي الرئيسية، أو غرف التفتيش، أو مجمعا لمواسير المياه، لأن خطر الغرق سيكون واردا. وكذلك فمن غير المعقول أن نختار موقعا وسط مجموعة من المصانع والورش التي تنفث الدخان والفيبار، مما يجعل خطر التلوث الجوي محققا.

وعلى ذلك فإن «الموقع المناسب يمكن العثور عليه في ضواحي العاصمة، أو قريبا من الأجهزة الإدارية»^(٤)، حيث الأرض الفضاء أكثر توافرا وأرخص سعرا. وهذا هو ما نراه في المراكز الوسيطة التي أقيمت في ضواحي تقع على مسافة أميال قليلة من العواصم، مثل ضاحية فونتابلو قرب باريس، وضاحية هايز قرب لندن، وضاحية سانت أوغسطين قرب بون، وضاحية سويتلاند قرب واشنطن.

وفي مصر، يمكن إلتماس موقع جيد لإنشاء مركز الأرشيف الوسيط في ضاحية مثل

(١) Cook : op.

(٢) Ibid ; Mahbs : op. cit. p. 22.

(٣) Mahbs : op. cit. p. 27.

(٤) Ibid.

المعادي أو مدينة نصر، أو مدينة المقطم، أو البساتين، فكلها ضواحي قريبة من العاصمة لا تبعد عنها كثيرا، وتتوافر فيها مواصفات الموقع الجيد إلى حد كبير.

٢ = المبني

اختلفت الآراء بالنسبة لموضوع مباني الأرشيف الوسيط، هل الأفضل استغلال المباني القديمة الموجودة بالفعل، وتطويرها بما يلائم متطلبات الأرشيف الوسيط؟ أم الأوفى إنشاء مباني جديدة تصمم خصيصا لأغراض هذه المراكز؟ وقد ساق كل فريق من العلماء الحجج والأسانيد التي تدعم رأيه.

علماء الفريق الأول الذين يرون استغلال المباني القديمة، حجبتهم الأساسية هي الاقتصاد في النفقات، فما دام الهدف الأساسي من إنشاء هذه المراكز هو التوفير في تكلفة تخزين وإدارة المحفوظات، فالواجب ضغط المصروفات إلى أقصى حد ممكن، وذلك بتجنب ما يصرف على الإنشاءات الجديدة لمباني هذه المراكز، فضلا عما يصرف في شراء الأرض، ومن ثم، فإنه يمكن استغلال بعض القصور أو الفيلات التي انقطعت ذرية ملاكها، أو آلت إلى الملكية العامة عن طريق الوقف أو المصاهرة، كما يمكن استغلال أجزاء من المباني الحكومية التي لم تعد مستخدمة، أو التي انتقل العمل منها إلى منشآت جديدة، وهناك دول أخذت بهذا الأسلوب «على سبيل المثال، فإن السلطات العامة في بلغاريا والمملكة المتحدة والنرويج قد استخدمت المباني الموجودة»^(١) كما نجد هذا الأسلوب مطبقا في «ولايتي كنتاكي، ومنيسوتا، وفي نيومكسيكو، وپورتوريكو، حيث استخدمت البنايات القديمة بحالتها أو عدلت لتلائم هذا الغرض»^(٢)

ولا شك أن هذا الأسلوب هو الأنسب للدول النامية ومنها مصر، ويمكن تطبيق هذا الأسلوب في مصر بسهولة كبيرة، ذلك أن فيها كثيرا من المباني الحكومية قد صارت شبه خالية، بعد انتقال المصالح التي كانت تشغلها إلى بنايات جديدة مثلا مبنى وزارة العدل في ميدان العباسية، الذي بعد شبه خال بعد انتقال الوزارة إلى مبناها الجديد بلاطوقلي، كما أن في مصر عددا كبيرا من الفيلات والقصور التي صوّرت أو آلت إلى جهاز الحراسة العامة، وبعضها لم يعد هناك من يطالب به. وفي مصر أيضا عدد لا بأس به من

Ibid.

(١)

Posner : Records center p. 111.

(٢)

القصور التي بناها الملوك والأمراء قبل الثورة، يمكن تحويل بعضها إلى متاحف، واستغلال البعض الآخر في إنشاء مراكز أرشيفية بسيطة. أقول إن الأخذ بهذا الأسلوب هو الأنسب لدولة نامية كمصر لسبب جوهري هو «قلة رأس المال، وهذه حجة يمكن الدفاع عنها طبعاً إذا كان المبنى من ذلك النوع الذي يمكن تحويله وتجهيزه بطريقة مناسبة واقتصادية».^(١)

أما الطريق الثاني، فيرى أصحابه أن عملية تحويل المباني ليست هي الأسلوب الأمثل، ذلك «أن ضخامة حجم الأوراق، تقوم كواحدة من أهم العقبات في سبيل التحويل الملائم، كذلك التكلفة الإنشائية العالية الناتجة عن تجهيز الأرضيات لجعلها قادرة على احتمال الثقل الضخم. كما أنه من الضروري في معظم الأحوال تجهيز مكاتب وحجرات البحث، وربما حجرات التعقيم، والتصوير، وأماكن الحفظ والخدمات الأخرى، ونادراً ما يمكن تحويل المباني الموجودة بصورة تسمح باستغلال أقصى مساحة صالحة لتخزين المحفوظات، وفي نفس الوقت تجهيز مساحة للإدارة وأماكن للخدمات، للحصول على أعلى درجة من التشغيل الفعال».^(٢)

كما أن أصحاب هذا الرأي يؤكدون على أن إنشاء المراكز في مباني جديدة مصممة خصيصاً لهذا الغرض، يتيح الفرصة كاملة لوضع كافة المواصفات العلمية والتقنيات الفنية المرجوة موضع التنفيذ، وذلك عن طريق اشتراك الأرشيفيين بتقديم المشورة للمهندس المعماري، الذي يمكنه بادية ذي بدء أن يراعى كافة المتطلبات الواجب توافرها.

ومن البلاد التي أخذت بهذا الأسلوب نجد «جمهورية ألمانيا الاتحادية وماليزيا قد استخدمت المباني الجديدة»^(٣)، ورغم المبررات التي يسوقها أصحاب هذا الرأي، والتي قد تجعل هذا الأسلوب يفوق سابقه، فإن الباحث لا يرى الأخذ به في مصر في الوقت الحالي على الأقل، نظراً لما يلقيه على كاهل الدولة من أعباء مالية ترهق ميزانيتها.

وتم أسلوب آخر في إنشاء مراكز الأرشيف الوسيطة، ظهر في بعض ولايات أمريكا، وهو «إيواء مراكز الأرشيف الوسيط ودرور الأرشيف التاريخية في ذات المبنى الواحد،

Mahbs : op. cit. p. 27.

(١)

Ibid. p. 28.

(٢)

Ibid. p. 27.

(٣)

ويمكننا أن نلاحظ هذا في البنايات الجديدة في ولاية نيويورك ومينسلفانيا وواشنطن،^(١) وقد كان الدافع وراء إبتداع هذا النمط هو «تقديم خدمة مرجعية فعالة للإدارات الحكومية»^(٢). كما أن ذلك يقدم مصادر متنوعة للباحث، مركزة في مكان واحد، توفر عليه مشقة الانتقال بين أكثر من جهة، وتزيد من كفاءة الضبط الأرضي.

وهناك أمر هام، ينبغي مراعاته عند الشروع في إقامة مبنى جديد، أو اختيار مبنى قديم لإنشاء مركز أرشيفي ومبسط، هذا الأمر هو ضرورة تناسب حجم المبنى مع حجم الأوراق المتوقعة حفظها فيه، مع وضع التوسعات المتوقعة مستقبلا في الاعتبار.

وإذا أردنا مايز Mabbs قاعدة أساسية يمكن على أساسها تقدير المساحة المطلوبة للمبنى وهي أن «كل ١ ١/٢ قدم طول من المحفوظات تحتاج إلى قدم مربع واحد من مساحة الأرض، وينفس أسس الحساب، فإن ما زنته طنا من المحفوظات سوف يحتاج إلى حوالي ١٠٠ قدم مربع من مساحة الأرض، كما ينبغي تخصيص حوالي ١٠ - ١٠٪ من المساحة الكلية للمركز للمكاتب وأماكن العمل»^(٣). أما كوك Cook فيرى أن القاعدة المثلى لكثافة التخزين في المراكز الوسيطة يجب أن تكون قدما مربعا واحدا من الأرض لكل خمسة أقدام مكعبة من المحفوظات، ويستشهد على ذلك بالاستقصاء الذي أجراه بنديون Benedon سنة ١٩٦٦ على ستة من مراكز الأرشيف الوسيط في الولايات المتحدة، شملت المركز الوسيط للحكومة الفيدرالية، ومركزا لإحدى الولايات، وأربعة مراكز خاصة تابعة لمجمعات صناعية، اتضح منه أن مساحاتها تتراوح بين «١٢ ألف إلى ٦٢ر٨٠٠ قدم مربع من الأرض، وتضم ما بين ٦٤ر٠٠٠ إلى ٢٦ر٠٠٠ قدم مكعب من المحفوظات»^(٤)

ولعل ما ذهب إليه كوك هو الأفضل، على اعتبار أن عامل التوفير في تكاليف التخزين هو أهم أهداف المراكز الوسيطة. أما تقدير مايز فإننا نرى فيه كثيرا من المبالغة، حيث لم يضع في اعتباره ارتفاع المبنى من الأرض إلى السقف، وإمكانية التخزين في طوابق متعددة من الرفوف.

Posner : op. cit. p. 111.

(١)

Ibid.

(٢)

Mabbs : op. cit. p. cit. p. 29.

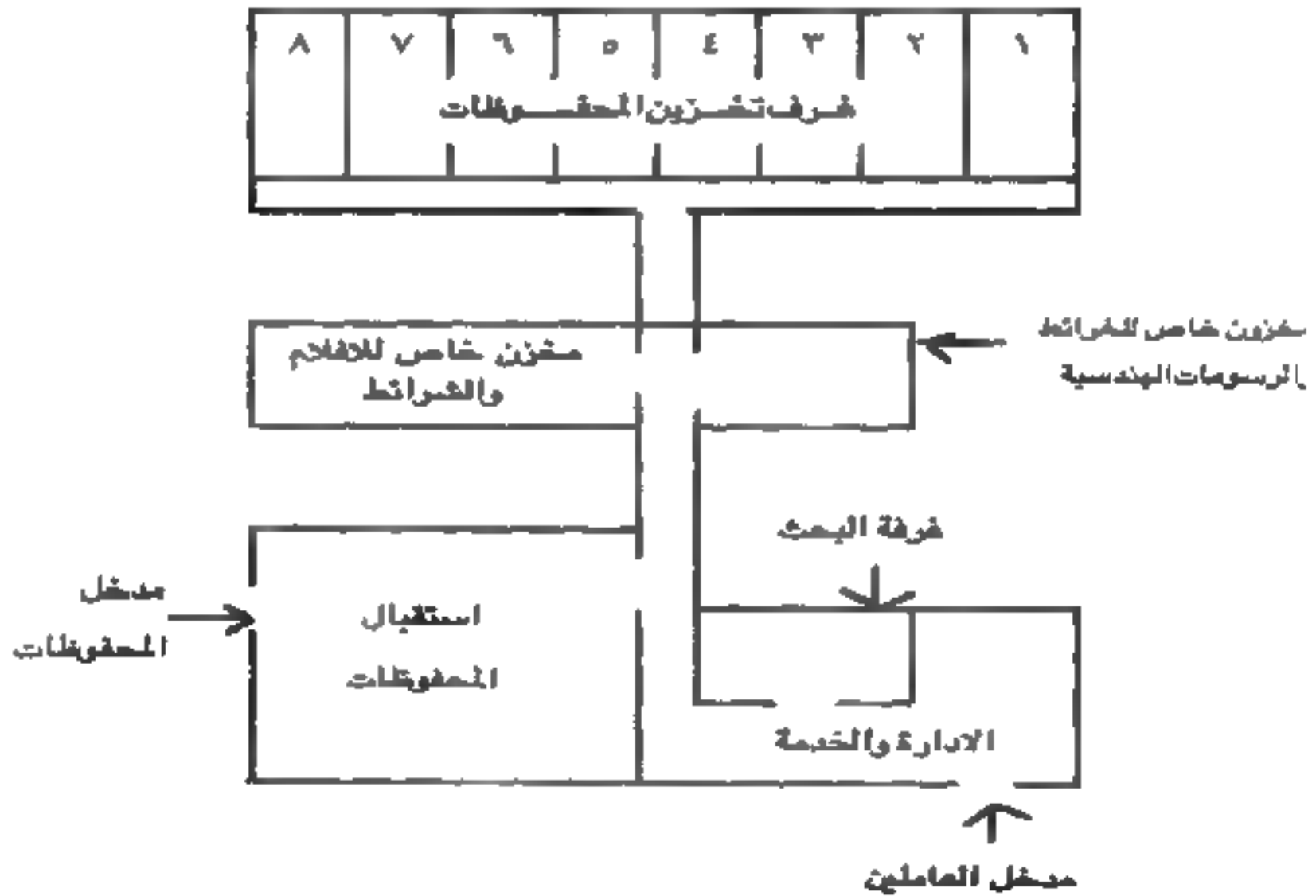
(٣)

Cook : op. cit. p. 44.

(٤)

التصميم الهندسي للمركز الوسيط

عند تصميم مراكز الأرشيف الوسيط لابد من الفصل بين الجزئين اللذين يتكون منهما، وهما المخزن والإدارة، مع وجود ممر يصل بينهما. هذا الممر ينبغي أن يكون معزولاً بواسطة باب مقاوم للذيران على أول الممر من جهة الإدارة، وباب على آخر الممر من جهة المخزن، وذلك حتى لا تنسرب النيران عند اشتعالها من مكان الإدارة الذي قد يضم مواد ملتهبة إلى مكان المخزن. والتصميم التالي يوضح ذلك، وهو لمركز محفوظات مجموعة الصليب البريطانية في مدينة Inthlingborough (١)



شكل رقم (٣)

هيكل تخطيطي لمركز محفوظات مجموعة الصليب البريطانية

ويلاحظ أن هذا التصميم كما أورده كوك تصميم مبسط أكتفى فيه بالإطار العام دون التفاصيل الدقيقة للمركز، الذي يجب أن يضم إلى جانب المخازن التي تحتل حوالى ٩٠٪ من مساحة المبنى، أماكن للمكاتب والخدمات.

وقد أورد مايز في الفقرة التالية تفصيلا جيدا لأماكن الخدمات حيث يذكر «أن أنواع أماكن الخدمات التي يجب وضعها في الاعتبار هي:

حجرة مغطاة لشحن وتفريغ عربات النقل، مزودة بمساحة مناسبة لاستقبال الوثائق الإدارية المحولة من الهيئات عند وصولها، غرفة أو غرف ذات إضاءة جيدة لفرز وإعداد الوثائق مزودة بمناضد ورفوف، غرفة البحث أو المراجع، التي يجب أن تكون جيدة الإضاءة ومجهزة بمناضد وكراسي... الخ لاستخدامها في المقام الأول من جانب منسوبي الهيئات والإدارات التي تحصل الوثائق إلى المركز، غرفة تصوير، غرفة لعمليات الصيانة وإعادة التجليد، مكاتب لهيئة العاملين بمركز الأرشفة الوسيط^(١). ثم يستطرد مايز مشيرا إلى بعض المرافق الضرورية للمركز مثل موقف للسيارات، وحجرة لتعقيم الوثائق ومزود incinerator لإحراق الوثائق المستغنى عنها، وبوراء مياه، وأخيرا بوفيه للعاملين.

وبناء على ما قدمه مايز من تفاصيل، أمكن لنا أن نضع تخطيطا تصوريا لتصميم مركز أرشيفي وسيط (شكل رقم ٤). وهذا المركز المقترح هو أرشيف وسيط مركزي، يقام في العاصمة وتبلغ مساحته ٢٤,٧٠٠ مترا مربعا.

Mabbs : op. cit. p. 32.

(١)

ويمكن إجمال تفاصيل هذا التصميم المقترح كما يلي:

١ - صالة مساحتها 20×25 مترا تقريبا مزودة بعدد من المناضد الكبيرة، إلى جانب عدد من الرفوف المعدنية، وعريتين لنقل المحفوظات. تستخدم هذه الصالة في استقبال وتنظيف المحفوظات الواردة، ومراجعتها على حوافظ التسليم للتأكد من ورودها كاملة وإرسالها إلى التعقيم، وبعد ذلك توجه إلى حجرات الإحصائيين. وتستخدم كذلك في ترحيل المحفوظات المستغنى عنها، أو المحولة إلى الأرشيف القومي.

٢ - حجرة مساحتها 12×12 مترا تقريبا، مزودة بأجهزة التبخير، يتم فيها تعقيم المحفوظات الواردة.

٣ - حجرة مساحتها 15×17 مترا تقريبا، مزودة بأجهزة وأبواب الترميم والصيانة وورشة تجليد، يتم فيها ترميم وتجليد الأوراق والسجلات التالفة أو الممزقة.

٤ - حجرة مساحتها 15×8 مترا تقريبا، مزودة بمكاتب ورفوف معدنية لإحصائي التقييم، حيث يتم فيها فحص المحفوظات، وتقدير أهميتها، وتقرير مدد حفظ كل نوع منها، واستبعاد ما لا قيمة له بإعائته مرة ثانية إلى صالة الترحيل رقم (١)، وإرسال ما يحتاج إلى ترميم إلى ورشة الترميم.

٥ - حجرة مساحتها 15×8 مترا قريبا، مزودة بمكاتب ورفوف معدنية يتم فيها ترقيم المحفوظات وتصنيفها.

٦ - حجرة مساحتها 15×8 مترا تقريبا، مزودة بمكاتب ورفوف معدنية، يتم فيها فهرسة المحفوظات، وتكشيف ما يحتاج منها إلى إعداد كشافات.

٧ - حجرة مساحتها 15×8 مترا تقريبا، مزودة بعدد من المناضد المتوسطة وعريتين لنقل المحفوظات، يتم فيها إعداد وإرسال المحفوظات للتسكين داخل المخازن.

٨ - مخزن مساحته 30×15 مترا تقريبا، مزود بدواليب معدنية ذات شموعات لحفظ الخرائط والرسوم الهندسية.

٩- مخزن مساحته ٦٠ x ١٥ مترا تقريبا، مزود بشانونات لحفظ الوثائق غير الورقية كالأفلام والأسطوانات وغيره.

١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥ - ستة مخازن متعائلة، مساحة كل منها ٦٠ x ٢٠ مترا تقريبا، مزودة بتركيبات من الرفوف المعدنية لحفظ المحفوظات الورقية من ملفات وسجلات.

١٦ - حجرة تصوير مساحتها ٢٠ x ٢٠ مترا قريبا، مزودة بآلة تصوير ميكروفيلم وجهاز قارئ، طابع وآلة تصوير مستندات ومعمل تلميع.

١٧ - قاعة بحث مساحتها ٣٠ x ٢٠ مترا تقريبا، مزودة بعدد من المناضد متوسطة الحجم وكراسي للباحثين، وجهازى قراءة أفلام، وعدد من الرفوف المعدنية عليها مجموعة من المراجع اللازمة للبحث، وبها أيضا مجموعة من أبراج الفهارس ومكتب ملاحظ القاعة.

١٨ - حجرة الاسعافات والأمن مساحتها ١٢ x ١٠ مترا تقريبا، مزودة بمكاتب وشانونات.

١٩ - حجرة مدير المركز مساحتها ٢٠ x ١٥ مترا تقريبا، مزودة بمكتب للمدير، ومكتب لسكرتيرة، وأنتريه لإنتظار الزوار، ومنطقة إجتماعات.

٢٠ - حجرة مساحتها ٢٥ x ١٥ مترا تقريبا تقسم داخليا، مزودة بمكاتب وشانونات لموظفى المركز والإداريين والكتبة.

٢١ - حجرة مساحتها ٣٠ x ٢٠ مترا تقريبا بها استراحة وبوفيه للعاملين والباحثين لتناول المشروبات والمأكولات ، ويحظر تماما دخول أى منها إلى أجزاء المركز.

٢٢ - حجرة مساحتها ١٥ x ١٠ امتار، وتستخدم كمخزن للأبوات الكتابية وغير ذلك من المهمات التى تستخدم فى النظافة وما إلى ذلك.

٢٣ - سطح جمالونى من الاسبستوس اليلاستيك يظل موقف شاحنات المحفوظات، سواء التى تقف على رصيف الشحن أو التى تنتظر دورها، لمنع سقوط المطر على الأوراق أو أية أخطار أخرى.

٢٤ - سطح جعائوني أو عادي من الاسيستوس البلاستيك يظل موقف السيارات الخاصة بموظفي المركز والباحثين.

٢٥ - دورة مياه بها ثلاث أحواض وأربعة مراحيض.

وقد روجبت الاعتبارات التالية في هذا التصميم:

١ - أن تكون المخازن أكثر سمكا من جدران الغرف، ومدهونة بطلاء مقاوم للنيران، مع وجود المخازن في الطرف الخلفي من المبنى لإمكان التوسع أفقيا ورأسيا.

٢ - تبلغ مساحة المخازن حوالي ٨٨٥٠ مترا مربعا، فإذا أضفنا طابقا ثانيا من المخازن، لبلغت مساحتها ١٧٧٠٠ مترا مربعا، وهذا يعادل حوالي ٨٠٪ من المساحة الإجمالية للمركز، وهي نسبة جيدة، إذا وضعنا في الاعتبار أن هناك مساحات فضاء متروكة لمواقف السيارات.

٣ - وجود ممرات خارجية تفصل بين أجزاء المبنى للعمل على تقليل الأخطار، وذلك حسب ما ورد في المعايير الدولية لمركز الأرشفة النوسيط.

٤ - وجود ممرات متسعة لا يقل عرضها عن ٨ قدم في المخازن لسهولة تحريك عربات المحفوظات واستخدام سلالم للوصول إلى الرفوف العليا، كما توضع في هذه الممرات أنابيب غاز ثاني أكسيد الكربون لمقاومة الحرائق.

٥ - كذلك توجد طرق تفصل بين الغرف في أجزاء المبنى الخاصة بالإدارة والخدمات، وهي مسالة حيوية في سلامة المبنى، وتحقيق أقصى درجة من الأمان.

٦ - يراعى أن تكون حوائط غرف الإدارة والخدمات، مثلها الأسفل مبنى بالطوب، والباقي من الزجاج لإمكان مراقبة العمل.

٧ - وجود البوفية، ودورة المياه، ومخزن الأدوات الكتابية في طرف المبنى، في أبعد نقطة عن خط سير تداول المحفوظات، وتبنى جدرانها بالطوب مع تزويدها بمضخات إطفاء رغوية.

٨ - وجود غرفة الاستعلامات والأمن بجوار الباب الرئيسي لسهولة الاستعلام. وفي مواجهة الممر الرئيسي المؤدى إلى المخازن وكذلك قاعة البحث وغرف الإدارة، وذلك لإحكام الرقابة على أجزاء المبنى، وإتاحة أكبر فرصة للتحرك السريع لمواجهة أى أخطار ناشئة.

٩ - أغفل التصميم - عن عمد - وجود مرمم لإحراق الأوراق المستغنى عنها. والواقع أننا لا نفضل وجود مثل هذا المرمم فى المبنى لخطره الشديد، فربما تندلع منه النيران، أو يسبب تلوثاً جويًا، وفى رأينا أن الوسيلة المثلى للتخلص من الأوراق هو فرمها ثم بيعها لشركات الورق، لإعادة تصنيعها.

١٠ - من الأمور الهامة أن يكون ترتيب أجزاء المبنى ومراقبة متمشياً مع تسلسل العمليات الفنية والإدارية، لاسيما فيما يتعلق بدورة العمل فى المحفوظات الواردة والمرحلة، ويوضح الشكل المقترح رقم (٥) خطوط سير العمل التى أملت ترتيب أجزاء المبنى فى التصميم المقترح، مع الإقلال إلى أقصى حد ممكن من الخطوط العكسية وجعل العمل فى خط واحد قدر الإمكان.

وظائف المراكز الأرشيفية الوسيطة

تحدد وظائف المراكز الأرشيفية الوسيطة فى النقاط التالية:

١ - استقبال وإيواء الوثائق الإدارية المصولة من الجهاز الإدارى بالدولة، وهى تلك التى أطلقنا عليها إسم المحفوظات.

٢ - القيام بمختلف العمليات الفنية والإدارية التى تحقيق الضبط الأرشيفى على المستوى المحلى والقومى، هذه العمليات هى التى يمكن بواسطتها تحقيق السيطرة الكاملة من جانب السلطات الأرشيفية العامة فى الدولة على كل الوثائق الإدارية، منذ نشأتها وحتى نهاية وجودها، وأعنى بها عمليات التقييم، والاستبقاء، والعزل، والتحويل إلى الأرشيف لقومى، والإهلاك.

٣ - خدمة المحفوظات وتداولها.

أولاً : إستقبال وإيواء المحفوظات

إن الوظيفة الأولى، والتي تمثل في نفس الوقت الهدف الأساسي من إنشاء المراكز الوسيطة، هي إتاحة الفرصة للجهاز الإداري في الدولة بمختلف وحداته، للتخلص من الوثائق الإدارية التي استنفذت كل أو معظم قيمتها الإدارية، حتى تتمكن هذه الوحدات من تدبير المساحات اللازمة لتسكين الوثائق الإدارية المتداولة. فالوظيفة الأولى للمركز الوسيط هي أن يقبل دون قيود تحويلات المحفوظات من الإدارات الحكومية المنبع دون أى تغيير في أوضاعها القانونية.^(١)

والجملة الأخيرة في الفقرة السابقة، يقصد بها أن تظل ملكية الأوراق تابعة «للهيئات الإدارية التي حولتها»^(٢)، كما قد يقصد بها أيضاً أن تخزن المحفوظات المحولة بنفس ترتيبها الأصلي الذي كانت عليه في جهاتها الأصلية المنشئة.^(٣)

ويقوم المركز الوسيط باستقبال المحفوظات المحولة إليه «بالاتفاق بين المسؤولين في الأرشيف القومي والمسؤولين في الإدارة التي تقوم بالتحويل»^(٤)، وكذلك المسؤولين عن مركز الأرشيف الوسيط.

وإذا كان من الأمور المقررة - في حالة التحويل الإداري المباشر من الهيئات الإدارية إلى الأرشيف القومي رأساً - أن يتم التحويل مرة واحدة أو مرتين في العام، في موعد معلوم تحدده اللوائح فإن قيام الأرشيف الوسيط يوفر ميزة تحويل الوثائق الإدارية على مدار العام، مما يجعل عبء العمل مرزعا على شهور العام الإثنى عشر، وفي هذا تخفيف عن كاهل الهيئات الإدارية، التي تجد لديها متسعاً من الوقت لتسليم المحفوظات وقتما تشاء، وتخفيف عن كاهل الأرشيف الوسيط، الذي يمكنه ترتيب جدول زمني لاستقبال محفوظات الهيئات المختلفة، فلا تأتيه المحفوظات دفعة واحدة مما يربك عملية الاستقبال،

Rieger : Modern records, p. 207.

(١)

Mabbs : op. cit. p. 43.

(٢)

Rieger : op. cit; Mabbs : op. cit. p. 50.

(٣)

(٤) حسن الحلو : نفس المصدر ، ص ١٦.

فضلا عما فيه من تخفيف عن كاهل الأرشيف القومي، الذي يمكنه استقبال الوثائق ذات القيمة التاريخية الدائمة في الوقت الذي تكون فيه مخازنه مستعدة لتلقي مزيد من المقتنيات، فالمركز الوسيط في هذه الحالة «يستخدم كمساحة تخزينية مؤقتة للوثائق التي يمكن الحكم عليها بأنها ذات قيمة إلى أن تصبح المؤسسة الأرشيفية (الأرشيف الإقليمي أو القومي) مستعدة لاستقبالها»^(١)

إجراءات تحويل المحفوظات

من المهم أن تنقسم إجراءات تحويل المحفوظات إلى المركز الوسيط بالبساطة والبعد عن التعقيدات الروتينية، حتى لا تتسبب في نفور الهيئات الإدارية من التعامل مع المركز، كما يجب أن تكون «الاستمارات والنماذج المستخدمة في التحويل المادي للمحفوظات شديدة الاختصار»^(٢).

وسأورد في الخطوات التالية، تفاصيل الأسلوب الذي يقترحه الباحث - اعتماداً على قراءاته ومشاركاته العملية - لتنظيم عملية تحويل الوثائق الإدارية الراكدة إلى المركز الوسيط:

- ١ - عندما ترغب إحدى الهيئات أو الإدارات الحكومية في التخلص من بعض - أو كل - الوثائق أو الأوراق التي لم تعد مطلوبة لديها، يتعين عليها أن ترسل خطاباً إلى إدارة الأرشيف القومي - باعتباره السلطة الأرشيفية المسؤولة في الدولة - تطلب فيه الموافقة على تحويل ما تريد الاستغناء عنه، والمبين في الكشف المرفقة بالخطاب.
- ٢ - في حالة موافقة الأرشيف القومي على التحويل، فإنه يقوم بتحويل خطاب الهيئة الطالبة إلى مركز الأرشيف الوسيط، مشفوعاً بموافقة صريحة من الأرشيف القومي على إجراء التحويل، وكذلك الموافقة على الكشف المرفقة وملاحظاته عليها إن وجدت.
- ٣ - يقوم المركز الوسيط بالرد على الهيئة طالبة التحويل، يخبرها بموافقة الأرشيف القومي، ويخطر بها بالموعد الذي تحدد لاستقبال محفوظاتها.

Rieger : Modern records, p. 207.

(١)

Ibid.

(٢)

١١ - عندما يصل رد المركز إلى الهيئة أو الإدارة طالبة التحويل، يقوم مركز المعلومات الإدارية بالهيئة أو الإدارة بتقريب كشوف الاستيعاد التي سبق إرسال صورة منها إلى الأرشيف القومي في إستمارة التحويل المقتنة Standard transfer forms التي يطلق عليها «حواظ التسليم»، مع مراعاة تنفيذ الملاحظات التي أيدأها الأرشيف القومي، وتكتب هذه الحواظ من أصل وصورتين «تضع عليها الهيئة أو الإدارة المحولة بيانات مفصلة عن المحفوظات، وتعتمد درجة التفصيل المطلوبة على طبيعة المحفوظات، ونوع الخدمة المرجعية التي سيطلب من المركز الوسيط تلبيتها، وفي بعض الحالات لا يقتصر الأمر على تقديم قوائم تحويل مفصلة، بل أيضا بعض أدوات البحث مثل أي فهارس بطاقة مستعملة في الإدارات الأصلية للإشارة إلى ملفاتها»^(١) وتقوم الهيئة أو الجهة الإدارية المحولة بإرسال أصل الحواظ وصورة منها مع مندوب التسليم، أما الصورة الثانية من الحواظ فتوضع داخل الصناديق أو الحزم الحاوية للمحفوظات.

٥ - تقوم الهيئة أو الجهة الإدارية، بعد إعداد حواظ التسليم، بحزم المحفوظات المحولة، وتعبئتها في صناديق كرتونية تحمل أرقاما متسلسلة، وقد يستعاض عن الصناديق بأغلفة من الورق السميك، حيث يمكن «أن تحدد إجراءات تحويل المحفوظات للمركز الوسيط أي متطلبات خاصة بالتعبئة، مثل استعمال الصناديق أو الحواظ القياسية التي يجب أن توضع فيها المحفوظات قبل نقلها إلى المركز»^(٢)

ومن الضروري أن توضع صورة من حواظ التسليم داخل الصناديق أو الحزم مع كتابة الرقم المتسلسل للصندوق أو الحزمة على أصل الحواظ وكذلك صورها بقصد المراجعة والجرد. ويرى مابز أن تكاليف إعداد ونقل المحفوظات إلى المركز الوسيط مسئولية الهيئة المحولة، ويرى آخرون أن يشارك المركز في تحمل تكاليف النقل، فهم يرون أن «يقع عبء أعداد الوثائق للتحويل على عاتق الإدارة التي تقوم به في حين يقع عبء نقلها إلى المركز الوسيط على المركز نفسه»^(٣)

Mahbs : op. cit. p. 42.

(١)

Ibid.

(٢)

(٣) حمن ١ خطوة : نفس المصدر من ص ١٦ - ١٧.

عند ورد شحنة المحفوظات إلى المركز الوسيط، يقوم موظفو الإستقبال بإستقبالها على رصيف الشحن والتفريغ، ثم إدخالها إلى قاعة الإستقبال، حيث تتم عملية مراجعة محتويات كل صندوق أو حزمة على صورة حافظة التسليم المرفقة بداخلها للتأكد من سلامة محتويات الصندوق، ثم تتم مراجعة هذه الصورة على الأصل والصورة الثانية التي بيد مندوب التسليم، للتأكد من مطابقة البيانات في كل منهما. فإذا وجد نقص أو اختلاف يشار إليه في الحواظ (أصلها وصورها) على أن يتم إستكمالها من الهيئة أو الإدارة المحولة.

٧ - بعد التحقق من وصول المحفوظات كاملة، فإنه «يتم التوقيع على إحدى نسختي إستمارة التحويل (حافظة التسليم) من جانب مدير المركز وتعاد إلى الهيئة المحولة كإيصال إستلام»^(١)، ويحتفظ المركز بأصل إستمارة التحويل ويرسل الصورة المتبقية إلى الأرشيف القومي للعلم بإتمام عملية التحويل، وهذه الصورة يحتفظ بها الأرشيف القومي كقائمة جرد ومراجعة عند إنتهاء مدة إستبقاء المحفوظات في المركز الوسيط، وحلول وقت التصرف فيها، إما بتحويلها إليه أو إهلاكها.

٨ - يقوم المركز الوسيط بعد تنظيف وتعقيم المحفوظات، بوضع البطاقات الخاصة بالمركز على كل مجموعة^(٢)، بعد كتابة البيانات التي توضح هوية المجموعة ومصدرها وتاريخ بدايتها ونهايتها، وعلاقتها بغيرها من المجموعات، وكذلك أي رموز خاصة بعمليات الترتيب والتخزين، ومدة الإستبقاء المقررة لها في جداول الإستبقاء retention scheduels ورقم المخزن والرف الذي ستوضع عليه.^(٣)

٩ - يقوم المركز بعد ذلك بترتيب حواظ التسليم (الأصل المسلم إليه)، بعد إضافة دالات أماكن محتوياتها (رقم المخزن والرفوف)^(٤)، في أراج معدنية (شانونات)، هذا «ويمكن ترتيب الحواظ زمنيا أو منطقيا (تبعا لتركيب الإدارات أو الوظائف الإدارية أو تبعا لموضوعات الأعمال الإدارية).

Mabbs : op. cit. p. 42.

(١)

Cook : op. cit. p. 42, 51.

(٢)

Ibid. p. 50.

(٣)

Mabbs : op. cit. pp. 43 - 44.

(٤)

وإن كل صنف من أصناف هذه الترتيبات يعطى فهرسا من نوع خاص، كذلك يمكن تلخيص هذه الحوافظ على بطاقات، وترتيب هذه البطاقات وفقا لهذه الترتيبات السابقة كلها،^(١) ويجب الحرص تماما على أن تكون هذه الإجراءات الفنية التي يقوم بها المركز لإنشاء أى من وسائل الإيجاد أو معينات البحث مستقلة، أعنى أنها لا يجب أن تعس من قريب أو بعيد الترتيب الأصلي للمحفوظات الذي جاءت به من الهيئة المحولة. وفي هذا إعمال لمبدأ إحترام الوحدة الأرشيفية الذي ينادى به علماء الأرشيف، وهكذا فإن الإحالات الإضافية التي يعطيها المركز الوسيط للوثائق المحولة إليه ينبغي أن تكون متصلة بنظام ترتيبها الأصلي.^(٢)

ثانياً، تقييم وعزل الوثائق الإدارية الراكدة

أما الوظيفة الثانية للمراكز الوسيطة، والتي تعد أهم وظائفها على الإطلاق، فهي القيام بعملية فحص كل نوعيات الوثائق الإدارية التي ينتجها الجهاز الإدارى بالدولة، بهدف تقدير قيمة كل منها بواسطة فريق مشترك من الإداريين والأرشيفيين، وهذا التقييم هو الذى يمكن بواسطة الحكم على مستند ما بالبقاء أو الفناء، وبذلك يمكن عزل المحفوظات حسب درجات أهميتها، وما تحمله من قيم.

والتقييم appraisal عملية تهدف أساسا إلى «تقرير ما إذا كانت الوثائق التي تتضمنها جداول الإستبقاء، ذات قيمة تكفى لتحويلها وإبقائها بصفة دائمة تحت رعاية المؤسسات الأرشيفية (الإقليمية أو القومية)، أو تقرير إهلاكها بعد فترة من الزمن طالت أو قصرت، إذا لم تكن لها هذه القيمة الدائمة»^(٣)

ولا شك أن عملية التقييم هذه، تعمل فى الواقع أقوى مبررات إنشاء المراكز الأرشيفية الوسيطة، ذلك أن القيام بها فى غير هذا المكان، يؤدي بالضرورة إلى وقوع أخطاء جسيمة، ويسبب حرجا للسلطات الأرشيفية العامة فى الدولة، كما يؤدي إلى انعدام سيطرتها على الكميات الهائلة من الوثائق الإدارية، تنظيما ومتابعة وحفظا وخدمة، وهى الأمور التي تشكل فى مجموعها ذلك المفهوم العام لضبط الأرشيفى archival control

(١) حسن الطوة : نفس المصدر من ٧٧ : 56 . Cook : op. cit. p. 56

Mabbs : op. cit. p. 43.

Rieger : op. cit. p. 204.

للوئائق الإدارية، فمن المهم أن «يتم التقييم في المراكز الأرشيفية الوسيطة إن وجدت، وهذا هو الأمل»^(١). فالقيام بهذه العملية في الإدارات والهيئات الإدارية مستحيل نظرا لضيق المساحة المخصصة لحفظ الوثائق الإدارية، ورغبة هذه الهيئات في سرعة التخلص مما لم تعد هي في حاجة إليه منها، لتوفير مكان تحفظ فيه الكم المتزايد من الوثائق الإدارية المتداولة. كما أن عملية التقييم تستلزم وقتا طويلا وأناة في إصدار الأحكام، وهو ما لا يمكن توفيره بسهولة في مراكز المعلومات الإدارية. وقد ينتج عن ذلك قيام الهيئات أو الإدارات بإهلاك جائر متسرع لمستندات قد تظهر الحاجة إليها بعد ذلك، وفي هذا ضياع لمصادر ذات أهمية للبحث العلمي والتاريخي. والخسارة محققة «فمتى ما أهدمت الوثائق، لا يمكن استرجاعها، لأنها غالبا ما تكون أصلا أو نسخة وحيدة فقط، لذلك يجب على الأرشيفي، عندما يصدر أحكاما بالقيمة، أن يكون دقيقا، خاصة فيما يتعلق بتحليل نظام الإدارة أو الهيئة التي يتعامل مع وثائقها وأوجه نشاطها، ويجب أن يكون بعيد النظر لديه نظرة مستقبلية، لما إماما كاملا بما قد تحتاجه الأبحاث، وما قد يستجد من اهتمامات»^(٢) كما أن القيام بعملية التقييم في الأرشيف القومي يواجه نفس المحظورات، وقد ينتج عنه التسرع في ضم مجموعات من المحفوظات إلى رصيد المقتنيات الثمينة، وهي خلو من أية قيمة تبرر الاحتفاظ بها، مما يؤدي إلى تكس مخازن الأرشيف القومي بأوراق عديمة القيمة، وحرمان وثائق أرشيفية أكثر قيمة منها من فرصة وجود مكان لاستقبالها داخل الأرشيف القومي.

والوثائق الإدارية – أيا ما كان شكلها، أو طبيعتها، أو العمل الذي أنشئت من أجله – نوعان من القيم هما: القيمة الأولية Primary value والقيم الثانوية Secondary values^(٣).

أ- القيمة الأولية

هي الأهمية التي يستمدّها المستند من الهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله، أو هي القيمة الإدارية. وتقدير هذه القيمة لا يدخل في عملية التقييم التي نتحدث عنها، وليس

(١) حسن الخطوة : نفس المصدر ص ٢٤.

(٢) Schellenberg : op. cit. p. 19.

(٣) Ibid. p. 14.

للأرشيف الوسيط دور في تقدير هذه القيمة، بل هي مسئولية الهيئة الإدارية المنشئة وحدها. فمسئولية تقدير القيمة الأولية تقع على عاتق الإداريين أنفسهم، سواء كانوا إحصائي وثائق إدارية، أو غيرهم من المسؤولين عن فروع النشاط المتعددة في الهيئة أو الإدارة، وذلك بحكم التصاقهم بالعمل، وممارستهم له فترة طويلة، مما يكسبهم قدرة الحكم الصائب على القيمة الأولية للوثائق الإدارية. وهذا ما ذهب إليه شلنبرج حين يذكر «إن موظفي الوثائق الإدارية، وغيرهم من موظفي الهيئة أو الإدارة مسئولون بصفة رئيسية عن الحكم على القيم الرئيسية للمعلومات الإدارية. إن موظفي الهيئة يحتفظون بالوثائق الإدارية بغرض الاستخدامات الإدارية والقانونية والمالية المتداولة، ولذلك يمكنهم الحكم على قيمتها من حيث صلتها بهذه الاستخدامات، وهذا أمر مناسب تماماً»^(١)

وينتج عن تقدير القيمة الأولية للوثائق الإدارية، تحديد مدد استبقاء retention periods هذه الوثائق في الهيئة أو الإدارة المنشئة، ولكن يجب على السلطات الأرشيفية العامة ألا تترك أمر الوثائق الإدارية للهيئات تتصرف فيها كيف تشاء، فإن ذلك يسبب خلا للضبط الأرشيفي. ومن هذا المنطلق إرتأت كثير من الدول، أن تشارك مراكز الأرشيف الوسيط بتقديم المشورة للهيئات الإدارية، لمساعدتها في وضع جداول مدد استبقاء الوثائق الإدارية بها، كما سيأتي ذكره في الحديث عن الوظيفة الثالثة من وظائف مراكز الأرشيف الوسيط.

ب- القيم الثانوية

يقصد بها الفوائد التي قد تعود على المجتمع من الاحتفاظ بجزء من المحفوظات التي لم تعد قيمتها الإدارية الأولية تبرر الإبقاء عليها، أو هي المعلومات التي يمكن أن تقدمها هذه المحفوظات، ولم تكن في ذهن الهيئة أو الإدارة التي أنتجت هذه المحفوظات وقت إنشائها. فالقيم الثانوية للوثائق الإدارية لا تظهر أثناء العمر الإداري، وإنما تبدأ في الظهور «عندما تستنفذ أغراضها الجارية، وتصبح مفيدة للأبحاث التاريخية وغيرها، علماً

Ibid. p. 28.

(١)

بأن الجزء الأكبر من الوثائق الإدارية لا تصبح له قيمة ثانوية على الإطلاق^(١). ولا شك أن الجزء الأخير من العبارة السابقة، يوضح تماما مبرر القيام بعملية تقييم دقيقة، وهي العملية المقصود بهذا المبحث، والتي تتم خارج نطاق الهيئات الإدارية، ويفضل كثيرا أن تتم في مراكز الأرشفة الوسيط.

وقد تناولت كثير من المصادر هذه القيم بالحديث، إلا أن العالم ريجر M. Rieger قد ذكرها بكثير من التفصيل والدقة، لذلك أفضل أن أنقل عنه في الفقرة التالية ما ذكره عن فئات القيم الثانوية^(٢)، وهي:

١ - القيمة الإدارية، أو القانونية، أو المالية المستمرة بالنسبة للإدارة الحكومية المنبع، أو الإدارة الحكومية الأخرى، حتى بعد أن تفقد الوثائق الإدارية قيمتها الأولية للعمليات الجارية.

٢ - القيمة التي يمكن أن تحوزها الوثائق الإدارية، والتي تستخدم لحماية حق مدني أو قانوني، أو غيرها من حقوق الأفراد أو الشعب ككل، أي قيمة «الحقوق الفردية» - indiv-dual rights.

٣ - قيمة الإثبات evidentiary أو التوثيق الوظيفي functional documentaion أعنى تلك القيمة التي تعكس التطور التاريخي للهيئة الحكومية المنشئة للوثائق الإدارية، بالشكل الذي تأسست به، ووظائفها بحكم القانون أو نظام معين، وكذلك هيكلها التنظيمي، وبرامجها، وخططها، وعملياتها، والقرارات الهامة التي أصدرتها.

ولا شك أن الوثائق الإدارية التي تملك هذه القيمة تظل مطلوبة لأمد طويل كدليل على الأسلوب الذي تتبعه الهيئة الحكومية في إدارة العمل، ومباشرة المسؤوليات المسندة إليها رسميا. بل أكثر من ذلك لاستثمار الخبرة الكامنة في هذه الوثائق الإدارية، فإن الموظفين الجدد الذين يقع عملهم في نفس دائرة المسؤولية يمكن أن يفيدوا من نجاحات

(١) حسن الطوة : نفس المصدر ، ص ١٠.

(٢) Reiger : op. cit. pp. 204 - 205.

والوقوف على تفاصيل أكثر عن معايير التقييم يراجع:

Schellenberg : op. cit. , pp. 133 - 160 ; Cook : op. cit. , pp. 60 - 77.

وإحباطات أسلافهم. فالوثائق الإدارية من هذا النوع تساعد في توفير الاستمرار والاتساق لمواقف الهيئة المنشئة لها طول الوقت.

■ - القيمة الإعلامية informational value أى تلك التى تسهم بقوة فى البحث والدراسة فى أى مجال من مجالات المعرفة. وعملية التقييم هنا تُغلب القيمة البحثية المحتملة للمحفوظات بالنسبة للمؤرخين وعلماء السياسة والاقتصاد والاجتماع والجغرافية والاحصاء، فهى ذات فائدة محققة لعلماء الاجتماع والطبيعيين، وطلبة الدراسات الإنسانية والاجتماعية على اختلاف فروعها.

وكما سبق القول، فعملية تقييم المحفوظات تتم فى مراكز الأرشيف الوسيط، ويقوم بها - أو بالأحرى يقوم بتطبيق معايير التقييم المقننة - مجموعة من المتخصصين فى المراكز الوسيطة يطلق عليهم المقيمون appraisers، وهم أرشيفيون متخصصون^(١)، ينضم إليهم - حسب الحاجة - بعض المؤرخين أو الاقتصاديين أو علماء الاجتماع، أو غير ذلك من التخصصات، وذلك كمستشارين للمشاركة فى إصدار الأحكام على مجموعات المحفوظات التى تحتاج إلى خبرة إضافية.^(٢)

ولا يدخل فى عمل هؤلاء المقيمين، الحكم على القيمة الأولية للوثائق الإدارية، «فالقيم لا يهتم بالقيمة الأولية التى تتضمنها الوثائق الإدارية بالنسبة للهيئة الحكومية المنشئة، والتى تتعلق بإنجاز وظائفها الأساسية، لكنه يركز على القيم الثانوية، أى القيم المتبقية التى يمكن أن تحوزها المحفوظات حالما تصبح راكمة».^(٣)

وعلى هذا يمكن القول بأن عملية التقييم تبدأ عندما تصل المحفوظات إلى المراكز الوسيطة، أما قبل ذلك فالهيئات الإدارية هى التى تحدد ما يبقى لديها، وكم من الوقت يمكن أن يبقى، وما يمكنها استبعادها، وأسلوب الاستبعاد المتاح لديها هو التحويل إلى المركز الوسيط، أما الإهلاك فليس من سلطتها.

ومن الأمور الهامة التى تساعد على قيام عملية تقييم سليمة وبقية أو أقرب ما تكون

Rieger : op. cit. p. 204.

(١)

Cook : op. cit. p. 61.

(٢)

Reiger : op. cit. p. 204.

(٣)

إلى الدقة، أن تحفظ الوثائق الإدارية وتنظم بصورة جيدة في هياتها الأصلية، فهذا أثره الكبير في مساعدة المقيمين في القيام بعملهم بشكل سليم مريح، وقد قرر شلنبرج هذا المبدأ حين قال «إن أحكام الأرشيف على القيم له تأثير بالطبع على مدى اكتمال التوثيق بخصوص موضوع معين، لكن الكيفية التي تحفظ بها الوثائق الإدارية أثناء تداولها، تحدد مدى القدرة على الحكم على قيم الوثائق حكما سليما. كما أنها تحدد مدى السهولة التي يمكن بها فصل الوثائق ذات القيمة لحفظها في المؤسسات الأرشيفية»^(١).

ولا شك أن هناك مخاطر تكتنف القيام بعملية تقييم الوثائق الإدارية الراكدة، لأن «تقدير القيمة الأرشيفية عمل إجتهادي act of judgment فوق أنه شخصي Subjective بالضرورة. ولكن من الممكن تخفيض هذا الذاتية في إصدار الأحكام إلى أدنى حد لها، عن طريق تحديد أهداف ومعايير التقييم، أعنى عن طريق وضع صياغة لمستويات القيمة سهلة الاستيعاب يستخدمها المقيم عند إصدار حكمه»^(٢).

وقد إهتمت السلطات الأرشيفية بوضع هذه المعايير التي يتم التقييم على أساسها، وقد وجدت هذه المعايير طريقها إلى لوائح المحفوظات في بريطانيا وفي غيرها^(٣)، وخاصة لائحة المحفوظات العامة التي صدرت سنة ١٩٥٨ في بريطانيا^(٤).

ويرى ريجر أن عملية تقدير القيمة الأرشيفية، سواء بالسلب أو الإيجاب، بالنسبة للفئات الثلاث الأولى من القيم الثانوية التي سبق بيانها، تعد سهلة نسبيا، نظرا لأن التساؤلات التي يجب على المقيم أن يثيرها بخصوص تلك الفئات قد صارت محدودة ورأسخة. أما تقدير القيمة الرابعة وهي القيمة الإعلامية، فإنه يتطلب معرفة واسعة من جانب المقيمين بالمجالات الموضوعية التي تتضمنها مجموعات المحفوظات التي تحت التقييم.

معايير تقييم المحفوظات

لقد حظيت مسألة وضع معايير مقننة لتقييم المحفوظات بكثير من اهتمام علماء الأرشيف، كذلك إهتمت بها كثير من الدول، إذ حاولت كل منها أن تضع لنفسها معايير

Schellenberg : op. cit. p. 26.

Rieger : op. cit. p. 204.

Cook : op. cit p. 53.

Hodson : op. cit. p. 52.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

ملائمة لما لديها من محفوظات، ووضعة في إعتبارها المكان المتاح للتخزين في مقابل الكميات الضخمة من الوثائق الإدارية التي تنتج سنويا، وكذلك احتياجات وأهداف البحث العلمي.

وقد أفرد كل من شلتبرج وكوك فصلا مستقلا في كتابه لمناقشة معايير تقييم المحفوظات تحت عنوان واحد هو appraisal standards وهذا يؤكد أهمية وضرورة وجود هذه المعايير، حتى نقتل عنصر الاجتهاد الشخصي في الحكم على قيم المحفوظات (من الوثائق والأوراق) إلى أقل درجة ممكنة، ونصل بالتالي إلى أحكام أقرب إلى الموضوعية. وتأتي أهمية المعايير وتقنينها، من أن عملية عزل المحفوظات والتصرف النهائي فيها تتم وفقا لهذه المعايير. وبوضوح أكثر، فإن استبعاد أجزاء من المحفوظات يتم بناء على عملية التقييم، ومن ثم فإن وجود معايير مقننة يجعل الاستبعاد عملية مدروسة ومخططة، «ولسوء الحظ، فإن الاستبعاد غير المخطط هو الأكثر شيوعا، وهو يقتصر عادة على إقصاء الوثائق الإدارية الراكدة إلى مكان مهجور out - of - the way، في المخازن، والردهات، والغرف العلوية، والأقبية السفلية، وما شابه»^(١).

والاستبعاد قد يتبعه إهلاك لوثائق أرشيفية قد حكم عليها اعتباطا بأنها عديمة القيمة «فالإهلاك الجائر wanton destruction من هذا النوع، لا يحرم الأرشيف القومي من وثائق ذات أهمية أرشيفية دائمة فحسب، بل إنه يحرم الإدارة الحكومية ذاتها أيضا من مواد يمكن أن تحتاج إليها في المستقبل كمصادر لتقييم إدارتها في الماضي، وخططها، وبرامجها، وعملياتها، ولعرفة الخلفية العامة، والممارسات السابقة في تطوير برامجها الجديدة»^(٢) كذلك فإن إهلاك وثيقة ما يعد إضاعة لجزء من البرهان التاريخي^(٣).

وأقدم قواعد التقييم هي تلك التي وضعت في فرنسا سنة ١٧٩٤، حيث قسمت المستندات إلى أربعة أقسام.

١ - الأوراق ذات الفائدة التي تشمل المستندات الأساسية التي تلزم لإنشاء حق الدولة في مصادرة الملكيات.

Rieger . op. cit. p. 200.

(١)

Ibid; Schellenberg - op. cit. p. 148.

(٢)

Hodson, op. cit. p. 84.

(٣)

٢ - الأوراق التاريخية.

٣ - وثائق الإقطاع التي تشمل مستندات خاصة بحقوق وامتيازات الإقطاع.

٤ - الأوراق عديمة الفائدة.

والفئتان الأخيرتان هما اللتان ينبغي إعدامهما. (١)

ومن المؤسف أن هذه المعايير لم تكن محايدة تماما، بل إن نظرتها كانت من الضيق والتحيز بحيث قضت بإعدام وثائق الإقطاع لا بسبب موضوعي، وإنما لكراهية الثوار للعهد البائد، وبذلك حكمت على مصادر تاريخية ذات قيمة عالية بالإهلاك، فحرمت الباحثين منها. وقد تداركت الحكومة الفرنسية هذا الخطأ، فأصدرت سنة ١٩٢١ قانونا ينظم عملية تقييم الوثائق الإدارية الراكدة على أسس موضوعية، إذ نصت المادة ٥٢ منه على أن كل المستندات التي أنتجت قبل سنة ١٨٣٠، والتي تساهم في تقرير حقوق المصالح الحكومية، والجمعيات والأفراد، وكذلك التي تتضمن أمور تاريخية تحفظ بصفة أبدية، كما نصت المادة ٥٣ على إهلاك الأوراق التي تتضمن معلومات نشرت مطبوعة، أو التي انتهت قيمتها بانتهاء الفترة الزمنية أو الفائدة المطلوبة منها. (٢)

وفي ألمانيا وضع ميسنر H.O. Meissner سنة ١٩٠١ خمس قواعد لتقييم المستندات:

١ - المستندات القديمة يجب الحفاظ عليها. وهذه بديهية، لأن هذه المستندات تتميز بالندرة، وتستمد أهميتها من كونها غير متكررة، وهي تحفظ بصفة دائمة.

٢ - المستندات الخاصة بملكات النولة وإثبات حقوقها، تحفظ بصفة دائمة.

٣ - المستندات الخاصة بملكات الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية تحفظ بصفة دائمة.

٤ - المستندات التي تتضمن معلومات عن أصل وتطور المؤسسات، تحفظ بصفة دائمة.

٥ - المستندات التي أنشئت لإنجاز أعمال وقتية، وانتهت أهميتها بانتهاء العمل تستبعد فوراً. (٣)

Schellenberg : op. cit. p. 134.

(١)

Ibid. p. 135.

(٢)

Ibid. pp. 135 - 136.

(٣)

أما في أنجلترا فقد ورد في لائحة سنة ١٩٤٣ الصادرة عن دار الوثائق العامة، سبع قواعد لتقييم المستندات:

- ١ - التخلص بصورة منتظمة من المستندات ذات الفائدة المؤقتة.
 - ٢ - التخلص من كميات المستندات المتصلة بالاجراءات الإدارية الروتينية.
 - ٣ - عدم القيام بتحويل الوثائق الإدارية الراكدة ذات الصلة الإدارية المحلية، والابقاء عليها في هيئاتها المنشئة لها، للتصرف فيها بمعرفتها.
 - ٤ - تطبيق المقاييس العامة، بالنسبة للمجموعات التي لم تتحدد شخصيتها بعد، لمعرفة الفوائد المحتملة منها، مع مراعاة علاقة هذه المستندات بشخص معين، أو مجموعة من الأفراد، أو الموضوعات.
 - ٥ - التأكد من أن المعلومات التي تتضمنها المستندات، يتعذر الحصول عليها من سواها.
 - ٦ - مراعاة مكان وظروف حفظ المستندات، فلا يجب أن نحكم عليها بأنها عديمة الأهمية، لمجرد العلم بأن نسخها متعددة.
 - ٧ - الاحتفاظ بالكشافات أو السجلات، حتى عندما تكون الأوراق المتصلة بها قد أعدم^(١)، ويلاحظ أن هذه القواعد وضعت في حسابها التخفيف عن كاهل الأرشيف القومي، إلا أن تطبيق هذه القواعد يمكن أن يحرم البحث التاريخي من مصادر هامة، خاصة ما ورد في البندين الثالث والرابع من هذه القواعد.
- ولهذا السبب فقد شكلت لجنة لدراسة أحوال الوثائق الإدارية برئاسة جيمس جريج Sir James Grigg سنة ١٩٥٤، فوضعت تقريرها الذي اشتهر باسم «تقرير جريج». ومن القواعد الأساسية التي أبرزها هذا التقرير:
- ١ - إن تقييم المستندات العامة مسئولية دار الوثائق العامة، بوصفها الأرشيف القومي للدولة دون سواها.
 - ٢ - يتم تقييم المستندات في إدارتها، بعد مضي خمس سنوات من انتهاء العمل فيها بواسطة الإداريين.
 - ٣ - تحفظ المستندات في إدارتها خمس سنوات أخرى، لاستنفاد أي أغراض إدارية.

Ibid. pp. 138 - 139.

(١)

٤ - يتم تقييم المستندات في إداراتها مرة ثانية بعد مضي ٢٥ عاما للتعرف على المستندات ذات القيمة التاريخية، بواسطة مندوب من دار الوثائق، ويساعده بعض المتخصصين الأكاديميين إذا دعت الضرورة.^(١)

ومن الواضح، أن هذه القواعد على أهميتها، تلقى عبئا ثقيلا على الهيئات الإدارية، حيث يتعين عليها الاحتفاظ بكميات هائلة من المستندات لمدة ٢٥ عاما، مما يجعل التكديس رهيبا فيها، كما أنها لم تضع في حسابها نور المراكز الوسيطة، التي يمكنها تحمل هذا العبء نيابة عن الهيئات الإدارية، رغم وجود أرشيف هايز الوسيط. وكذلك أغفلت هذه القواعد الدور الذي يمكن أن يلعبه التصوير المصغر (الميكروفيلم) في تطوير معايير التقييم.^(٢)

ومهما يكن من أمر اختلاف معايير التقييم وقواعده من بلد لآخر، فإن هذه المعايير يمكن تقسيمها، من الناحية الوظيفية، إلى قسمين أساسيين:

الأول: تقييم الوثائق الإدارية الراكدة، من ناحية كونها دليلا على تنظيم الجهاز الحكومي الذي أنتجها، ويحافظ عليها لقائدة الجهاز الحكومي نفسه. وقد جمع كوك معايير هذا القسم تحت عنوان «القيم الإثباتية»^(٣)، وهي ذات إتجاه عملي «يتفق مع التكوين التاريخي للأرشيفي، إذ يتيح له النظر في نشأة المؤسسات والنظم، وتطورها، وعملها»^(٤).

الثاني: تقييم الوثائق الإدارية الراكدة من ناحية اشتغالها على معلومات عن الأشخاص والهيئات والأماكن والموضوعات والأنشطة الإدارية - حكومية وغير حكومية -، وهذا القسم جمع كوك معايير تحت عنوان «القيم الإعلامية»^(٥)، وهي ذات إتجاه نظري «يدخل في اعتباره مختلف فوائد البحث».^(٦)

Cook : op. cit. pp. 63 - 66

(١)

Ibid. p. 72.

(٢)

Ibid. p. 68.

(٣)

(٤) حسن الحلوة : نفس المصدر، ص ٢٢.

Cook : op. cit. p. 69.

(٥)

(٦) حسن الحلوة : نفس المصدر، ص ٢٤. وقد ناقشنا هذه القيم في موضع سابق.

التخلص من الوثائق الإدارية عديمة الفائدة

إن العمل الأساسى للسلطات الأرشيفية العامة فى أى دولة هو المحافظة على الوثائق الإدارية التى ستصبح بعد فترة من الزمن جزءا من مصادر المعلومات اللازمة للبحث العلمى، لكن هذا لا يعنى بئى حال من الأحوال أن كل وثيقة ناتجة عن إدارة ما يجب أن يُحتفظ بها إلى ما لا نهاية، ولذلك تُعد عملية تقييم المحفوظات أمرا جوهريا، لتحديد الوثائق الأرشيفية الواجبة الحفظ، وتلك التى يجب التخلص منها.

ولا شك أن التخلص من الأوراق عديمة القيمة، أمر فى غاية الأهمية، لأن التكاثر اللامتناهى للوثائق الإدارية، يؤدى - وقد أدى بالفعل - إلى تكس الأوراق بشكل يعوق العمل الإدارى، كما يؤدى إلى عجز الأرشيف القومى عن القيام بعملية الضبط الأرشيفى كما ينبغى أن تكون.

ولم تكن عملية إهلاك الوثائق الإدارية عديمة القيمة خلال القرن الماضى تحظى باهتمام الأرشيفيين^(١)، لأن الكميات المنتجة فى ذلك الوقت، لم يكن الاحتفاظ بها يمثل مشكلة مخيفة معقدة كما هى الآن.

وقد أدى عدم المبالاه بتقنين عملية التخلص من الوثائق، إلى ضياع كثير من الوثائق الأرشيفية الهامة، التى لم تجد من يدافع عن وجودها، مما دفع بعض الحكومات إلى محاولة إيقاف هذا العبث، وتنظيم عملية الاستبعاد.

ويرى جنكنسون أن الاهتمام بتقنين قواعد استبعاد الوثائق الإدارية الراكدة، لم يبدأ فى إنجلترا إلا منذ قرابة أربعين سنة فقط^(٢)، أو أكثر من نصف قرن بقليل إذا ما أدخلنا فى حسابنا الفترة التى انقضت منذ أن كتب جنكنسون رأيه، ومع ذلك فإن دولة كثيرة لا تولى هذه المسألة اهتماما، «حيث تتفاوت درجة الإشراف الأرشيفى على استبعاد الوثائق عديمة القيمة من بلد لآخر»^(٣).

ومهما يكن من أمر، فإن عملية إهلاك الوثائق الإدارية الراكدة التى ثبت بالتقييم عدم جدوى الاحتفاظ بها، ينبغى أن تنظم بشكل دقيق، حتى «لا تخرج من بين أيدي الإدارة لتقع بين أيدي أفراد يسيئون استخدامها»^(٤).

Jenkinson : op. cit. p. 136.

Ibid. p. 137.

Schellenberg : op. cit. p. 31.

(٤) حسن الخطوة: نفس المصدر، ص ٢٤.

لذلك يجب أن تكون السلطات الأرشيفية العامة في الدولة هي المسئولة عن تقرير إهلاك الوثائق المستغنى عنها^(١)

وفي الولايات المتحدة، نجد أن الكونجرس «يحتفظ لنفسه بسلطة الإذن بالاستبعاد، لأن هذه السلطة إمتياز حرم الكونجرس على الاحتفاظ به مايزيد على نصف قرن، لكنه جعل مدير الأرشيف القومي مسئولاً عن التوصية باستبعاد الوثائق الفيدرالية^(٢). وعلى هذا، فإن دور السلطات الأرشيفية العامة في الولايات المتحدة، يقف عند حد تقييم المحفوظات وتقرير إهلاك أنواع معينة، أما الموافقة على هذا الإهلاك أو التعديل فيه، فهو من سلطة الكونجرس الأمريكي. وقد حددت المادة ٤١ من قانون الوثائق الفيدرالى الذى صدر سنة ١٩٥٠ دور الأرشيف القومي فى عمليات التقييم والإهلاك^(٣).

وربما يكون هذا الوضع خاصا بالولايات المتحدة، إذا المتعارف عليه فى كل بلاد العالم، أن إهلاك الوثائق الإدارية المستبعدة، هو مسئولية الأرشيف القومى فى كل دولة. وفى الدول التى يوجد بها أرشيف وسيط، نجد الأرشيف القومى يعطية صلاحية إهلاك الوثائق التى وافقت السلطات الأرشيفية مسبقا على إهلاكها، وبناء على ذلك يقوم المركز الوسيط بتنفيذ عملية الإهلاك بنفسه، أو يتعاقد على تنفيذها مع وكيل خارجى^(٤) وفى حالة عدم وجود هذه المراكز، قد يفوض الأرشيف القومى الهيئات الإدارية فى إهلاك الوثائق الإدارية التى استنفذت مدد استبقائها المنصوص عليها فى لوائح المحفوظات، كما يحدث فى مصر ولا شك أن وجود الأرشيف الوسيط، وقيامه بنفسه بتنفيذ عملية إهلاك المحفوظات، يعطى ارتياحا كبيرا بأن وثائق هامة لا يمكن أن تتعرض للإهلاك دون فحص دقيق^(٥). وفى كل الأحوال يجب أن تؤخذ موافقة الأرشيف القومى على جميع اقتراحات الإهلاك، وقد

Jenkinson: op. cit. p. 145.

(١)

Schellenberg: op. cit. p 31.

(٢)

Ibid. p. 32.

(٣)

Cook : op. cit. p. 90

(٤)

Ibid. p. 91.

(٥)

يستثنى من ذلك بعض أنواع المحفوظات الواضحة الهوية، والتي إتفق على التخلص منها بعد فترة محددة، «فإن الأرشيف الوسيط يمكنه القيام بإهلاكها دون مشاورة أخرى، بعد انقضاء فترات الاستيقاء المتفق عليها دون أى إجراء شكلي»^(١)

وعموما، فإن المحفوظات التي يتقرر استبعادها، يمكن التصرف فيها بأحد الطرق الآتية:

١ - البيع:

يعد بيع الأوراق الإدارية التي تقرر إهلاكها إلى تجار أو شركات الورق كورق دشت waste paper، أسهل طرق التصرف فيها، بل إنه قد يقدم عائدا ماديا لا بأس به، ورغم سهولة هذه الطريقة، إلا أنها يجب أن تخضع لإشراف وتنظيم دقيق، حتى لا تتسرب المعلومات التي تحتويها، لذا يجب أن يتضمن عقد البيع النص على حظر إعادة بيع هذه الأوراق بحالتها السليمة^(٢). هذا «وتتم عملية البيع عن طريق مناقصة عامة، أو عن طريق ممارسة بالبيع لأكثر العروض بمظاريف مغلقة، أو بواسطة البيع بالاتفاق الشخصي بعد نداء بواسطة خطابات دورية موجهة إلى تجار الورق، أو بنشرها في إعلان في جريدة رسمية تختص بهذا النوع من الاعلانات، و يتحتم أن تكون عملية البيع مقرونة بإزالة معالم ما تحتويه الأوراق المباعة، بواسطة الفرغ أو التعزيق أو الشطب»^(٣)

ويرى مابز Mabbs أن «البيع إلى تجار ورق الدشت يكون مناسباً فقط بالنسبة لمجموعات الأوراق الأدنى سرية، وحتى بالنسبة لمثل هذه الأوراق، فإن من المرغوب فيه الحصول على تعهد كتابي من تاجر ورق الدشت بأنه لن يقوم بإفشاء معلومات تتضمنها الأوراق قبل أن تعجن»^(٤)

فإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لأوراق لا تحتوي معلومات ذات خطورة، فإن إهلاك الأوراق التي تحمل معلومات هامة أو شخصية أو ذات طبيعة سرية ينبغي أن يتم بوسائل أخرى غير البيع. وأيضا، فإن عملية التخلص من الأوراق بالبيع قد لا تكون إقتصادية، إذا

(١) Mabbs : op. cit. p. 48.

(٢) Schellenberg : op. cit. p. 105.

(٣) سلوى ميلاد: نفس المصدر ، ص ٤٢ وما بها من مصادر.

(٤) Mabbs : op cit. p. 49.

كانت تكاليف ترتيباتها تفوق العائد منها، وذلك بسبب انخفاض سعر ورق اللشت في بعض البلاد خلال العشرين سنة الماضية. وهنا يجب وضع وسائل الاستبعاد الأخرى في الاعتبار.^(١)

٢ - الإحراق:

الوسيلة الثانية من وسائل التخلص من الأوراق الإدارية التي تقرر استبعادها، هو إهلاكها حرقاً. وقد تكون هناك مبررات لاستخدام هذا الأسلوب، كأن تكون الأوراق متضمنة معلومات ذات صفة سرية، أو إذا كانت محتوياتها ذات طبيعة أمنية، أو مقيدة بطريقة أو بأخرى^(٢)، ولذلك يرى مابز أن «من الضروري وجود مرمم في كل مركز أرشيف وسيط مجهز بطريقة مناسبة».^(٣)

ومهما تكن مبررات هذا الأسلوب، فإننا نعارض بشدة الأخذ به، لما قد يسببه من أخطار تنجم عن عملية الإحراق، كأنفجار الأفران واندلاع النار منها إلى أجزاء مركز الأرشيف الوسيط، وكذلك ما ينتج عن هذه العملية من دخان يؤدي إلى زيادة التلوث الجوي، الذي يمثل في حد ذاته مشكلة عالمية لا تحتاج إلى مزيد.^(٤)

هاتان هما وسيلتا التخلص من الأوراق الإدارية المستبعدة، والأولى منهما قد تكون أكثر أمناً وفائدة، لإعادة عجن وتصنيع الورق لا شك يفيد في حل أزمة الورق العالمية.

ثالثاً، خدمة المحفوظات وتداولها

ليست مراكز الأرشيف مجرد مخازن للأوراق، ولكنها في الواقع نوع من أنواع مراكز التوثيق والمعلومات، أعنى أنها لا تقوم ببور شرطى الحراسة، وإنما هي أداة من أدوات البحث وخدمة المعلومات الإدارية. وبهذا المعنى، فإن هذه المراكز تقدم نوعين من خدمة المعلومات، أحدهما وهو الأساسى موجه للهيئات الإدارية المحولة، والثانى موجه للباحثين من الأفراد والهيئات العلمية.

Ibid.

(١)

Rieger : op. cit. p. 206.

(٢)

M abba : op. cit. p. 49.

(٣)

(٤) لنفس الأسباب، فقد استبعد الباحث وجود مرمم في تخطيطه للأرشيف الوسيط.

النوع الأول من خدمة الوثائق الإدارية الراكدة، يتمثل في قيام المركز بتقديم البيانات أو الوثائق التي قد تطلبها الهيئات الإدارية المحولة لحاجة ما، وذلك من واقع مجموعات الوثائق الخاصة بالهيئة صاحبة الطلب.

وتتخذ طلبات الهيئات المحولة من المركز وأدا من ثلاثة أشكال:

١ - أن تطلب الهيئة مستقدا أو مجموعة من المستندات، للإطلاع عليها في مكاتبها، فيمكنها طلبها مؤقتا ثم إعادتها. ^(١)

٢ - أن نبحث بأحد موظفيها لمراجعة وفحص to consult بعض ملفاتها بالمركز الوسيط. ^(٢)

٣ - أن تحتاج لمعلومات محددة، فتُرسل بسؤال أو إستفسار ما إلى المركز، حيث يقوم موظفوه بفحص الملفات، وتقديم المعلومات المطلوبة بالتليفون أو بخطاب. ^(٣)

ومن الطبيعي والأمر كذلك، أن تعمل المراكز الوسيطة، بمساعدة السلطات الأرشيفية في الدولة على توفير «نظام للنقل بين المركز وإدارات الحكومة لإعادة الوثائق المستعارة بأقل تأخير». ^(٤)

أما النوع الثاني من خدمة الوثائق الإدارية الراكدة، فيتعمل في تلبية احتياجات الباحثين من الأفراد أو الهيئات غير المالكة للوثائق المطلوبة، ويجب أن يكون طالب الاطلاع «مصرحا له بفحص الوثائق المحفوظة بالمركز لأغراض البحث» ^(٥)، وكذلك من أجل مصلحة شخصية أو عامة معترف بها.

وغالبا ما يقتصر تداول وثائق الهيئة المحولة عليها فقط، وهنا يجب أن يلجئ المركز طلبها على الفور ويون قيود. أما إذا رغبت الهيئة المحولة إتاحة وثائقها لهيئة أخرى، فيجب أن تعبر عن موافقتها كتابة وصراحة إلى الموظف المسئول في المركز الوسيط، وفي هذا «ضمان للهيئات التي تتعامل مع المركز فيما يتعلق بصيانة سرية وثائقها بصورة كاملة» ^(٦)

Mabbs : op. cit. p. 44.

(١)

Cook : op. cit. p. 55.

(٢)

Ibid.

(٣)

Mabbs : op. cit. p. 44

(٤)

Ibid.

(٥)

Ibid.

(٦)

ويجب أن تخضع عملية إعارة وتداول الوثائق الراكدة لإجراءات دقيقة، سواء داخل المركز أو خارجه، للمحافظة عليها، ويقترح كوك أن يعد لكل طلب ثلاث إستعارات تتضمن بيانات كافية عن الوثائق التي تطلب للتداول، تودع إحداها في برج خاص بالإعارات (حركة الملفات) تحت مسؤولية موظف متابعة، وتوضع الثانية مكان المحفوظات المستعارة على الرف، وتصبح الثالثة المحفوظات في رحلة الذهاب والعودة.^(١)

كذلك ينبغي أن يوفر المركز خدمات الصيانة المنظمة والحماية الدائمة للوثائق المودعة فيه، وقد أشرت في موضع سابق إلى الإحتياجات الأمنية والوقائية التي يجب تواجدها في مراكز الأرشفة الوسيط.

Cook : op. cit. pp. 57 - 58.

(١)

الصلة بين الوثائق الإدارية والأرشيف التاريخي

من نافلة القول، أن بعض الوثائق الإدارية هي أرشيف المستقبل، لأن أرشيف اليوم كان في يوم ما جزءا من الوثائق الإدارية. وهذه المقولة توضح في بساطة وإيجاز شديدين مدى الارتباط العضوي والمصيري بين الوثائق الإدارية والأرشيف التاريخي.

ونتيجة لذلك، فقد عنت كثير من دول العالم بإعطاء الأرشيفات القومية فيها سلطة الإشراف على الوثائق الإدارية، حتى وهي في أماكن تداولها داخل الجهاز الإداري، وعلى سبيل المثال، نجد الأرشيف القومي في تول مثل تشيكوسلوفاكيا يقوم برعاية الوثائق الإدارية في الوحدات الإدارية الحكومية، ويقدم لها «خدمات ما قبل الأرشيفية في مواقعها»^(١)، وفي «كندا والولايات المتحدة الأمريكية، يملك الأرشيف القومي سلطة قانونية لتوجيه الإدارات وتزويدها بالخبرة على نطاق واسع بتوجيه نشاط إدارة الوثائق الإدارية»^(٢)، وفي فرنسا صدر مرسوم في ٢٥ يونيو ١٧٩٤، يقضي بأن «يكون للأرشيف القومي سلطة قضائية على مستندات مصالح الحكومة المركزية المختلفة»^(٣).

وغنى عن البيان ما لهذا التدخل من جانب الأرشيف القومي للإشراف على الوثائق الإدارية من فوائد، فهو يؤدي إلى توحيد النظم في وحدات المعلومات الإدارية، وأقسام الحفظ بالهيئات المختلفة في الدولة، ويقدم المشورة في عمليات التنظيم، والإجراءات الفنية التي يجب اتباعها، «لكن المطلب الأساس في كل الأحوال بالنسبة للسلطة الأرشيفية، هو تقديم الوسائل المناسبة للتدخل المباشر في وحدات المعلومات الإدارية، لمنع التدمير غير الواعي للوثائق، improper destruction وضمان الاستخدام الفعال للوثائق الإدارية»^(٤).

وفي مصر أيضا، نجد القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤، وفي المواد ١٠، ١١ منه

Mabbs : op. cit. p. 15

(١)

Ibid. p. 39.

(٢)

Schellenberg: op. cit. p. 4.

(٣)

Mabbs : op. cit. p.47.

(٤)

يعطى لدار الوثائق القومية سلطة الإشراف على الوثائق الإدارية في الدولة^(١)، وذلك طبقاً للنشرة التفسيرية التي أصدرتها الدار لهذا القانون.^(٢)

أما عن كيفية مباشرة الأرشيف القومي لهذا الإشراف، فهو يتم «سواء بقيام موظفي الأرشيف القومي بزيارات أو انتخابات مؤقتة للهيئات الإدارية، أو بتعيين موظفين في هذه الهيئات لهم مسئوليات محددة لإدارة الوثائق الإدارية، وترتيب انتقالها إلى مركز الأرشيف الوسيط أو الأرشيف القومي»^(٣)

وكثير من دول العالم التي أحرزت تقدماً ملموساً في مجال حفظ وتنظيم الأرشيف تأخذ بهذا النظام، ففي فرنسا «منذ حوالي سنة ١٩٥٠ انتدب بعض الأرشيفيين من الأرشيف القومي - بصفة دائمة - إلى أهم إدارات الحكومة، حيث شملت مسئولياتهم في إدارة الوثائق الإدارية إعداد قوائم الاستبعاد»^(٤)

وفي المملكة المتحدة، ألزمت لائحة سنة ١٩٥٨ كل إدارة حكومية بتعيين موظف «يعرف باسم المسئول المقيم للوثائق الإدارية Departmental Records Officer. وهو مسئول عن ضبط الوثائق الإدارية، والفحص المبني للملفات، وقوائم الاستبعاد، والتحويل للأرشيف الوسيط في صاحبة هايز Hayes بالقرب من العاصمة لندن، والاختيار النهائي للوثائق الإدارية بفرض الصفظ الدائم، وهو يتعاون مع مراقب Inspecting Officer من دار الوثائق البريطانية، يقوم بزيارات للإدارات الحكومية والأرشيف الوسيط، لكي يشارك بصفة خاصة في اختيار الوثائق الإدارية للحفظ»^(٥)

ويقول موريس ريجر M. Rieger في تقديمه للدراسة التي أعدها فرهوفين F. R. J. Verhoeven تحت إشراف منظمة اليونسكو عن الصلة بين الأرشيف القومي ومراكز المعلومات الإدارية «إن مسئولية المؤسسات الأرشيفية القومية بالنسبة للوثائق الإدارية الجارية تتعلق بالإدارة والبحث معاً. فهي من ناحية تساعد الأجهزة الإدارية ومن ناحية أخرى تكون مصدراً قومياً لا غنى عنه للبحث، سواء كان أكاديمياً، أو يتصل بالإجراءات

(١) وزارة الثقافة : القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤ لإنشاء دار الوثائق.

(٢) دار الوثائق القومية: نشرة تفسير القانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤.

Mabbs : op. cit. p. 46.

Ibid.

Ibid. pp. 46 - 47.

الحكومية، ومع أن هذه الأنوار هامة في كل مكان، إلا أنها ذات أهمية خاصة في الأمم النامية»^(١).

أما في الولايات المتحدة، فقد «أدى حريق سنة ١٨٧٧ إلى تشكيل لجنة من رئاسة الجمهورية، لتقصي أحوال الوثائق الإدارية في أماكن حفظها. ونتيجة للتقرير الذي قدمته هذه اللجنة، فقد أشار الرئيس هايس Rutherford B. Hayes بإنشاء أرشيف قومي، وذلك في خطابه السنوي سنة ١٨٧٨ وكذلك في خطابه سنة ١٨٧٩. وفي أول هذين الخطابين، قال الرئيس هايس: إن الوثائق الإدارية الخاصة بالحكومة تشكل مجموعة من المصادر في غاية الأهمية بالنسبة للدولة، سواء من حيث قيمتها المادية، أو أهميتها التاريخية»^(٢).

ويتضح من ذلك أن رئيس الولايات المتحدة قد حرص على إنشاء الأرشيف القومي، حتى تكون له السلطة في وضع نظام يكفل حماية الوثائق الإدارية في الدولة من التلف، لأن المعلومات الواردة في الوثائق الإدارية «تعكس في مجموعها نمو الحكومة وأدائها وكذلك تطور الأمة»^(٣).

وقد حرصت القوانين التي صدرت في الولايات المتحدة في سنتي ١٩٢٤ ، ١٩٥٠ على تفويض الأرشيف القومي سلطة الاشراف على الوثائق الإدارية في الدولة، ولاشك أن «أهم إسهام أسهم به الأرشيف القومي، فيما يختص بتقييم الوثائق الإدارية سواء من أجل التصرف فيها أو من أجل نقلها، وهو الحكم عليها من وجهة نظر البحث»^(٤).

العلاقة بين مراكز المعلومات الإدارية والأرشيف القومي

لا شك أن مراكز المعلومات الإدارية، تمثل المصدر الأساسي والرئيسي لزيادة مقتنيات المؤسسات الأرشيفية الإقليمية والأرشيف القومي. فهذه المراكز «إنما تنشأ بقصد حفظ المواد التي تنتجها الهيئة التي تخدمها... وعادة ما يكون مصدرها واحداً، هو الحكومة، أو الهيئة، أو الشخص الذي تخدمه»^(٥).

(١) نشرة مركز التنظيم والميكرو فيلم بالأمرام ، ص ٤٢ نقلا عن:

Verhoeven : The Role of archives in public administration, p. 1.

Schellenberg : op. cit. p. 7.

Ibid. p. 9.

(٤) محمد حسين : نفس المصدر ، ص ٢٧ - ٢٩.

Schellenberg : op. cit. p. 18.

وقد ناقش شلنبرج العلاقة بين مراكز المعلومات الإدارية والأرشيف مناقشة مستفيضة في الفصل الرابع من كتابه الأرشيف الحديث، بما يغنى عن تكرارها هنا، ويمكن تلخيص ما ذكره عن توجه الصلة بين الاثنين في النقاط التالية:

١ - الوثائق الإدارية هي المادة الخام التي يتشكل منها هيكل الأرشيف، وتتحدد نوعية هذه المادة طبقاً لطريقة إنتاج الوثائق الإدارية أثناء تداولها، وطريقة التصرف فيها.

٢ - إن أسلوب حفظ الوثائق الإدارية في جهاتها الأصلية، هو الذي يساعد الأرشيفي على تقييمها بدقة.

٣ - تتوقف صلاحية الوثائق الإدارية للاستعمال في أغراض البحث على الطريقة التي نظمت بها في أول الأمر.

٤ - إن جميع المشكلات التي يصادفها الأرشيفي في تنظيم ووصف وتقييم وخدمة الوثائق الأرشيفية، إنما ترجع إلى الأسلوب الذي اتبع في معاملتها أثناء وجودها في الإدارات الحكومية.

٥ - لا شك أن المهمة الأساسية للأرشيف هي خدمة البحث العلمي، لكن هذه الخدمة لا يمكن تقديمها دون الرجوع إلى الإدارات الحكومية التي تفرض شروطاً معينة للاطلاع على مستنداتها.

ومن أجل توثيق هذه العلاقة بين مراكز المعلومات الإدارية وبين المؤسسات الأرشيفية، ينبغي أن تكون هناك روابط وثيقة بين الأرشيفي وبين إخصائي المعلومات الإدارية والتوثيق^(١)، وهو أرشيفي وثائقي كذلك.

ومهما يكن من أمر؛ فإن أهم مظاهر التعاون بين مراكز المعلومات الإدارية وبين المؤسسات الأرشيفية، إنما تكون خلال عملية تقييم الوثائق الإدارية، لأن معظم العاملين فيها - كما يقول هولز - «ليسوا مجهزين بالتعليم والخبرة، ليقوموا بهذه التحديدات التقييمية الأوسع. ولا يمكن أن نتوقع منهم أن يكون لديهم تخيل لما في الوثائق الإدارية من قيم كامنة بالنسبة لدارسي المستقبل، ما لم يكونوا قد تلقوا دراسات في مناهج البحث... إن معظمهم لم يمارسوا الحياة الأكاديمية، إتهم فيما يحتل رجال عمل وإدارة، وطريقتهم في

Ibid. م 27.

(١)

فهم الأمور عملية، يمكن أن تكون سليمة عند اعتبار القيم الإدارية، لكنها غير ملائمة لقيم البحث الأوسع»^(١).

ونحن نجد بين علماء الأرشفة من يريد أن يسقط حائط الزمن تماما بين الوثائق الإدارية والأرشفة، فيرى «أن المؤسسة الأرشيفية أو دار الوثائق، يجب أن تضم إلى الماضي صفحات الحاضر، بمعنى أنها يجب أن تجمع وثائق الحاضر؛ وقد عبر عن هذا الرأي شفايتزر Schweizer حيث يقول: إن الأرشفة الحقيقية يجب أن يجمع إلى الناحية العلمية الناحية العملية»^(٢).

فالحصلة هنا صلة وظيفية، بمعنى أن الأرشفة لكي يمكنه الاستمرار في تادية خدماته للباحثين في تاريخ الأمة، عليه أن يلاحق بالافتناء كل ماله قيمة من الوثائق الإدارية، فإن لم يفعل، فإن البحث التاريخي سوف يخسر كثيرا من مصادره، التي ربما تُعد أدلة على حقائق لا يمكن الحصول عليها من أي مصدر آخر.

ورغم ما لهذا الرأي من وجاهة، ورغم قيام دار الوثائق القومية في مصر باقتناء مجموعة من المستندات الحديثة ممثلة في قسم وثائق الثورة، الذي يضم مجموعة من «الوثائق التي تتصل بثورة ٢٣ يوليو»^(٣)، إلا أن الباحث يتحفظ كثيرا أمام هذا الرأي، إذ لا ينبغي أن ينسحب مفهوم وثائق الحاضر على أي من الوثائق الإدارية المتداولة، حتى لا يحدث تداخل بين وظيفة مركز المعلومات الإدارية وبين الأرشفة سواء الإقليمي أو القومي؛ فوظيفة مركز المعلومات الإدارية الأساسية هي إمداد الأجهزة الإدارية بما تحتاجه من بيانات ومعلومات تساعد في أداء الأعمال الإدارية، أما وظيفة الأرشفة الأساسية فهي خدمة البحث التاريخي، ويجب تحديد مفهوم «وثائق الحاضر» فيما لم يعد متداولاً في العمل الإداري، وإن كان لم يحرز بعد صفة القدم، وحصره في أضيق نطاق ممكن، حيث يمكن تطبيقه على بعض المستندات ذات الأهمية الخاصة التي تبرر ضمها إلى الأرشفة القومي.

Ibid. p. 30

(١)

(٢) محمد حسين: نفس المصدر، ص ٤ نقلا عن:

Holmes : Memorandum to director of archives management.

(٣) وزارة الثقافة : نفس المصدر، ص ٩ ، ١٢.

وأخيراً، فإن المطلع على التعريفات العلمية للأرشيف، يتضح له أن معظم هذه التعريفات تؤكد على الصلة العضوية بين الوثائق الإدارية والوثائق الأرشيفية، على اعتبار أن الأخيرة هي بعض أحاد من الأولي، توافرت لها بعض الشروط التي أهلتها لكي تكون أرشيفاً. (١) ومن التعريفات التي أبرزت ذلك بوضوح لا لبس فيه، تعريف جنكيتسون الذي ينص على أن «الأرشيف هو المستندات التي أنشئت أو استخدمت أثناء تلبية عمل من الأعمال، وكانت جزءاً من هذا العمل» (٢).

وقد أحسن شلنبرج عندما أوضح الصلة بين الوثائق الإدارية وبين الأرشيف التاريخي في عبارة شاملة وموجزة، فيقول «لا جدال في أن السبب الأول والرئيسي لحفظ الوثائق الإدارية، هو أن تؤدي الغرض الذي من أجله أنشئت واحتفظ بها. ونحن نعلم أن هذا الغرض بالنسبة للحكومة هو تلبية عملها. والوثائق الإدارية التي تحفظ لهذا الغرض ليست كلها أرشيفاً بالضرورة، ولكن ينبغي أن تحفظ لغرض آخر حتى تصبح أرشيفاً، وهذا الغرض هو في الواقع غرض ثقافي» (٣).

كما أن من أهم مظاهر الصلة بين مراكز المعلومات الإدارية والإحصائيين العاملين بها، وبين المؤسسات الأرشيفية، ذلك التعاون الكامل الذي يجب أن يقوم بينهما بشأن تنظيم عمليات انتقاء الوثائق الإدارية (الفرز)، ووضع المعايير التي على أساسها يمكن إعداد جداول الاستبقاء (مدد الجفظ)، التي سوف تستخدم في تقييم الوثائق الإدارية في كل إدارة حكومية أو هيئة عامة. (٤)

(١) أنظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

Jenkinson : op. cit. p. 11. (٢)

Schellenberg : op. cit. p. 14 (٣)

Mabbs : op. cit. p. 39. (٤)



الفصل السادس

دليل إجراءات العمل في الوظائف الإدارية



الفصل السادس

دليل إجراءات العمل في الوثائق الإدارية

سنحاول في هذا الفصل تقديم دليل إجراءات يتضمن نظاما فنيا يصلح لخدمة مراكز المعلومات الإدارية، ووحدات المعلومات في الإدارات المختلفة لأجهزة الدولة. ولا شك أن الحاجة الآن قد أصبحت ماسة لوضع دليل موحد للإجراءات التي يجب السير عليها في مراكز المعلومات، خاصة بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ الذي قضى بإنشاء مراكز معلومات في كل جهة إدارية، حيث جاء القرار مجملا، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى دليل عمل يوضح ما أجمله القرار.

وقد لاحظنا أثناء الدراسة الميدانية، عدم وجود نظام موحد مشترك للأساليب الإجرائية في مجال الوثائق الإدارية. وقد قامت بعض الجهات الإدارية - بمجهودها الخاص - بوضع بعض التعليمات التي تدير عليها، وخاصة في المسائل التي أغفلتها لائحة محفوظات الحكومة. وقد أدى عدم وجود دليل إجراءات مفصل إلى إختلاف الإجراءات التي تتبع حيال الوثائق الإدارية ذات الطبيعة الواحدة في الجهات الإدارية المختلفة، بل وفي إدارات الجهة الواحدة.

وقد ساعد على إنتشار هذه الفوضى، ذلك القصور الواضح في لائحة محفوظات الحكومة، وعجزها عن تقديم إطار متكامل التفاصيل للممارسات والإجراءات التي يجب اتباعها في حفظ وتنظيم الوثائق الإدارية المتداولة، واقتصارها على المحفوظات الراكدة.

وقد تنبّهت الإدارة المركزية للتنظيم (الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة حالياً) إلى هذا القصور، فقامت خلال سنة ١٩٦٦ بعمل إستبيان عن حالة الوثائق الإدارية في القطاع الحكومي والقطاع العام. وأعقبت ذلك بإصدار دليل تنظيم المحفوظات سنة ١٩٦٧. ويبدو أن هذا الدليل لم يكن وافياً بالغرض، مما دفع الإدارة المركزية للتنظيم إلى إصدار دليلين لتنظيم المحفوظات في سبتمبر ١٩٦٩ أحدهما للحكومة والآخر للقطاع العام.^(١)

والنظام الفني الذي يتضمنه دليل الإجراءات الذي سيرد تفصيله في هذا الفصل، ينقسم إلى سبعة فصول تضم خمسين مادة، وقد ألحقت به نموذجاً لجدول مدد الإستبقاء (الحفظ)، كما وضعت مجموعة من نماذج العمل لاستخدامها في مراكز المعلومات الإدارية، ألحقتها بالدليل لإكمال الصورة.

الفصل الأول: يشتمل على المواد من ١ - ٧ ويتضمن تعريف الوثائق الإدارية، والتنظيم الإداري لمركز المعلومات الإدارية، ووحدات المعلومات في الإدارات المختلفة، حيث إن نظام المعلومات الوارد في هذا الدليل يجمع بين لا مركزية الحفظ خلال سنة التداول، ومركزية الحفظ بعد هذه السنة^(٢). ثم يتضمن هذا الفصل تعديداً للهدف من وضع هذا الدليل، حتى يكون هناك نوع من الفهم والرؤية الواضحة لدى العاملين في مجال الوثائق الإدارية.

الفصل الثاني: يشمل المواد من ٨ - ١٠، ويتضمن الدورة المستندية للوثائق الإدارية المتداولة، ويقدم تفصيلاً للإجراءات التي يجب اتباعها بالنسبة للمكاتب الواردة والصادرة،^(٣) وضبط عملية متابعة هذه المستندات.

الفصل الثالث: يشمل المواد من ١١ - ١٧، ويتضمن تفصيلاً لإجراءات تصنيف وفهرسة الوثائق الإدارية، على المستوى اللامركزي في الإدارات التابعة للهيئات المختلفة. أما بالنسبة لمراكز المعلومات الإدارية، فدورها هو مراجعة وتعديل وإكمال الفهارس المحولة إليها من الإدارات في نسق موضوعي واحد.

(١) أبو الفتوح صودة : تقرير عن دراسة حالة المحفوظات، ص ١ - ٢ . ويبدو أن هذه الأدلة كانت في مرد تجريب إذ لم نجد لدى الجهات التي قمنا بمراسلتها أية فكرة عنها.

(٢) whitehead : Office practice, p. 164; Johnson ■ Savage : op. cit. , p. 327.

(٣) Schellenberg : op. cit. pp. 72 - 74; Whitehead: op. ■ ■ ■ - 88.

إسترشدنا بما ورد في المصادر المذكورة في صياغة دليل الإجراءات.

الفصل الرابع: يشمل المواد من ١٨ - ٢٨، ويتضمن تعريف وأحكام وإجراءات حفظ وتخزين واستبقاء الوثائق الإدارية، سواء في الإدارات أو مراكز المعلومات. وقد عالج هذا الفصل حفظ الوثائق الإدارية بحالتها الورقية أولا، ثم المصورة على وسائط التصوير المصغر ثانيا، كما نظم هذا الفصل العلاقة بين الإدارات المنتجة للوثائق ومراكز المعلومات من جهة، وبين مراكز الأرشفة الوسيط من جهة أخرى، فيما يتعلق بمراحل وأساليب الحفظ.

الفصل الخامس: يشمل المواد من ٢٩ - ٣٥، ويتضمن الأحكام والإجراءات التي يجب أن تسير عليها عمليات تداول الوثائق الإدارية، سواء بالاطلاع أو الاستعارة، أو الحصول على نسخ مصورة، في كل من الإدارات ومراكز المعلومات.^(١)

الفصل السادس: يشمل المواد من ٣٦ - ٤٦، ويتضمن تنظيم عمليات انتقاء واستبعاد (فرز وإعدام) الوثائق الإدارية على مستوى الإدارات ومراكز المعلومات^(٢). كما تحدد اختصاصات لجنة تقييم الوثائق الإدارية (اللجنة الدائمة للمحفوظات)، وبورها في نظام المعلومات الإدارية داخل الهيئات المختلفة، وعلاقتها بكل من الأرشفة الوسيط والأرشفة القومي، كما تنظم عملية التصرف في الوثائق المستغنى عنها.

الفصل السابع: يشمل المواد ٤٧ - ٥٠، ويتضمن إجراءات أمن وصيانة الوثائق الإدارية، والشروط الواجبة لتوفير أكبر قدر من الحماية لها.

وبعد، فنأرجو أن يساهم هذا الدليل في مجال تقنين نظم المعلومات الإدارية المتداولة على المستوى القومي، فهو إلى جانب الشمول والايجاز، يسد نقصا كبيرا اعتري كل لوائح المحفوظات المصرية، وخاصة فيما يتعلق بالوثائق الإدارية المتداولة. ولا أدعى لهذا الدليل الكمال أو الاكتمال، وإنما هو مطروح للبحث والمناقشة والتعديل من جانب الهيئات والأفراد المهتمين بهذا الموضوع.

Cook : op. cit. p. 90

(١)

Id. pp. 78 - 81 ; schelleberg : op. cit. pp. 97 - 99.

(٢)

دليل الإجراءات الفنية في مراكز ووحدات المعلومات الإدارية الفصل الأول تعريفات وعموميات

مادة (١) الوثائق الإدارية هي كل الوسائط التي تحمل بيانات عامة أو خاصة، يجرى تداولها أثناء العمل اليومي في الأجهزة الإدارية خدمة لهذا العمل، ويرجع إليها لطلب معلومات معينة، ويرى الإبقاء عليها بصفة مؤقتة أو دائمة لدى فرد أو هيئة، لما تحمله من قيم ثانوية علاوة على قيمتها الأولية.

مادة (٢) يشمل التعريف السابق كل الوثائق الإدارية بكافة أشكالها ونوعياتها، سواء كانت ورقية أو مواد سمعية أو بصرية أو الكترونية، وسواء كانت إدارية أو مالية أو فنية... الخ.

مادة (٣) المركز الرئيسي لتجميع وحفظ المعلومات الإدارية هو «مركز المعلومات الإدارية»، ويضم ثلاث إدارات رئيسية هي: ١ - إدارة التوثيق، ٢ - إدارة الإحصاء، ٣ - إدارة النشر. ويتبع المركز رئيس الجهة المنشأ بها مباشرة.

مادة (٤) يرأس مركز المعلومات الإدارية موظف رسمي بالجهة المنشأ بها يسمى «مدير مركز المعلومات الإدارية»، على أن تكون درجته الوظيفية في المستوى التالي لرئيس الجهة، يعاونه عدد من الموظفين الفنيين من خرجى أقسام الوثائق والمكتبات (شعبة الوثائق) يسمى كل منهم «إخصائى توثيق»، إلى جانب أحد خرجى شعبة المكتبات يسمى «إخصائى مكتبة»، وكذلك عدد مناسب من موظفى السكرتارية للأعمال الإدارية والكتابية.

مادة (٥) يجوز أن يضاف إلى الهيكل التنظيمي لمركز المعلومات بعض الوحدات الإدارية، أو الفنيين أو الكتابيين حسب حجم العمل في الجهة، أو عند الحاجة إلى التوسع في المستقبل واستخدام التقنيات الحديثة في حفظ واسترجاع الوثائق الإدارية (التصوير المصغر - الحاسب الإلكتروني... الخ).

مادة (٦) يخصص في كل إدارة من إدارات الجهات التي تتداول معلومات إدارية موظف (مؤهل متوسط)، ويفضل الحاصلون على دبلوم السكرتارية، مهمته استقبال وجمع وتصنيف وحفظ الوثائق الإدارية المتداولة بإدارته، ويسمى «مساعد إخصائي توثيق». ويتم تدريبه على أساليب العمل في مركز المعلومات الإدارية بالجهة التابع لها. وتتضمن واجباته إمساك ملفات الإدارة، وحفظها بأدراج الشانون، ومتابعة حركة الملفات والمكاتبات الواردة والصادرة، وهو حلقة الاتصال بين الإدارة ومركز المعلومات الإدارية.

مادة (٧) الهدف من وضع هذا الدليل هو تعريف العاملين بوحدات المعلومات الإدارية بالإدارات ومراكز المعلومات الإدارية بنظام العمل الواجب اتباعه حيال الوثائق الإدارية المتداولة، من ناحية التنظيم الفني، وأسلوب الحفظ، وإجراءات التداول، واسترجاع الوثائق التي تطلب، والتصرف فيما لا تدعو الحاجة إلى الإبقاء عليه، وتقنين النماذج اللازمة للعمل، وذلك حتى يكون هناك أسلوب موحد مقنن في جميع مراكز المعلومات الإدارية بالدولة.

الفصل الثاني

الدورة المستندية للوثائق الإدارية^(١)

مادة (٨) الدورة المستندية للوثائق الإدارية، هي مجموعة الإجراءات والمراحل التي تمر بها المكاتبات الواردة إلى الجهة، منذ ورودها حتى حفظها بملف موضوعها، وكذلك المكاتبات الصادرة عن الجهة منذ إعدادها حتى خروجها من الجهة. وليس المقصود بالمكاتبات هنا المراسلات فقط وإنما كل ما يرد إلى الجهة أو الإدارة من مستندات.

مادة (٩) الإجراءات التي يجب اتباعها بالنسبة للمكاتبات الواردة هي:

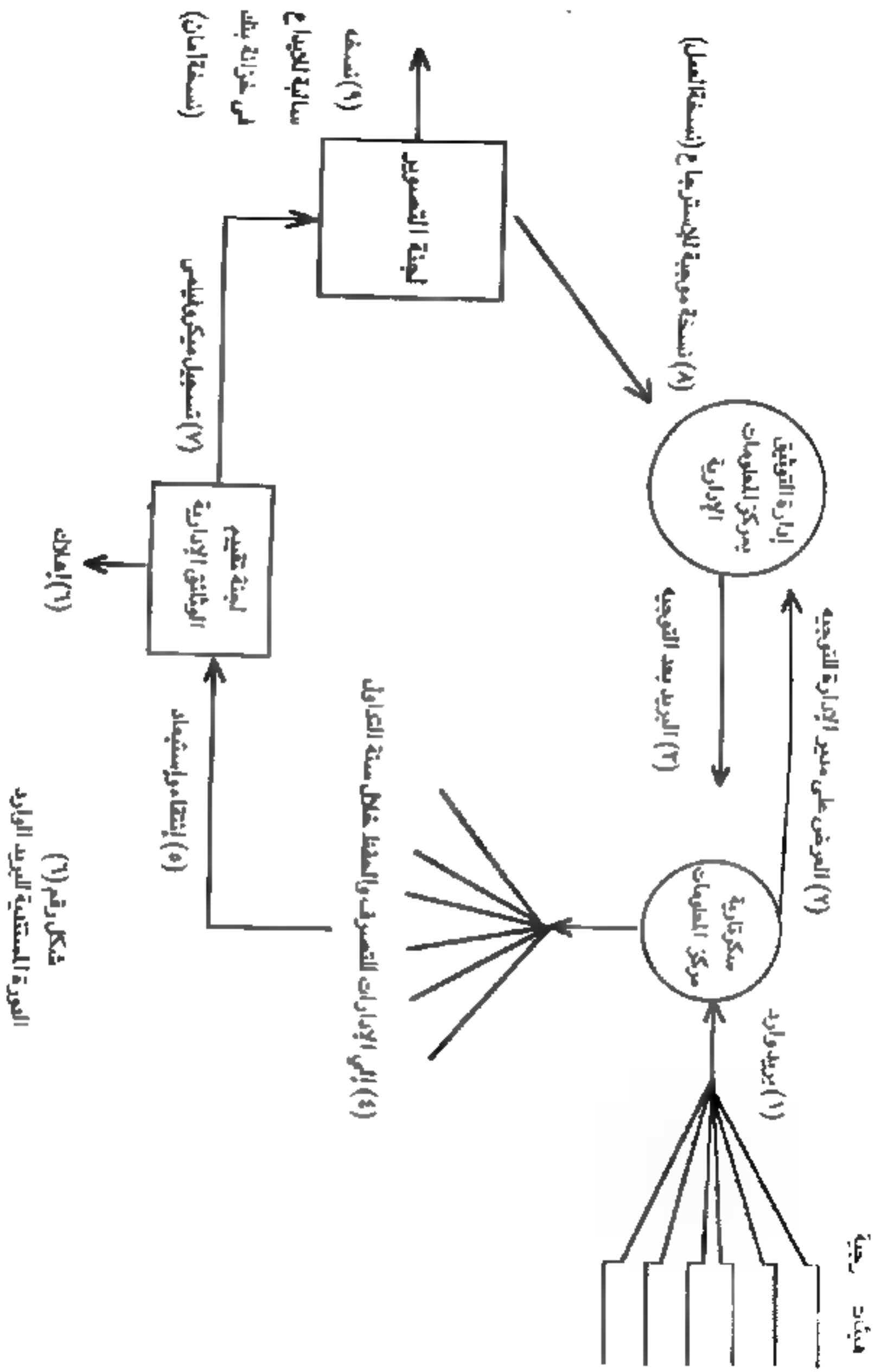
أ - يقوم موظف الوارد بسكرتارية مركز المعلومات الإدارية بدور حلقة الاتصال بين الإدارات المختلفة للجهة التابع لها وبين الهيئات والجهات الخارجية بالنسبة لاستقبال المكاتبات الواردة. أما المكاتبات الداخلية بين الإدارات فهي مسئولية مساعدى إخصائى التوثيق بكل إدارة.

ب - عند ورود المكاتبات للهيئة، يقوم موظف الوارد بسكرتارية المركز بفرزها، وفرض مظاريفها، ووضع بصمة ختم الوارد على ظهر كل مكاتبة وتسجيل تاريخ الورد داخله (نموذج رقم ١).^(٢)

ج - يقوم موظف الوارد بمركز المعلومات الإدارية بعرض المكاتبات على مدير إدارة التوثيق بالمركز لتوجيهها إلى الإدارة المختصة، بكتابة اسم الإدارة

(١) شكل رقم (٦)

(٢) قمنا بوضع النماذج المذكورة فى هذا الدليل فى نهايته.



داخل بصمة الختم.

د - يقوم موظف الوارد بتجميع مكاتبات كل إدارة معاً، ويبدأ في إعطائها أرقاماً متسلسلة، ثم تسجيلها على بطاقة استلام المكاتبات الواردة (نموذج رقم ٢).

هـ - يقوم أحد موظفي الخدمات المعاونة بتسليم المكاتبات الخاصة بكل إدارة إلى مساعد إحصائي التوثيق بالإدارة، على أن يوقع كل منهم أمام المكاتبات الخاصة بإدارته في بطاقة الاستلام.

و - تعاد بطاقة استلام البريد الوارد إلى موظف الوارد بمركز المعلومات، الذي يقوم بحفظها في درج خاص مرتبة زمنياً.

ز - المكاتبات الواردة التي لها درجة من درجات السرية (سري - شخصي - سري جداً - سري للغاية - محظور الاطلاع عليه)، يقوم موظف الوارد بتسليمها إلى الموظف أو الإدارة المذكورة على الظروف مباشرة وفي الحال، دون فض مظاريقها أو الاطلاع عليها، وعليه تسليمها ليد المسئول والحصول على توقيعه بالاستلام على بطاقة استلام المكاتبات الواردة.

ح - يقوم مساعد إحصائي التوثيق في كل إدارة بفحص المكاتبات الواردة التي تسلمها، وتسجيلها في سجل الوارد الخاص بالإدارة (نموذج رقم ٢).

ط - يقوم مساعد إحصائي التوثيق بعرض المكاتبات الواردة يوماً بيوم على رئيس الإدارة التابع لها لاتخاذ الإجراء المناسب. وإذا وجد المساعد أنه يلزم الرد على المكاتبة الرجوع إلى مستندات سابقة أو ملف معين، فعليه أن يجهزه، ثم يقدمه إلى رئيس الإدارة مع المكاتبة توفيراً للوقت.

ي - إذا احتاج الرد على مكاتبة ما طلب مستندات من مركز المعلومات، إحصائي التوثيق أن يقوم باستعارة هذه المستندات من المركز إذا كانت موجودة، أو الحصول على نسخة ورقية مصورة منها، إذا كانت قد سجلت ميكروفيليماً.

ك - بعد اتخاذ الإجراء المطلوب حيال المكاتبة الواردة، يقوم مساعد إحصائي

التوثيق بالإدارة بتصنيفها وحفظها بملف موضوعها طبقاً للإجراءات المبينة في هذا الدليل، على أن يثبت الإجراء الذي تم اتخاذه حيال كل مكاتبة في سجل الوارد الخاص بالإدارة، وفي الخانة المعدة لبيان المتابعة.

ل - بالنسبة للمكاتبات التي تم توجيهها إلى إدارة غير مختصة بطريق الخطأ، على مساعد إخصائي التوثيق في هذه الإدارة إعادتها إلى موظف الوارد بسكرتارية مركز المعلومات الإدارية في نفس اليوم حتى يمكن إرسالها إلى الإدارة المختصة. ويراعى عدم تسجيلها في سجل الوارد لديه، وكذلك مراعاة قيامه بشطب توقيعه الموجود على بطاقة استلام الوارد بالمركز.

مادة (١٠) الاجراءات التي يجب اتباعها حيال المكاتبات الصادرة هي: (١)

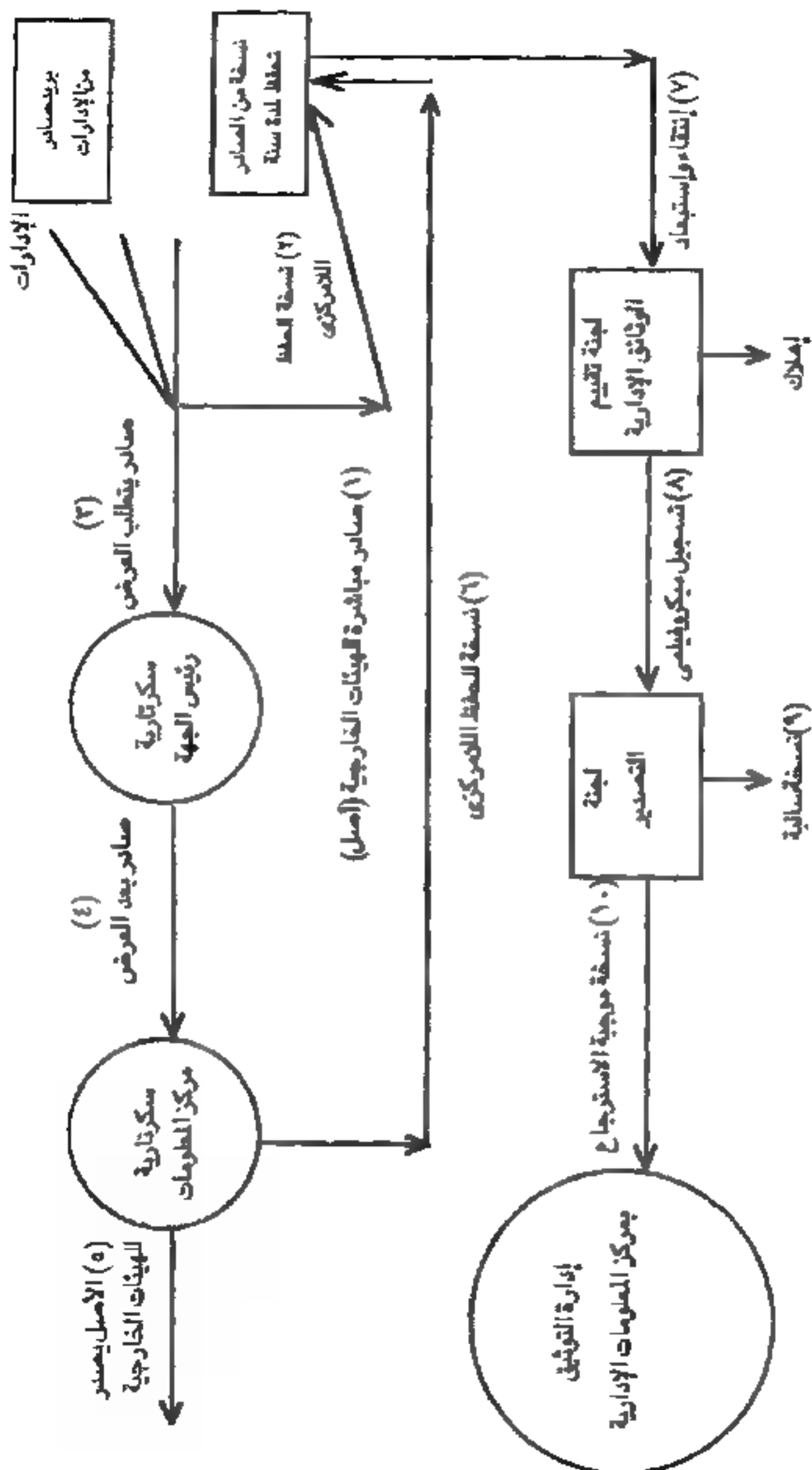
أ - يقوم رئيس الإدارة بالاشراف على إعداد الردود على المكاتبات الواردة إليه، أو المكاتبات التي يريد رداً عليها، أو المكاتبات التي يريد إبلاغها، ويسلمها جميعاً إلى مساعد إخصائي التوثيق في إدارته.

ب - يقوم مساعد إخصائي التوثيق بتسجيل هذه المكاتبات في سجل الصادر الخاص بالإدارة (نموذج رقم ٤) وتسليمها إلى الإدارة المختصة مباشرة، إذا كانت داخل الهيئة، أو إرسالها بالبريد إذا كانت لجهة خارجية، مع الاحتفاظ بنسخة منها في ملف موضوعها خلال سنة التدلّول.

ج - المكاتبات الصادرة التي تتطلب العرض أو التوقيع من الرئاسة العليا للهيئة، يقوم مساعد إخصائي التوثيق بتسليمها إلى مكتب الرئيس المختص بعد قيدها في سجل صادر الإدارة، ويتولى مكتب الرئيس عرضها عليه وإرسالها بعد ذلك إلى مركز المعلومات الإدارية لتصديرها.

د - يقوم مركز المعلومات الإدارية بإرسال نسخة من المكاتبات الصادرة المشار إليها في الفقرة السابقة إلى الإدارة صاحبة الموضوع لحفظها في ملف الموضوع خلال سنة التدلّول.

هـ - على مساعد إخصائي التوثيق في الإدارة متابعة الإفادات التي ترد بشأن المكاتبات الصادرة وتسجيل ذلك في بيان المتابعة في سجل صادر الإدارة.



الفصل الثالث

تصنيف وفهرسة الوثائق الإدارية

مادة (١١) التصنيف هو ترتيب الأشياء المتشابهة معا بطريقة تسهل الوصول إلى مفرداتها. والمقصود بتصنيف الوثائق الإدارية هو تجميعها في مجموعات داخل ملفات تبعا لموضوعاتها. وقد يكون نظام التصنيف موضوعيا أو زمنيا أو هجائيا بالاسم أو المكان حسب نوع وطبيعة المعلومات.

ويهدف نظام التصنيف إلى إيجاد بديل رقمي للموضوع يوفر عنصرى التوحيد وسهولة التذكر. ويؤدي التصنيف الجيد إلى سهولة إضافة الوثائق الجديدة في مكانها الطبيعي، وإعادة الملفات أو المستندات المعارة أو المتداولة إلى أماكنها السابقة.

مادة (١٢) خطة التصنيف المعتمدة هي «الخطة الموحدة لتصنيف الوثائق الإدارية»^(١) ويلقى ماعداها من قوائم أو فهرس رؤوس الموضوعات.

مادة (١٣) يقوم مساعدي إخصائي التوثيق بالإدارات المختلفة بعملية تصنيف الوثائق الإدارية التي ستوضع بملفاتهم قبل حفظها وفقا للجدول الأول فقط من جداول خطة التصنيف، أما الأوراق التي يستغنى عنها، وليست هناك أهمية لحفظها، فلا تصنف.

مادة (١٤) على مساعدي إخصائي التوثيق بالإدارات المختصة، إتباع الخطوات التالية عند القيام بتصنيف معلوماتهم:

١ - ختم المستند ببصمة ختم حقل التصنيف الأول (نموذج رقم ٥) وذلك بأعلى الهامش الأيسر للمستند أو في ظهر المستند، وهذه البصمة تعد لكتابة رقم التصنيف داخلها.

(١) انظر ملحق رقم (١)

ب- قراءة المستند جيداً، واستيعاب معناه تماماً، ثم تحديد الكلمة أو الكلمات التي تعبر عن موضوعه بوضع خط تحتها.

ج- استخراج رقم التصنيف المعبر عن موضوع المستند من جداول التصنيف الموضوعية الواردة في الجدول الأول من خطة التصنيف^(١)، وكتابة هذا الرقم في المكان المعد له داخل بصمة الختم. ويمكن الاستعانة بالكشاف الهجائي لخطة التصنيف للحصول على الرقم المطلوب.

د- صياغة موضوع المستند حسب رؤوس الموضوعات الواردة في خطة التصنيف، وكتابة هذا الرأس فوق رقم التصنيف الموجود داخل الختم.

هـ- إذا كان المستند يتضمن أكثر من موضوع، فيتم تصنيفه وفقاً لرقم الموضوع الأكثر أهمية من وجهة نظر رئيس الإدارة.

و- إذا كانت الوثائق المراد تصنيفها تتعلق بموضوع غير وارد في خطة التصنيف، فيجب عدم إعطاء أى رقم للمستند، إلا بعد الرجوع إلى مركز المعلومات الإدارية لتحديد أقرب رقم موضوعي يمكن استخدامه، وتعميم ذلك بالنسبة لكل الإدارات، وإخطار مركز الأرشفة الوسيط بما تم، وعلى مدير مركز المعلومات توضيح ذلك في خطة التصنيف.

مادة (١٥) الفهرسة هي عملية وصف تحليلي مختصر لمحتويات المستند تشمل بيان اسم الراسل والمرسل إليه وملخص المستند، وتحديد مكانه داخل الملفات أو على الأفلام بعد التصوير. ويمكن اعتبار بطاقات الفهرس بدائل للوثائق الإدارية في الإجابة عن بعض المعلومات التي تتضمنها، كما يمكن استخدام هذه البطاقات في تخزين ما بها من بيانات على الحاسب الإلكتروني لأغراض استرجاع المعلومات ألياً.

مادة (١٦) تستخدم في فهرسة الوثائق الإدارية بطاقات مطبوعة من الورق مقاس ٢٠ × ١٥ سم أو المقاس ٥ × ٨ بوصة (نموذج رقم ٦)، ويطبع على البطاقة

(١) الملحق رقم (١) الجدول الأول.

- مفاتيح البيانات على أن يقوم إحصائيو التوثيق في مركز المعلومات بملء
البيانات بخطوطهم. وتحفظ البطاقات في أنراج كاريكس (نموذج رقم ٧)
في مركز المعلومات مرتبة تصاعديا وفق أرقام التصنيف (نموذج رقم ٨) .
- مادة (١٧) يقوم إحصائيو التوثيق بمراكز المعلومات بإتباع الخطوات
التالية عند القيام بفهرسة الوثائق الإدارية المحولة إليهم:
- أ - كتابة رقم التصنيف الموجود على المستند داخل المكان المعد لذلك في قمة
البطاقة.
 - ب - إذا دعت الحاجة إلى وضع أرقام تكميلية للتصنيف، تكتب في أماكنها
المعدة لذلك في قمة البطاقة (مثل اسم الهيئة أو الدولة المتعلق بها
موضوع المستند أو الرقم الشكلي للمستند .. الخ). وهذه الخطوة لا تتم
إلا إذا كانت لازمة لفهم وتحديد موضوع المستند.
 - ج - تستخرج الأرقام التكميلية من الجدول الثاني والثالث والرابع، وهي
الجدول الملحقة بخطة التصنيف الموحدة للوثائق الإدارية، ويمكن
الاستعانة بالكشاف الهجائي الملحق بالخطة.
 - د - كتابة رأس الموضوع الموجود على المستند في مكان متوسط من أعلى
البطاقة.
 - هـ - كتابة اسم الشخص أو الجهة المرسل إليها المستند، وكذلك الشخص أو
الجهة المرسلة كل في المكان المعد له على البطاقة.
 - و - كتابة مضمون وتاريخ المستند في المكان المعد له على البطاقة.
 - ز - تملأ بيانات التظيم الموجودة أسفل البطاقة، إذا كانت المستندات قد تم
تسجيلها ميكروفيلميا.
 - ح - تحفظ المستندات بملف موضوعاتها وفقا لرقم التصنيف، كما تحفظ
البطاقات في برج خاص، كما سبق بيانه.

الفصل الرابع

حفظ واستبقاء الوثائق الإدارية

مادة (١٨) الحفظ هو عملية ترتيب وتخزين الوثائق الإدارية بنوعياتها المتعددة، بنظام يضمن سلامتها، ويمكن من الوصول إليها بسرعة وسهولة عند طلبها.

ويقاس نجاح نظام المعلومات بمدى كفاءة عملية الحفظ وملائمتها لأداء خدمة جيدة، لأن كثيراً من مشاكل المعلومات تنتج عن سوء الحفظ ورداءة التخزين.

مادة (١٩) سنة الحفظ سنة ميلادية تبدأ أول يناير وتنتهى آخر ديسمبر من كل عام، وتحسب مدد الاستبقاء بالنسبة للوثائق الإدارية المطلوب استبقاؤها من أول يناير التالى لتاريخ سنة التداول.

مادة (٢٠) فى جميع الأحوال تقوم كل إدارة بالاحتفاظ بوثائقها الإدارية خلال سنة التداول، ثم تحول إلى مركز المعلومات الإدارية لتصويرها، وعلى مساعد إحصائى التوثيق متابعة الحصول على نسخة من الفيلم الخاص بوثائق إدارته، إذا كان لديه بالإدارة جهاز قراءة.

مادة (٢١) يترك للإدارات المختلفة حفظ وثائقها منذ إنشائها حتى آخر ديسمبر من نفس العام، على أن تقوم بتحويلها إلى مركز المعلومات فى يناير التالى، ما لم تستدع الحاجة الاحتفاظ ببعض الوثائق لمدة أطول، على ألا تتجاوز هذه المدة الإضافية سنة ميلادية أخرى.

مادة (٢٢) يترك على مساعدى إحصائى التوثيق بالإدارات المختلفة إتباع الخطوات التالية عند قيامهم بحفظ وثائق إدارتهم:

أ - بعد إتمام عملية تصنيف الوثائق الإدارية التي ستحفظ بالإدارة، تجمع هذه الوثائق في مجموعات حسب أرقام تصنيفها.

ب - يقوم مساعد إحصائي التوثيق باستخراج ملف الموضوع من الشانون، ويضع الوثائق التي تحمل نفس رقم الموضوع داخله مرتبة زمنياً.

ج - تعاد الملفات إلى أماكنها في أدراج الشانون، وتوضع جنباً إلى جنب في وضع رأسي، مرتبة وفق أرقام الموضوعات تصاعدياً (الرقم الأصغر أولاً ثم الأكبر فالأكبر... وهكذا).

د - يجب استخدام الملفات ذات الحافة المعدنية التي توضع معلقة على قضبان أدراج الشانون، مع تزويدها بمرشحات بارزة تجعل رقم التصنيف ورأس الموضوع، لسهولة التعرف والوصول إلى الملفات بسرعة.^(١)

مادة (٢٣) الوثائق الإدارية التي التي ترغب الإدارات في استبقائها لمدة طويلة أو دائمة - حسب ما هو وارد في جدول الاستبقاء - يقوم مساعد إحصائي التوثيق في الإدارة بتحويلها إلى مركز المعلومات الإدارية بعد سنة التداول، أو السنة الإضافية، لتصويرها والبقاء على نسخة من الفيلم لديه بصفة دائمة.

مادة (٢٤) يقوم مساعد إحصائي التوثيق بالحصول على نسخة ميكروفيلمية من الوثائق الإدارية المذكورة في المادة السابقة، وفي هذه الحالة ينبغي على الجهة تزويد الإدارات التي تحتفظ بنسخة ميكروفيلمية من وثائقها بجهاز قراءة لا استخدامه في عمليات الاسترجاع.

مادة (٢٥) الوثائق الإدارية التي ترى الإدارات عدم جدوى الاحتفاظ بها لمدة طويلة أو دائمة، يمكن استبقاؤها في الإدارة سنة أخرى فوق سنة التداول، ثم تعامل حسب ما هو وارد في المواد ٢٧ - ٤٠ من هذا الدليل.

(١) أنظر شكل رقم (١١١ ب)

مادة (٢٦) تنقسم الوثائق الإدارية بالنظر إلى قيمتها ومدد استبقائها إلى ثلاثة أنواع:

أ - وثائق ذات قيمة وقتية:

وهي التي لا يترتب عليها آثار التزامات أو حقوق قانونية أو إدارية وهذه يمكن الاستغناء عنها فور الاطلاع عليها مثل:

١ - مسودات الخطابات والتقارير والأوامر بعد نسخها، أو طبعها أو تصويرها.

٢ - الخطابات التي ترد إلى الإدارة للعلم والإحاطة دون أن تكون هذه الإدارة مقصورة بما ورد فيها.

٣ - خطابات وبطاقات التهنئي والمعايدات والشكر ودعوات حضور الاجتماعات أو المقابلات أو الحفلات، ما لم ير رئيس الإدارة استبقائها لديه شخصيا.

٤ - المذكرات والتقارير والأوامر والمكاتبات ذات النسخ المكررة، ما لم تكن هناك ضرورة للاحتفاظ بأكثر من نسخة منها.

ب - وثائق ذات قيمة محدودة:

وهي التي يرجع إليها بين وقت وآخر لطلب بيانات أو اتخاذ قرار ما بشأن موضوعاتها، أو الرد عليها بالإفادة، وهذا النوع يقوم رئيس أو مدير كل إدارة بتحديد المدة اللازمة لاستبقائه بها، وموقفه من التصوير الميكروفيلى، مع مراعاة أحكام المادة (٢١) من هذا الدليل.

ج - وثائق ذات قيمة غير محدودة أو دائمة:

وهي التي يتعين الاحتفاظ بها لمدة طويلة، أو إلى الأبد، لأهميتها القصوى للعمل، والاعتماد عليها بصفة دائمة في اتخاذ القرارات، كما أن لها آثار

إدارية أو قانونية طويلة الأمد، ويترتب عليها حقوق للغير قبل الإدارة أو العكس. وتقوم الإدارات بتحديد الوثائق من هذا النوع والمدة اللازمة لاستبقائه لديها قبل تحويله إلى مركز المعلومات الإدارية لتصويره.

مادة (٢٧): في جميع الحالات التي يقوم فيها مساعرو وإخصائى التوثيق بالإدارات المختلفة بتحويل وثائق إداراتهم إلى مركز المعلومات الإدارية، عليهم القيام بتسجيل هذه الوثائق في بيان الإيداع (نموذج رقم ٩) من أصل وصورة، تحتفظ الإدارة بالصورة وترسل الأصل رفق الوثائق المحولة.

مادة (٢٨) في نوصيات الوثائق الإدارية الواردة بجنول الاستبقاء ليست حصرا كاملا للوثائق الإدارية في كافة أجهزة الدولة، وإنما وردت على سبيل الاسترشاد، وعلى كل جهة أن تضيف إليها ما تراه من أنواع الوثائق المتداولة فيها، وذلك عن طريق مركز المعلومات الإدارية، الذى يستصدر بهذه الإضافات قرارا من لجنة تقييم الوثائق الإدارية بالجهة، وإخطار مركز الأرشفة الوسيط لإدراجها فى الجداول الموحدة.

الفصل الخامس

تداول الوثائق الإدارية

مادة (٢٩) يصرح لمساعدى إخطائى التوثيق فى كل إدارة باستعارة مستندات أو ملفات من إدارة أخرى، وذلك بعد موافقة رئيس الإدارة صاحبة هذه المستندات، وتوقيع المستعير على بطاقة الإعارة (نموذج رقم ١٠)، يستثنى من هذا الملفات والمستندات ذات الطبيعة السرية الخاصة مثل ملفات العاملين ومستندات الصرف والعقود، فيحظر تداولها خارج الإدارة المختصة، إلا بإذن كتابى من الرئيس الأعلى للجهة، ويتم الاطلاع فى حضور مدير الإدارة ومساعد إخصائى التوثيق بإدارة صاحبة المستندات.

مادة (٣٠) الباحثون ورجال الهيئات القضائية والإعلام، يمكن السماح لهم بالاطلاع على الوثائق الإدارية عن طريق مركز المعلومات الإدارية، بشرط الحصول على موافقة كتابية من الرئيس الأعلى للجهة. أما مندوبو الجهاز المركزى للمحاسبات فيتم اطلاعهم على مستندات الصرف والإيراد فى الإدارات المالية وبمعرفة رؤساء هذه الإدارات.

مادة (٣١) استعارة الوثائق الإدارية يجب ألا تزيد عن ٤٨ ساعة، وعلى مساعد إخصائى التوثيق فى الإدارة صاحبة الوثائق المعارة أن يطالب بردها بعد هذه المهلة بإرسال مطالبة (نموذج رقم ١١)، ومتابعة ذلك.

مادة (٣٢) عند طلب وثائق إدارية (ملف - مستند) من إدارة ما على سبيل الإعارة، يجب على مساعد إخصائى التوثيق فى هذه الإدارة القيام بالآتي:

أ - التعرف على موضوع الملف أو المستند واستخراجه من الشانون بعد تحديد رقم تصنيفه.

ب - تسليم الوثائق المطلوبة للمستعير بعد مراجعتها ومعرفة عددها، ثم تسجيل بياناتها في بطاقة الإعارة وتوقيع المستعير عليها.

ج - يقوم المساعد بوضع بطاقة الإعارة في درج خاص مرتبة وفق أرقام موضوعاتها، ووضع إشارة مكان المستندات المعارة تفيد ذلك، ثم يعيد الملفات إلى مكانها.

د - يجب على مساعد إحصائي التوثيق مراجعة بطاقات الإعارة المحفوظة لديه يوميا، لتحديد ما انتهت مدة إعارته منها، وتحرير مطالبات رد بها.

مادة (٢٣) عند رد الوثائق الإدارية المعارة، يقوم مساعد إحصائي التوثيق بالآتي:

أ - استخراج بطاقة الإعارة من مكانها بالدرج، ومراجعتها على الملفات أو المستندات للتأكد من ورودها كاملة.

ب - التوقيع على بطاقة الإعارة بما يفيد عودة الوثائق، وتسليمها إلى المستعير.

ج - إعادة الوثائق إلى مكانها بالشانون، واستبعاد الإشارة التي تبين وجودها بالخارج.

مادة (٢٤) لا شك أن التطورات الحديثة في استرجاع المعلومات الإدارية، والتي تتمثل في التسجيل الميكروفيلمي للوثائق في مركز المعلومات الإدارية، تيسر الحصول على نسخ من الوثائق المطلوبة، بواسطة أجهزة القراءة الطابعة، دون حاجة إلى تداول المستندات الأصلية، لذا يجب الاهتمام بتعميم هذا الأسلوب وتزويد مراكز المعلومات بأجهزة الاستنساخ.

مادة (٢٥) يمكن استخدام الصورة المطبوعة عن النسخة الميكروفيلمية لأي مستند في جميع الحالات التي يستخدم فيها الأصل، وذلك بعد توقيع إحصائي التوثيق في المركز عليها يفيد مطابقتها للأصل المصور، وتصديق مدير المركز على ذلك، وختمها بخاتم المركز، ولا يجوز أن تعامل الصورة المطبوعة بهذه المعاملة إلا إذا كان ختم المركز عليها أصلا وليس صورة.

الفصل السادس

انتقاء واستبعاد الوثائق الإدارية

مادة (٣٦) تشكل لجنة في كل جهة تتداول معلومات إدارية تسمى «لجنة تقييم الوثائق الإدارية»، تتعقد سنوياً في الأسبوع الثالث من شهر يناير، وتتكون من ممثلين عن:

١ - مركز المعلومات الإدارية.

٢ - إدارة شئون العاملين.

٣ - إدارة الشئون المالية والحسابات.

٤ - إدارة الشئون القانونية.

٥ - الأرشيف القومي.

ويرأس أعمال هذه اللجنة نائب مدير عام الهيئة للشئون المالية والإدارية أو من في مستواه، وهو الذي يحدد بمنشور منه إلى الإدارات مواعيد ومكان انعقاد جلسات اللجنة.

مادة (٣٧) تتحدد مهام هذه اللجنة في الآتي:

أ - فحص بيانات استبعاد الوثائق الإدارية المقدمة من الإدارات والتصديق عليها أو التعديل فيها.

ب - النظر في جداول الاستبقاء، واقتراح تعديل مدد استبقاء (مدد حفظ) بعض أنواع الوثائق، والموافقة على ما تراه صالحاً منها.

ج - النظر في الإضافات التي يقدمها مركز المعلومات الإدارية بتحديد مدد استبقاء أو استبعاد لنوعيات الوثائق الإدارية التي لم ترد في الجداول، وتقييمها وإقرارها.

مادة (٢٨) يتم فرز وغريلة الوثائق الإدارية المتجمعة فى كل إدارة خلال شهر ديسمبر من كل عام، ويتم تجنب الوثائق التى ترى بالإدارات عدم جدوى الاحتفاظ بها، لعرضها على رئيس الإدارة مع بيان بها من أصل وصورتين (نموذج ١٢) يقوم بإعداده مساعد أخصائى التوثيق.

مادة (٢٩) يقوم رؤساء الإدارات بمراجعة هذا البيان، والتأكد من عدم الحاجة لهذه الوثائق أو التعديل فى البيان، سواء بالحذف أو الإضافة، والتوقيع بإمضائهم على بيان الاستبعاد الأصل والصورتين وتحتفظ الإدارة بصورة من بيان الاستبعاد.

مادة (٤٠) يقوم مساعد إخصائى التوثيق بكل إدارة بإرسال أصل وصورة من بيان الاستبعاد إلى لجنة تقييم الوثائق الإدارية فى موعد أقصاه نهاية الأسبوع الثانى من شهر يناير من كل عام، وذلك لعرضه على اللجنة والتصديق عليه، وتحتفظ اللجنة بصورة من البيان، ويعاد الأصل مصدقا عليه إلى الإدارة المختصة عقب إنتهاء اللجنة من أعمالها.

مادة (٤١) تقوم كل إدارة بتحويل الوثائق التى تصدق على استبعادها مرفقا بها أصل بيان الاستبعاد إلى مخزن المهمات فى الجهة لبيعه لشركات الورق.

مادة (٤٢) بالنسبة للوثائق الإدارية التى ترد إلى مركز المعلومات الإدارية، ويتم تسجيلها على وسائط ميكروفيومية (ميكروفيلم - ميكروفيش - حوافظ الخ)، يتم التصرف فيها بالأسلوب التالى:

أ - يقوم المركز بعمل بيان استبعاد للوثائق التى سجلت من أصل وصورتين خلال شهر ديسمبر من كل عام.

ب - يعرض أصل وصورة من بيان الاستبعاد على لجنة تقييم الوثائق الإدارية وقت انعقادها، للنظر فيه، والتصديق على استبعاد الوثائق المراد التخلص منها، ويحتفظ المركز بصورة من البيان.

ج - يجوز للجنة تقييم الوثائق الإدارية، بناء على طلب مندوب الأرشيف القومى، إقرار حفظ الأصول الورقية لبعض نوعيات الوثائق لأهميتها الخاصة - رغم تسجيلها ميكروفيلميا - مع الإشارة إلى هذه النوعيات فى كشوف الاستبعاد.

د - تحتفظ اللجنة بصورة من بيان الاستبعاد وتعيد الأصل إلى مركز المعلومات لحفظه، وينبغي أن يسجل ميكروفيلميا.

هـ - يقوم مركز المعلومات إذا إقتضى الحال بإعداد نسخة ميكروفيلمية (موجبة) لوثائق بعض الإدارات التي يلزمها ذلك، وتسليمها لمساعد إحصائي التوثيق في هذه الإدارة، ويحتفظ المركز لديه بنسخة ثانية (موجبة) للوثائق الإدارية الخاصة بجميع إدارات الجهة التابع لها، وترسل النسخة السالبة (نسخة الأمان) لتودع في خزانة أحد البنوك، أو في مركز الأرشفة الوسيط.

و - يقوم مركز المعلومات بتسليم مندوب الأرشفة القومي الأصول الورقية للوثائق الإدارية التي رأى الاحتفاظ بها، وأقرته عليها لجنة التقييم بمحضر رسمي، كما يقوم المركز بإرسال المستغنى عنه مع أصل بيان استبعاده إلى مخزن المهمات في الجهة للتصرف فيه بالبيع إلى شركات الورق.

ز - يحتفظ المركز بصورة بيان الوثائق التي سلمت إلى مندوب الأرشفة القومي، وكذلك صورة بيان الاستبعاد الخاص بما أرسل لمخزن المهمات للتصرف فيه.

مادة (٤٣) بالنسبة للملفات الأفراد، يقوم مركز المعلومات الإدارية بتصوير محتوياتها التي تستحق الحفظ الدائم على شرائح فيلمية تعبأ في حوافظ (جاكت)، وإعادتها إلى إدارة شئون العاملين، مع نسخة عمل موجبة من الحوافظ، ويحتفظ المركز بنسخة ثانية موجبة، وترسل النسخة السالبة لتودع في خزانة بأحد البنوك، أو في مركز الأرشفة الوسيط.

مادة (٤٤) تقوم إدارة شئون العاملين بتسليم كل موظف مسوغات التعيين الخاصة به، ليحتفظ لديه تحت طلب الإدارة، ويتم التسليم بشكل رسمي في سجل خاص تحتفظ به الإدارة، ويوقع الموظف إقرارا يتعهد فيه بتسليم أي مستند يطلب منه بواسطة الإدارة، أما باقي أوراق الملف فتعامل معاملة الوثائق الإدارية العادية.

مادة (٤٥) بالنسبة للمستندات المالية وأوراق الصرف، يصور منها إلا المستندات ذات الأهمية الدائمة، أما أوراق الصرف والقواتير وما إليها، فيتم استبقاؤها في إدارة الشئون المالية لمدة عامين تحت طلب الجهاز المركزي للمحاسبات، على أن يتم استبعادها بعد ذلك بشرط أخذ موافقة الجهاز المركزي للمحاسبات.

مادة (٤٦) تقوم مراكز المعلومات الإدارية في جميع أجهزة الدولة، حكومية وغير حكومية، سنويا بتحويل نسخة الأعلام والحوافظ الموجبة الموجودة لديها والتي مضى عليها ثلاثون عاما إلى مراكز الأرشيف الوسيط.

الفصل السابع

أمن وصيانة الوثائق الإدارية

مادة (٤٧) يخصص لمركز المعلومات الإدارية مكان متوسط بين الإدارات، ويؤود بالأجهزة والمعدات الحديثة لحفظ وصيانة الوثائق الورقية، والوسائط الميكروفورية، ويهيأ الجو المكيف الصالح للمحافظة عليها أطول فترة ممكنة، كذلك يؤود بأجهزة الإنذار ومكافحة الحريق، وأن يختار الموقع بعيداً عن مصادر التلوث الجوي والفيضان، خالياً من تجمعات التوصيلات الكهربائية، وشبكات مواسير المياه والمجاري.

مادة (٤٨) تؤود كل إدارة تحتفظ بوثائق ورقية أو مسجلة ميكروفيلمياً بالتجهيزات الأمنية اللازمة من أجهزة إطفاء رغوية، وأجهزة إنذار من الحريق، وشفاطات المياه، وشفاطات الأتربة... الخ، كذلك يجب تزويدها بأثاث مناسب لحفظ الوثائق الإدارية المودعة لديها (شانونات ذات قضبان - أراج كارديس - ملفات ذات حافة معدنية.. الخ).

مادة (٤٩) ينشأ قسم أو وحدة لترميم وصيانة المستندات النالفة أو الممزقة ملحقه بمركز المعلومات، وذلك لمعالجة المستندات الورقية قبل تسجيلها ميكروفيلمياً.

مادة (٥٠) تسجيل المعلومات على وسائط ميكروفورية، مع عمل نسخ للاطلاع والتداول، ونسخ أمان تودع في مراكز الأرشيف الوسيط.

جدول استبقاء الوثائق الإدارية

نوع الوثائق	مدة الاستبقاء بالإدارة	موقف التسجيل المكروفيلمى	موقف الأصول الورقية
١ - الوثائق العامة			
الإحصائيات	سنة	تسجل	تعدم
القرارات الجمهورية	سنة	تسجل	تعدم
القرارات الوزارية	سنة	تسجل	تعدم
القرارات الإدارية	سنة	تسجل	تعدم
قرارات مجالس الإدارة	سنة	تسجل	تعدم
القوانين	سنة	تسجل	تعدم
الوثائق	سنة	تسجل	تعدم
التعليمات والأوامر الإدارية	سنة	تسجل	تعدم
الجريدة الرسمية	—	تسجل	تبقى بالمركز ٢ سنوات
المنشورات والنشرات	سنة	لا تسجل	تعدم
محاضر الاجتماعات واللجان	سنة	تسجل	تعدم
٢ - وثائق شئون العاملين			
ملفات العاملين (مسوغات تعيين)	-	تسجل	تسلم لأصحابها
ملفات العاملين (أوراق أخرى)	سنتان	تسجل	تعدم
الأجازات	سنتان	لا تسجل	تعدم
الترقيات	سنتان	تسجل	تعدم
الجزاءات	سنتان	تسجل	تعدم
البدلات	سنتان	تسجل	تعدم
إخلاء الطرف	سنتان	تسجل	تعدم
التقارير الطبية	سنتان	تسجل	تعدم
تقارير القومسيون	سنتان	تسجل	تعدم
التقارير السرية السنوية	سنتان	تسجل	تعدم
إنهاء الخدمة (فصل - إقالة)	سنتان	تسجل	تعدم
الإحالة إلى المعاش	سنتان	تسجل	تحويل إلى هيئة التأمينات والمعاشات

تابع - جدول استبقاء الوثائق الإدارية

نوع الوثائق	مدة الاستبقاء بالإدارة	موقف التسجيل الميكروفيلمى	موقف الأصول الورقية
٣ - وثائق الشئون المالية			
إثونات صرف نقدية	سنتان	لا تسجل	يؤخذ رأى الجهاز المركزى للمحاسبات
خطابات الضمان	سنتان	لا تسجل	»
السلف المستديمة	سنتان	لا تسجل	»
مكافآت متروكة	سنتان	لا تسجل	»
مناقصات ومزايدات	سنتان	لا تسجل	»
بدل السفر	سنتان	لا تسجل	»
أرصدة البنوك والودائع	سنتان	تسجل	»
الاعتمادات المستندية	سنتان	تسجل	»
العهد الشخصية	سنتان	تسجل	»
كشف الجرد السنوى	سنة	تسجل	»
محاضر لجان الجرد	سنتان	تسجل	»
الموازنة والميزانية	سنتان	تسجل	»
صرف الفواتير	سنتان	لا تسجل	»
كهرب الشيكات	سنتان	لا تسجل	»

التاريخ				المرفقات	الموضوع	التاريخ	المرسل إليه	الرقم المسلسل
اليوم	الرقم	التاريخ	الرقم					

نموذج رقم (٤) صحيفة من سجل المصادر (دفتر به ٤٠٠ بحجم الفولسكاب مسطر)

...

نموذج رقم (٥)

ختم التصنيف (من المخطط أي المعن ٣ x ١ سم)

اسم الجهة
مركز المعلومات الإدارية

التاريخ:

الشكل الدولة الهيئة

رقم الموضوع

..
----	----	----	----

...
-----	-----	----

..

المضمون

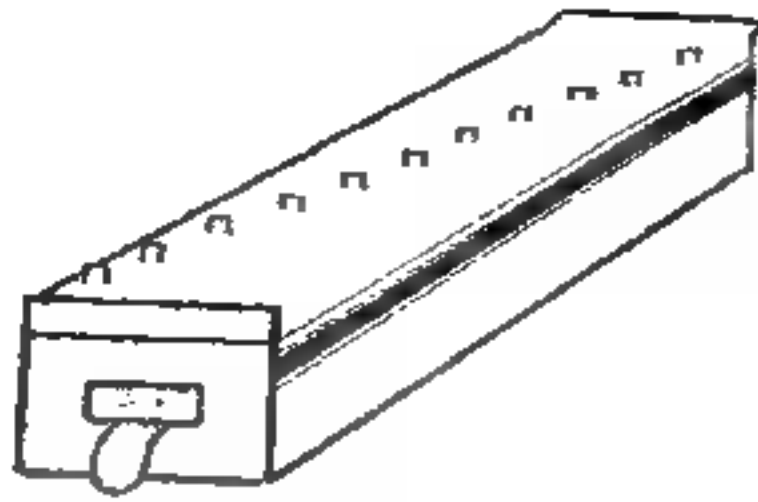
المرسل :

المرسل إليه :

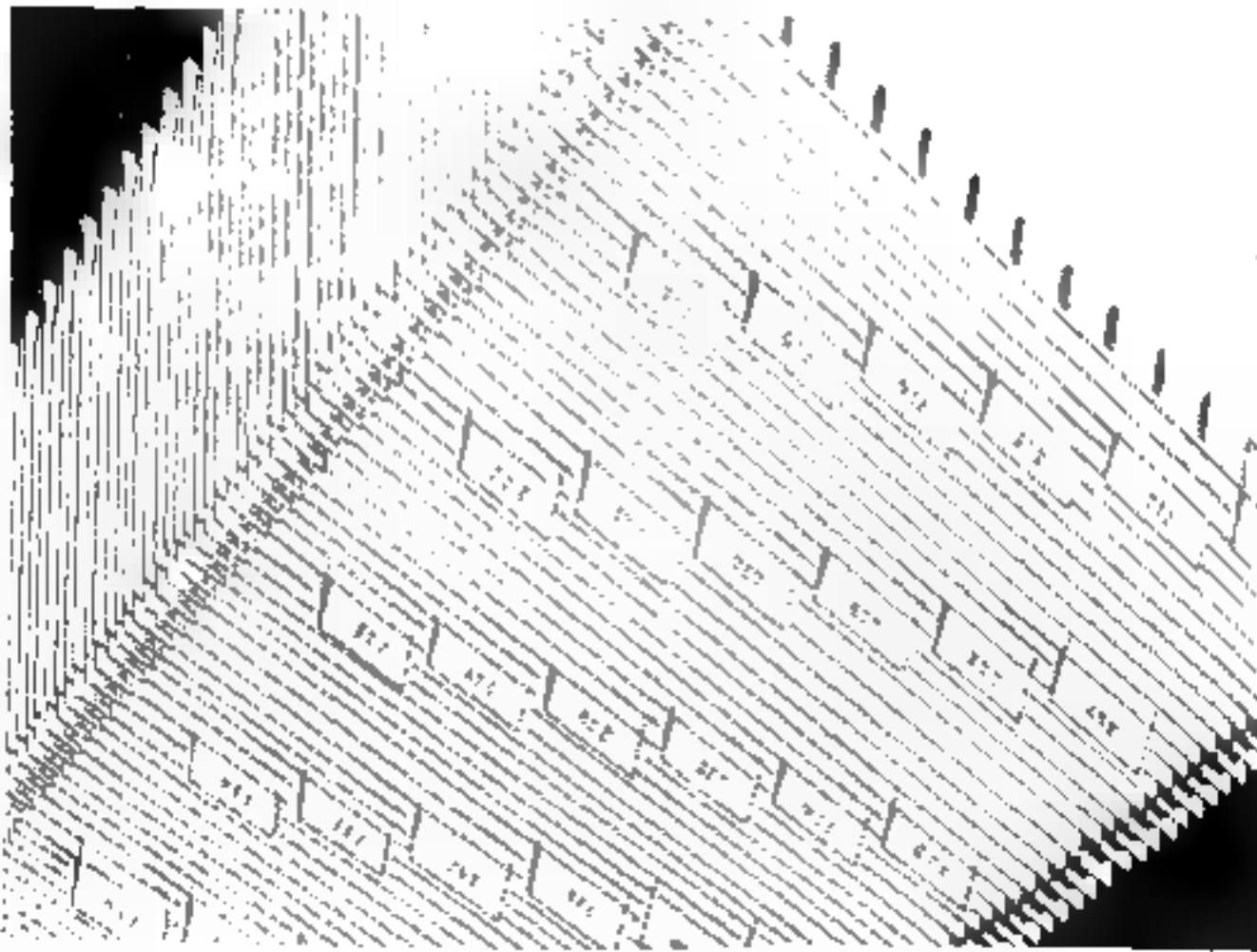
الموضوع :

الميكروفيلم		رقم المستند	عدد الصفحات
رقم القلم / الحافظة	رقم اللقطة	
.....		

نموذج رقم (٦) (بطاقة الفهرسة من الورق العادي أو المقوى مقاس ١٥ x ٢٠ سم)



نموذج رقم (٧)
وحدة ادراج البطاقات - كاريكس
(تصنع من الخشب أو المعدن مقاس ١٩ × ٢٥ سم)



نموذج رقم (٨)
طريقة ترتيب البطاقات في الادراج

المادة :

ايداع وثائق بمركز المعلومات الإدارية

تحية طيبة وبعد،

الآتى بعد بيان الوثائق التى ترغب الإدارة فى حفظها

بمركز المعلومات:

[illegible]

رئيس الإدارة

مساعدة إحصائية التوثيق

نمودج رقم (۹)

(بقره بلوك ۱۰۰ صفحه بحجم الفولسكاي مسطر)

إسم الجهة:

إدارة:

بطاقة استعاره مستند/ ملف

رقم المستند/ الملف : عدد الأوراق :

تاريخ الاستعاره / / ١٩ تاريخ الارجاع / / ١٩

اسم المستعير : الإدارة التابع لها :

التوقيع بالاستلام

أعيد الملف سليماً في موعده.

توقيع مساعد إحصائي التوثيق

.....

نموذج رقم (١٠)

بطاقة استعارة مستندات / ملفات

(بطاقة من الورق العادي مقاس ١٢ x ١٥,٥ سم)

اسم الجهة:

إدارة:

مطالیه یرد مستند / ملف

رقم المستند / الملف	عدد الأوراق	تاريخ الاستعارة	تاريخ الارجاع

السيد /

بعد التحية،

نحيطكم علما بأن المستندات / الملفات المذكورة عاليه،

لم ترد إلينا رغم مرور تاريخ ارجاعها.

رجاء سرعة الاعادة وشكرا،،

مساعد إخصائي التوثيق

.....

رئيس الإدارة

.....

تحريرا في / / ١٩

نموذج رقم (١١)

استعجال رد مستندات وملفات مستعارة

(نقتر بلوك بحجم كوارتو والنموذج مقاس ١٧ × ٢٠ سم)

الطريقة: $\frac{1}{2} \times 100 = 50\%$

بيان

استبعاد وثائق مستغنى عنها

السيد / مدير مركز المعلومات الإدارية

تحيّة طيبة وبعد،

الوثائق الآتية بيّنها لم تعد الإدارة في حاجة إليها. رجاء النظر

في أمرها والتصديق على استبعادها:

[illegible]

تصدق على الاستبعاد.

أعضاء لجنة التقييم

P E P P E - 2 P R O G - 2 S I M U L I T A

رئيس اللجنة

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100

مساعد إخصائى التوثيق

◎◎◎◎◎◎◎◎◎◎

رئيس الإدارة

— ◆ — ◆ — ◆ — ◆ — ◆ — ◆ — ◆ — ◆ — ◆ —

نمذج رقم (۱۷)

(دفتر بلوك بحجم الفولسكاب مسطر)



الفصل السابع

تجارب رائدة في تنظيم الوثائق الإدارية



الفصل السابع

تجارب رائدة في تنظيم الوثائق الإدارية

عرضنا في الفصول السابقة لأهمية الوثائق الإدارية، ودورها الحيوى فى توفير المعلومات التى تساعد الإدارة فى إنجاز أعمالها بشكل سليم. وعرضنا كذلك للوضع الراهن الذى تعيشه هذه الوثائق، وما تلاقيه من مشكلات وصعوبات تعجزها عن أداء دورها، وتفقد فعاليتها فى خدمة الأجهزة الإدارية، مما يوجب على هذه الأجهزة تطوير نظم المعلومات الإدارية بها، وصولاً إلى إدارة علمية وضبط فعال للوثائق الإدارية، كما ورد شرحه وتفصيله فى ثانياً هذا الكتاب.

ولذا فإننا نرى من المنطق أن نعرض هنا لبعض التجارب الرائدة فى مجال تنظيم المعلومات الإدارية فى مصر، حتى لا تبدو الصورة مظلمة تماماً، أو تصبح نظرتنا إلى الواقع نظرة من جانب واحد فقط، هو الجانب السلبي.

إن الأمانة العلمية والنظرة الموضوعية المحايدة، تقتضى منا إلقاء الضوء على الجانب الإيجابى من الصورة، وذلك بالإشارة إلى الجهود التى بذلتها بعض الهيئات فى تطوير وتحديث نظم معلوماتها الإدارية، والأخذ بالأسلوب العلمى فى إدارة وثائقها الإدارية.

وسنبين فى ذلك الأخذ بالمنهج الوصفى التعرف على بعض هذه التجارب، ومحاولة تقييمها، والتعرف على ما حققته من نجاح فى تقديم خدمة معلومات جيدة، وما إستطاعت أن تقدمه للتغلب على مشكلات نقص المعلومات الإدارية، وضعف خدماتها.

وبداية ينبغي أن نقرر أن الفضل في قيام بعض مراكز المعلومات الإدارية، وتزويدها بالأساليب الحديثة في عمليات اختزان واسترجاع المعلومات الإدارية، يرجع إلى وجود عدد من بيوت الخبرة والاستشارات في مجال الميكروفيلم وتنظيم المعلومات.

وأول هذه البيوت مركز التنظيم والميكروفيلم بجريدة الأهرام (أتاك) الذي أنشئ سنة ١٩٦٩، ثم تلاه مركز الاستشاريون العرب للإدارة والمشروعات (أبروماك APROMAC)^(١) الذي أنشئ بالقاهرة سنة ١٩٧٢، والمركز العلمي لتنظيم المعلومات والميكروفيلم (سكومي SCOMI)^(٢)، ومركز المهندسون المصريون (إيجن EGEN)^(٣)، وشركة المهندس للمعلومات التابعة لمجموعة شركات المقاولون العرب، وشركة إس جي تو الفرنسية (SG2) التي أنشأت فرعاً لها بالقاهرة سنة ١٩٨١ باسم شركة الأهلى إس جي تو للكمبيوتر ونظم المعلومات، وهي شركة مساهمة مصرية بالتعاون مع البنك الأهلى المصرى وشركة Société Generale للخدمات والإدارة وهي شركة مساهمة فرنسية^(٤)، وغيرها كثير. وقد قامت هذه المراكز والشركات بتنفيذ عدد من المشروعات لإقامة بعض مراكز المعلومات المتطورة في مصر، مثل مركز معلومات مجمع الحديد والصلب، ووزارة الكهرباء والطاقة، ووزارة العدل، والهيئة العامة للتأمينات، والهيئة العامة للأرصاد، والتليفزيون العربى، ومجلس الشعب، ومصنع ٨١ العربى، ومصنع أبوزعبل للكيماويات الحربية والمدنية، ومصنع آلات الورش، والشركة القومية للأسمنت، وشركة صناعة الياف ومهمات وسائل النقل، وشركة حلوان للصناعات الحربية والمدنية، وشركة هليوبوليس للصناعات الدوائية، وشركة مصر للبترول، وشركة مصر للألوية، وشركة النيل العامة للنقل النهري، وشركة سوميد لانايب البترول بالاسكندرية، والأكاديمية العربية للنقل البحرى بالاسكندرية، وغيرها^(٥).

(١) APROMAC= Arab Professionals for Management Contracts.

(٢) SCOMI= Scientific Center for Organizing and Microfilming of Information.

(٣) EGEN= Egyptian Engineers.

(٤) الوقائع المصرية، العدد ١٨٧، (أغسطس ١٩٨١).

(٥) نشرة مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ص ٩٨: نشرة أبروماك ص ١٢

وسوف اعرض في الصفحات التالية لنماذج من تجارب هذه البيوت الاستشارية في إنشاء مراكز معلومات متطورة. وسأقتصر في عرضي على ثلاث من مراكز المعلومات الإدارية كأمنلة مختارة عشوائيا، وهي:

أولا : مركز معلومات مجمع الحديد والصلب بحلوان.

ثانيا : مركز معلومات وزارة الكهرباء بالقاهرة.

ثالثا : مركز معلومات مصنع ٨١ العربي بالقاهرة.

أولاً : مركز معلومات مجمع الحديد والصلب

قام مركز التنظيم والميكروفيلم التابع لمؤسسة الأهرام بتخطيط وتنفيذ مركز معلومات للوثائق الهندسية الخاصة بمجمع الحديد والصلب بالتبين^(١). وقد بدأ التفكير في إقامة هذا المركز خلال عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠، وعُهد إلى مركز الأهرام بعمل دراسة مبدئية بهدف التعرف على الطبيعة على حجم العمل والإمكانات المتوافرة، وأبعاد مشكلة المعلومات في المجمع. وقد اقترح الخبراء في هذا التقرير القيام بدراسة مفصلة.

ثم قام الخبراء بعمل الدراسة المفصلة، وكان الهدف منها وضع الخطوط الرئيسية لخطة التنظيم التي سوف تطبق على مجموعة الرسومات، وذلك خلال عدة مراحل تبدأ بتجميع الرسومات واستكمال الناقص منها، وفرزها وترميم التالف منها، وتحسينها وتجهيزها لمرحلة التصوير. وقد انتهى الخبراء من هذه الدراسة في ديسمبر ١٩٧١ حيث قدمت إلى المشرفين على المجمع، وتعت الموافقة عليها، وبدأ التنفيذ في يناير ١٩٧٢.

وقد أنشئ المركز في الطابق الخامس من المبنى الرئيسي لمجمع الحديد والصلب بالتبين^(٢)، ويقال من مكتب للاستعلامات والأمن، ومعمل للترميم، ومعمل للتصوير، وغرف للإعداد الفني، ومرسم للمادة التكميلية، ثم المكتبة الميكروفيلمية وتحتوي مجموعة الأفلام التي نقلت عليها الرسومات^(٣)، ومجموعة مجلدات الفهارس. وقد أُعد المبنى وتم تجهيزه

(١) اعتمدت في هذه الدراسة على التقرير الذي أعده د. عبد الوهاب أبو النور بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ونشر في العدد الثاني من مجلة الثقافة العربية سنة ١٩٧٤ بعنوان «مركز المعلومات الميكروفيلم لمجمع الحديد والصلب المصري» ص ٢٢٩ - ٢٣٨ ثم أعيد نشره في مايو ١٩٧٤ ضمن أعمال مؤتمر تنظيم الوثائق والميكروفيلم الذي عقد بمؤسسة الأهرام في الفترة من ٥ - ٦ مايو ١٩٧٤.

(٢) شكل رقم (١٩).

(٣) شكل رقم (٢٠).

بأحدث الوسائل التكنية والإمكانات المادية، مثل أجهزة تصوير الميكروفيلم والميكروفيش، وأجهزة القراءة، وأجهزة القراءة الطابعة، وماكينات ثقيب لكتابة الكروت المثقبة الخاصة بالحاسب الإلكتروني.

وقبل إنشاء المركز، كان مجمع الحديد والصلب يحتفظ بمجموعة ضخمة من الرسومات الهندسية الخاصة بأجزاء المجمع من أفران عالية وروافع وماكينات في إحدى الغرف مكدسة دون تنظيم أو ترتيب، ولذلك كان من المستحيل استرجاع أى رسمة منها رغم أهمية ذلك فى صيانة وإصلاح الأجهزة بالمجمع. ومما لا شك فيه أن هذه الرسومات، لو ظلت على حالتها من الإهمال وسوء الحفظ لآدى ذلك إلى تلفها، الأمر الذى قد يؤدي إلى توقف العمل فى المصانع التى يتألف منها المجمع.

وتبلغ هذه الرسومات الهندسية حوالى ٧٠٠.٠٠٠ لوحة، وردت جميعها من معاهد التصميم بالاتحاد السوفيتي، وقد قسمت عند إنشاء المركز، وبدأ تنظيمها على مرحلتين:

أ - مرحلة إنشاء وتركيب المجمع وتضم ٢٠.٠٠٠ لوحة.

ب - مرحلة تشغيل وصيانة المجمع وتضم ٥٠٠.٠٠٠ لوحة.

وقد شملت مراحل إقامة مركز المعلومات، مرحلة تحديد متطلبات الإنشاء من حيث المكان والأثاث والأجهزة والأفراد اللزمين للعمل وتدريبهم، ثم مرحلة إعداد الوثائق للتنظيم من حيث ترميم المؤلف منها، وإستكمال مجموعة الرسومات الخاصة بكل آلة أو معدة، ثم مرحلة التنفيذ من حيث وضع خطة لتصنيف الوثائق الهندسية، تنبع من واقع دراسة الرسومات ذاتها، وإعداد الفهارس اللازمة للبحث، وأخيرا نقل هذه الرسومات على شرائط الميكروفيلم وتزويدها بالمادة التكميلية.^(١)

التصنيف

تمثل مرحلة الوصول إلى خطة تصنيف للوثائق، سواء أكانت فنية أم إدارية، أصعب

(١) يقصد بها ما يضاف على الفيلم من لقطات تحوى عناوين (تترات) وقواصل ولوحات فنية تذهب السام والمثل عن الباحث، وتنبع من واقع المادة الأساسية نفسها، ولكن يعبر عنها في صورة فنية ويتضمن أيضا تقديمًا عامًا للمكتبة الميكروفيلمية وبعض المعلومات التى تلقى الضوء على المؤسسة صاحبة المكتبة، ومعلومات عن محتويات الفيلم. وتبلغ المادة التكميلية فى الفيلم ما بين ١٥-٢٠٪ والباقي يمثل المادة الأساسية فى الفيلم وهى صور الوثائق - مركز التنظيم والميكروفيلم: الدورة التدريبية المتخصصة لتكتيك الميكروفيلم ص ٢٨٢ - ٢٨٥.

وأطول المراحل وأشقها على القائمين بعملية التنظيم، لأنها لا تعتمد على خطط جاهزة يمكن تطبيقها، بل هي دائماً تتبع من داخل الوثائق ذاتها، كما يجب صياغتها بحيث تلبي احتياجات المستخدمين في استرجاع الوثائق والمستندات بالطريقة التي تعودوا عليها.

وتتفرد تجربة المجمع بأنها كانت أول محاولة من نوعها – في المنطقة العربية على الأقل – لإنشاء خطة تصنيف خاصة ومتخصصة؛ خاصة بوثائق مجمع الحديد والصلب الهندسية، ومتخصصة في موضوع واحد هو الهندسة، وتنصب على شكل واحد من أشكال وسائط المعلومات هو الخرائط والرسومات الهندسية. وقد شارك في إعداد هذا التصنيف فريق ضم عدداً من المتخصصين في علوم الوثائق والمكتبات والمتخصصين في فروع الهندسة.

وقد وجد أن مجموعات الرسومات تنتمي إلى أحد مجالات موضوعية رئيسية ثلاثة هي:

١ – الهندسة المدنية والمعمارية.

٢ – الهندسة الكهربائية.

٣ – الهندسة الميكانيكية.

وربما تأتي بعد ذلك رسومات تنتمي إلى مجال الجيولوجيا والتعدين، أو رسومات تحوى الأشكال العامة للمعدات، أو رسومات لا تنتمي إلى موضوع معين، ولذلك شملت خطة التصنيف ستة مجالات^(١)، يتضمن كل منها عدداً من الأقسام الموضوعية الرئيسية. وقد سار التقسيم الموضوعي لكل مجال من هذه المجالات وفقاً للمنطق الهندسي، الذي وجد أنه يصل إلى خمسة مستويات هي:

Main Divisions	الأقسام الموضوعية الرئيسية	المستوى الأول
Systems	المعدات	المستوى الثانى
Assemblies	الألات	المستوى الثالث
Sub - assemblies	أجزاء الآلة	المستوى الرابع
Details	قطع الآلة (تفاصيل)	المستوى الخامس

(١) شكل رقم (٢٦).

وقد أُعطى لكل مستوى من هذه المستويات الخمسة رقما عشريا مسلسلا من خانتين، حتى تكون الصقوف قابلة لاستيعاب ٩٩ وحدة موضوعية، وقد أُضيف إلى هذه المستويات الخمسة عنصر تصنيفي سابع هو شكل تقديم المعلومات في اللوحة، هل هي قطاع رأسي أو أفقي؟ هل هي صورة فوتوغرافية أم ماركيت؟.. الخ، وهي تشبه تقسيمات الشكل Form divisions في نظم التصنيف العامة.

وبذلك أصبح رقم التصنيف الذي يعطى لكل لوحة هندسية مكونا من ستة مستويات، كل منها يحتوى على خانتين أي ١٢ رقما تقرأ من اليسار إلى اليمين حسب تدرج المستويات، وتوضح الأمثلة الآتية نظام التصنيف:

المثال الأول: تصنيف وثيقة تحمل لوحة مقطع الكمرات الحديدية التي تحمل الأسطح الجمالونية لمصنع الصلب.^(١)

المثال الثاني: تصنيف وثيقة تحمل رسما تفصيليا لهيكل ماسورة شافط الرماد الخاص بتنظيف عادم الأفران العالية.^(٢)

وقد طبعت جداول التصنيف بواسطة الحاسب الإلكتروني في شكل كتاب Manual وهي تشغل ستة مجلدات تضم ما يزيد على ١٦٠٠ صفحة.^(٣)

ولكي تزيد فعالية خطة التصنيف، وتسهيلا للوصول إلى أرقام الموضوعات بسرعة خاصة بالنسبة لكثير من مستخدمي التصنيف الذين يصعب عليهم الوصول إلى مكان الموضوع الذي يريدونه داخل الترتيب المنطقي للتصنيف، الذي يتطلب استخدامه دراية وتدريباً، تم تزويد خطة التصنيف بكشاف هجائي، يشبه الكشاف النسبي الذي ابتدعه ملفيل ديوي في تصنيفها العشري.

وقد تم طبع هذا الكشاف، بواسطة الحاسب الإلكتروني، وهو يشغل تسعة مجلدات

(١) شكل رقم (٢٢).

(٢) شكل رقم (٢٣).

(٣) شكل رقم (٢٤).

تضم ما يزيد على ٢٥٠٠ صفحة^(١)، وتضم الصيغة التشفيرية مداخل بالألفاظ المعبرة عن نوعيات وموضوعات الوثائق مرتبة هجائياً ودالات هي عبارة عن أرقام التصنيف.

الفهرسة

كان من الضروري لكى يتم استرجاع وثيقة بعينها، أن تحدد ذاتية كل وثيقة سواء من الناحية الشكلية أو من ناحية التحليل الموضوعى لمحتوياتها، وكذلك تحديد مكانها على الأفلام، حتى يمكن استرجاعها وتقديمها لمن يطلبها.

لذلك قام خبراء التنظيم بإعداد نموذج بطاقي مطبوع، ليس لاستخدامه فى البحث وإنما لتسجيل بيانات الوثائق الهندسية عليه، لكى يمكن تخزينها بعد ذلك على أشرطة الحاسب الألكترونى بواسطة الكروت المثقبة.

وقد تضمنت البطاقة البيانات التالية:

- ١ - رقم المشروع الفرعى.
- ٢ - رقم التصنيف.
- ٣ - اسم المشروع الفرعى.
- ٤ - القطاع الذى تنتمى إليه الوثيقة.
- ٥ - وصف الوثيقة (محتوياتها).
- ٦ - الرقم الروسى (الرقم الأسمى للوثيقة).
- ٧ - رقم الفيلم ورقم اللقطة المسجل عليها الوثيقة.

وبعد تسجيل البيانات على البطاقات، تم نقلها على الكروت المثقبة، ثم خزنت فى ذاكرة الحاسب الألكترونى بواسطة التعميل على الأشرطة المغنطة. وبعد مرحلة تجريب برنامج الاسترجاع، وبناء على تحليل نمط طلب المعلومات، انتهى الأمر إلى طبع نوعين من الفهارس الألكترونية:

النوع الأول : فهرس المشروعات الفرعية، حيث وجد بتحليل أنماط الطلب أن النمط السائد هو طلب نوعية هندسية معينة تنتمى إلى مشروع فرعى يعمل فيه المهندس، يلى ذلك محاولة معرفة وصف الوثيقة، ثم رقم الفيلم ورقم اللقطة، حتى يصل إلى الوثيقة فى مكانها من الفيلم. لذلك كان المدخل الرئيسى فى هذا الفهرس بالنوعية الهندسية فى داخل مشروع فرعى معين ويمثلها رقم التصنيف^(٢).

(١) شكل رقم (٢٥).

(٢) شكل رقم (٢٦).

النوع الثانى : هو الفهرس المصنف للرسومات، وهو يشمل البيانات المسجلة فى النوع السابق من الفهارس، إلا أن مداخله مرتبة وفق أرقام التصنيف وينقسم ترتيب الجداول (١)

الاسترجاع

لاشك أن استرجاع البيانات المختزنة، هو الثمرة النهائية لما بذل من جهد فى التنظيم، وإذا لم يتحقق الاسترجاع بصورة جيدة، فإن الهدف من إنشاء مراكز المعلومات يصبح لا معنى له، ولأمبرر لوجود المراكز ذاتها.

وتتلخص خطوات استرجاع الرسومات والحصول على المعلومات المطلوبة فى مركز معلومات الحديد والصلب فيما يلى:

- ١ - عندما يطلب أحد المهندسين لوحة معينة، فإنه يتوجه بطلبه إلى الإخصائين بالمركز.
- ٢ - يقوم الإخصائى بالبحث عن رقم التصنيف الخاص باللوحة فى كشاف التصنيف بواسطة البحث عن اللفظ الذى استخدم كمدخل فى مكانه من الترتيب الهجائى.
- ٣ - إذا لم يكن الإخصائى أو المهندس يعرفان اللفظ المستخدم فى الكشاف، فإن البحث عن رقم التصنيف يمكن أن يتم من داخل جداول التصنيف.
- ٤ - بعد الحصول على رقم التصنيف، يتم البحث بواسطة فهرس المشروعات الفرعية، أو الفهرس المصنف لمعرفة بيانات الرسة، والتأكد من أنها هى المطلوبة.
- ٥ - إذا تم التأكد من بيانات الرسة، يتم التعرف على رقم الفيلم ورقم اللقطة من الفهرس.
- ٦ - يتم استحضار الفيلم لعرضه على جهاز القراءة للإطلاع على المعلومات المطلوبة، أو الحصول على نسخة من الرسة بواسطة جهاز القراءة الطابع.

نقد النظام

للقدر جانبان: ميزات وعيوب، وسوف نعرض لكليهما، ابتداء بالميزات ثم العيوب التى استطعنا الوقوف عليها من خلال تردنا على المركز: (٢)

أولا : مركز معلومات الحديد والصلب تجربة رائدة ولا شك فى مجال تنظيم الرسومات

(١) شكل رقم (٢٧).

(٢) قمنا بزيارة المركز عدة مرات لدراسة الميدانية.

الهندسية كنوع من الوثائق الإدارية. ومما يزيد من قيمة هذه التجربة أنها كانت الأولى من نوعها في مصر والعالم العربي، وقد شارك في تخطيطها وتنفيذها مجموعة من الكفاءات العلمية على جانب كبير من التخصص في العلوم الهندسية وعلوم الوثائق والمكتبات.

ثانياً : تعتبر هذه التجربة نقطة تحول خطيرة من الأساليب القديمة في اختزان واسترجاع المعلومات الإدارية إلى الأساليب التكنولوجية المتقدمة من ميكروفيلم وحاسب الكتروني. ولا شك أن عملية طبع الفهارس بالحاسب الإلكتروني تعد في ذاتها تجربة جديدة تماماً في مصر عند إنشاء المركز.

ثالثاً : إن الفائدة الكبرى من إنشاء هذا المركز، تتركز - في نظرنا - في عملية نقل الرسومات الهندسية على شرائط الميكروفيلم. فقد أدى هذا إلى صيانتها تماماً من التلف، بعد أن كان معظمها في الطريق إليه. كما أن هذه العملية قد قدمت نموذجاً واقعياً ملموساً لدى تأثير أسلوب التصوير الميكروفيلمي في القضاء على مشكلة تكس الوثائق الورقية، ومدى الوفرة في مساحة التخزين المطلوبة.

رابعاً : من عيوب هذه التجربة، أن مركز المعلومات بوضعه الحالي ليس مكتملاً، ولا يصح أن يوصف بأنه، «نظام معلومات»، إذ النظام يتميز بشمول كل نواحي نشاط الجهة، لكن هذا المركز قصر همه على مجموعة الرسومات الهندسية، دون سائر أنواع الوثائق الإدارية الخاصة بالمجمع.

خامساً : من العيوب أيضاً عدم توافر الاتساق المنطقي بين أجزاء وموضوعات خطة التصنيف التي وضعت لوثائق المجمع، ففي بعض المستويات نجد فجوات يعبر عنها بلفظ Skip أو No information^(١)، ولا شك أن هناك عيباً في البناء المنطقي المتسلسل لموضوعات التصنيف.

سادساً : من العيوب أيضاً الاعتماد في فهرسة الرسومات الهندسية على نماذج مطبوعة، واستخدام قواعد غير معيارية للوصف المادي، علماً بأن القواعد

(١) شكل رقم (٢٢) المستوى الرابع.

الأنجلوأمريكية للفهرسة، قد نصت على قواعد فهرسة الرسومات الهندسية كنوع من المواد السمعية والبصرية^(١)، وكان يمكن تطبيق هذه القواعد في إنشاء فهرس يطاقى للرسومات الهندسية، يمكن استخدامه يدويا أو نقله على شرائط الحاسب الألكترونى وطبعه الكترونيا.

(١) شعبان خليفة: الفهرسة الوصفية للمكتبات، المواد السمعية والبصرية ص ٢٦.

ثانياً: مركز معلومات وزارة الكهرباء

قام مركز التنظيم والميكرو فيلم التابع لمؤسسة الأهرام بتخطيط وتنفيذ مركز معلومات للوثائق الفنية والمالية والقرارات الخاصة بقطاع الكهرباء والطاقة.^(١)

وقد بدأ التفكير في إقامة هذا المركز خلال عامي ١٩٧٢/٧١ أيام تولي المهندس أحمد سلطان الوزارة، وقد عُهد إلى مركز الأهرام بعمل دراسة مبدئية للتعرف على أبعاد وحجم العمل، وقُدمت الدراسة إلى المسؤولين بالوزارة ونمت الموافقة عليها ووقع العقد أواخر سنة ١٩٧٢.

ثم قام خبراء التنظيم بالأهرام بعمل دراسة تفصيلية على عينة من الوثائق المراد تنظيمها، استمرت ثمانية أشهر ابتداءً من سبتمبر ١٩٧٣، تم خلالها وضع خطة تصنيف معلومات قطاع الكهرباء، وكذلك إعداد وتجهيز موقع المركز، وبدأ تنفيذ المشروع على وثائق منطقة القاهرة أواخر سنة ١٩٧٣. وقد اختص هذا التعاقد بتنظيم الوثائق الفنية الخاصة بمحطات التوليد فقط.

كما وقع عقد آخر في بداية سنة ١٩٧٤ لتنظيم الوثائق الفنية على مستوى الجمهورية باستخدام الحاسب الإلكتروني، وبدأ تنفيذه سنة ١٩٧٥.

وامتد التنظيم ليشمل القرارات الجمهورية والوزارية والإدارية الخاصة بقطاع الكهرباء عن طريق إعداد كشافات لها، ووقع عقد تكشيف القرارات أواخر سنة ١٩٧٣.

كما شمل التنظيم أيضاً الوثائق المالية (مستندات الصرف والتسوية)، حيث وقع في سنة ١٩٧٦ عقد لتنظيم الوثائق المالية الخاصة بمنطقة القاهرة، وفي سنة ١٩٧٧ وقع عقد آخر لتنظيم الوثائق المالية لهيئة كهربة الريف.

وقد أعد مركز الأهرام مؤخراً مشروعاً لحفظ وتنظيم مستندات شئون الأفراد الخاصة

(١) اعتمدنا في هذه الدراسة على البحث الميداني في موقع المركز.

بوزارة الكهرباء، وهو يغطي جميع العاملين بديوان الوزارة وقطاعاتها المختلفة، ووحداتها الإدارية على مستوى الجمهورية، والتي تبلغ حوالى ٢٧ ألف وحدة منتشرة فى محافظات ومدن وقرى ونجوع مصر. (١)

وقد تمخض مشروع تنظيم المعلومات الإدارية لقطاع الكهرباء عن عدد من المكتبات الميكروفيلمية، تضم ما يزيد على مليون ونصف مليون وثيقة إدارية ما بين رسومات هندسية للشبكات ومحطات التوليد والمحولات، ومستندات مالية، وقرارات، من بينها حوالى ٧٠ ألف وثيقة خاصة بمحطة كهرباء السد العالي.

ويبلغ عدد المكتبات الميكروفيلمية التى قام مركز الأهرام بإعدادها لمعلومات قطاع الكهرباء ست مكتبات. تم افتتاح أول مكتبة فى مايو ١٩٨٠ وهى مكتبة أسوان التى تضم الأفلام الخاصة بوثائق منطقة قبلى وذلك فى فترة تولى المهندس مصطفى صبرى الوزارة. ثم تلا ذلك افتتاح المكتبة المركزية (مركز المعلومات الذى يضم نسخة كاملة من الأفلام الخاصة بالوثائق الفنية لقطاع الكهرباء) ومكتبة منطقة القاهرة فى ١٠ أكتوبر ١٩٨١. ثم مكتبة إمبابة التى تضم نسخة ثانية كاملة من أفلام ووثائق القطاع أوائل ١٩٨٢، وهذه المكتبة تعد البديل أو نسخة الأمان للمكتبة المركزية. ثم مكتبة طلخا التى تضم أفلام ووثائق منطقة بحرى أيضا سنة ١٩٨٢ وكلها إفتتحت خلال تولى المهندس ماهر أباطة الوزارة. أما المكتبة السادسة وهى مكتبة الإسكندرية، فلم يتم تخصيص مكان لها رغم أن أفلامها وفهارسها جاهزة ومعدة للاستخدام.

وهناك تفكير فى تسجيل وتنظيم الوثائق الفنية لمنطقة القناة، حيث لم يسبق تنظيمها لظروف الاحتلال الإسرائيلى. وقد تم حاليا جمع وإحضار وثائق هذه المنطقة إلى مبنى الوزارة.

اقسام المركز ومراحل العمل

أنشئ مركز معلومات قطاع الكهرباء أواخر سنة ١٩٧٢، وهو يشغل الأنوار ١٠. ١١. ١٢ من المبنى الرئيس لوزارة الكهرباء بمعيدان العباسية. يضم الدور الأول من

(١) أول مركز متكامل لمعلومات الشبكة الكهربائية الموحدة. تحقيق بصحيفة الأخبار ١٢/١/١٩٨٢.

المركز (العاشر من مبنى الوزارة) المكتبة الميكروفيلمية التي تتبع الوزارة إشرافيا، وتشغل حجرة مساحتها حوالي ٢٠ مترا مربعا بها عدد ١٠ شانونات لحفظ الأفلام، بكل شانون ٩ أدرج، يحتوى كل درج على ٤٠ فيلما ساليا + ٤٠ فيلما موجبا، وهى أفلام مقاس ١٦،٢٥ مم، وكل فيلم يضم حوالي ٥٠٠ لقطة (كادر)، أى أن المكتبة تحوى حوالي ٢٦٠٠ فيلما موجبا تحمل حوالي مليون و ٨٠٠ ألف لقطة، ومثلها سالية، جميعها صور للوثائق الفنية الهندسية، يضاف إليها حوالي ٢٠٠ فيلم للوثائق المالية، وحوالى ٥٠ فيلما للقرارات. كما تضم عددا من الأفلام مصور عليها الفهارس وكشافات القرارات، وقد أضيف إليها مؤخرا أفلام توقيع شبكة الكهرباء الموحدة، فبلغ إجمالى الأفلام بالمكتبة حوالي ١٠.٠٠٠ عشرة آلاف فيلم.

والمكتبة مجهزة بجهازى تكيف وجهاز قراءة وجهاز قراءة طابع ماركة IFLK أمريكي، وثلاجة لحفظ المحاليل الخاصة بأجهزة القراءة، وعدد من الدوايب المعدنية لحفظ مجلدات الفهارس والكشافات. كما يوجد فى نفس النور سكرتارية المكتبة، ومرسم للوحات يعمل به ٣ فنانين، وحجرة التجليد يعمل بها مجلدان، وقسم الاستلام والتسليم وهو همزة الوصل بين الوزارة ومركز التنظيم والميكروفيلم ويعمل به ٢ موظفين، وقسم الفسخ يعمل به عدد ٨ كاتب آلة عربى وأفرنجي، وغرفتان يعمل بهما ٨ مهندسين مهمتهم تصنيف الوثائق الفنية الخاصة بمحطات المحولات يعاونهم اثنان من المساعدين.

ويضم النور الثانى من المركز (الحادى عشر من مبنى الوزارة)، وهو خاص بتنظيم الوثائق الفنية لمحطات التوليد والمحولات، غرفة «التكرير» أى كتابة بطاقات فهرسة الوثائق الفنية ومراجعتها، وغرفة التصنيف ومراجعتها، وغرفة أمانة المادة، وفيها يتم فرز الوثائق الفنية موضوعيا أو نوعيا وتقسيمها على عدد الأفلام بواقع ٤٠٠ وثيقة لكل فيلم مع ترك ١٠٠ لقطة للمادة التكميلية والزيادات التى تنشأ عن ضخامة حجم بعض الوثائق بما يستدعى تجزئتها على أكثر من لقطة واحدة. كما يضم هذا النور غرفة التخليم وفيها يتم عمل (ماكينات) الأفلام ومراجعتها نهائيا وإضافة المادة التكميلية، وغرفة التجهيز التى تقوم بإرسال الوثائق التى تحتاج إلى ترميم واستعادتها، وإضافة الفواصل بحيث تصبح الوثائق

جاهزة للتصوير، فيقوم قسم التجهيز بإرسالها إلى مركز الأهرام حيث يتم تصويرها وإعادةتها^(١)، ثم يقوم قسم التجهيز بمراجعة الأفلام على الوثائق للتأكد من سلامة التصوير، وبعد ذلك يقوم القسم بإعادة الوثائق الأصلية للوزارة، وإرسال بطاقات الفهرسة (الكروت) إلى الحاسب الإلكتروني بالأهرام، الذي يقوم بنقلها على الكروت المثقبة وطبع بروفة للفهرس، ترسل مع الكروت لقسم التجهيز لمراجعة البروفة على الكروت ثم على الأفلام وتصحيح ما قد يحدث من أخطاء، وبعد ذلك ترسل البروفة إلى الحاسب الإلكتروني بالأهرام لطبع الفهرس وتصويره بعد الطبع على الميكروفيلم.

أما الدور الثالث من المركز (الثاني عشر من مبنى الوزارة) فيضم غرفة مديرة المركز، وغرفة اجتماعات، وكافيتريا، ثم قسم التكشيف الذي يقوم بإعداد كشافات القرارات الخاصة بوزارة الكهرباء، وإعدادها وإرسالها للأهرام للتصوير، أما الكشافات فتعد على بطاقات وترتب وترسل لقسم النسخ لكتابة الكشاف ثم تجليده. كما يوجد في نفس الدور قسم تنظيم الوثائق المالية ويتكون من ثلاث غرف لاستلام الوثائق من الوزارة وفهرستها على بطاقات وإرسالها لقسم النسخ، ثم مراجعتها بواسطة مدير القسم المالي، وغرفة ترميم وفرد المستندات وإعدادها للتصوير وإرسالها للأهرام حيث يتم تصويرها وإعادةتها مع الأفلام للمركز حيث تراجع.

وإجمالاً، فإن مركز معلومات وزارة الكهرباء يعمل به حوالى ١٢٠ موظفاً وفنياً، منهم ٥٠ مهندساً تخصص كهرباء وقوى وميكانيكا، و ٢٠ مساعداً فنياً مؤهلات متوسطة فنية، و ٤٠ موظفاً مؤهلات عليا مختلفة ومتوسطة تجارية يعملون في القسم المالي، و ١٠ عمال خدمات معاونة، وكلهم تابعون للأهرام. هذا بالإضافة إلى موظفتين جامعتين تتوليان أمانة المكتبة الميكروفيلمية، وهما تابعتان لوزارة الكهرباء.

وقد كان حجم العمل في المركز عند بداية الإنشاء حوالى ٨٠ ألف لقطة في السنة، وصل الآن إلى حوالى ٢٥٠ ألف لقطة في السنة، ويقوم الأهرام بإعداد خمس نسخ من كل فيلم، نسختان سالبتان وثلاث نسخ موجبة.

(١) من الخطورة خروج الوثائق من جهاتها للتصوير في أى مكان خارجى، وينبغى أن يتم التصوير في موقع العمل حرصاً على سلامة وسرية الوثائق وما تحمله من معلومات. وقد سبق أن أوضحنا رأينا في هذا الموضوع عند تناولنا لتنظيم إجراءات التسجيل الميكروفيلمى للوثائق الإدارية.

التصنيف

قام خبراء الأهرام بدراسات عميقة مفصلة، للوصول إلى نظام دقيق لتصنيف الوثائق الفنية لقطاع الكهرباء يسمح بتحديد موضوع أى وثيقة منها تحديدا كاملا^(١).

ونظرا للاختلافات الكبيرة فى طبيعة هذه الوثائق، فقد كان من الصعب تحديد صفة واحدة تتم على أساسها عملية التقسيم، وإنما توجد أوجه كثيرة يمكن التصنيف على أساسها، وقد وضعت هذه الأوجه فى الاعتبار، فجاءت خطة التصنيف أقرب إلى التصنيف الوجهي، أو ما يسمى بالتصنيف الوثيقي^(٢)، وكان وراء هذا الاختيار اعتباران:

١ - التباين الشديد الذى أظهرته الدراسة الميدانية فى طبيعة وثائق القطاع، إذ أنها تنتشر جغرافيا لتغطى جميع أجزاء الدولة، وتختلف نوعيا من ناحية المنشآت التى تنتمى إليها (محطة توليد - محطة محولات، خطوط)، كما تختلف فنيا من حيث تعلقها بمباني أو ماكينات أو آلات... الخ.

٢ - إن الهدف الأول من خطة التصنيف، هو إيجاد وسيلة لتخزين كافة البيانات التى تحملها جميع الوثائق على إختلاف مستوياتها وموضوعاتها على أشرطة الحاسب الألكترونى، واسترجاع كل وثيقة على حدة.

ومن ثم، لم يكن هناك مفر من مزج العنصر التصنيفي بالعنصر الوصفي، لملاءمة ذلك لمتطلبات الاسترجاع الألكترونى، ولذلك نجد الرقم الذى يعطى للوثيقة فى العادة رقما طويلا، تمثل فيه جوانب التحليل الموضوعي والوصف المادي للوثائق.

وقد وضعت خطة التصنيف على أساس تقسيم الرقم إلى ثلاث تركيبات^(٣):

التركيبة الأولى: تعريف موقع المنشأة الذى تخصه الوثيقة إداريا ومساحيا.

التركيبة الثانية: نوعية المنشأة الذى تخصه الوثيقة.

التركيبة الثالثة: تعريف الوثيقة.

(١) اعتمدنا فى هذا الجزء على الدراسة التى أعدها « السعيد شلبي ونشوت ضمن أعمال مؤتمر تنظيم الوثائق والميكروفيلم مايو ١٩٧٤، ثم أعيد نشرها فى مجلة الثقافة العربية العدد الثالث ١٩٧٥ بعنوان «نظام تصنيف وثائق قطاع الكهرباء» ص ٢٢٩ - ٢٧٠.

(٢) عبد الوهاب أبو النور: نفس المصدر ص ٧٢. وقد سبق لنا مناقشة هذا الموضوع.

(٣) شكل رقم (٢٨).

وتتكون التركيبية الأولى من أربع مستويات:

المستوى الأول: المحافظات.

المستوى الثاني: المدن - الأقسام - المراكز.

المستوى الثالث: الشياخات - القرى

المستوى الرابع: التوايع مثل العزب والتجوع والكفور.

وقد أعطى لكل مستوى من هذه المستويات الأربعة رقما عشريا من خانتين قابلتين لاستيعاب ٩٩ وحدة موضوعية في كل صف. وقد استخدمت في المستويات الثلاثة الأولى أرقام سبق أن وضعها الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، أما ترقيم المستوى الرابع فقد وُضع بواسطة خبراء الأهرام.^(١)

وقد أضيف إلى هذه المستويات الأربعة مستويان آخران على اليمين لبيان المواقع مساحيا على خريطة جمهورية مصر بواسطة نقطة أصل إحدائية تقع في الطرف الجنوبي الغربى لمصر عند تلاقى خط عرض ٤٠ شمال خط الاستواء وخط طول ٢٤ شرقى جرينتش، وهذه النقطة هي إحدى النقاط المعتمدة من مصلحة المساحة، وعلى أساسها تحدد مواقع المنشآت شمالا وشرقا مقربة إلى أقرب كيلومتر، وتم إضافة ست خانات لكل إحدى^(٢). كما أضيف على اليسار رقم التبعية الإدارية لمناطق ومراقبات (مديريات) قطاع الكهرباء وهي القاهرة والاسكندرية والوجه البحرى والوجه القبلى، ومثلت بثلاث خانات، الأولى رقم المنطقة، والثانية والثالثة رقم مراقبة أو مديرية الكهرباء داخل المنطقة.^(٣)

أما التركيبية الثانية فتتضمن التصنيف النوعى للمنشآت (محطات توليد، وقسمت حسب نوع الطاقة المحركة لها - الخطوط، وقسمت حسب مكوناتها - محطات محولات، وقسمت حسب جهد الدخول).

ويتكون رقم التصنيف النوعى من خمس خانات: الأولى نوع المنشأة، والثانية والثالثة لنوع محطة التوليد أو الخطوط أو جهد الدخول لمحطات المحولات، والرابعة والخامسة تخصصان الخطوط والمحولات فقط^(٤). ويتضح نظام التصنيف من مثال تصنيف محولات السبئية جهد ١٠/٦٣ ك. ف.^(٥)

(١) شكل رقم (٢٩).

(٢) شكل رقم (٣٠).

(٣) شكل رقم (٣١).

(٤) شكل رقم (٣٢).

(٥) شكل رقم (٣١).

أما التركيبية الثالثة، فتتضم بعض أوجه التعريف بالوثائق، وهي مقسمة إلى خمس مستويات:

المستوى الأول : نوعية المباني والمنشآت ويمثلها أربع خانات.

المستوى الثانى : الأنشطة ويمثلها أربع خانات.

المستوى الثالث : المعدات والأجهزة ويمثلها أربع خانات.

المستوى الرابع : نوعية المعلومات ويمثلها خانتان.

المستوى الخامس : أشكال تقديم المعلومات ويمثلها أربع خانات.

ومن مجموع الأرقام فى التركيبات الثلاثة بمستوياتها يتكون رقم تصنيف الوثيقة، وهو رقم مطول جدا لا يمكن استرجاعه إلا بالحاسب الالىكترونى. وقد طبعت خطة التصنيف فى عدد من المجلدات Manuals خصص بعضها لموضوعات الكهربائيات Electrics ومداخلها تحمل الأرقام 5000 - 0100، والبعض الآخر لموضوعات الميكانيكيات Mechanics ومداخلها تحمل الأرقام 9900 - 5100. وقد صدر قرار وزير الكهرباء رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ باعتماد خطة التصنيف.

الفهرسة

نظرا لضخامة حجم البيانات الخاصة بمجموعة الوثائق الفنية لقطاع الكهرباء، فإن وجود الفهارس ذات المداخل المتخصصة التى تمكن الباحث من استرجاع أى وثيقة من الوثائق المسجلة على الميكروفيلم يعد أمرا ضروريا.

ولم يكن من الممكن إعداد فهرس لهذه الوثائق دون الاستعانة بالحاسب الالىكترونى، لذلك قام خبراء الأهرام بإعداد نموذج بطاقي مطبوع لتسجيل بيانات الوثائق الفنية عليه (١).

وبعد تسجيل البيانات على البطاقات، تم نقلها على الكروت المثقبة، وخزنت فى ذاكرة الحاسب الالىكترونى بواسطة التحميل على الشرائط الممغنطة، ثم أعدت لها برامج استرجاع تم اختبارها للوصول إلى أفضل وسيلة لاسترجاع المعلومات المخزنة، ثم انتهى

(١) شكل رقم (٢٣، ٢٤).

الأمر بطبع الفهارس الكترونية حيث بلغت ١٠٠ مجلد مداخلها الرئيسية بأرقام تصنيف الوثائق. (١)

أما الوثائق المالية، فتعد فهارسها يدويا، حيث ترد المستندات وأوراق الصرف إلى مركز المعلومات شهرا بشهر، فترتب وفق أرقامها المسلسلة داخل كل يوم، وترسل إلى الأهرام لتصويرها، وتعد الأقلام، فيتم تسجيل بياناتها بالآلة الكاتبة على صفحات الفهرس (٢)، ثم تجلد سنويا، أو كل ستة أشهر معا. وتبلغ فهارس الوثائق المالية ٤٠ مجلدا مداخلها الرئيسية بأرقام المستندات.

التكشيف

النوعية الثالثة من الوثائق الإدارية التي تناولها التنظيم في مركز المعلومات، هي القرارات بنوعياتها المختلفة، التي تخص قطاع الكهرباء. وقد تم تسجيلها ميكروفيلميا وإعداد كشافات هجائية لها.

ويمر إعداد كشافات القرارات بالخطوات التالية :

- ١ - تحليل محتويات القرارات وتسجيل بياناتها على بطاقات.
 - ٢ - تجهيز القرارات للتصوير، بإعداد ماكيت لكل فيلم وتزويده بالمادة التكميلية.
 - ٣ - تراجع البطاقات على الأقلام بعد التصوير.
 - ٤ - تضاف أرقام التغليف (رقم الفيلم + رقم الكادر) للبطاقات.
 - ٥ - ترتب البطاقات بمدخلين، أحدهما بالموضوع، والثاني بأسماء الأشخاص الذين وردت أسمائهم في القرارات في ترتيب هجائي واحد.
 - ٦ - تنسخ البطاقات بترتيبها السابق على الآلة الكاتبة وتجلد في مجلدات.
- ويرجع إصدار أقدم هذه الكشافات إلى سنة ١٩٧٣، وقد بدأت راجعة Retrospective تغطي سنوات سابقة، ثم أصبحت الآن جارية Current سنوية، إلا أن الإصدار قد يتأخر أحيانا، فيصير الكشاف متضمنا أكثر من سنة واحدة.

(١) شكل رقم (٣٥).

(٢) شكل رقم (٣٦).

يحتفظ مركز المعلومات بعدد كبير من المجلدات التي تضم كشافات لنوعيات متعددة من القرارات، تتضمن النوعيات التالية:

- ١ - القرارات الجمهورية، التي أصدرها رئيس الجمهورية وتخص قطاع الكهرباء.
- ٢ - القرارات الوزارية، التي أصدرها رئيس الوزراء أو وزير الكهرباء.
- ٣ - القرارات الإدارية، التي أصدرها مجلس إدارة هيئة كهرباء مصر.
- ٤ - القرارات الإدارية، التي أصدرها رئيس مجلس إدارة هيئة كهرباء مصر.
- ٥ - القرارات الإدارية، التي أصدرها رؤساء مناطق الكهرباء.

الاسترجاع

يضم مركز معلومات وزارة الكهرباء ثلاثة أنواع من الوثائق الإدارية المسجلة ميكروفيلميا وهي:

- أ - الوثائق الفنية الهندسية (رسومات وتصميمات)،
- ب - الوثائق المالية (مستندات الصرف والتسويات)،
- ج - القرارات بأنواعها.

ولكل نوع من هذه الوثائق فهارسه الخاصة، التي يتم الاسترجاع بواسطتها، بالنسبة للوثائق الفنية، فإن استرجاعها يتم باتباع الخطوات التالية:

١ - تحديد موضوع الوثيقة المطلوبة مبدئيا، وهل تنتمي إلى موضوعات الكهرباء أم الميكانيكيات.

٢ - استخراج رقم تصنيف الوثيقة الفنية من المجلدات التي تحوى التقسيمات الموضوعية.

٣ - البحث عن الوثيقة المطلوبة في الفهارس الإلكترونية بواسطة رقم التصنيف.

٤ - معرفة رقم الفيلم ورقم الكادر (اللقطة) المصور عليه الوثيقة من الفهارس.

٥ - احضار الفيلم من الشانونات وقراءته على أجهزة القراءة، أو الحصول على نسخة من المعلومات المطلوبة.

وبالنسبة للوثائق المالية، يتم استرجاعها باستخدام رقم المستند أو تاريخه كمدخل للبحث في الفهرس للحصول على البيانات الكاملة للمستند، وتشغل رقم الفيلم ورقم

الكادر المصور عليه، ومن ثم يمكن استخراج الفيلم وقراءته أو الحصول على نسخة من المعلومات المطلوبة.

أما بالنسبة للقرارات، فيتم استرجاعها بواسطة المداخل الهجائية للكشافات التي تقود إلى رقم القرار ورقم الفيلم المصور عليه ورقم الكادر، وبواسطتها يمكن الحصول على الفيلم لقراءته أو أخذ نسخة منه.

نقد النظام

أولاً : يتميز مركز معلومات قطاع الكهرباء، بأنه خطوة متقدمة في استخدام الحاسبات الإلكترونية في حفظ بيانات الوثائق الإدارية، وطبعها إلكترونياً في فهرس باستخدام مداخل متعددة حسب ما يرغب المسئولون، فالفهارس الإلكترونية تمثل مرونة استرجاع خاصة إذا أدخل نظام الاستدعاء الفوري للمعلومات.^(١)

ثانياً : يتميز النظام بأنه قد حقق صيانة كاملة للوثائق الإدارية، حيث تم نقلها على شرائط الميكروفيلم في عدد من النسخ السالبة والموجبة، فحفظها تماماً على الأضرار التي تنشأ من تكس الوثائق الورقية وعوامل تلفها.

ثالثاً : يتميز النظام بأنه - على عكس مركز مطومات الحديد والصلب - يتناول أنواعاً متعددة من الوثائق الإدارية، ولا يقتصر على نوع واحد منها فقط. بل إن التفكير يدور حالياً في إدخال مستندات شئون العاملين ضمن خطة التنظيم.

رابعاً : من عيوب النظام التعقيد الشديد في أسلوب تصنيف الوثائق الفنية، فإلى جانب طول رقم التصنيف، نجد من الصعوبة أن يستطيع المستعلم - في بعض الأحيان - وكذلك أذناء مركز المعلومات، تحديد ما إذا كانت الوثيقة تنتمي إلى الكهربائية أو الميكانيكيات، لا سيما إذا كانت الوثيقة شديدة التخصص، أو يكون الطلب وارد بالبريد.

خامساً : ترتب على العيب السابق، أن عزف كثير من المستعلمين عن استخدام النظام في

(١) أي استرجاع المعلومات المختزنة في ذاكرة الحاسب الإلكتروني بواسطة أجهزة استقبال Terminals مزودة بشاشات رؤية تعمل بأنبوب أشعة كاثود Cathod، وتتصل بذاكرة الحاسب الإلكتروني اتصالاً مباشراً =

طلب الرسومات أو المعلومات التي يريدونها، وفضلوا عليه الرجوع للوثائق الورقية الأصلية.^(١)

سادسا: من العيوب أيضا أن كشافات القرارات، تحوى بيانات مختصرة - بل مبتورة - عن القرارات التي تحللها، وقلة عدد المداخل تقلل من فعاليتها، وتجعلها تكشيفا سطحيًا للقرارات، لا يقدم شيئا للباحث سوى رقم الفيلم والكادر المحمل عليه القرار.

on - line = بحيث تظهر عليها المعلومات المطلوبة وقت طلبها in the real tim أمام المستعلم وهو في مكانه، دون حاجة إلى انتقاله إلى مكان الحاسب، وإخال سؤله أو استفساره بواسطة الكروت المثبة، ثم انتظاره خروج المعلومات المطلوبة على الأقرخ الورقية من وحدة الطباعة الملمقة بالحاسب الإلكتروني، وهو ما يسمى بالاتصال غير المباشر off - line.

السعيد شلبي : استخدم التقنيات الحديثة في مجال المعلومات ص ٢٤٩ ؛ محمد فاروق الهيثمي : مقدمة في أسس النظم الحاسوبية ص ٣٢.

(١) وجهنا سؤالا لأمينة المركز عن عدد الطلبات التي ترد إلى المركز، وعما إذا كان لديها سجل للطلبات، فاجابت بأنه ليس بالمركز مثل هذا السجل.

ثالثا : مركز معلومات مصنع ٨١ الحربى

قام المركز العلمى لتنظيم المعلومات والميكرو فيلم (سكومى SCOMI) بتخطيط وتنفيذ مركز معلومات للوثائق الفنية والرسومات والتصميمات الخاصة بمصنع ٨١ الحربى، وهو مصنع الأقنعة الواقية التابع لهيئة المصانع الحربية.^(١)

وقد بدأ التفكير فى إنشاء هذا المركز خلال سنتى ٧٥ - ١٩٧٦، وقام خبراء سكومى بدراسة مبدئية للتعرف على مجموعة الوثائق وأماكن وجودها، تم على إثرها جمع هذه الرسومات فى مكان واحد، هو الذى أنشئ فيه المركز بعد ذلك، وقد تمت الموافقة على إنشاء المركز خلال سنة ١٩٧٦.

أنشئ المركز فى الدور الرابع من المبنى المخصص لإدارة المصنع بمنطقة الهاكستب، ويتألف من غرفة مدير المركز، وسكرتارية، وغرفتين لإعداد الوثائق وتنظيمها، ومعمل للتصوير والتحميض، والمكتبة الميكرو فيلمية.

وعلى عكس التجريبتين السابقتين، فقد بدأت هذه التجربة بمرحلة تصوير الوثائق ميكرو فيلميا أولا^(٢)، ثم تلتها مرحلة وضع نظام للتصنيف، ثم مرحلة إعداد وطبع الفهارس الإلكترونية.

مرحلة التصوير

اتضح من الدراسة الميدانية أن لدى المصنع قرابة النصف مليون وثيقة فنية تحمل رسومات هندسية لمنشآته وتصميمات علمية لمنتجاته، وقد بدئ بحفظ مجموعة الرسومات وتحميلها فى حوافظ الأفلام المصغرة Micro Jackets وبطاقات الأفلام المصغرة-Micro-fische.

(١) اعتمدنا فى هذه الدراسة على البحث الميدانى، كما شاركنا فى بعض مراحل إنشاء هذا المركز فى الفترة من مارس - ديسمبر ١٩٧٧.

(٢) من الأفضل القيام بالتصوير الميكرو فيلمى بعد مرحلة وضع النظام، حتى يمكن تحديد الوثائق الهامة التى يلزم تصويرها، وتجنب تصوير وثائق لا قيمة لها.

وقد وُجد تفاوت كبير في أحجام الرسومات، مما جعل من الصعب تحميلها على أفلام ذات مقاس واحد، فبعضها يمكن تصويره على أفلام ١٦ مم لصغر أحجامها، ومن الأسراف تصويرها على مقاس أكبر، وبعضها يجب تصويره على أفلام ٢٥ مم، أما الرسومات ذات الأحجام الكبيرة فقد جُزئت على أكثر من لقطة واحدة حسب حجمها، وعلى ذلك تم التحميل على ثلاثة أنواع من الحوافظ:

١ - حوافظ مقاس ٤ × ٦ بوصة تحمل بأفلام مقاس ١٦ مم، وهي مقسمة إلى خمسة جيوب كل جيب منها سعة ١٢ لقطة، وبذلك تبلغ كثافة التخزين للحافظة الواحدة ٦٠ رسمة. (١)

٢ - حوافظ مقاس ٨ × ٦ بوصة تحمل بأفلام ٢٥ مم، وهي مقسمة إلى جيبين، كل جيب منها سعة ٣ لقطات، وبذلك تبلغ كثافة التخزين للحافظة الواحدة ٦ رسومات. (٢)

٣ - حوافظ مشتركة مقاس ٤ × ٦ بوصة تحمل بأفلام ١٦ ، ٢٥ مم، وهي مقسمة إلى أربعة جيوب، الأول لأفلام مقاس ٢٥ مم وسعته ٢ لقطات، والثلاثة جيوب الأخرى سعة كل منها ١٢ لقطة من أفلام مقاس ١٦ مم. وبذلك تبلغ كثافة التخزين للحافظة الواحدة ٣٩ رسمة (٣)

وقبل تصوير الرسومات وتحميلها في الحوافظ، رُتبت في مجموعات متجانسة على أساس المنشآت التي تنتمي إليها، فقد تم جمع كل الرسومات الخاصة بمبنى معين معاً، وحُمِلت على مجموعة متتالية من الحوافظ، وأضيف إليها دليل يشرح محتوياتها، حُمِل على الجيب الأول من الحافظة الأولى للمجموعة. وقد روعي أن تأتي الرسومات العامة أولاً، ثم الرسومات المفصلة الجزئية، كما روعي أن تسبق الرسومات الكبيرة الرسومات الأصغر قدر الإمكان، لتيسير الاسترجاع، مع عدم الإخلال بالتتابع المنطقي لهذه الرسومات.

وبعد انتهاء التصوير، قُسمت الأفلام إلى شرائح Film - strips، وحُمِلت في الحوافظ حسب الخطة التي وضعت للتحميل، ورتبت الحوافظ في مجموعات، كل مجموعة تحمل رسومات مبنى معين.

(١) شكل رقم (٢٧ أ).

(٢) شكل رقم (٢٧ ب).

(٣) شكل رقم (٢٧ ج).

وأعطيت الحوافظ أرقاماً لاستخدامها في الفهرس لأغراض الاسترجاع، ويتكون الرقم من ست خانات : الأولى تحمل الحرف C إختصاراً لكلمة Card، والثلاث خانات التالية تشير إلى رقم المبنى الذي تخصه الرسمة، والخانتين الخامسة والسادسة تشيران إلى رقم الحافظة، كما هو موضح فيما يلي:



ولتحديد مكان الرسمة على الحوافظ أعطيت الحوافظ ترقيماً داخلياً يتكون من حرف هجائي للجيب ورقم عددي من خانتين للقطعة. (١)

وبذلك أصبح رقم الرسمة المصورة يتكون من ٩ خانات على ثلاث مستويات (٢).

المستوى الأول : رقم المبنى الذي تنتمي إليه الرسمة.

المستوى الثاني : رقم الحافظة.

المستوى الثالث : رقم القطعة.

التصنيف

قام خبراء سكومي أثناء عملية التصوير بدراسة مفصلة لمجموعة الوثائق الفنية بهدف التعرف على نوعياتها وتخصصاتها لوضع خطة التصنيف المناسبة. وقد انتهت الدراسة إلى تحديد نوعيات الوثائق الفنية التي يمتلكها المصنع بأنها مجموعة من الرسومات الهندسية للمباني والمنشآت، وتصميمات لأجزاء الماكينات الموجودة في أقسام المصنع المختلفة، ومجموعة كتالوجات وتقارير فنية تخص الماكينات، ومجموعة قوائم خاصة بأنواع الماكينات والمعدات. كما تم التعرف على تخصصات الوثائق، ووجد أنها تنتمي إلى المجالات الهندسية الرئيسية (عمارة - ميكانيكا - كهرباء).

(١) شكل رقم (١٢٧).

(٢) شكل رقم (٣٨).

ونظرا لطبيعة الرسومات وتخصصاتها الدقيقة، لم يكن من الممكن الاعتماد على أحد التصنيفات المعروفة، وإنما هي تحتاج إلى خطة تصنيف خاصة تناسب التخزين والاسترجاع الإلكتروني.

ويعد الدراسة توصل الخبراء إلى وضع خطة تصنيف لوثائق المصنع، ويتكون رقم التصنيف من ١٢ خانة على أربع مستويات هي: (١)

المستوى الأول : تعريف نوع المنشأة أو المبنى Identification

المستوى الثاني : تحديد التفاصيل والأجزاء الفرعية للمنشأة Unit details

المستوى الثالث : نوع المعلومات Type of information

المستوى الرابع : شكل الوثيقة form of document

وقد قسم المستوى الأول إلى ثلاثة فروع:

الفرع الأول : المجموعة التي تنتمي إليها المنشأة Structure group

الفرع الثاني : نوع المنشأة طبقا لنشاطها Type of structure

الفرع الثالث : الجزء من المنشأة الذي تخصه الرزمة Section of structure

وبناءً على هذه الأسس وضعت جداول التصنيف، وطبعت بواسطة الحاسب الإلكتروني.

الفهرسة

بعد الانتهاء من وضع خطة التصنيف وطبع الجداول، بدأت مرحلة إنشاء أداة الاسترجاع الأساسية وهي الفهرس. وقد تم تصميم بطاقة مطبوعة لتسجيل بيانات الرسومات عليها.

وبعد كتابة البطاقات ومراجعتها، نقلت محتوياتها إلى ذاكرة الحاسب الإلكتروني بتحميلها على الأشرطة المغنطة، حيث مثلت كل بطاقة بتسجيلية Record تضم البيانات الخاصة بوثيقة واحدة، ويطلق على هذه الأشرطة الملفات المغناطيسية، وهي تحمل البيانات الأساسية Basic data files الخاصة بوثائق الإنشاءات الخاصة بمصنع ٨١ الحربي، ومن بينها إنشاءات مشروع الأقنعة الواقية.

وقد تضمنت التسجيلات كل البيانات التي تلزم لتحديد هوية الوثيقة المطلوبة، ومكان

(١) شكل رقم (٣٩).

وجود صورتها على الحوافظ، وقد قسمت كل تسجيله إلى أربعة حقول:

الحقل الأول : يحمل الرقم الأصلي للوثيقة (اللوحة) Drawing number، وهو رقم يوجد على كل لوحة سواء واردة من الخارج أو مجهزة بواسطة الشركة (مصنع ٨١)، وهذا الرقم له أهميته في الاسترجاع.

الحقل الثاني : يحمل رقم التصنيف Classification number، الذي قام خبراء سكومي بوضعه، وهو يساعد في استرجاع اللوحة المطلوبة لمن لا يعرف رقمها الأصلي.

الحقل الثالث : يحمل وصفا للوثيقة كما ورد في العنوان الأصلي للوحة، وهو هام في تحديد هوية اللوحة المطلوبة.

الحقل الرابع : يحمل رقم الحافظة أو البطاقة ورقم اللقطة أو اللقطات التي صورت عليها اللوحة.

وهذه البيانات التي تم تحميلها على الملفات المغناطيسية، خزنت عشوائيا دون تحديد مداخل معينة للتخزين أو الاسترجاع، حتى يتمكن الباحثون في المستقبل من استدعاء المعلومات الخاصة بالوثائق بنى مدخل يرغبون فيه، عن طريق استخدام الأوامر المبرمجة، كما يتيح عملية البث الانتقائي للمعلومات. Selective dissemination of information^(١). وقد تم طباعة الفهرس الكترونيا بواسطة الحاسب الإلكتروني لمركز الحساب العلمي، عن طريق استدعاء البيانات المخزنة بتحديد مدخلين، روعي في اختيارهما أنهما يمثلان احتياجات الباحثين أو معظمهم، بناء على استطلاع رأيهم، وهما:

١ - مدخل رقم التصنيف : حيث رتب مخرجات الحاسب وطبعت على أساس البدء برقم التصنيف، ورتبت الأرقام تصاعديا، ويليه باقي البيانات التي تحدد هوية الوثيقة ومكان وجودها في الحوافظ المصورة.

٢ - مدخل رقم اللوحة : حيث وجد أن كثيرا من الباحثين يطلبون اللوحة برقمها الأصلي،

(١) يقصد بهذا التعبير استرجاع المعلومات بشكل جديد يختلف عن شكل البيانات المخزنة، حيث يعبر هذا الشكل عن علاقة معينة بين هذه البيانات لم تكن معروفة وقت التخزين، ويتم بناء على طلب محدد لباحث بالذات، ويرمز إليه اختصارا بالحروف S. D. I.

لذا أعيد ترتيب مخرجات الحاسب وطباعتها على أساس البدء برقم اللوحة ورتبت تصاعدياً ،
يليه باقي البيانات. (١)

الاسترجاع

إن أسلوب الاسترجاع المعتاد في التجريبتين السابقتين يتم على مرحلتين: الأولى هي
مرحلة البحث عن رقم تصنيف الوثيقة في جداول التصنيف، والثانية هي مرحلة استخدام
رقم التصنيف في الحصول على بيانات الوثيقة ومكانها من الفهارس.

أما في تجربة مصنع ٨١، فقد تم دمج المرحلتين في مرحلة واحدة، حيث زودت
صفحات الفهرس في قمتها بأرقام التصنيف (الفرعين الأول والثاني من المستوى الأول).
وعلى ذلك يتم الاسترجاع مرة واحدة باتباع الخطوات التالية:

١ - يحدد الباحث في ذهنه - وهو قادر على هذا - إلى أي مبنى أو ورشة تنتمي اللوحة
المطلوبة، ثم يحدد إلى أي مجموعة من المباني ينتمي هذا المبنى.

٢ - يبحث بعد ذلك في الفهرس عن الصفحات التي تحمل في قمتها رقم مجموعة المباني
التي حددها.

٣ - يبحث بعد ذلك في جزء من الصفحات السابقة عن المبنى الذي تنتمي إليه اللوحة.

٤ - يتجه بعد ذلك إلى جداول الفهرس للبحث عن اللوحة التي يريدها بواسطة الرقم
الأصلي للوحة إن كان يعرفه، وإن لم يكن يعرفه، فيقوم بمراجعة البيانات الوصفية
للتأكد من النوحة المطلوبة.

٥ - ويحصل الباحث على رقم الحافظة ورقم اللقطة للوثيقة التي حددها، يمكنه
الحصول على اللوحة المطلوبة واسترجاعها على جهاز القراءة، أو الحصول على
نسخة منها بواسطة جهاز القراءة الطابع.

٦ - كما يمكن في حالة وجود حاسب الكتروني مباشر لدى المصنع، تخزين الرسومات في
ذاكرته باستخدام البطاقات المثقبة ذات الفتحة Aperture cards (٢) وبمجرد إدخال

(١) شكل رقم (٤٠).

(٢) هي البطاقات التي تستخدم في تخزين البيانات داخل ذاكرة الحاسب الإلكتروني. وهي مزودة بفتحة
مستطيلة يثبت عليها نقطة من أفلام مقاس ٣٥ مم. انظر شكل رقم (٤١).

الأرقام المتحصل عليها من الفهرس إلى ذاكرة الحاسب، فإن اللوحة التي تحمل الرسم المطلوبة تظهر على شاشة استقبال المنفذ Terminal، ويمكن للباحث الحصول على نسخة من الرسم بواسطة طابعة الأفلام الملحقة بالحاسب - إن وجدت -، كما يمكنه ذلك أيضا إذا كان الحاسب مجهزا بنظام إدخال وإخراج المصغرات الفيديوية CIM / COM، كذلك فإن الإمكانيات الهائلة للأسطوانات المكتونة CD Rom تتيح هذا النوع من الاسترجاع.

نقد النظام

لاشك أن تجربة مركز معلومات شركة هليوبوليس للصناعات الكيماوية (مصنع ٨١ الحربى) التي قام بتنفيذها مركز سكوى تعد تجربة ناضجة، أو لعلها أنضج من سابقتها، وهو وضع طبيعي، لأن الممارسة تصقل الخبرة، والخبراء الذين نفذوا هذه التجربة شارك معظمهم فى تنفيذ التجريبتين السابقتين، وفى تجارب أخرى رائدة، ومن ثم استفادوا وأفادوا، ويمكن إجمال الملاحظات على هذه التجربة فيما يلى:

أولا : من مميزات نظام المعلومات فى مصنع ٨١، أنه يحقق صيانة كاملة وحماية تامة لمجموعة الرسومات الهندسية والتصميمات العلمية بحفظها جميعا بالتصوير الميكروفيلى، وهى مسألة هامة لقيمة هذه الوثائق العالية، واستحالة - أو صعوبة - تعويضها فى حالتى التلف أو الضياع.

ثانيا : استخدم النظام بطاقات الأفلام المصغرة (الميكروفيش) وحافظ الأفلام المصغرة (الميكروجاكيت) بدلا من الأفلام الملفوفة، لما يتمتع به هذان الشكلان من مميزات لا تتوفر للأفلام الملفوفة. وقد أثبتت هذه الأشكال فعالية ومرونة عالية فى الحفظ والاسترجاع.

ثالثا : من أهم مميزات هذا النظام القفب على صعوبة استرجاع بيانات الوثائق المصورة بدمج مرحلتى البحث عن رقم الوثيقة فى جداول خطة التصنيف، ثم استخدامه كمدخل لاسترجاع الوثيقة من الفهارس، وذلك فى مرحلة واحدة بما يحقق السرعة والسهولة فى الاسترجاع.

رابعا : من مميزات هذا النظام أيضا، أنه يمكن تشغيله يدويا باسترجاع الوثائق

والمعلومات المصورة وقراءتها على أجهزة القراءة، وهو في نفس الوقت نظام قابل للتشغيل الإلكتروني الكامل، عند توافر إمكانيات حاسب الكتروني مباشر ومنافذ استقبال في إدارات وأقسام المصنع، وفي هذه الحالة يمكن أيضا ربطه بشبكة معلومات محلية أو قومية.

خامسا : من عيوب هذا النظام اقتصراره على نوع واحد من الوثائق الإدارية، وهو الرسومات والتصميمات الهندسية، وعدم شموله للأنواع الأخرى من الوثائق الخاصة بالمصنع مثله في ذلك مثل نظام معلومات مجمع الحديد والصلب، ولو أنه يختلف عن نظام المجمع في أنه قد تم تصوير ملفات العاملين على بطاقات وحافظ الأقلام المصغرة، وأعد لها تنظيم مستقل.

وكان ينبغي أن يشمل التنظيم النوعيات المختلفة من الوثائق الإدارية، بدلا من الاقتصار على اللوحات الهندسية وملفات العاملين، وأن تدخل جميعها في فهرس موحدة، وتنظم في إطار خطة تصنيف واحدة.

سادسا : يلاحظ أيضا اقتصار رقم التصنيف المطبوع في الفهرس على المستوي الأول بفروعه الثلاثة والمستوي الثاني من مستويات التصنيف، وإغفاله للمستويين الثالث والرابع^(١). وكان يجب أن تظهر خانات هذين المستويين حتي وإن تركت بلا أرقام تحسبا للحالات التي تحتاج إلى استخدام هذه الخانات.

(١) قارن بين هيكل التصنيف (شكل رقم ٢٩) وصفحة الفهرس (شكل رقم ٤٠).

الملاحق والأشكال

ملحق رقم (١)

الخططة الموحدة لتصنيف الوثائق الإدارية

الجدول الأول ،	الموضوعات	ص ٢٥٢
الجدول الثاني ،	الهيئات والمنظمات	ص ٢٨١
الجدول الثالث ،	التقسيم الجغرافي	ص ٢٩٥
الجدول الرابع ،	أشكال تقديم المعلومات (التقسيم الشكلي للوثائق)	ص ٣٠٣

الجدول الأول

الموضوعات

الأنشطة العامة

الموضوعات العامة	١
العلاقات العامة	٢
التوثيق والمعلومات	٣
شئون العاملين (أو الأفراد حسب الاسم المستخدم)	٤
الشئون المالية	٥
المشتريات والمخازن	٦
الشئون الإدارية	٧
الشئون القانونية	٨
الخدمات الطبية	٩
	١٠
	١١
	١٢
	١٣
	١٤
	١٥
	١٦
	١٧
	١٨
	١٩
	٢٠
	٢١
	٢٢
	٢٣
	٢٤
	٢٥
	٢٦
	٢٧
	٢٨
	٢٩
	٣٠
	٣١
	٣٢
	٣٣
	٣٤
	٣٥
	٣٦
	٣٧
	٣٨
	٣٩
	٤٠
	٤١
	٤٢
	٤٣
	٤٤
	٤٥
	٤٦
	٤٧
	٤٨
	٤٩
	٥٠
	٥١
	٥٢
	٥٣
	٥٤
	٥٥
	٥٦
	٥٧
	٥٨
	٥٩
	٦٠
	٦١
	٦٢
	٦٣
	٦٤
	٦٥
	٦٦
	٦٧
	٦٨
	٦٩
	٧٠
	٧١
	٧٢
	٧٣
	٧٤
	٧٥
	٧٦
	٧٧
	٧٨
	٧٩
	٨٠
	٨١
	٨٢
	٨٣
	٨٤
	٨٥
	٨٦
	٨٧
	٨٨
	٨٩
	٩٠
	٩١
	٩٢
	٩٣
	٩٤
	٩٥
	٩٦
	٩٧
	٩٨
	٩٩
	١٠٠

الموضوعات العامة

١	٠٠
٠١	إنشاء الهيئة أو المؤسسة (يضاف الاسم الرسمي)
٠٢	أهداف ونشاط الهيئة أو المؤسسة
٠٣	الهيكل التنظيمي للهيئة أو المؤسسة
٠٤	بيوت الخبرة والاستشارات
٠٥	علاقات خارجية ومحلية (تعاون مع هيئات أو دول)
٠٦	معونات فنية
٠٧	معونات مالية
٠٨	منح دراسية
٠٩	منح خارجية
١٠	منح داخلية
١١	بعثات ومبعوثون
١٢	بعثات خارجية
١٣	بعثات داخلية
١٤	مجلس الإدارة
١٥	لجنة الخطة والموازنة
١٦	لجنة شئون العاملين
١٧	لجنة تصوير الوثائق الإدارية
٠٠	٠٠
٠٠	٠٠
٠٠	٠٠
٠٠	٠٠
٠١	٣٠ محاضرات وندوات عامة
	٣١ كتيبات ونشرات إعلامية

دليل الهيئة (إن وجد)	٣٢
مجلة الهيئة (إن وجدت)	٣٣
النشرة الاخبارية الشهرية (إن وجدت).	٣٤
..	..
..	..
التخطيط والمتابعة - عام	٥٠
خطة العمل السنوية	٥١
خطة العمل الشهرية	٥٢
تقارير الانجاز السنوى	٥٣
تقارير الانجاز الشهرية	٥٤
نسب ومعدلات الاحتياجات	٥٥
..	..
..	..
..	..
بحوث ودراسات عامة	٨٠
..	..
..	..
..	٩٩

العلاقات العامة	٠٢	٠٠
إعلام ودعاية	٠١	٠١
إعلانات	٠٢	٠٢
حفلات - عام	٠٣	٠٣
حفلات ترفيهية	٠٤	٠٤
حفلات استقبال	٠٥	٠٥
حفلات سمر	٠٦	٠٦
حفلات تخرج (للمدارس والجامعات والدورات التدريبية)	٠٧	٠٧
حفلات تأبين	٠٨	٠٨
مسابقات رياضية	٠٩	٠٩
مسابقات ثقافية	١٠	١٠
ندوات	١١	١١
فرق رياضية	١٢	١٢
فرق مسرحية	١٣	١٣
فرق غنائية واستعراضية	١٤	١٤
الرعاية الاجتماعية	١٥	١٥
النوادي الثقافية والاجتماعية	١٦	١٦
المصايف	١٧	١٧
الرحلات الترفيهية	١٨	١٨
	٠٠	٠٠
	٠٠	٠٠
زيارات وزائرون - عام	٠٢	٢٠
برامج الزيارات		٢١
حجز على الطائرات		٢٢

حجز بالقطارات	٢٠	٢٢
حجز بالفنادق		٢٤
استقبال وتوديع (بالمطارات والموانئ)		٢٥
	٠٠	٠٠
	٠٠	٠٠
تصاريح وتراخيص - عام	٠٢	٥٠
تأشيرات السفر		٥١
تراخيص الإقامة		٥٢
تراخيص السيارات		٥٣
تصاريح الأمن		٥٤
تصاريح جمركية		٥٥
تصاريح السفر		٥٦
تصاريح دخول المطارات		٥٧
تصاريح صعود البواخر		٥٨
جوازات السفر		٥٩
مسموحات وممنوعات		٦٠
برقيات وخطابات الشكر		٦١
تهاني ومعابدات		٦٢
تعازي ومواساة		٦٢
	٠٠	٠٠
	٠٠	٠٠
	٠٠	٠٠
	٠٢	٩٩

التوثيق والمعلومات

٠٠	٠٢	
٠١		مركز المعلومات الإدارية - عام
٠٢		استقبال الوثائق الإدارية
٠٣		انتقاء واستبقاء الوثائق (يشمل القواعد ودليل الإجراءات وتعديلاته)
٠٤		تنظيم الوثائق الإدارية (يشمل قواعد وتعليمات التنظيم وخطة التصنيف وما يتعلق بالفهرس والكشافات)
٠٥		إهلاك الوثائق المستغنى عنها
٠٠	٠٠	
٠٠	٠٠	
١٠	٠٣	الميكرو فيلم - عام
١١		التسجيل الميكرو فيلمى (يشمل محاضر جلسات لجنة التصوير)
١٢		أدوات ومعدات التصوير
١٣		أجهزة الاسترجاع
١٤		المكتبة الميكرو فيلمية
١٥		خدمات الميكرو فيلم
٠٠	٠٠	
٠٠	٠٠	
٢٥	٠٣	المكتبة - عام
٢٦		التزويد
٢٧		توصيات الشراء
٢٨		تسجيل الرصيد
٢٩		قاعات الاطلاع

مخازن الكتب	٠٣	٣٠
الهدايا والتبادل		٣١
الفهرسة والتصنيف		٣٢
ببليوجرافيا (تشمل كتالوجات وقوائم الناشرين)		٣٣
خدمة المراجع والقراءة والاستخلاص		٣٤
الاستعارة		٣٥
تجليد وترميم المطبوعات		٣٦

الإحصاء - عام	٠٣	٤٥
إعداد النماذج والاستبيانات		٤٦
توزيع وجمع النماذج		٤٧
تحليل النماذج		٤٨
الدراسات الإحصائية		٤٩

الحاسب الالىكترونى - عام	٠٣	٦٠
تخطيط وتصميم النظم والبرامج		٦١
اختبار وتسجيل النظم والبرامج		٦٢
تجميع وتسجيل وتحليل البيانات		٦٣
تخزين واسترجاع المعلومات		٦٤
البرامج المقتنه		٦٥
البرامج الجاهزة		٦٦

تشغيل وصيانة الحاسب	٢٠	٦٧
	٠٠	٠٠
	٠٠	٠٠
الترجمة - عام	٢٠	٨٥
مترجمون ومراجعون		٨٦
	٠٠	٠٠
	٠٠	٠٠
	٢٠	٩٩

وظائف (تشمل الاعلان عن الوظائف في الصحف)	٠١
استحداث وظائف	٠٢
تصنيف ووصف الوظائف	٠٣
درجات وظيفية	٠٤
مقررات وظيفية	٠٥
مؤهلات علمية	٠٦
تعيينات دائمة	٠٧
تعيينات مؤقتة (بندل معار)	٠٨
تعيينات بمكافأة شاملة	٠٩
تعيينات بمكافأة بعض الوقت	١٠
تعيينات مياومة (ظهورات)	١١
طلبات الاستخدام	١٢
اختيار المرشحين للوظائف (تشمل قواعد الاختيار)	١٣
تسكين على وظائف -	١٤
تفويض باختصاصات	١٥
توقيعات معتمدة	١٦
اسناد إشراف	١٧
اسناد أعمال ووظائف	١٨
مأموريات ومهام رسمية	١٩
مهام علمية	٢٠
تدريب العاملين	٢١
مواعيد العمل	٢٢
أجور ومرتبات	٢٣

أجور إضافية	٠٤	٢٤
أجور تشغيل بعض الوقت		٢٥
أجور موسمية		٢٦
مكافآت - عام		٢٧
مكافآت تشجيعية وحوافز		٢٨
جوائز تقديرية وتشجيعية للعاملين		٢٩
مكافآت تدريس ساعات زائدة عن النصاب (بالنسبة للجامعات وبعض الهيئات)		٣٠
مكافآت محاضرين منتدبين		٣١
مكافآت مستشارين		٣٢
مكافآت خبراء محليين		٣٣
مكافآت خبراء أجانب		٣٤
مكافآت امتحانات (بالنسبة للجامعات وبعض الهيئات التي تعقد دورات أو إمتحانات مسابقات)		٣٥

بدلات - عام
بدل استقبال وضيافة	..	٤٠
بدل اغتراب	٠٤	٤١
بدل سفر ومصاريف انتقال		٤٢
بدل سكرتارية		٤٣
بدل مظهر		٤٤
بدل طبيعة عمل (يشمل بدل عموى - بدل سماعة - بدل أخطار... الخ)		٤٥
		٤٦
		..

تعويضات - عام	٠٠	٠٠
تعويض عن حوادث العمل	٠٠	٥١
تعويضات وفاة	٠٤	٥٢
تأمينات ومعاشات		٥٣
مكافآت نهاية الخدمة		٥٤
إعادة التعيين		٥٥
تحويلات		٥٦
تقارير الكفاءة		٥٧
علاوات نورية		٥٨
علاوات تشجيعية		٥٩
علاوات استثنائية		٦٠
أجازات وعطلات رسمية		٦١
أجازات سنوية		٦٢
أجازات اعتيادية		٦٣
أجازات عارضة		٦٤
أجازات بدون مرتب		٦٥
أجازات خاصة بمرتب (تشمل أجازات الوضع وأجازات الحج.....الخ)		٦٦
أجازات مرضية		٦٧
أجازات مفتوحة		٦٨
إعارات - عام		٦٩
إعارات للهيئة		٧٠
إعارات لخارج الهيئة		٧١
انتدابات للهيئة		٧٢
انتدابات لخارج الهيئة		٧٣

انتدابات داخلية (بين أقسام الهيئة الواحدة)	٤.	٧٤
عقوبات وإجراءات تأديبية (تشمل لائحة الجزاءات)		٧٥
إتذارات		٧٦
لفت نظر		٧٧
خصم من المرتب		٧٨
تأجيل منح علاوة		٧٩
حرمان من علاوة		٨٠
إيقاف عن العمل		٨١
خفض مرتب		٨٢
خفض وظيفة		٨٣
فصل من العمل		٨٤
شكاوى وتظلمات		٨٥
إنهاء خدمة		٨٦
إستقالات		٨٧
مد خدمة		٨٨
إخلاء طرف	..	٨٩
صندوق الخدمات الاجتماعية (يشمل إعانات الحج	..	٩٠
والعمره... الخ)	..	٩١
	٤.	
		..
		..
		..
		٩٩

إيجار أجهزة	١٠
إيجار سيارات	١٢
إيجار مباني ومخازن وجراجات	١٣
وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية	١٤
مياه وكهرباء	١٥
نقل مهمات	١٦
تأمين على العاملين	١٧
تأمين على المخازن	١٨
تأمين على الأصول الثابتة	١٩
تأمين على المنقولات	٢٠
تأمين لدى الغير	٢١
تأمينات للغير	٢٢
أصول ثابتة	٢٣
إهلاك	٢٤
مصرفيات ثرية	٢٥
اشتراكات هيئات ونوادي	٢٦
اشتراكات دوريات ومطبوعات رسمية	٢٧
شراء كتب وأفلام	٢٨
أنونات توريد شيكات	٢٩
أنونات توريد نقدية	٣٠
أنونات صرف شيكات	٣١
أنونات صرف نقدية	٣٢
مصانقات	٣٣

الخزينة	٠٥	٢٤
البنوك		٢٥
أسعار صرف العملات		٢٦
تحويلات		٢٧
مدينون		٢٨
سلف العاملين		٢٩
سلف مستديمة ومؤقتة		٣٠
فوائد مستحقة		٣١
فوائد مدينة		٣٢
شيكات تحت التحصيل		٣٣
خطابات الضمان		٣٤
مدينو برامج تدريبية		٣٥
مدينو الاسهام الجارى		٣٦
مدينو تملك السيارات		٣٧
إحتياطيات		٣٨
مخصصات		٣٩
دائنون		٤٠
أوامر الدفع		٤١
تأمين معامل (للمدارس)		٤٢
تأمين المكتبة (للمدارس والجامعات)		٤٣
مراقبو الحسابات		٤٤
موازنة تخطيطية		٤٥
ميزانية وحسابات ختامية	..	٤٦
تسويات مالية	..	٤٧
جرد	..	٤٨

٤٩	.٥	قرشيد الاتفاق
٥٠		النظام المحاسبي الموحد
..		
..		
..		
٩٩		

المشتريات - عام	٠١
مشتريات خارجية	٠٢
شراء بالأمر المباشر الخارجي	٠٣
طلبات عروض خارجية	٠٤
مناقصات محدودة خارجية	٠٥
ممارسات خارجية	٠٦
تفريغ عطاءات خارجية	٠٧
اعتمادات مستندية	٠٨
أوامر توريد خارجية	٠٩
إحصارات وصول بضائع للجمارك	١٠
تخليص على البضائع	١١
مطالبات التأمين (تلف - عجز - فقد)	١٢
مشتريات محلية	١٣
شراء بالأمر المباشر المحلي	١٤
طلبات عروض أسعار محلية	١٥
عطاءات (مقارنة أسعار)	١٦
مناقصات عامة محلية	١٧
مناقصات محدودة محلية	١٨
ممارسات محلية	١٩
مزايدات	٢٠
تفريغ عطاءات محلية	٢١
أوامر توريد محلية	٢٢
عقود أعمال	٢٣

طلبات شيكات	٦٠	٢٤
تسويات الفواتير		٢٥
	٠٠	٠٠
	٠٠	٠٠
المخازن - عام	٦٠	٥٠
إخطارات فحص أصناف		٥١
إشعارات تسليم أصناف		٥٢
إخطارات وصول أصناف من الخارج		٥٣
محاضر استلام عينات		٥٤
محاضر فحص واستلام		٥٥
أنونات اضافة		٥٦
أنونات صرف		٥٧
أنونات تمويل		٥٨
أنونات ارتجاع		٥٩
بطاقات صنف		٦٠
بطاقات وارد ومنصرف (كمي)		٦١
كشوف يومية حركة المخازن	٠٠	٦٢
	٠٠	٠٠
	٦٠	٠٠
مراقبة العهدة		٨٠
طلبات احتياجات أصناف		٨١
بطاقة حركة الصنف (مسهرة)		٨٢
كشوف يومية تسجيل الوارد والمنصرف		٨٣
عهد شخصية		٨٤
وثيقة التصنيف		٨٥

طلبات تصنيف أستاذ جديد	٦٠	٨٦
تعديل أستاذ مصنف		٨٧
		٠٠
	٠٠	٠٠
	٠٠	٠٠
	٠٠	٩٩
	٠٦	

الشنون الإدارية	٧.	٠٠
مباني الهيئة		٠١
الملحقات		٠٢
	٠٠	٠٠
	٠٠	٠٠
الأمن والحراسة	٧.	٢٥
الدفاع المدني		٢٦
النظافة		٢٧
الأمن الصناعي		٢٨
مكافحة الحريق		٢٩
	٠٠	٠٠
	٠٠	٠٠
الصيانة - عام	٧.	٥٠
صيانة وترميم المباني		٥١
صيانة الأثاث ومعدات المكاتب		٥٢
صيانة الآلات والمعدات		٥٣
صيانة المركبات		٥٤
صيانة المرافق		٥٥
	٠٠	٠٠
	٠٠	٠٠
المركبات (وسائل النقل والانتقال)	٧.	٧٥
أوامر التشغيل والتحركات للمركبات		٧٦
وقود وزيت وشحوم		٧٧
جراجات		٧٨
	٠٠	٠٠
	٠٠	٠٠
	٧.	٩٩

الشنون القانونية

الشنون القانونية	٨	٠٠
الدعاوى والقضايا المرفوعة من الهيئة	١	٠١
الدعاوى والقضايا المرفوعة ضد الهيئة	٢	٠٢
التحقيقات	٣	٠٣
الحوادث	٤	٠٤
العقود	٥	٠٥
الفتاوى والرأى	٦	٠٦
مجموعات القوانين والجريدة الرسمية	٧	٠٧
الحوادث	٨	٠٨
	٠٠	٠٠
	٠٠	٠٠
	٠٠	٠٠
	٠٨	٩٩

الخدمات الطبية (الرعاية الصحية)

٩.	٠٠
العيادة الخارجية	٠١
الكشف الدورى على العاملين	٠٢
التبرع بالدم	٠٣
تذاكر وأنونات صرف أدوية	٠٤
التحويل للأطباء الاختصاصيين (مشروع التأمين الصحى)	٠٥
المستشفيات (الإقامة والعمليات الجراحية)	٠٦
التحويل للقومسيون الطبى	٠٧
تقارير طبية للعاملين	٠٨
إصابات العمل (تحديد نسب العجز)	٠٩
إجراءات الوقاية من أخطار المهنة	٠١٠
التفنية (تقرير وجبات أولين)	٠١١
التفنية (الكشف على الوجبات وتقرير صلاحيتها)	٠١٢
٠٠	٠٠
٠٠	٠٠
٠٠	٠٠
٠٩	٩٩

الجدول الثاني

الهيئات والمنظمات

١٠١	اتحاد البريد العالمي
١٠٢	الاتحاد العالمي لتقايات العمال
١٠٣	اتحاد المواصلات العالمي
١٠٤	ادارة التعاون الدولي
١٠٥	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
١٠٦	برنامج الأمم المتحدة - فلو المشترك للغذاء العالمي
١٠٧	البنك الدولي للإنشاء والتنمية
١٠٨	صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة
١٠٩	صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال
١١٠	صندوق النقد الدولي
١١١	منظمة التجارة الدولية
١١٢	اللجنة الدولية لحقوق الانسان
١١٣	اللجنة العامة للتعريفات والتجارة
١١٤	اللجنة العليا للاجئين
١١٥	مجلس التجارة والتنمية
١١٦	محكمة العدل الدولية
١١٧	معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث
١١٨	منظمة الأرصاد العالمية
١١٩	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
١٢٠	منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم
١٢١	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
١٢٢	المنظمة البحرية الاستشارية للحكومات
١٢٣	منظمة التجارة الدولية

المنظمة الدولية للطيران المدني	١٢٤
منظمة الصحة العالمية	١٢٥
منظمة العمل الدولية	١٢٦
هيئة الأمم المتحدة (الأمانة العامة)	١٢٧
هيئة التمويل العالمي	١٢٨
هيئة التنمية الدولية	١٢٩
وكالة الاقتصاد الإقليمي	١٣٠
وكالة الصحافة الدولية المتحدة	١٣١
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	١٣٢
	١٣٣
	١٣٤
	١٣٥
	...
	...
	١٩٩

اتحاد إذاعات الدول العربية	٢٠١
اتحاد البريد العربي	٢٠٢
اتحاد المواصلات السلالية والاسلالية	٢٠٣
جامعة الدول العربية (الأمانة العامة)	٢٠٤
السوق الأوروبية المشتركة	٢٠٥
الصندوق العربي للإنشاء الاقتصادي والاجتماعي	٢٠٦
الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية والعربية	٢٠٧
مجلس الطيران المدني	٢٠٨
مجلس الوحدة الاقتصادية	٢٠٩
مركز التنمية الصناعية للدول العربية	٢١٠
المعهد العربي للملاحة	٢١١
منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو	٢١٢
منظمة التحرير الفلسطينية	٢١٣
منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي	٢١٤
منظمة التنمية الزراعية	٢١٥
منظمة الدفاع الاجتماعي	٢١٦
منظمة الدول الافروآسيوية	٢١٧
منظمة الدول المصدرة للبترو (الأوك)	٢١٨
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	٢١٩
المنظمة العربية للعلوم الإدارية	٢٢٠
منظمة العمل العربية	٢٢١
منظمة المواصفات والمقاييس	٢٢٣
منظمة الوحدة الإفريقية	٢٢٢
...	...
...	...
	٢٩٩

اتحاد الإذاعة والتلفزيون	٢٠١
إدارة قضايا الحكومة	٢٠٢
أكاديمية السادات	٢٠٣
أكاديمية الفنون	٢٠٤
البنك المركزي	٢٠٥
بنك الاسكندرية	٢٠٦
بنك مصر	٢٠٧
البنك العربي الإفريقي	٢٠٨
...	...
...	...
...	...
...	...
...	...
جامعة الأزهر	٢٣٠
جامعة الاسكندرية	٢٣١
جامعة أسيوط	٢٣٢
جامعة حلوان	٢٣٣
جامعة الزقازيق	٢٣٤
جامعة عين شمس	٢٣٥
جامعة الفيوم	٢٣٦
جامعة القاهرة	٢٣٧
جامعة قناة السويس	٢٣٨
جامعة طنطا	٢٣٩
جامعة المنصورة	٢٤٠
جامعة بنى سويف	٢٤١
	٢٨٦

...	...
...	...
...	...
الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء	٣٤٦
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة	٣٤٧
الجهاز المركزي للمحاسبات	٣٤٨
جهاز المدعى العام الاشتراكي	٣٤٩
...	...
...	...
دار الكتب القومية	٣٦٠
دار الافتاء	٣٦١
دار القضاء العالي	٣٦٢
دار الوثائق القومية	٣٧٣
دار المحفوظات العمومية	٣٦٤
...	...
...	...
شركة مصر للطيران	٣٧٠
شركة المقاولون العرب	٣٧١
شركة راکتا	٣٧٢
شركة تصنيع الورق (فرتا)	٣٧٣
شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية	٣٧٤
...	...
...	...
مجلس الوزراء (الأمانة العامة)	٤٠١
مجلس الشعب	٤٠٢
مجلس الشورى	٤٠٣

مجلس الدولة	٤٠٤
المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب	٤٠٥
المجلس الأعلى لرعاية الشباب	٤٠٦
مجمع العلم العربية	٤٠٧
محافظة القاهرة	٤٠٨
محافظة الاسكندرية	٤٠٩
محافظة مطروح	٤١٠
محافظة البحيرة	٤١١
محافظة الغربية	٤١٢
محافظة المنوفية	٤١٣
محافظة الشرقية	٤١٤
محافظة الدقهلية	٤١٥
محافظة القليوبية	٤١٦
محافظة الوادي الجديد	٤١٧
محافظة بور سعيد	٤١٨
محافظة دمياط	٤١٩
محافظة السويس	٤٢٠
محافظة الأسماعيلية	٤٢١
محافظة البحر الأحمر	٤٢٢
محافظة سيناء الشمالية	٤٢٣
محافظة سيناء الجنوبية	٤٢٤
محافظة الفيوم	٤٢٥
محافظة بني سويف	٤٢٦
محافظة المنيا	٤٢٧
محافظة قنا	٤٢٨
محافظة سوهاج	٤٢٩

محافظة أسوان	٤٣٠
...	...
...	...
...	...
...	...
المركز القومي للبحوث	٤٣٥
مصلحة سك النقود	٤٣٦
مصلحة المساحة	٤٣٧
مصلحة الشهر العقاري والتوثيق	٤٣٨
مصلحة السجون	٤٣٩
مصلحة الموانئ والمنائر	٤٤٠
...	...
...	...
...	...
...	...
...	...
...	...
...	...
ميناء القاهرة الجوية	٤٥٠
ميناء الاسكندرية	٤٥١
ميناء السويس	٤٥٢
ميناء بور سعيد	٤٥٣
ميناء العقبة	٤٥٤
ميناء الانبىة	٤٥٥
مطار النزهة (الاسكندرية)	٤٥٦
ميناء نويبع	٤٥٧
...	...

...	...
النيابة العامة (مكتب النائب العام)	٤٦٠
نيابة أمن الدولة	٤٦١
النيابة الإدارية	٤٦٢
...	...
...	...
الهيئة العامة للاستعلامات	٤٨٠
هيئة النقل العام	٤٨١
هيئة المواصفات السلوكية والسلوكية	٤٨٢
هيئة الأوقاف	٤٨٣
هيئة الموانئ	٤٨٤
الهيئة العامة للكتاب	٤٨٥
الهيئة العامة للسياحة والفنادق	٤٨٦
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية	٤٨٧
...	...
...	...
وزارة الإعلام	٥٠١
وزارة الإسكان	٥٠٢
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية	٥٠٣
وزارة الأوقاف شئون الأزهر	٥٠٤
وزارة البترول	٥٠٥
وزارة التخطيط	٥٠٦
وزارة التربية والتعليم	٥٠٧
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٥٠٨
وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة	٥٠٩
وزارة التموين والتجارة الداخلية	٥١٠

وزارة الثروة المعدنية	٥١١
وزارة الثقافة	٥١٢
وزارة الحكم المحلى	٥١٢
وزارة الخارجية	٥١٤
وزارة الداخلية	٥١٥
وزارة الدفاع والانتاج الحربى	٥١٦
وزارة الرى	٥١٧
وزارة الزراعة	٥١٨
وزارة السياحة	٥١٩
وزارة الشؤون الاجتماعية والتأمينات	٥٢٠
وزارة شئون مجلس الشعب والشورى	٥٢١
وزارة الصناعة	٥٢٢
وزارة الطيران المدنى	٥٢٣
وزارة العدل	٥٢٤
وزارة القوى العاملة	٥٢٥
وزارة المالية	٥٢٦
وزارة النقل البحرى	٥٢٧
وزارة النقل والمواصلات	٥٢٨
وزارة الهجرة	٥٢٩
...	...
...	...
	٦٩٩

اتحاد المعاهد البريطانية البحرية	٧٠١
اتحاد ملاك السفن النرويجية	٧٠٢
الأكاديمية البحرية العليا (لنفجراد)	٧٠٣
جامعة اسكس	٧٠٤
جامعة اكسفورد	٧٠٥
جامعة بنسلفانيا	٧٠٦
جامعة جدانسك (بولندا)	٧٠٧
جامعة جرينوبل (فرنسا)	٧٠٨
جامعة جلاسجو	٧٠٩
جامعة روتردام	٧١٠
جامعة ريدنج	٧١١
جامعة ستراتكيد	٧١٢
جامعة سوثهامبتون	٧١٣
جامعة شيفيلد	٧١٤
جامعة كولومبيا	٧١٥
جامعة مانشستر	٧١٦
جامعة نيويورك	٧١٧
جامعة نيو كاسل	٧١٨
جامعة ويلز	٧١٩
شركة الكس بورد	٧٢٠
شركة كونارد البريطانية	٧٢١
شركة لاتمسيس للنقلات (اليونان)	٧٢٢
الكلية البحرية الأمريكية	٧٢٣
كلية ييزي التكنولوجية	٧٢٤
كلية سوث شيلدرز الفنية	٧٢٥

كلية فورت بكايغر البحرية بنيويورك	٧٢٦
المركز الثقافي الأمريكي	٧٢٧
المعهد البحري الهندسي (ألمانيا الشرقية/ فارنابوندا).	٧٢٨
معهد بليموث بولتيكتيك	٧٢٩
معهد جرينتش	٧٣٠
معهد لندن البحري	٧٣١
معهد ليفربول	٧٣٢
معهد النقل البحري (هولندا)	٧٣٣
مؤسسة جالبرث رايتون	٧٣٤
وكالة التعاون الدولي اليابانية	٧٣٥
	...
	...
	...
	...
	٩٩٩

الجدول الثالث

التقسيم الجغرافي

٥٥	١	آسيا
----	---	------

١٠١	الأردن
١٠٢	إسرائيل
١٠٣	أفغانستان
١٠٤	الإمارات العربية
١٠٥	أنغوليسيا
١٠٦	إيران
١٠٧	باكستان
١٠٨	البحرين
١٠٩	بنجلادش
١١٠	بوتان
١١١	بورما
١١٢	تايلاند
١١٣	تركيا
١١٤	روسيا
١١٥	السعودية
١١٦	سوريا
١١٧	سيريلانكا
١١٨	الصين
١١٩	العراق
١٢٠	عمان
١٢١	الفلبين
١٢٢	فلسطين
١٢٣	قبرص
١٢٤	فيتنام
١٢٥	قبرص

قطر	١٢٦
كمبوديا	١٢٧
كوريا الجنوبية	١٢٨
كوريا الشمالية	١٢٩
الكويت	١٣٠
لاوس	١٣١
لبنان	١٣٢
ماليزيا	١٣٣
الملايو	١٣٤
منغوليا	١٣٥
نيبال	١٣٦
الهند	١٣٧
اليابان	١٣٨
اليمن الجنوبية	١٣٩
اليمن الشمالية ■	١٤٠

استراليا	٢	٠٠
----------	---	----

تسمانيا ٢٠١

نيوزيلندا ٢٠٢

...

...

...

• مازالت قارة آسيا تعيش فترة من الصراعات، ولم تستقر على صورتها النهائية بعد، ولذلك أرجأنا إثبات بعض الدول التي إنشقت عن الاتحاد السوفيتي المتحل، حتى تستقر الأوضاع ويتضح الصورة تماما.

٠٠	٣	أفريقيا
----	---	---------

٣٠١	أشوريا
٣٠٢	أفريقيا الجنوبية الغربية
٣٠٣	أفريقيا الوسطى
٣٠٤	أنجولا
٣٠٥	أوغندا
٣٠٦	بوتسوانا
٣٠٧	بوروندي
٣٠٨	تشاد
٣٠٩	تنزانيا
٣١٠	توجو
٣١١	تونس
٣١٢	جابون
٣١٣	جامبيا
٣١٤	الجزائر
٣١٥	جنوب أفريقيا
٣١٦	داهوما
٣١٧	زامبيا
٣١٨	زائير
٣١٩	زيمبابوي (روديسيا)
٣٢٠	ساحل العاج
٣٢١	السنغال
٣٢٢	السودان
٣٢٣	سيراليون
٣٢٤	الصومال
٣٢٥	غانا

غينيا	٢٢٦
غينيا بيساو	٢٢٧
فولتا العليا	٨٢٨
الكاميرون	٢٢٩
الكونغو الشعبية	٢٣٠
كينيا	٢٣١
ليبيا	٢٣٢
ليبيريا	٢٣٣
مالاوى	٢٣٤
مالي	٢٣٥
مالاجاش	٢٣٦
مدغشقر	٢٣٧
مصر	٢٣٨
المغرب	٢٣٩
موريتانيا	٢٤٠
موزمبيق	٢٤١
النيجر	٢٤٢
نيجيريا	٢٤٣

••	■	أمريكا الجنوبية
----	---	-----------------

٤٠١	الأرجنتين
٤٠٢	أرجواي
٤٠٣	أكوادور
٤٠٤	باراجواي
٤٠٥	باناما
٤٠٦	البرازيل
٤٠٧	بوليفيا
٤٠٨	بيرو
٤٠٩	جيانا البريطانية
٤١٠	جيانا الفرنسية
٤١١	جيانا الهولندية
٤١٢	شيلي
٤١٣	فنزويلا
٤١٤	كولومبيا

••	٥	أمريكا الشمالية
----	---	-----------------

٥٠١	جواتيمالا
٥٠٢	سلفادور
٥٠٣	كندا
٥٠٤	كوبا
٥٠٥	كوستاريكا
٥٠٦	المكسيك
٥٠٧	نيكاراجوا
٥٠٨	الولايات المتحدة

٥٥	٦	أفريقيا
----	---	---------

٦٠١	أسياتيا
٦٠٢	البانيا
٦٠٣	المانيا الموحدة
٦٠٤	ايرلندا
٦٠٥	ايسلندا
٦٠٦	ايطاليا
٦٠٧	البرقغال
٦٠٨	بلجيكا
٦٠٩	بلغاريا
٦١٠	بولندا
٦١١	تشيكوسلوفاكيا
٦١٢	جرينلند
٦١٣	الدانيمارك
٦١٤	رومانيا
٦١٥	السويد
٦١٦	سويسرا
٦١٧	فرنسا
٦١٨	فنلندا
٦١٩	مالطة
٦٢٠	المجر
٦٢١	المملكة المتحدة
٦٢٢	النرويج
٦٢٣	النمسا
٦٢٤	هولندا
٦٢٥	يوغوسلافيا*
٦٢٦	اليونان

■ مازال الصراع قائما في يوغسلافيا ولم تستقر أوضاعها، فتأثرت إيجابتها على الوضع العالمى.

الجدول الرابع

**أشكال تقديم المعلومات
أو**

التقسيم الشكلي للوثائق الإدارية

١٠١	اتفاقات ومعاهدات
١٠٢	قوانين
١٠٣	قرارات جمهورية
١٠٤	قرارات وزارية
١٠٥	قرارات إدارية
١٠٦	لوائح
١٠٧	نظم
١٠٨	أوامر وتعليمات
١٠٩	منشورات
١١٠	لجان
١١١	اجتماعات (تشمل الدعوات)
١١٢	جداول أعمال
١١٣	محاضر اجتماعات وجلسات
١١٤	تقارير
١١٥	إحصائيات ورسومات بيانية
١١٦	جداول وقوائم
١١٧	خرائط
١١٨	رسومات توضيحية وصور
١١٩	رسومات هندسية وتصميمات
١٢٠	نماذج
١٢١	مؤتمرات وحلقات دراسية
١٢٢	
١٢٣	
١٢٤	
١٢٥	

الكشاف المجائى
لخطة تصنيف الوثائق الإدارية

(١)

١٠٠	آسيا
٢٠١	اتحاد إذاعات الدول العربية
٢٠١	اتحاد الإذاعة والتليفزيون
١٠١	اتحاد البريد العالمي
٢٠٢	اتحاد البريد العربي
١٠٢	الاتحاد العالمي لنقابات العمال
٧٠١	اتحاد المعاهد البريطانية البحرية
٧٠٢	اتحاد ملاك السفن النرويجية
٢٠٣	اتحاد المواصلات السلوكية واللاسلكية
١٠٣	اتحاد المواصلات العالمي
	اتعاب مراقبو الحسابات
	أنظر مراقبو الحسابات
٠١	اتفاقات ومعاهدات
٢٠١	أثيوبيا
	أجازات
٠٤	٦٤ اعتيادية
٠٤	٦٦ بدون مرتب
٠٤	٦٧ خاصة بمرتب
٠٤	٦٣ سنوية
٠٤	٦٥ عارضة
٠٤	٦٨ مرضية
٠٤	٦٩ مفتوحة
٠٤	٦٢ أجازات وعطلات رسمية

١١	اجتماعات (تشمل الدعوات)
	اجراءات تأديبية
	أنظر عقوبات واجراءات تأديبية
١٠	اجراءات الوقاية من أخطار المهنة
١٣	أجهزة الاسترجاع
	أجور
٢٤	إضافية
٢٥	تشغيل بعض الوقت
٢٦	موسمية
	أجور ومرتبات
	أنظر أيضا خصم من المرتب
٢٨	احتياطات
١٥	إحصائيات ورسوم بيانية
٦٣	اختبار وتسجيل النظم والبرامج
١٣	اختيار المرشحين للوظائف
	إخطارات
٥١	فحص وأصناف
١٠	وصول أصناف للجمارك
٥٢	وصول أصناف من الخارج
٩٠	اخلط
١٠٤	ادارة التعاون الدولي
٣٠٢	ادارة قضايا الحكومة
١٢	أنوات ومعدات التصوير الميكروفيلى
	أنوية
	انظر تذاكر وأنوات صرف أنوية

٠.٥	٢٦	أسعار صرف العملات
٠.٤	١٧	أسناد إشراف
٠.٤	١٨	أسناد أعمال ووظائف
٠.٥	١٧	اشتراكات دوريات ومطبوعات رسمية
٠.٥	١٦	اشتراكات هيئات ونوادي
٠.٦	٥٢	إشعارات تسلم أصناف
٠.٩	٠.٩	إصابات العمل
٠.٥	٠.٢	أصول ثابتة
٠.٤	٥٦	إعادة التعيين
٠.٤	٧٠	إعارات - عسسام
٠.٤	٧١	للهيئة
٠.٤	٧٢	لخارج الهيئة
		إعارة الكتب
		أنظر الاستعارة
		إعانات
		انظر صندوق الخدمات الاجتماعية
٠.٣	٤٦	إعداد النماذج والاستبيانات
٠.٢	٠.١	إعلام ودعاية
٠.٢	٠.٢	إعلانات
٣.٠.٠		أفريقيا
٣.٠.٢		أفريقيا الجنوبية الغربية
٣.٠.٣		أفريقيا الوسطى
١.٠.٢		أفغانستان
٧.٠.٢		الأكاديمية البحرية العليا (ليننجراد)
٣.٠.٢		أكاديمية السادات

٣٠٤		أكاديمية الفنون
٤٠٣		أكوادور
٦٠٢		البنانيا
٦٠٣		المانيا الموحدة
١٠٤		الامارات العربية
٤٠٠		امريكا الجنوبية
٠١	٠١	انشاء الهيئة أو المؤسسة
		الانفاق
		أنظر ترشيد الانفاق
٠٤	٨٧	إنهاء خدمة
		أنظر أيضا مكافأة نهاية الخدمة
		اهداء كتب ومطبوعات
		أنظر الهدايا والتبادل
٠١	٠٢	اهداف ونشاط الهيئة أو المؤسسة
٠٥	١٤	إهلاك
٠٣	٠٥	إهلاك الوثائق المستفنى عنها
		الأوامر
		أنظر منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول
٠٧	٧٦	أوامر التشغيل والتحركات للمركبات
		أوامر توريد
٠٦	٠٩	خارجية
٠٦	٢٢	محلية
٠٥	٤١	أوامر الدفع
٠٨		أوامر وتعليمات

الأوبك

أنظر منظمة الدول المصدرة للبترول

٤.٢	أورجسواي
٦.٠	أوربسا
٣.٠	أوغندا
	الأوزنا

أنظر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

		ايجسار
٠.٥	٠.١	اجهزة
٠.٥	٠.٢	سيارات
١.٦		ايران
٦.٤		ايرانسده
٦.٥		ايسلندا
٦.٦		ايطاليا
٠.٤	٨٢	ايقاف عن العمل

(ب)

٤.٤	بارجواي	
١.٧	باكستان	
٤.٥	باناما	
٠.٣	٢٣	بيلوجرافيا بتسوانة
٣.٦		البحرين
١.٨		بحوث ودراسات عامة
٠.١	٨٠	أنظر أيضا مجلة الهيئة

٤٠	٤	بدلات - عام
٤١	٤	بدل استقبال وضيافة
٤٢	٤	بدل اغتراب
٤٣	٤	بدل سفر ومصاريف انتقال
٤٤	٤	بدل سكوتارية
٤٦	٤	بدل طبيعة عمل
٤٠٦		البرازيل
٦٦	٣	البرامج الجاهزة
٣١	١	برامج الزيارات
٦٥	٣	البرامج المقننة
٦٠٧		البرتغال
٦١	٢	برقيات وخطابات الشكر
		أنظر أيضا تهانى ومعاهدات
١٠٥		برنامج الأمم المتحدة للتنمية
١٠٦		برنامج الأمم المتحدة - فاو المشترك للغذاء العالمى
		بريد
		أنظر وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية
		بطاقات
٨٢	٦	حركة الصنف (مسعرة)
٦٠	٦	صنف
٦١	٦	وارد ومنصرف (كمى)
١٢	١	بعثات خارجية
١٣	١	بعثات داخلية
١١	١	بعثات ومبعوثون
٦٠٨		بلجيكا

٦.٩		بلغاريا
١.٩		بنجلاديش
٣.٦		بنك الاسكندرية
٣.٨		البنك العربي الافريقى
٣.٥		البنك المركزى
٣.٧		بنك مصر
١١.٠		بوستان
١١١		بورما
٣.٧		بوروندى
٦١.٠		بولندا
٤.٧		بوليفيا
٤.٨		بيرو
٠.١	٠.٤	بيوت الخبرة والاستشارات

(ب)

٠.٤	٨.٠	تأجيل منع عبادة
٠.٢	٥١	تأشيرات السفر
		تأمين
٠.٥	٠.٩	على الأصول الثابتة
٠.٥	٠.٧	على العاملين
٠.٥	٠.٨	على المخازن
٠.٥	١.٠	على المنقولات
٠.٥	٤٢	على المعامل
٠.٥	٤٣	المكتبية
٠.٥	١١	تأمينات لدى الغير

١٢	٠٥	تأمينات للغير
٥٤	٠٤	تأمينات ومعاشات
	١١٢	تايلاند
		تبادل - للكتب والمطبوعات
		أنظر الهدايا والتبادل
٠٣	٠٩	التبرع بالدم
٢٦	٠٣	تجليد وترميم المطبوعات
٦٣	٠٣	تجميع وتسجيل وتحليل المعلومات
٠٣	٠٨	تحقيقات
٤٨	٠٣	تحليل النماذج
٢٧	٠٥	تحويلات
٠٥	٠٩	تحويل للأطباء الأخصائيين
٠٧	٠٩	التحويل للقومسيون الطبي
٦٤	٠٣	تخزين واسترجاع المعلومات
٦١	٠٣	تخطيط وتصميم النظم
٥٠	٠١	التخطيط والمتابعة
١١	٠٦	تخليص على البضائع
٢١	٠٤	تدريب العاملين
٠٤	٠٩	تذاكر وأثونات صرف أنوية
٥٢	٠٢	تراخيص الإقامة
٥٣	٠٢	تراخيص السيارات
٨٦	٠٣	الترجمة - عام
		أنظر أيضا مترجمون ومراجعون
٤٩	٠٥	ترشيد الانفاق
	١١٣	تركيا

٢٦	٠٢	التزويد
٢٨	٠٢	تسجيل الرصيد
١١	٠٢	التسجيل الميكروفيلى
١٤	٠٤	تسكين على وظائف
	٢٠١	تسمانيا
٥٧	٠٤	تسويات (تسوية حالة)
٢٥	٠٦	تسويات الفواتير
٤٧	٠٥	تسويات مالية
	٢٠٨	تشاد
٦٧	٠٣	تشغيل وصيانة الحاسب
	٦١١	تشيكو سنوفاكيا
		تصاريح
٥٤	٠٢	الامن
٥٥	٠٢	جمركية
٥٧	٠٢	دخول المطارات
٥٦	٠٢	السفر
٥٨	٠٢	صعود البواخر
٥٠	٠٢	تصاريح وتراخيص - عام
		التصنيف والفهرسة
		أنظر الفهرسة والتصنيف
٠٣	٠٤	تصنيف ووصف الوظائف
		تظلمات
		أنظر شكوى وتظلمات
٦٣	٠٢	تعاوى ومواساة
		التعاقدات

أنظر عقود أعمال

التعاون مع الدول والهيئات

أنظر علاقات خارجية ومحلية

٨٧	٠٦	تعديل أصناف مصنفة
٥١	٠٤	تعويضات - عام
٥٢	٠٤	تعويضات عن حوادث العمل
٥٣	٠٤	تعويض وفاة
		تعيينات
١٠	٠٤	بمكافأة بعض الوقت
٠٩	٠٤	بمكافأة شاملة
٠٧	٠٤	دائمة
١١	٠٤	مياومة
٠٨	٠٤	مؤقتة (بدل معار)
١١	٠٩	التغذية (تقرير وجبات أو لبن)
١٢	٠٩	التغذية (الكشف على الوجبات وتقرير صلاحيتها)
٠٧	٠٦	تفريغ عطايات خارجية
٢١	٠٦	تفريغ عطايات محلية
١٥	٠٤	تفويض باختصاصات
	١٤	التقارير
٥٣	٠١	تقارير الانجاز السنوية
٥٤	٠١	تقارير الانجاز الشهرية
٠٨	٠٩	تقارير طبية للعاملين
٥٨	٠٤	تقارير الكفاءة
		تلغراف

أنظر وسائل الاتصال السلوكية واللاسلكية

تلكس

أنظر وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية

تليفونات

أنظر وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية

تمليك السيارات

أنظر مدينو تعليق سيارات

٣٠٩

تقزانيا

التنظيم الإداري للهيئة

أنظر الهيكل التنظيمي للهيئة

٠٣

٠٤

تنظيم الوثائق الإدارية

٠٢

٦٢

تهاني ومعايدات

٠٣

١٠

التوثيق والمعلومات

أنظر أيضا الترجمة، الحاسب الآلي، مركز

المعلومات والتوثيق، المكتبة، الميكرو فيلم.

٣١٠

توجو

٠٣

٤٧

توزيع وجمع النماذج

٠٣

٢٧

توصيات الشراء

٠٤

١٦

توقيعات معتمدة

٣١١

تونس

(ث)

(ج)

الجات

أنظر اللجنة العامة للتعريفات والتجارة

٣٢٠

٣١٢	جايون
٣١٣	جامبيا
	جامعة
٣٢٠	الأزهر
٧٠٤	اسكس
٣٣١	الأسكندرية
٣٣٢	أسيوط
٧٠٥	أكسفورد
٧٠٦	بنسلفانيا
٣٤١	بنى سويف
٧٠٧	جدا نيك (بولندا)
٧٠٨	جريتزل (فرنسا)
٧٠٩	جلاسجو
٣٣٣	حلوان
٢٠٤	الحول العربية
٧١٠	روتردام
٧١١	ريدننج
٣٣٤	الزقازيق
٧١٢	ستراتكيد
٧١٣	سوثهامبتون
٧١٤	شيفلد
٣٣٩	طنطا
٣٣٥	عين شمس
٣٣٦	الفيوم
٣٣٧	القاهرة

٢٢٨		قناة السويس
٧١٥		كولومبيا
٧١٦		مانشستر
٣٤٠		المنصورة
٧١٧		نيوكاسل
٧١٨		نيويورك
٧١٩		ويلز
١٢		جداول اعمال
١٦		جداول وقوائم
٠٧	٧٨	جراجات
٠٥	٤٨	جرد
٦١٢		جرينلند
		جزايات
		أنظر عقوبات واجراءات تأديبية
٣١٤		الجزائر
٣١١		جمعية أصحاب السفن اللبنانية
١٠٨		الجمعية النواية للمحاضرين البحريين
٢١٥		جنوب افريقيا
٣٤٦		الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء
٢٤٧		الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
٢٤٩		جهاز المدعى العام الاشتراكي
٥٠١		جواتيمالا
٠٢		جوازات السفر
٠٤	٥٩	جوائز تقديرية وتشجيعية للعاملين
٤٠٩	٢٩	جيانا البريطانية

٤١٠	جيانا الفرنسية
٤١١	جيانا الهولندية

(ج)

٠.٣	الحاسب الآلي
٦٠	الحج والعمرة

أنظر صندوق الخدمات الاجتماعية

هجز

٠.٢	بالقطارات
٠.٢	٣١ بالفنادق
٠.٢	٣٤ على الطائرات
٣٢	الحراسة

أنظر الأمن والحراسة

٠.٢	حرمان من العلاوة
٨١	حسابات ختامية

أنظر ميزانية وحسابات ختامية

٠.٢	حفلات - عام
٠.٢	٠.٣ استقبال
٠.٢	٠.٥ تأبين
٠.٢	٠.٨ تخرج
٠.٢	٠.٧ ترفيهية
٠.٢	٠.٤ سمر
٠.٨	٠.٦ الحوادث
٠.٨	حوافز

أنظر مكافآت تشجيعية وحوافز

(ج)

الخدمات الاجتماعية

أنظر صندوق الخدمات الاجتماعية

٠٩		الخدمات الطبية
٠٣	٠٠	خدمات الميكروفيلم
٠٣	١٥	خدمات المراجع والقراءة
١٧	٣٤	خرائط
٠٥		الخزينة
٠٤	٢٤	خصم من المرتب
	٧٩	خطابات الشكر
		أنظر برقيات وخطابات الشكر
٠٥		خطابات الضمان
٠١	٣٤	خطة العمل السنوية
٠١	٥١	خطة العمل الشهرية
٣١٢	٥٢	الخطوط البحرية السودانية
٠٤		خفض مرتب
٠٤	٨٣	خفض وظيفة
	٨٤	

(د)

٣٦١	دار الافتاء
٣٦٢	دار القضاء العالي
٣٦٠	دار الكتب القومية
٣٦٤	دار المحفوظات العمومية
٣٦٣	دار الوثائق القومية

٦١٣		الدانمارك
٣١٦		داهومي
٣١٣		دائرة ميناء العقبة (الأردن)
٠٥		دانتون
٠٣	٤٠	الدراسات الإحصائية
	٤٩	دراسات عامة
		أنظر بحوث ودراسات عامة
		دعاوى
٠٨		المرفوعة ضد الهيئة
٠٨	٠٢	المرفوعة من الهيئة
	٠١	دعاية
		أنظر اعلام ودعاية
٠٧		الدفاع المدني
٠١	٢٦	دليل الهيئة
	٣٢	دولة الامارات العربية
		أنظر الامارات العربية المتحدة
		(د)
		(ر)
٠٢		الرحلات الترفيهية
	١٨	رسومات بيانية
		أنظر إحصائيات ورسومات بيانية
١٨		رسومات توضيحية وصور
١٩		رسومات هندسية وتصميمات

٠٢		رعاية اجتماعية
	١٥	الرعاية والخدمات الطبية
		أنظر الخدمات الطبية
		روديسيا
		أنظر زيمبابوي
١١٤		روسيا
٦١٤		رومانيا
		(ز)
٣١٧		زامبيا
٣١٨		زائير
٠٢		زيارات وزائرون للهيئة - عام
	٣٠	وأنظر أيضا استقبال وتوديع.
		برامج الزيارات
٣١٩		زيمبابوي (روديسيا)
		زيوت وشحوم
		أنظر وقود وزيوت وشحوم
		(س)
٣٢٠		ساحل العاج
١١٥		السعودية
٠٥		سلف العاملين
٠٥	٢٩	سلف مستديمة ومؤقتة
٥٠٢	٢٠	سلفانور
٣٢١		السنغال

٢٢٢	السودان
١١٦	سوريا
٢٠٥	السوق الأوربية المشتركة
٦١٥	السويد
٦١٦	سويسرا
٣٢٣	سيراليون
١١٧	سيريلانكا
	سيلان
	أنظر سيريلانكا

(ش)

٠٦	شراء بالأمر المباشر الخارجى
٠٦	٠٢ شراء بالأمر المباشر المحلى
٠٥	١٤ شراء كتب وأفلام
	١٨ شركة
٣٧٤	الاسكندرية للتوكيلات الملاحية
٧٢٠	الكس بوى
٣٧٣	تصنيع الورق (فرتا)
٣٧٢	راكنا
٧٢١	كونارد البريطانية
٧٢٢	لاتسيس للناقلات (اليونان)
٣٧٠	مصر للطيران
٣٧١	المقاولون العرب
٠٤	شكاوى وتظلمات
	شبكات

أنونات صرف شيكات

٠٥		شيكات تحت التحصيل
٤١٢	٢٢	شيلي
		شئون الأفراد
		أنظر شئون العاملين
٠٤		شئون العاملين
٠٨	٠٠	الشئون القانونية
	٠٠	أنظر أيضا تحقيقات، حوادث،
		دعوى، عقود، الفتوى والرأى
٠٥		الشئون المالية
	٠٠	

(هـ)

صندوق

١٠٩		الأمم المتحدة لتنمية رأس المال
١٠٨		الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف)
٠٤		الخدمات الاجتماعية
٢٠٦	٦٦	العربى للانشاء الاقتصادى والاجتماعى
٢٠٧		العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية
١١٠		النقد الدولى
٣٢٤		الصومال
٠٧		الصيانة - عام
٠٧	٥٠	الأثاث ومعدات المكاتب
٠٧	٥٢	الآلات والمعدات
٠٧	٥٣	المركبات
٠٧	٥٤	المبانى
٠٧	٥١	المرافق

(نص)

(ط)

طلبات

احتياجات وأصناف

الاستخدام

تصنيف أصناف جديدة

عروض أسعار محلية

عروض أسعار خارجية

شيكات

(ظ)

(ع)

العراق

عروض

أنظر طلبات عروض

عطائات (مقارنة أسعار)

عطلات رسمية

أنظر أجازات وعطلات رسمية

عقوبات واجراءات تأنيبية

العقود

عقود أعمال

علاج

أنظر الخدمات الطبية

٠١	٠٥	علاقات خارجية ومحلية
		أنظر أيضا بعثات، معونات، منح
٠٢	.	العلاقات العامة
		علاوات
٠٤	٦١	استثنائية
٠٤	٦٠	تشجيعية
٠٤	٥٩	نورية
		أنظر أيضا تأجيل منح علاوة، حرمان من علاوة
١٢٠		عمان
		العمل الإضافي
		أنظر أجور إضافية
		عملات
		أنظر أسعار صرف العملات
٠٦	٨٤	عهد شخصية
٠٩	٠١	العيادة الداخلية
		عينات
		أنظر محاضر استلام عينات
		(غ)
٣٢٥		غانا
١١٢		غرفة التجارة الدولية
٣٢٦		غينيا
٣٢٧		غينيا بيساو

(ف)

الفاو

أنظر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٠.٨	٠.٦	الفتاوى والرأي
٠.٢	١٢	فرق رياضية
٠.٢	١٣	فرق مسرحية
٠.٢	١٤	فرق غنائية واستعراضية
٦١٧		فرنسا
٠.٤	٨٥	فصل من العمل
١٢١		الفلبين
١٢٢		فلسطين
٤١٢		فنزويلا
٦١٨		فنلندا
٠.٣	٣٢	الفهرسة والتصنيف
		فوائد
٠.٥	٣٢	مدينة
٠.٥	٣١	مستحقة
١٢٣		فورموزا
٣٢٨		فولتا العليا
١٢٤		فيتنام

(ق)

٠.٣	٢٩	قاعات الاطلاع
١٢٥		قبرص
٠.٥		قرارات ادارية

٠٢	قرارات جمهورية
٠٤	قرارات وزارية
١٣٦	قطر
٠٢	قوانين
	قومسيون طبي
	أنظر التحويل للقومسيون الطبي

(ك)

٣٢٩	الكاميرون	
	كتب وأفلام	
	أنظر شراء كتب وأفلام	
٠١	٣١	كتيبات ونشرات اعلامية
٠٩	٠٢	الكشف النوري على العاملين
٠٦	٨٣	كشوف يومية تسجيل الوارد والمتصرف
٠٦	٦٢	كشوف يومية المخازن
٧٢٣		الكلية البحرية الأمريكية
٧٢٤		كلية بيزي التكنولوجية
٧٢٥		كلية سوث شيلدن الفنية
٧٢٦		كلية فورت بكايلر البحرية (نيويورك)
١٢٧		كمبوديا
٥٠٣		كندا
٥٠٤		كوبا
١٢٨		كوريا الجنوبية
١٢٩		كوريا الشمالية
٥٠٥		كوستاريكا

٤١٤	كولومبيا
٢٢٠	الكونغرس الشعبية
١٣٠	الكويت
٢٢١	كينيا

(ل)

١٣١	لاوس
١٣٢	لبنان
١٠	لجان
٠٢	١٧ لجنة تصوير الوثائق الادارية
٠١	١٥ لجنة الخطة والموازنة
١١٢	اللجنة الدولية لحقوق الانسان
٠١	١٦ لجنة شئون العاملين
١١٣	اللجنة العامة للتعريفات والتجارة
١١٤	اللجنة العليا للاجئين
٠٤	٧٨ لغت نظر
١٤	لوائح
٢٢٢	ليبيا
٢٢٣	ليبيريا

(م)

٠٤	١٩ مأموريات ومهمات رسمية
٦١٩	مالطة
٠٧	٠١ مبانى الهيئة

أنظر بعثات ومبعوثون

المتابعة والتخطيط

أنظر التخطيط والمتابعة

٠٣	٨٦	مترجمون ومراجعون
٦٢٠		المجر
٠١	١٤	مجلس الإدارة
٤٠٦		المجلس الأعلى لرعاية الشباب
٤٠٥		المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب
١١٥		مجلس التجارة والتنمية
٤٠٤		مجلس الدولة
٤٠٢		مجلس الشعب
٤٠٣		مجلس شورى
٢٠٨		مجلس الضيران المدنى
٢٠٩		مجلس الوحدة الاقتصادية
٤٠١		مجلس الوزراء
٤٠٧		مجمع اللغة العربية
٠١	٣٣	مجلة الهيئة
٠٨	٠٧	مجموعات القوانين والجريدة الرسمية
٠٦	٥٤	محاضر استلام عينات
٠٦	٥٥	محاضر فحص واستلام
١٣		محاضر اجتماعات وجلسات
٠١	٢٠	محاضر وتنويع عامة
		محافظة
٤٠٩		الأسكندرية

محافظة

٤٢١	الاسماعيلية
٤٣٠	أسوان
٤٢٢	البحر الأحمر
٤١١	البحيرة
٤٢٦	بنى سويف
٤١٨	بورسعيد
٤١٥	الدقهلية
٤١٩	دمياط
٤٢٩	سوهاج
٤٢٠	السويس
٤٢٤	سيناء الجنوبية
٤٢٣	سيناء الشمالية
٤١٤	الشرقية
٤١٢	الغربية
٤٢٥	الفيوم
٤٠٨	القاهرة
٤١٦	القليوبية
٤٢٨	قنا
٤١٠	مطروح
٤١٣	المنوفية
٤٢٧	المنيا
٤١٧	الوادى الجديد
١١٦	محكمة العدل العليا
٠٦	المخازن - عام

٠.٣	٣٠	مخازن الكتب
٠.٥	٣٩	مخصصات
٠.٤	٨٩	مد خدمة
٣٢٧		مدغشقر
		مدينو
٠.٥	٣٦	الاسهام الجارى
٠.٥	٣٥	برامج تدريبية
٠.٥	٣٧	تمليك السيارات
٠.٥	٣٨	مدينون - عام
		مراجعون
		أنظر مترجمون ومراجعون
٠.٦	٨٠	مراقبة العهد
٠.٥	٤٤	مراقبو الحسابات
		مرتبات
		أنظر أجور ومرتبات
٠.٧	٧٥	المركبات
		أنظر أيضا صيانة المركبات، إيجار سيارات
٢١٠		مركز التنمية الصناعية للدول العربية
٠.٦	٢٠	مزيدات
٠.٢	١٠	مسابقات ثقافية
٠.٢	٠.٩	مسابقات رياضية
٠.٩	٠.٦	المستشفيات (الاقامة والعمليات الجراحية)
٠.٢	٦٠	مسموحات وممنوعات
٠.٦	٠.١	المشتريات - عام
٠.٦	٠.٢	مشتريات خارجية

١٢	٠٦	مشتريات محلية
٠٠	٠٦	المشتريات والمخازن
٢٣	٠٥	مصادقات
١٧	٠٢	المصايف
	٢٣٨	مصر
١٥	٠٥	مصرفات نثرية
		مصرفات التلكس والتليفونات
		أنظر وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية
٤٣٩		مصلحة السجون
٤٣٦		مصلحة سك النقود
٤٣٨		مصلحة الشهر العقاري
٤٣٧		مصلحة المساحة
٤٤٠		مصلحة الموانئ والمناظر
٤٥٦		مطار النزهة (الاسكندرية)
١٢	٠٦	مطالبات التأمين
		معاشات
		أنظر تأمينات ومعاشات
		معايدات
		أنظر تهاتى ومعايدات
		معدات
		أنظر أجهزة ومعدات
		معدلات الاحتياجات
		أنظر نسب ومعدلات الاحتياجات
		المعلومات والتوثيق
		أنظر التوثيق والمعلومات

١١٧	معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث	
٧٢٨	المعهد البحري الهندسي (المانيا / فارموندا)	
٧٢٩	معهد بليموث بولتكينك	
٧٣٠	معهد جريفنتش	
٢١١	المعهد العربي للملاحة	
٧٣١	معهد لندن البحري	
٧٣٢	معهد ليفربول	
٧٣٣	معهد النقل البحري (هولندا)	
٠١	٠٦	معاونات فنية
٠١	٠٧	معاونات مالية
٣٣٩		المغرب
٠٤	٢٧	مكافآت - عام
٠٤	٢٥	امتحانات
٠٤	٢٠	تدريس ساعات زائدة من النصاب
٠٤	٢٨	تشجيعية وحوافز
٠٤	٢٤	خبراء أجانب
٠٤	٢٣	خبراء محليين
٠٤	٢١	محاضرين منتدبين
٠٤	٢٢	مستشارين
٠٤	٥٥	نهاية الخدمة
٠٧	٢٩	مكافحة الحريق
٠٣	٢٥	المكتبة
٠٣	١٤	المكتبة الميكروفيلمية
٥٠٦		المكسيك
١٣٤		الملايو

ممارسات		
٠٦	٠٦	خارجية
٠٦	١٩	محلية
٦٣١		المملكة المتحدة
مناقصات		
٠٦	١٧	عامة
٠٦	٠٥	محدودة خارجية
٠٦	١٨	محدودة محلية
٠١	٠٨	منع دارسية
٠١	٠٩	خارجية
٠١	١٠	داخلية
٠٩		منشورات يورية
١١٨		منظمة الارصاد العالمية
٢١٢		منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)
١١٩		منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
١٢٠		منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم
١٢١		منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
١٢٣		المنظمة البحرية الاستشارية للحكومات
٢١٣		منظمة التحرير الفلسطينية
٢١٤		منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي
٢١٥		منظمة التنمية الزراعية
٢١٦		منظمة الدفاع الاجتماعي
٢١٧		منظمة الدول الأفراسيوية
٢١٨		منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)
١٢٤		المنظمة الدولية للطيران المدني

١٢٥	منظمة الصحة العالمية
٢١٩	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
٢٢٠	المنظمة العربية للعلوم الادارية
١٢٦	منظمة العمل الدولية
٢٢١	منظمة العمل العربية
٢٢٢	منظمة المواصفات والمقاييس
٢٢٣	* منظمة الوحدة الافريقية
١٣٥	منفوليا
٠٤	٢٠ مهام علمية
	مهرجانات رياضية
	أنظر مسابقات رياضية
٠٥	٤٥ موازنة تخطيطية
	مواساة
	أنظر تعاضى ومواساة
٠٤	٢٢ مواعيد العمل
٢١	مؤتمرات وحلقات دراسية
٤٠	موريتانيا
٤١	موزمبيق
٣٤	مؤسسة جاليرث رايتون
	ممنوعات
	أنظر مسموحات وممنوعات
٠٤	٠٦ مؤهلات علمية
٠٥	٠٥ مياه وكهرباء
٠٥	٤٦ الميزانية والصوبات الختامية
٠٣	١٠ الميكرو فينم - عام

٤٥٥	ميناء الأدبية
٤٥٦	ميناء الاسكندرية
٤٥٢	ميناء بور سعيد
٤٥٢	ميناء السويس
٤٥٤	ميناء العقبة
٤٥٠	ميناء القاهرة الجوى
٤٥٧	ميناء نويبع

(٧)

٠.٢	١١	ننوات
٦٢٢		النرويج
٠.١	٥٥	نسب معدلات الاحتياجات
		النشاط الرياضى
		أنظر مسابقات رياضية
		نشاط علمى وثقافى
		أنظر مسابقات ثقافية
٠.١	٢٤	النشرة الاخبارية الشهرية
٠.٧	٢٧	النخافة
١٦	٥٥	النظام المحاسبى الموحد
		نقدية بالصندوق
		أنظر الخزينة
٠.٥	٠.٦	نقل مهمات
٢٠		نماذج
٦٢٢		النمسا
٠.٢	١٦	نوادى ثقافية واجتماعية

٤٦٢	النيابة الادارية
٤٦١	نيابة أمن الدولة
٤٦٠	النيابة العامة
١٣٦	نيبال
٣٤٢	النيجر
٣٤٣	نيجيريا
٥٠٧	نيكاراجوا
٢٠٢	نيوزيلندا

(هـ)

٠٣	٣١	الهدايا والتبادل
١٣٧		الهند
٦٢٤		هولندا
٤٨٣		هيئة الأوقاف
١٢٧		هيئة الأمم المتحدة (الأمانة العامة)
١٢٩		هيئة التنمية الدولية
١٢٨		هيئة التمويل العالمى
٤٨٠		الهيئة العامة للاستعلامات
٤٨٦		الهيئة العامة للسياحة والفنادق
٤٨٧		الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
٤٨٥		الهيئة العامة للكتاب
٤٨٢		هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية
٤٨٤		هيئة الموانئ
٤٨١		هيئة النقل العام
٠١	٠٣	الهيكل التنظيمى للهيئة

(و)

وثيقة الصنف	وزارة	٨٥	٦٠
الاعلام			٥٠١
الاسكان			٥٠٢
الاقتصاد والتجارة الخارجى			٥٠٣
الأوقاف وشئون الأزهر			٥٠٤
البتروى			٥٠٥
التخطيط			٥٠٦
التربية والتعليم			٥٠٧
التعليم العالى والبحث العلمى			٥٠٨
التعمير والمجتمعات الجديدة			٥٠٩
التموين والتجارة الداخلية			٥١٠
الثروة المعدنية			٥١١
الثقافة			٥١٢
الحكم المحلى			٥١٣
الخارجية			٥١٤
الداخلية			٥١٥
الدفاع والانتاج الحربى			٥١٦
الرى			٥١٧
الزراعة			٥١٨
السياحة			٥١٩
الشئون الاجتماعية والتأمينات			٥٢٠

٥٢١	شئون مجلس الشعب والشورى
٥٢٢	الصناعة
٥٢٣	الطيران المدني
٥٢٤	العدل
٥٢٥	القوى العاملة
٥٢٦	المالية
٥٢٧	النقل البحري
٥٢٨	النقل والمواصلات
٥٢٩	الهجرة
٠٥	وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية
٠٤	(تشمل البريد - التلغراف - التلكس - التليفونات)
	وسائل النقل والانتقال
	أنظر المركبات
	وصف الوظائف
	أنظر تصنيف ووصف الوظائف
٠٧	وقود وزيوت وشحوم
٧٧	وكالة الاقتصاد الاقليمي
١٣٠	وكالة التعاون الدولي اليابانية
٧٣٥	وكالة الصحافة الدولية المتحدة
١٣١	وكالة الفوت وتشغيل اللاجئين
١٣٢	الولايات المتحدة
٥٠٨	

(ي)

١٣٨	اليابان
١٣٩	اليمن الجنوبية
١٤٠	اليمن الشمالية
٦٢٥	يوغوسلافيا
٦٢٦	اليونان
	اليونسكو
	أنظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم
	اليونيدو
	أنظر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
	اليونيسيف
	أنظر صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

ملحق رقم (٢)

نموذج لكشاف القرارات الإدارية

الاختصارات المستخدمة في الكشف

ق = قرار

ف = فتوى

ك، د، = كتاب نوري

م، ع، = منشور عام

(١)

— انقطاعه عن العمل اعتباراً

من ٢٥ / ٨ / ٦٩

ق ٦٩ / ٩٠

أنونات الصرف

— الرقابة على أنونات الصرف ٩

ج.ع.

ك د ٥٥ / ٦٧

استقالات

— عفيفة صليب حنين اعتباراً

من ٢٠ / ٥ / ٦٢

ق ٦٢ / ١٩١

استثمارات السفر

— طلب تجزئة تذاكر السفر المجانية

من قوص الى بورسعيد لأبناء

بورسعيد

ف ٤٠ / ٦٩

— أحقية العامل المنتخب في ميزة

السفر المجاني وتحمل جهة

الانتداب نفقات السفر

ف ٣٦ / ٦٩

— اضافة فقرة الى المادة ٢٥١ من

اللائحة المالية للميزانية والحسابات

بجواز استعمال الاستمارة ٤٨ أ.

ع. ح على خطوط شركة مصر

أحمد أمين

— نقله داخليا من مجلس

مدينة الأقصر إلى مجلس

قروي الحلة اعتباراً من

ق ١٦٠ / ٦٢

أحمد حسين رضا

— تعيينه نقلاً من محافظة

القاهرة الى قنا اعتباراً

من

ف ٦٧ / ٦٩

أحمد عبده محمد السيد

— حفظ وتليفته لحين

إنهاء فترة تجنيده

ق ٢٤٨ / ٦٨

أحمد محمد علي

— اختياره عضواً بلجنة شئون

العاملين بمديرية أوقاف قنا

ق ٨٧ / ٦٩

ادخار

— قواعد تنفيذ القانون ٢١ لسنة

١٩٦٧ الصابر بنظام الادخار

ك.ف ١١١ / ٦٧

ادفاوى حمزة جبرائيل

للطيران

ك.د. ١٠٩ / ٧٦

الأسر المنتجة

- تشكيل مجلس ادارة للأسر

المنتجة

ق ٢٧٢ / ٦٧

اسماعيل محمد شحاته

- انقطاعه عن العمل اعتبارا

من ١٩ / ٧ / ٦٢.

ق ٢٩٢ / ٦٢

اعادة للعمل

- رمضان يس مصطفى، اعادته

بعد انتهاء فترة خدمته العسكرية.

ق ٨٣ / ٦١

اعانة غلاء معيشة

- قواعد صرف اعانة الغلاء على

المعاشات المزايدة بصفة استثنائية.

ك.د. ٨٠ / ٧٦

- توزيع الاعانة على المستحقين

بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٦٤ وقت

الوفاء لا وقت تاريخ الصرف.

ك.د. ٥٠ / ٦٧

اعتماد الجربى محمد

- انقطاعها عن العمل

اعتبارا من ١١ / ٨ / ٦٢.

ق ٢٨٥ / ٦٢

اقبال محمود محمد حسن

- اعفائها من شرط اللياقة

الطبية.

ق ٢٨٠ / ٦٢

أقدميات

- نبيل موزيس سمعان. ارجاع

أقدميته الى ٢٨ / ٦ / ٦٤ بدلا

من ٢٣ / ١١ / ٦٢

ق ٨٨٨ / ٦٤

-عبدالكريم الضوى

عبد المقصود، ارجاع أقدميته الى

٢٧ / ٢ / ٦٤ بدلا من

٢١ / ١ / ٦٢.

ق ٨٩١ / ٦٤

- جودة خليل غربال ، ارجاع

أقدميته الى ٢٨ / ٦ / ٦٤ بدلا من

٢٩ / ١١ / ٦٢.

ق ٨٩٢ / ٦٤

السيد الأمير محمد عبد الرحيم

- تعديل تعيينه من درجة منشأة

بالقرار الجمهورى الى درجة خالية

بمجلس قروى الدير.

النبوى عبد الله سليمان

- نقله داخليا من مجلس مدينة

إسنا الى مجلس مدينة الاقصر

ق ٢٣٨ / ٦٢

امبارك حسنين أحمد

– تعيينه عامل انارة.

ق ١٨٤ / ٦٢

أمين حرجس بنيامين

– اختياره عضوا بمجلس ادارة

الاسر المنتجة.

ق ٢٧٢ / ٦٧

أمين محمد أحمد

– احالته على المعاش اعتبارا من

٢٩ / ٤ / ٦٧

ق ٢٨٧ / ٦٧

انتدابات داخلية

– عبد الغنى محمد على محاسب،

الغاء انتدابه الى مجلس مدينة

أرميت

ق ١٦٨ / ٦٢

– سمير أحمد حسن جبر.

انتدابه من مدرسة المصالحة

الابتدائية بقنا الى ادارة رعاية

الشباب بالمحافظة.

ق ٢٢٩ / ٦٧

– ايهاب محمد مقلد، انتدابه الى

محافظة سوهاج.

ق ١٩٠ / ٦٨

– محمود جاد الله انتدابه الى

مجلس مدينة قنا.

ق ١٢ / ٦٩

– احقية العامل المنتدب في ميزة

السفر المجاني وتحمل

جهة الانتداب نفقات السفر.

ق ٣٦ / ٦٩

انقطاع عن العمل

– زينب سيد محمد مصطفى انقطاعها

اعتبارا من ١٩ / ٤ / ٦٢

ق ١٦٦ / ٦٢

– اعتماد الجري محمد، اعتبر من

١١ / ٨ / ٦٢.

ق ٢٨٥ / ٦٢.

– اسماعيل محمد شحاته، اعتبارا من

٩ / ٧ / ٦٢.

ق ٢٩٢ / ٦٢

– خلف رمضان محمد اعتبارا

من ٢١ / ١ / ٦٧.

ق ٢٩٦ / ٦٧

– محمود مصطفى حسان، اعتبارا من

١٤ / ٢ / ٦٨.

ق ٢٩٥ / ٦٨

اتهاء خدمة لعدم استلام العمل

أنظر

تعيينات – الغاء

انتهاء خدمة للانقطاع عن العمل

أنظر

انقطاع عن العمل

أنور عباس محمد

– اختياره عضواً بلجنة تحديد

الإيجارات بالمحافظة.

ق ٢٤١ / ٦٢

إيجارات

– تشكيل لجنة لتحديد بالمحافظة.

ق ٢٤١ / ٦٢

أيهاب محمد مقلد

– انتدابه لمحافظة سوهاج

ق ١٩٠ / ٦٨

أيهاب وصفي نجيب

– حفظ وظيفته أثناء فترة تجنيده

ق ١٥٩ / ٦٢

(ب)

بثول عازر سوريال

– تعيينها كاتبة اعتباراً من ١٣ / ١١ /

٦٨ بمديرية التربية

والتعليم بقنا.

ق ٢٠٢ / ٦٨

بدل الإقامة

– تأثر بدل الإقامة للعاملين بالمناطق

الفائنية بما يطرأ على المرتب

الأصلي زيادة أو نقصاً

ف ٣٧ / ٦٩

بدل الانتقال الثابت

– الاستمرار في منحه في جميع

الحالات ما عدا حالة الاعارة.

ك ١٢ / ٦٧

بدل السعاعة

– منحه لمحمود محمد محمود اعتباراً

من ٢١ / ١٠ / ٦٨

ق ٤٣ / ٦٩

بدل طبيعة عمل

– منحه لكل من لطفى دنياى فلتس،

محمد أبو خليل رمضان اعتباراً من

٢٠ / ٢ / ٦١

ق ٢٧٢ / ٦٢

بدل عوى

– محمد على عبد الدايم، منحه اعتباراً

من ٢٥ / ٢ / ٦٨.

ق ١٠٠ / ٦٩

– محمود حسان عبد الرحيم، منحه

اعتباراً من ١٠ / ١٠ / ٦٨.

ق ٦٠ / ٦٩

- صرفه للعاملين بمجلس قروي

المحروسة اعتبارا من ١ / ١ / ٦٦.

ق ٢٨٢ / ٦٧

بريد

- تعديل المواد من ٦٠١ - ٦١٢

من اللائحة المالية للميزانية

والحسابات الخاصة بخدمات هيئة

البريد.

ك. د ١٠٧ / ٦٧

بدوى مهنا

- منحة علاوة اعتبارا من

١ / ٥ / ٦٦.

ق ٧٦ / ٦٧

تراخيص

- التصريح بفتح محال عامة بمدينة

قوص بشارع الجمهورية رقم (١)

وأبو العباس رقم (٩) والطواب

رقم (٥٦) ويور سعيد رقم (٤١).

ق ٧٩ / ٦١

- التصريح بفتح محال عامة أو ملاهى

بشارع بور سعيد رقم (٤١) بندر

قوص

ق ٨٠ / ٦١

- تشكيل لجنة للفصل فى طلبات

الترخيص للباعة الجائلين بمجلس

مدينة قوص.

ق ٢٦٩ / ٦٧

ترقيات

- ترقية كل من فؤاد جبرائيل مسعود،

مرتضى عبد اللطيف، مغربى محمد

اسماعيل اعتبارا من ١ / ١ / ٦٨.

ق ١٨٥ / ٦٨

تعيينات - الغاء

- الغاء تعيين كل من جورج فرج

صليب، رشدى شحاته سنودة لعدم

استلامهما العمل وذلك اعتبارا من

١٧ / ١ / ١٩٦٢

ق ١٦٢ / ٦٢

(ت)

تبرعات

- شروط قبول التبرعات من المواطنين

لأغراض معينة.

ك. د. ٩٤ / ٦٧

التجارة الخارجية

- الاخذ بنظام التخصص السلى

فيما يتعلق بتقسيم العمل بين

شركات المؤسسة العامة للتجارة

ك. د ٥٧ / ٦٧

– الغاء تعيين محمود على مصطفى

لعدم استلامه العمل.

ق ٨٥ / ٦٩

تعيينات بالنقل

– عبد الرحمن مؤمن حسين، تعيينه

كهربائيا نقلا من القاهرة الى قنا.

ق ٦٧ / ٦٩

– مريم مرجان، تعيينها مساعدة
معمل.

ق ٣١٠ / ٦٢

تعيينات – تعديل

– سليمان خليل حسين

ق ٩٧ / ٦٩

– السيد الأمير محمد عبد الرحيم من

درجة منشأة بالقرار الجمهوري الى

درجة خالية بمجلس قروي الدير

ق ١٨٧ / ٦٢

تعيينات – تومرجية

– محمد غالب قليعي، محمد محمد

عطية.

ق ٩١ / ٦١

تعيينات – عمال انارة

– احمد ابراهيم احمد اعتبارا من

١٢ / ١٠ / ٦٢.

ق ٢٥٠ / ٦٢

– امبارك حسنين احمد

ق ١٨٤ / ٦٢

تعيينات – طباخون

– عبد الراضى احمد سليمان

ق ٩١ / ٦١

تعيينات – كتبه

– بتول عازر سوريال، فايقة حكيم

أسعد، تعيينهما كتبه بمديرية التربية

والتعليم بقنا اعتبارا من

١٢ / ١١ / ٦٨.

ق ٢٠٢ / ٦٨

تعيينات – مدرسون

– ابو الحجاج ابو المجد احمد

ق ٢٣٥ / ٦٢

– مختار محمود عثمان عيسى

ق ٢٣٦ / ٦٢

– صلاح شاكر الجندى

ق ٢٣٧ / ٦٢

تنقلات داخلية

– ابو بكر على محمد الى مجلس

مدينة ارمنت

ق ٨٦ / ٦٩

– أحمد أمين الى مجلس قروي الحلة.

ق ١٦٠ / ٦٢

– النبوي عبد الله سليمان الى مجلس

مدينة الاقصر.

جزاءات - خصم من المرتب

ق ٢٢٨ / ٦٢

- صبرى قاسم محمود، محمود

- محمد حسنى عباس الى بيوان عام

محمد محمود، خصم يومين لكل

المحافظة اعتبارا من ٢٦ / ٤ / ٦٢.

منها لمخالفة التعليمات والتشاجر.

ق ١٥٧ / ٦٢

ق ٥ / ٦١

التنمية الزراعية

- سمير شكرى داود خصم يوم

- ضم فتحى وزيرى الى عضوية لجنة

لعدم مراعاته الدقة فى عمله

التنمية الزراعية

ق ٦ / ٦١

ق ٢٤ / ٦٩

- ابو الحسن احمد حسن خصم ٧

أيام للغياب بعد اجازته الاعتيادية.

ق ٨٣ / ٦١

(ث)

- مرتجى أمين الجعار خصم ٧ أيام

ثريا احمد محمد زارع

للغياب بعد اجازته الاعتيادية.

- اعفائها من شرط اللياقة الطبية.

ق ٨٨ / ٦١

ق ٢٠٠ / ٦٢

- كماله منوفى عمر ، خصم يوم واحد

للغياب بعد اجازتها المرضية.

(ج)

ق ٨٩ / ٦١

الجرد السنوى

- عصام الدين خيرى، لعدم التوقيع

- حصر المخازن ومتابعة الجرد

على المكاتبات الصادرة

السنوى.

ق ١٧٤ / ٦٢

ك.د ٨٧ / ٧٦

جمال سامى احمد

جزاءات - ائذارات

- اختياره عضوا بمجلس ادارة مطابع

- كماله منوفى عمر لغيابها يوما بعد

محافظة قنا.

انتهاء اجازتها المرضية.

ق ١٧١ / ٦٨

ق ٨٩ / ٦١

الجمعيات التعاونية الزراعية

- ضم عباس قنلوى احمد الى عضوية
لجنتها.

ق ٢٦٣ / ٦٨

جودة خليل غربال

- ضم مدة خدمته من ٢٩ / ١١ / ٦٢
الى ٢٨ / ٦ / ١٩٦٤

ق ٨٩٢ / ٦٤

- ارجاع اقدميته من ٢٩ / ١١ / ٦٢
الى ٢٨ / ٦ / ٦٤

جورج فرج صليب

- الغاء تعيينه لعدم استلامه العمل
اعتبارا من ١٧ / ١ / ٦٢

ق ١٦٣ / ٦٢

(ح)

حسين خليل محمد منصور

- عدم احتساب المدة الواقعة بين
احالته للمعاش وبين صدور قرار
مد خدمته اجازة اعتيادية ولا
يصرف عنها مرتبا

ف ٣٨ / ٦٩

حسنى عطا الله اسكارس

- جواز اعطائه شهادة خبرة من واقع
ملف خدمته.

ف ٤٦ / ٦٩

حفظ وظائف مجتدين

أنظر مجتدون - حفظ وظائف.

خامس البريقى

- اختياره عضوا بمجلس ادارة الاسر
المنتجة

ق ٢٧٢ / ٦٧

حمدى سرور

- اختياره عضوا بمجلس ادارة الاسر
المنتجة.

ق ٢٧٢ / ٦٧

حمدى الشربيني عبد الحميد

- حفظ وظيفته اثناء تجنيده.

ق ١٥٩ / ٦٢

(ح)

خلف رمضان محمد

- انقطاعه عن العمل اعتبارا من
٢١ / ١ / ١٩٨٧.

ق ٢٩٦ / ٦٧

السلف المؤقتة

– اضافة مواد جديدة الى اللائحة

المالية للميزانية والحسابات

لاستكمال احكامها فيما يختص

بالسلف المؤقتة.

ك.د. ٦٧ / ٩٠

سليمان خليل حسين

– تعديل تعيينه من أول نوفمبر ١٩٦٨.

ق ٦٩ / ٩٧

سمير أحمد حسن جبرة

– انتدابه داخليا من مدرسة المصالحة

الابتدائية الى ادارة رعاية الشباب.

ق ٦٧ / ٢٢٩

سمير شكري راود

– خصم ثلاثة ايام من مرتبه لعدم

مرعاته الدقة في عمله

ق ٦١ / ٦

سيارات

– تحديد أجور عربات الركوب خارج

مدينة قوصي.

ق ٦٧ / ٢٠٧

سيد شرقاوي

– اختياره عضوا بلجنة شئون

العاملين بمديرية الاوقاف بقنا.

ق ٦٩ / ٨٧

(ر)

رشدى شحاته شنوده

– اعاقته للعمل بعد انتهاء خدمته

العسكرية.

ق ٦١ / ٨٢

رمضان يس مصطفى

– الغاء تعيينه لعدم استلام العمل

اعتبارا من ١٧ / ١ / ٦٢

ق ٦٢ / ١٦٣

رئيس شئون العاملين

– تعيينه سكرتيرا للجنة شئون

العاملين بمديرية الاوقاف بقنا.

ق ٦٩ / ٨٧

(ز)

زيب سيد محمد مصطفى

– انقطاعها عن العمل اعتبارا من

١٩ / ٤ / ١٩٦٢.

ق ٦٢ / ١٦٦

(س)

سعد عبد الوهاب محمد

– اختياره عضوا بمجلس ادارة مطابع

محافظة قنا.

٦٨ / ١٧١

(ش)

شركات تأمين

- إلغاء العمولة التي تتقاضاها الجهات الحكومية نظير قيامها بتحصيل مستحقات شركات التأمين.

م.ع. ٢٠ / ٦٧

شهادات خبرة

- جواز اعطاء شهادة من واقع ملف الخدمة.

ف ٤٦ / ٦٩

شيكات

- الرقابة على عملية استعمال الشيكات

ك.د. ٥٥ / ٦٧

(ض)

ضم مدة خدمة

- جودة خليل غريال من ٢٩ / ١١ / ٦٢ الى ٢٨ / ٦ / ١٩٦٤.

ق ٨٩٢ / ٦٤

- عبد الكريم الضوى من ٣١ / ١ / ٦٢

الى ٢٧ / ٢ / ١٩٦٤.

ق ٨٩١ / ٦٤

- نبيل مورييس سمعان من

٢٣ / ١١ / ٦٣ الى ٢٨ / ٦ / ١٩٦٤.

ق ٨٨٨ / ٦٤

(ع)

عبد الكريم الضوى

- ارجاع اقدميته من ٣١ / ١ / ٦٢ الى ٢٧ / ٢ / ١٩٦٤.

ق ٨٩١ / ٦٤

عاطف شبيه الحمد لدردير

- حفظ وظيفته اثناء مدة تجنيده.

ق ٨٠ / ٦٩

عاملون

- توجيهات حول الفتاوى التي تتضمن

(ص)

صبرى قاسم محمود

- خصم يومين من مرتبه لمخالفته التعليمات والتشاجر مع زميل

ق ٥ / ٦١

صلاح شاكر الجندى

- تعيينه مدرسا بدار المعلمين الريفية.

ق ٢٣٧ / ٦٢

مبادئ تؤثر في اوضاع العاملين.

ك. د. ٦٦ / ٦٧

ـ حول ادماج العمال الكتابين ضمن

المجموعة النوعية لفئات الوظائف

المكتبية.

ك. د. ١٠ / ٦٧

عباس قناوى أحمد

ـ اختياره عضوا بلجنة تقييم أعمال

الجمعيات التعاونية الزراعية.

ق ٢٦٣ / ٦٨

عبد الباقي فضل حسن

ـ اختياره عضوا بلجنة تحديد

الايجارات بالمحافظة.

ق ٢٤١ / ٦٢

عبد الراضى أحمد سليمان

ـ تعيينه طباعا بالوحدة المجمع،

بالحلفاية بحرى.

ق ٩١ / ٦١

عبد الرحمن مؤمن حسين

ـ تعيينه في محافظة قنا نقلا من

محافظة القاهرة.

ق ٦٧ / ٦٩

عبد الرحيم محروس

ـ تعديل مرتبه الى سبعة جنيها

اعتبارا من ١ / ١٢ / ١٩٦٦.

ق ٢٥٦ / ٦٧

عبد الغنى محمد على

ـ الغاء انتدابه الداخلى من مجلس

مدينة أرمنت.

ق ١٦٨ / ٦٢

عبد سليم الطيب

ـ تعيينه رئيسا للجنة الفصل في

طلبات تراخيص الباعة الجائلين

بمجلس مدينة قوص

ق ٢٦٩ / ٦٧

عثمان عبد الكريم عثمان

ـ مد خدمته حتى ٢٠ / ٦ / ١٩٦٧

ق ٢٥٤ / ٦٧

عريات الركوب

أنظر سيارات

عصام الدين خيرى

ـ خصم خمسة ايام من مرتبه لعدم

توقيعه علي المكاتبات الصادرة من

قسم المستخدمين

ق ١٧٤ / ٦٢

عفيفه صليب حنين

ـ استقالتها اعتبارا من ٢٠ / ٥ / ١٩٦٢

ق ١٩١ / ٦٢

علاوات

ـ منع علاوة ليدوي مهنا، اعتبارا من

١ / ٥ / ١٩٦١.

ق ٧٦ / ٦١

على سليم عبد الله

- إلغاء عضويته من لجنة الفصل في
المنازعات بتاحية الرئيسية مرك نجع

حمادى

ق ٢٩٢ / ٦٨

على ابو السعود مسعود

- اختياره عضوا بلجنة بحث التهرب
من الاستيلاء ومخالفة احكام
الحياسة

ق ٧٩ / ٦٩

العملة المصرية

- تعديل المادة ١٢٢ من اللائحة المالية
للميزانية والحسابات بخصوص
العملة.

ك.د. ١٠٤ / ٦٧

عمولات

- إلغاء العمولة التي تتقاضاها الجهات
الحكومية نظير قيامها بتحصيل
مستحقات شركات التأمين

م.ع. ٢ / ٦٧

- عدم استحقاق أى عمولة تحصيل
على اقساط السلف التي تستقطع
من مرتبات العاملين بكافة الجهات
لحساب البنوك.

م.ع. ٨ / ٦٧

(غ)

غلاء معيشة

أنظر اعانة

(ف)

فايقة حكيم اسعد

- تعيينها كاتبة بمديرية
التربية والتعليم.

ق ٢٠٢ / ٦٨

فتاوى

- توجيهات حول الفتاوى التي تتضمن
مبادئ تؤثر على اوضاع العاملين.

ك.د. ٦١ / ٦٧

فتحى عبد العزيز الشاذلى

- تعيينه عضوا بلجنة الفصل في
طلبات الترخيص للباة الجائلين
بمدينة قوص.

ق ٢٦٩ / ٦٧

فتحى عبد الستار شعبان

- طلب فتوى بخصوص تجزئه
إستثمارات السفر المجانية خاصته
من قوص الى يور سعيد.

ف ٤٠ / ٦٩

فتحى وزيرى

— اختياره عضوا بلجة التنمية الزراعية
بالمحافظة.

ق ٢٤ / ٦٩

فؤاد جبرائيل مسعود

— ترفيته اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٦٨

ق ١٨٥ / ٦٨

فؤاد هنرى

— اختياره عضوا بلجنة الفصل فى
طلبات الترخيص للباعة الجائلين
بمدينة قوص.

ق ٢٦٩ / ٦٧

(ك)

الكابلات الكهربائية

— منع التصرف فى الكابلات والاسلاك
الخردة واخطار شركة الكابلات
المصرية لاستلامها

ك.د. ٨٤ / ٦٧

كامل امين خليل

— حفظ وظيفته اعتبارا من

٢٨ / ١١ / ٦٨ اثناء فترة تجنيده

ق ٣٢ / ٦٩

كمال منوفى عمر

— اذارها وخصم يوم من مرتبها

لغيابها يوما بعد اجازتها المرضية.

ق ٨٩ / ٦١

كهرياء

— قواعد صرف مستحقات ادارة

الكهرياء

ق ١١٤ / ٦٧

(ل)

لوانح

— تعديل المادة ١٢٢ من اللائحة المالية
بخصوص العملات المصرية.

ك.د. ١٠٤ / ٦٧

لجان

— تعديل تشكيل تشكيل لجنة بحث
التهرب من الاستيلاء ومخالفة
احكام الحيابة.

ق ٧٩ / ٦٩

— تشكيل لجنة تحديد الايجارات
بالمحافظة.

ق ٢٤١ / ٦٢

— ضم اعضاء الى لجنة تقييم أعمال
الجمعيات التعاونية الزراعية.

ق ٢٦٣ / ٦٨

— ضم اعضاء الى لجنة التنمية
الزراعية بالمحافظة.

ق ٢٤ / ٦٩

– تشكيل لجنة شئون العاملين بمديرية
الاقواقبقنا.

ق ٨٧ / ٦٩

– تشكيل لجنة الفصل في طلبات
الترخيص للباة الجائلين بمجلس
مدينة قوص.

ق ٢٦٩ / ٦٧

– استبدال اعضاء لجنة الفصل في
المنازعات الزراعية بناحية الرئيسية
مركز نجع حمادى.

ق ٢٩٣ / ٦٨

لطفى دنيال فلتس

– منحه بدل طبيعة عمل اعتبارا من
١٩٦١ / ٢ / ٢٠.

ق ١٧٢ / ٦٢

لياقة طبية

– اعفاء اقبال محمود حسن من
شرطها.

ق ٢٨٠ / ٦٢

– اعفاء نور الدين بدرى أحمد من
شرطها.

ق ١٨٢ / ٦٢

– اعفاء ثريا احمد محمد زارع من
شرطها.

ق ٣٠٠ / ٦٢

(م)

مجالس ادارة

– تشكيل مجلس ادارة الاسر المنتجة.

ق ٢٧٢ / ٦٧

– اعادة تشكيل مجلس ادارة مطابع
محافظة قنا.

ق ١٧١ / ٦٨

مجلس الدولة

– عدم جواز ايقاف قرار شطب اسم
المتعهد او المقاول قبل العرض على
مجلس الدولة.

ك.د. ١٠٣ / ٦٧

مجننون – حفظ وظائف

– احمد عبده محمد السيد اعتبارا

من ٥ / ٢ / ١٩٦٨.

ق ٢٤٨ / ٢٨

– ايهاب وصفي نجيب، حمدى

الشريينى عبد الحميد.

ق ١٥٩ / ٦٢

– عاطف شيبه الحمد بدير اعتبارا

من ٢ / ١ / ١٩٦٩.

ق ٨٠ / ٦٩

.. كامل امين خليل اعتبارا من

١٩٦٨ / ١١ / ٢٨ .

ق ١٦٢ / ٦٢

.. محمود ابو الحجاج توفيق اعتبارا

من ١٩٦٢ / ٤ / ٢ .

ق ١٦٢ / ٦٢

مجهود حربي

.. تسليم ما يلزم للمجهود الحربي من

موجودات المخازن بدون ثمن.

م.ع. ٥ / ٦٧

.. شروط قبول التبرعات من المواطنين.

ك.د. ٩٤ / ٦٧

محمد ابو خليل رمضان

.. منحه بدل طبيعة عمل اعتبارا

من ١٩٦١ / ٢ / ٢٠ .

ق ١٧٢ / ٦٢

محمد حسني عباس

.. نقله داخليا من المنطقة التعليمية

بقنا الى ديوان عام المحافظة اعتبارا

من ١٩٦٢ / ٤ / ٢٦ .

ق ١٥٧ / ٦٢

محمد عبد الرزاق سالم

.. مد خدمته حتى ١٩٦٧ / ٦ / ٢٠ .

ق ٢٧٥ / ٦٧

محمد علي عبد الدايم

.. منحه بدل عنوى اعتبارا من ٢ / ٢٥

١٩٦٨ / .

ق ١٠٠ / ٦٩

محمد غالب قليعي

.. تعيينه تومرجيا بالوحدة المجمع

بأولاد نجم.

ق ٩١ / ٦١

محمد لطفي شمروخ

.. اختياره عضوا بلجنة الفصل في

المنازعات الزراعية بناحية الرئيسية

مركز نجع جمادى.

ق ٢٩٢ / ٦٨

محمد محمد عطية

.. تعيينه تومرجيا بالوحدة المجمع

بالبحري قمولا

ق ٩١ / ٦١

محمد محمد مصطفى

.. اختياره عضوا بلجنة الفصل في

طلبات التراخيص للباعة الجائلين

بمدينة قوص.

ق ٢٦٩ / ٦٧

محمود ابراهيم لطفى

.. اختياره رئيسا للجنة تحديد

الايجارات بالمحافظة.

ق ٢٤١ / ٦٢

محمود أبو الحجاج توفيق

حفظه وليفتيه اعتبارا من

٢ / ٤ / ١٩٦٢ اثناء فترة تجنيده

ق ١٦٢ / ٦٢

محمود حساني عبد الرحيم

منحه بدل عدوى اعتبارا من

١٠ / ١٠ / ١٩٦٨

ق ٦٠ / ٦٩

محمود علي مصطفى

الغاء تعيينه لعدم استلامه العمل

اعتبارا من ١٥ / ١١ / ١٩٦٨

ق ٨٥ / ٦٩

محمود لطفى ابراهيم

تعيينه رئيسا لمجلس ادارة

مطابع محافظة قنا

ق ١٧١ / ٦٨

محمود محمد جاد الله

انتدابه داخليا من مديرية الاسكان

والمرافق الى مجلس مدينة قنا

ق ١٢ / ٦٩

محمود محمد محمود

خصم يومين من مرتبه لمخالفته

التعليمات والتشاجر مع زميل

ق ٥ / ٦١

منحه بدل سماعة اعتبارا من

٢١ / ١٠ / ١٩٦٨

ق ٤٢ / ١٩٦٨

محمود محمد مصطفى حسان

انقطاعه عن العمل اعتبارا

من ١٤ / ٢ / ١٩٦١

ق ٢٩٥ / ٦٨

مخازن

تسليم ما يلزم للمجهود الحربى من

موجودات المخازن بدون ثمن

م. ع. ٥ / ٦٢

حصر المخازن ومتابعة الجرد

السنوى

ك. د. ٨٧ / ٧٦

مختار محمود عثمان

تعيينه مدرسا بمدرسة جزيرة

النوم المشتركة

ق ٢٣٦ / ٦٢

مد خدمة

عثمان عبد الكريم حتى

٣٠ / ٦ / ١٩٦٧

ق ٢٥٤ / ٦٧

محمد عبد الرازق سالم حتى

٣٠ / ٦ / ١٩٦٧

ق ٢٧٥ / ٦٧

مديرية الأوقاف

تشكيل لجنة شئون العاملين بها

ق ٨٧ / ٦٩

مرتجى أمين الجعار

- خصم ٧ أيام من مرتبه لغيابه بعد

اجازته الاعتيادية

ق ٨٨ / ٦١

مرتضى عبد الطيف

- ترقيته اعتبارا من ١ / ٢ / ١٩٦٨ .

ق ١٨٥ / ٦٨

مسعد فراج الوهيدي

- اختياره عضوا بلجنة تحديد

الايجارات بالمحافظة

ق ٢٤١ / ٦٢

مشروعات

- اعتماد تحديد منطقة

التحسين الخاصة بمشروع الميناء

السياحي بالبر الغربي

ق ٢٩٠ / ٦٨

المصرفات العامة

- تعديل المواد من ١٠١ - ١١٢ من

اللائحة المالية للميزانية والحسابات

الخاصة بخدمات هيئة البريد .

ك. د. ١٠٧ / ٦٧

مصطفى ابو الفتوح الشنواني

- موقف مرتبه المعلى بالامانات

بمديرية التربية والتعليم بقنا

عن مدة عمله بها .

ق ٤٣ / ٦٩

مصطفى جنيدي

- اختياره عضوا بمجلس ادارة الاسر

المنتجة

ق ٢٧٢ / ٦٧

مصطفى عبد الله محمد

- صرف بدل عدوى اعتبارا من

١ / ١ / ١٩٦٦ .

ق ٢٨٣ / ٦٧

مصطفى كامل صادق

- اختياره عضوا بمجلس

ادارة مطابع محافظة قنا .

ق ١٧١ / ٦٨

مطابع محافظة قنا

- اعادة تشكيل مجلس ادارتها

ق ١٧١ / ٦٨

المطبوعات الحكومية

- تعديل المادتين ٥٢٤ ، ٥٢٦ من

اللائحة المالية للميزانية والحسابات

ك. د. ٦٥ / ٦٧

معاشات

- قواعد صرف اعانة الغلاء على

المعاشات المزادة بصفة استثنائية .

ك. د. ٨٠ / ٦٧

- توزيع اعانة الغلاء على المستحقين

بالقانون ٢٣ / ٦٤

وقت الوفاة

ك.د. ٥٠ / ٦٧

- جبر كسور القرش الى قرش عند

خضم اقساط الاستبدال من المعاش.

ك.د. ١١٢ / ٦٧

مغربي محمد اسماعيل

- ترقيته اعتبارا من ١ / ١ / ٦٨

ق ١٨٥ / ٦٨

المقاصف الحكومية

- ممارسات تأجيرها.

ك.د. ٥٨ / ٦٧

مناقصات ومزيدات

- تعديل المادة ٨٣ من لائحة

المناقصات والمزيدات

ك.د. ٥٦ / ٦٧

- نظام تأجير المقاصف الحكومية.

ك.د. ٥٨ / ٦٧

- اضافة المائتين ٨٠ مكررا،

١٢٧ الى القرار ٥٤٢ / ١٩٥٧

بالقرار الوزاري ٨٢ / ١٩٦٧

الخاص بتعديل لائحة المناقصات

والمزادات

ك.د. ٨٦ / ٦٧

- عدم جواز ايقاف قرار شطب

اسم المتعهد او المقاول قبل

العرض على مجلس الدولة.

ك.د. ١٠٣ / ٦٧

المؤسسة المصرية العامة للتجارة

- الاخذ بنظام التخصيص السلمي

في تقسيم العمل بين شركات

المؤسسة.

ك.د. ٥٧٠ / ٦٧

موسى محمد بغدادى

- احواله للمعاش اعتبارا من

١٩٦٧/٢/٢٧

ق ٢٨٠ / ٦٧

الميناء السياحى بالبر الغربى

- اعتماد تحديد منطقة التحسين

الخاص بالمشروع.

ق. ٢٩٠ / ٦٨

(ن)

نبيل موريس سمعان

– ارجاع اقدميته من ٢٨ / ١١ /

٦٢ الى ٢٨ / ١١ / ١٩٦٤.

ف ٨٨٨ / ٦٤

– ضم مدة خدمته من ٢٨ / ١١ /

٦٢ الى ٢٨ / ١١ / ١٩٦٤.

ق. ٨٨٨ / ٦٤

نور الدين بدوي احمد

– اعفائه من شرط اللياقة الطبية.

ق. ١٨٢ / ٦٢

(هـ)

هيئة البريد

– تعديل المواد من ٦٠١ – ٦١٢

من اللائحة المالية للميزانية

والحسابات الخاصة بخدمات هيئة

البريد.

ك.د. ١٠٧ / ٦٧

ملحق رقم (٣)

نموذج استبيان للتعرف

على واقع وحدات المعلومات الإدارية وأقسام الحفظ

« بسم الله الرحمن الرحيم »

استمارة (١)

استبيان لمديري الإدارات

اسم الهيئة / المصلحة :

وزارة:

إدارة:

١ - في حالة إتخاذ قرار ما - هل تستعين ببيانات من الأرشيف :

(دائما / بصورة متقطعة / لا تستعين)

٢ - هل البيانات التي تطلب من الأرشيف على شكل (احصائيات / معلومات / ملفات

كاملة / وثيقة من ملف)

٣ - هل هناك شخص مسئول عن الأرشيف - ما هي مؤهلاته؟ وهل هو مناسب لهذا

العمل؟ وهل يحتاج الى تدريب؟

٤ - ان لم يكن هناك شخص محدد... فهل ترى تزويد الإدارة بشخص متخصص في هذا

العمل؟

٥ - في حالة طلب بيان من أرشيف إدارة أخرى... فما هي الوسيلة المتبعة للوصول

البيانات اليك؟ (بالتليفون / الملف كاملا / مستند داخل ملف).

٦ - كم يستغرق هذا الإجراء من وقت؟

٧ - هل تحتفظ بالملف لديك لفترة (يوم واحد / أكثر من يوم)

٨ - ما هي الوسيلة المتبعة لرد الملف الى الأرشيف؟

(هل تقوم بذلك بنفسك / هل تطلب ذلك من أحد معاونيك / هل تترك ذلك للمسئول

عن الأرشيف)

٩ - ما هي المعوقات التي تواجه وصول المعلومات اليك بكفاءة؟

١٠ - ما هي مقترحاتك للتغلب على هذه المعوقات؟

« بسم الله الرحمن الرحيم »

استمارة (٢)

استبيان للمستولين عن أقسام ~~السلطة~~

اسم الهيئة / المصلحة :

وزارة:

إدارة:

أولا : مجموعات الوثائق ؟

- ١ - ما هو عدد الملفات الموجودة بالأرشفيف ؟
- ٢ - ما هو عدد الوثائق بالتقريب في كل ملف ؟
- ٣ - ما هو متوسط عدد الوثائق الواردة يوميا للأرشفيف ؟
- ٤ - هل يحتفظ الأرشفيف بكثير من نسخة من الوثيقة الواحدة ؟ وما عددها إن وجد ؟
- ٥ - هل تحتفظ في أرشفيفك بوثائق ذات طابع سرى ؟
- ٦ - هل تحتفظ هذه الوثائق مع ملف موضوعها العام أم تحتفظ مستقلة ؟
- ٧ - هل تحتفظ الوثائق بالملفات ؟ (يوم بيوم / كل اسبوع / كل شهر)
- ٨ - هل لديك بالأرشفيف وثائق ذات أشكال غير ورقية ؟ وما هي بالتفصيل ؟
- ٩ - هل كل الوثائق تحتفظ في : (ملفات / كلاسيرات / محافظ)
- ١٠ - هل الملفات المستخدمة من النوع (العادي / أو النوع المعلق)
- ١١ - هل توضع الملفات على : (أرفف / في داخل أدراج / في شانونات)

ثانيا : التنظيم والاسترجاع:

- ١ - هل لديك خطة معينة لتنظيم الوثائق ؟
 - ٢ - هل هذه الخطة (موضوعية : استخدام رؤوس موضوعات / رقمية : استخدام أرقام كودية / رقمية موضوعية / باستخدام رموز / بطرق أخرى.....)
 - ٣ - هل لديك فهرس للوثائق ؟ (نعم / لا)
وهل هذا الفهرس على شكل (بطاقي / مطبوع / منسوخ / سجل)
 - ٤ - ما هي طريقة الوصول الى الوثيقة المطلوبة (استخدام الفهرس / أو بالاعتماد على الذاكرة)
 - ٥ - عند استخدام الفهرس (هل تقوم بذلك بنفسك / أم يسمح للمستفيد بالبحث في الفهرس)
 - ٦ - كيف ترتب الوثائق في الملفات (بأرقام متسلسلة / حسب تاريخ الورد / متسلسل وتاريخ / طرق أخرى.....)
 - ٧ - عندما تطلب منك معلومات من وثيقة معينة داخل ملف هل تقدم (الملف بالكامل / أم الوثيقة المعنية)
 - ٨ - هل يسمح بأخذ نسخ مصورة من الوثائق المطلوبة ؟ (نعم / لا)
 - ٩ - في حالة ما اذا كنت تقدم الوثيقة المطلوبة هل تقوم بفصلها من الملف ؟ (نعم / لا)
 - ١٠ - في حالة فصل الوثيقة من الملف كيف يتم اعادتها إلى مكانها (بعد آخر وثيقة في الملف / أو في مكانها السابق)
 - ١١ - ما هو الوقت المستغرق للوصول الى الوثيقة المطلوبة ؟
 - ١٢ - ما هو متوسط عدد الاستفسارات التي ترد يوميا ؟
 - ١٣ - ما هي الطرق التي ترد بها الاستفسارات : (المقابلة الشخصية / بكتاب / بالتليفون)
 - ١٤ - في حالة ورود الاستفسار بكتاب أو بالتليفون:
- (هل تتم الاجابة لكل استفسار على حده وقت وروده / هل تجمع هذه

الاستفسارات وتجاوب مرة واحدة / هل يخصص وقت معين من ساعات العمل لاجابة الاستفسارات

١٥ - هل لديك سجلا مخصصا لتسجيل الاستفسارات ؟ إن كان نرجو تقديم نموذج.

١٦ - هل هناك نظام لاعارة الوثائق خارج الارشيف ؟ (نعم / لا)

١٧ - هل هناك مدد محددة للاعارة ؟

١٨ - هل تتم الاعارة باستخدام : (ايصالات / نماذج / بطاقات حركة / سجلات)

١٩ - إن كان لديك وثائق هامة أو سرية هل يسمح بالاطلاع عليها ؟ (نعم / لا)

٢٠ - هل تواجهك صعوبات في اجابة الاستفسارات المطلوبة ؟ ما هي ؟

٢١ - ما هي مقترحاتك للتغلب على هذه الصعوبات ؟

ثالثا : النورة المستندية :

١ - هل تأتي اليك الوثائق قبل عرضها على المسئول المختص (نعم / لا)

٢ - كيف تتصرف في هذه الحالة ؟

٣ - هل هناك شخص مخصص لاستقبال الوثائق الواردة في الادارة التي يتبعها الارشيف ؟ (نعم / لا)

٤ - هل هذا الشخص ضمن العاملين في الارشيف ؟ أو العاملين في السكرتارية ؟

٥ - هل ترد اليك الوثائق بعد عرضها على المسئول المختص (للحفظ فقط / أو للتوجيه لجهة أخرى)

٦ - هل لديك سجلات للوارد وسجلات للصادر ؟

٧ - هل تحتفظ الوثيقة بمجرد ورودها للحفظ أم لديك ملفا للمتفرقات لتجميع الوثائق وحفظها في ملفها على فترات ؟

٨ - هل يتم توزيع الوثائق على ملفات (كل يوم / كل اسبوع / كل شهر)

٩ - اذا وريت اليك وثيقة من أصل وصورة هل تحتفظ : (بالأصل فقط أو بالأصل والصورة) ؟

١٠ - هل تحتفظ بالوثائق الواردة وتسخن الوثائق الصادرة لنفس الموضوع في ملف

واحد ؟ (نعم / لا)

١١ - هل لديك ملف للوارد وآخر للمصادر لنفس الموضوع ؟ (نعم / لا)

١٢ - هل ترسل نسخا من الوثائق الصادرة للإدارات الأخرى بالهيئة ؟ (نعم / لا)

١٣ - هل تجد صعوبة في النورة المستندية المطبقة حاليا ؟ (نعم / لا) ما هي تلك الصعوبات ؟

١٤ - ما هي مقترحاتك للتغلب على هذه الصعوبات ؟

رابعاً : انتقاء واستبعاد الوثائق :

١ - هل لديك معايير متبعة لانتقاء (لاختيار) الوثائق التي تحفظ بالارشيف ؟
ما هي ؟

٢ - هل تتبع أسلوباً معيناً في فرز الوثائق الواردة للحفظ ؟ ما هو ؟

٣ - هل لديك خطة معينة لاستبعاد (التخلص) من بعض الوثائق ؟ ما هي ؟

٤ - هل لديك لائحة محفوظات خاصة تطبق فيما يختص بالانتقاء والاستبعاد
(نعم / لا) إن كان يرفق نموذج لها

٥ - هل تتبع طريقة معينة في إهلاك (إعدام) الوثائق التي ليس لها أهمية ؟
وما هي ؟

٦ - هل هناك مدداً محددة لحفظ الوثائق يمكن بعدها التخلص منها ؟ وما هي
أسس تحديد هذه المدد ؟

٧ - هل تفضل الاحتفاظ بكل الوثائق في أرشيفك ؟ أم ترى تحويل غير المطلوب
منها إلى غرفة حفظ مركزية ؟

٨ - هل هناك صعوبات تواجهك في عملية الانتقاء والاستبعاد ؟

٩ - ما هي مقترحاتك للتغلب على هذه الصعوبات ؟

خامساً : أمن وصيانة الوثائق :

١ - هل تحتفظ في أرشيفك بوثائق ذات أهمية خاصة أو سرية ؟ أم تحتفظ في
مكان آخر ؟ وما هو ؟

٢ - هل هناك إجراءات خاصة تتبع في حفظ هذه النوعية من الوثائق ؟

٣ - هل الأرشفة مزودة بأجهزة أمن مثل (إنذار الحريق / أدوات إطفاء

(التح)

- ٤ - هل هناك خطة لوقاية الوثائق من التلف ؟ وما هي ؟
 - ٥ - في حالة تلف بعض الوثائق هل هناك أسلوب لصيانة الوثائق التالفة ؟
 - ٦ - هل تمر خلال مبنى الأرشيف مواسير للكهرباء أو المياه ترى أنها تشكل خطورة على الوثائق ؟ (نعم / لا)
- سادسا : المكان والاثاث :

- ١ - ما هو موقع أرشيفك بالتحديد ؟
- ٢ - هل الموقع قريب من مقناول المستفيدين ؟ (نعم / لا)
- ٣ - هل المكان الحالي مناسب لحجم الوثائق المحفوظة ؟ (نعم / لا) هل يتيح الخدمة بسهولة ؟ (نعم / لا)
- ٤ - هل تتوقع زيادة في حجم الوثائق فوق طاقة المكان ؟ (نعم / لا) وهل يسمح المكان باستيعاب الوثائق والتوسع المستقبلي ؟ (نعم / لا)
- ٥ - هل المكان مزود باضاءة طبيعية كافية ؟ (نعم / لا) أم يحتاج الى الاضاءة الصناعية ؟
- ٦ - هل التهوية الطبيعية للمكان كافية ؟ أم يستعان بأجهزة تهوية : (هوايات / مراوح / أجهزة تكييف)
- ٧ - هل المكان يتسع للاطلاع على الوثائق الى جانب أماكن الحفظ ؟ (نعم / لا) أو يتم الاطلاع في مكان خاص ؟
- ٨ - هل المكان مزود بوسائل اتصال مناسبة ؟ (نعم / لا)
- ٩ - هل توضع الملفات على (رفوف / شانونات / نوايب)
- ١٠ - هل يوجد في أرشيفك عربة لنقل الوثائق الى مكان الحفظ ؟ (نعم / لا) أم هناك وسيلة أخرى ؟ وما هي ؟
- ١١ - هل لديك وحدات لحفظ بطاقات الفهرس ؟ وهل تستخدم الفهرس المرئى مثلا ؟
- ١٢ - هل وحدات الحفظ كافية لاستيعاب الوثائق الحالية والمستقبلية ؟ (نعم / لا) وهل تحتاج لوحداث أخرى ؟ (نعم / لا)
- ١٣ - هل لديك وسيلة نسخ لصور الوثائق ؟ (نعم / لا).

شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية
مركز المعلومات الادارية

رقم الموضوع

٢١
٠٤

الشكل الدولة الهيئة

٣٠٣
٠٠٠
٠٠

التاريخ

١٩٨٢
٠٣
٠٢

المضمون

المرسى : ادارة الأفراد - فرع التدريب
المرسى إليه : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
الموضوع : إيضاح عدد ٤ من موظفى الشئون الإدارية بالشركة لحضور الدورة التدريبية للإدارة العليا المنعقد، بالأكاديمية
من ٨ - ٣٠ مارس ١٩٨٢.

الميكروفيلم		عدد الصفحات	رقم المستند
رقم اللقطة	رقم الفيلم / الحافظة	٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠٠
٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠		

شكل رقم (٨) بطاقة فهرسة تحوى رقم تصنيف الهيئة

شركة فرنا للورق

مركز المعلومات الادارية

رقم الموضوع

٠١ ٠٦

الهيئة الدولة الشكل

٠٠٠ ١٢٨ ٠٠

التاريخ

١٩٨٣ ٠١ ٢٥

المضمون

المرسل : ادارة المشتريات والمخازن

المرسل إليه : وكالة التعاون السوي اليابانية

الموضوع : إرسال مندوب للإشراف على تسليم المعدات والأجهزة التي وصلت بالبحر تنفيذ البروتوكول التعاوني المسمى

الياباني.

الميكروفيلم	عدد الصفحات	رقم المستند
رقم الفيلم / الحافظة		
رقم اللقطة		
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠

نموذج رقم (٩) بصفة فهرسة تحوى رقم تصنيف الدولة

اسم الجهة : ديوان عام محافظة البحيرة
مركز التطوير ومت الادارية

رقم الموضوع	الشكل	الدولة	الهيئة	التاريخ
٥١ ٠٧	١٤	٠٠٠	٠٠٠	١٩٨٣ ٠٩ ١٨

المضمون

المرسى : ادارة الادارة الهندسية
المرسى إليه : شركة المقاولون العرب.
الموضوع : تقرير عن حجم المنفذ من خطة صيانة وترميم مباني المدارس الحكومية بالمحافظة ومقدار مالم ينفذ من الخطة
لسرعة الإنتهاء من ترميمه وتسليمه فى المواعيد المحدودة.

الميكرو فيلم		عدد الصفحات	رقم المستند
رقم اللقطة	رقم الفيلم / الحافظة	
٠٠٠	٠٠٠٠		

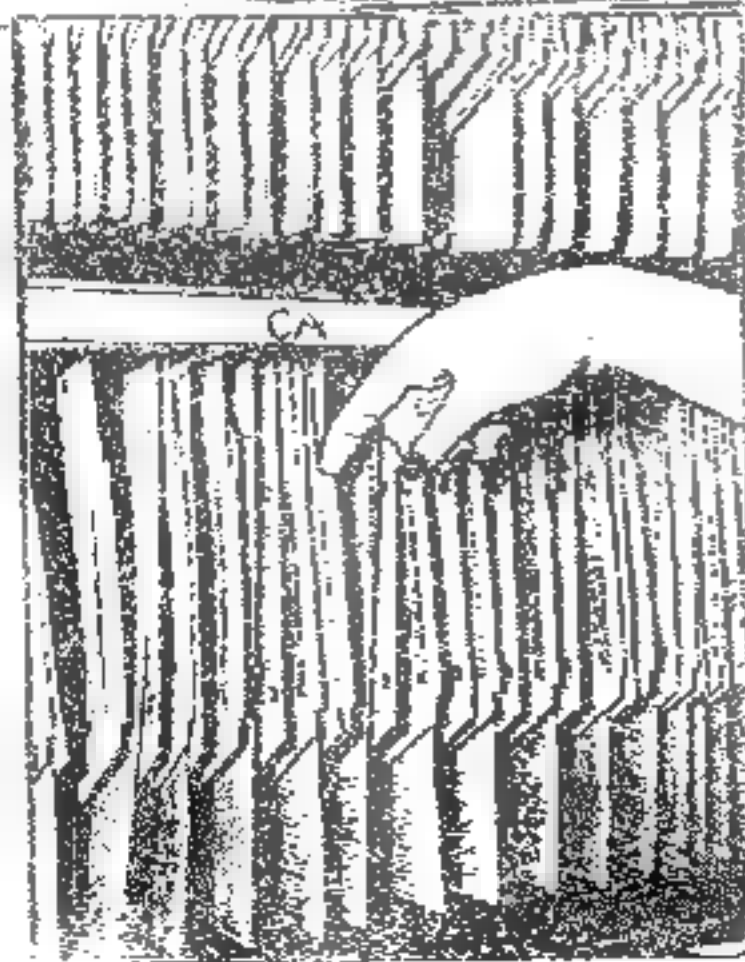
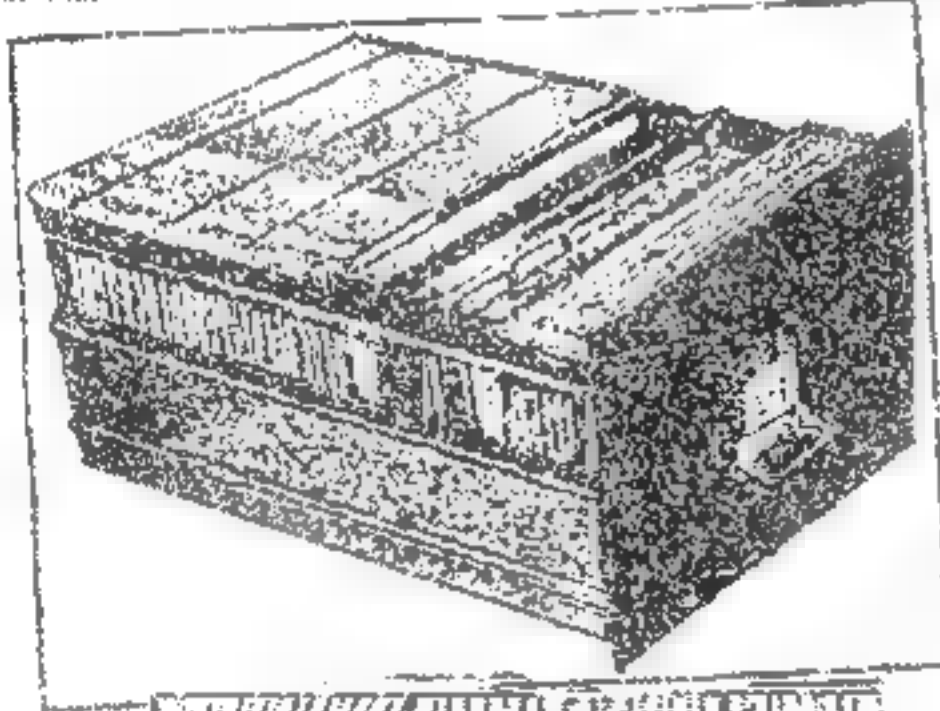
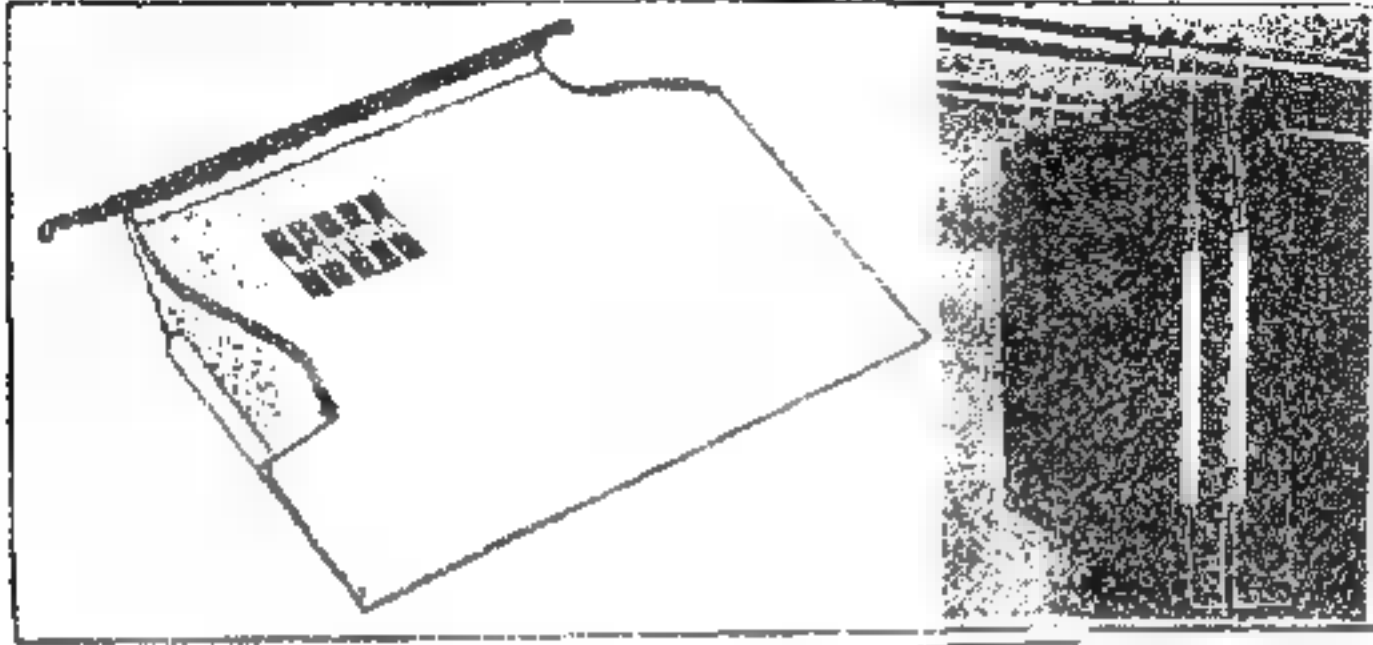
نموذج رقم (١٠) بطاقة فهرسة تحوى رقم تصنيف وشكل الوثيقة

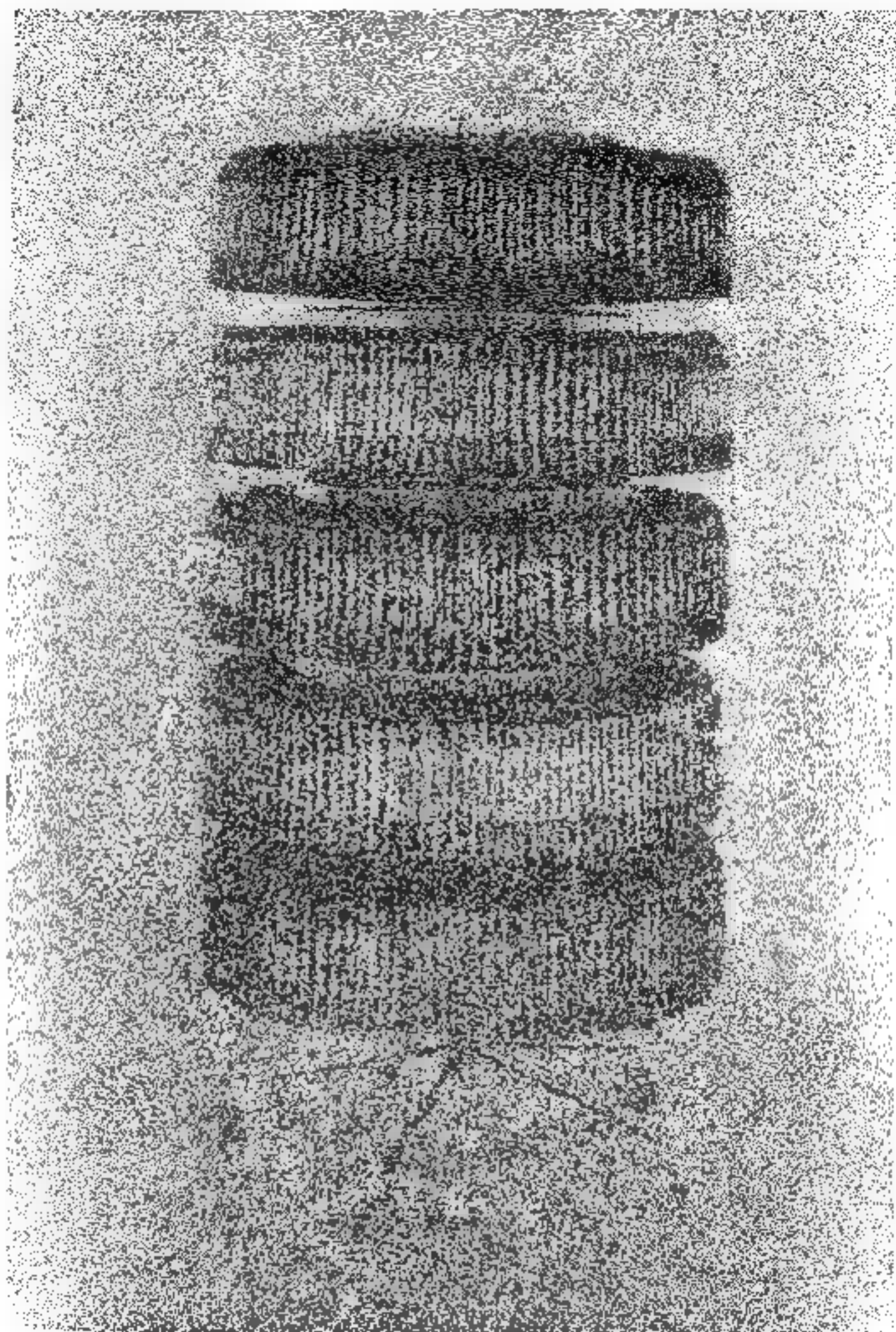
شكل رقم (١١)

أ - الملفات المعلقة ذات الحافة المعدنية

ب - الملفات المعلقة في وضع الحفظ الأفقي

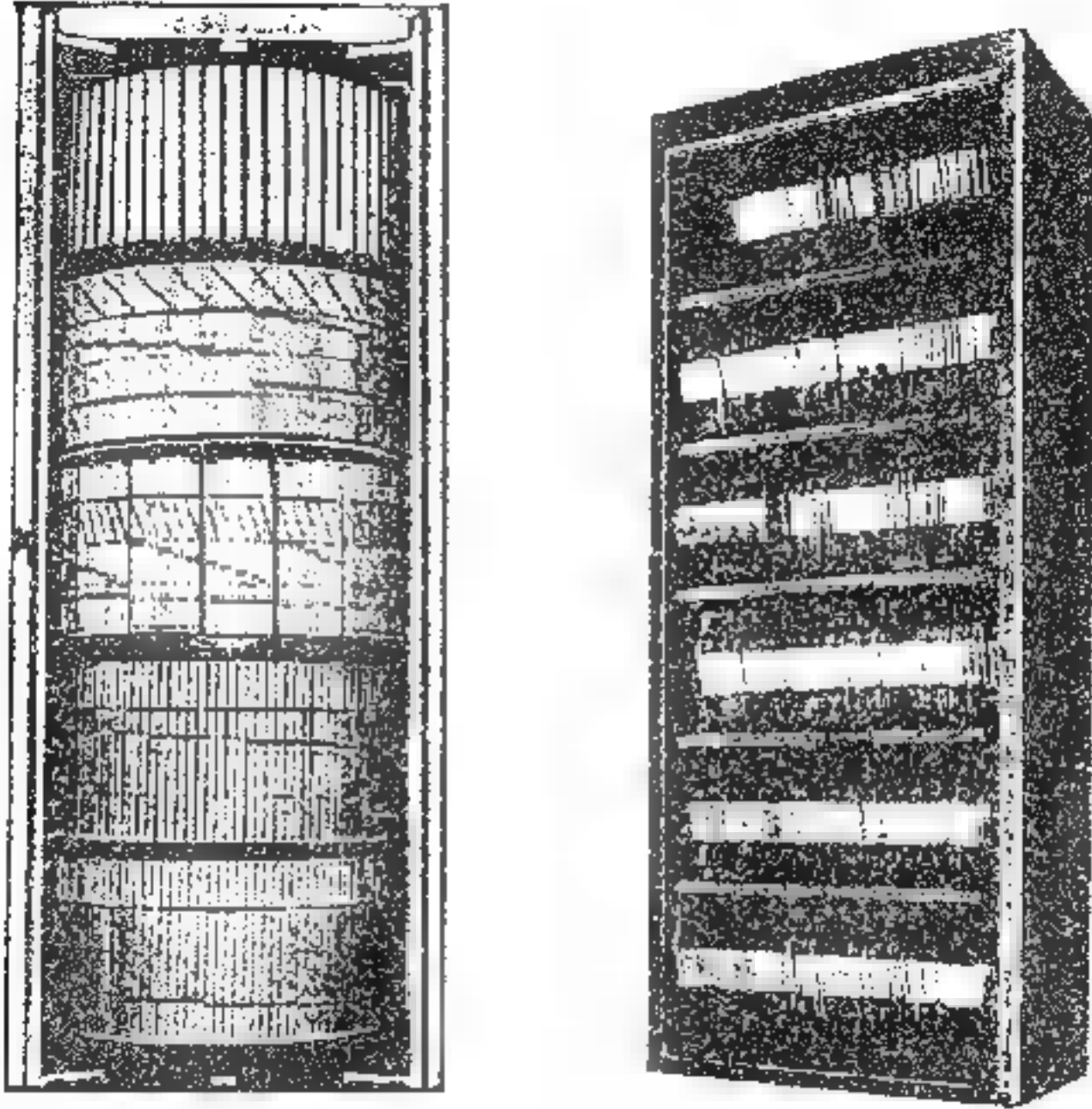
ج - الملفات المعلقة في وضع الرأس



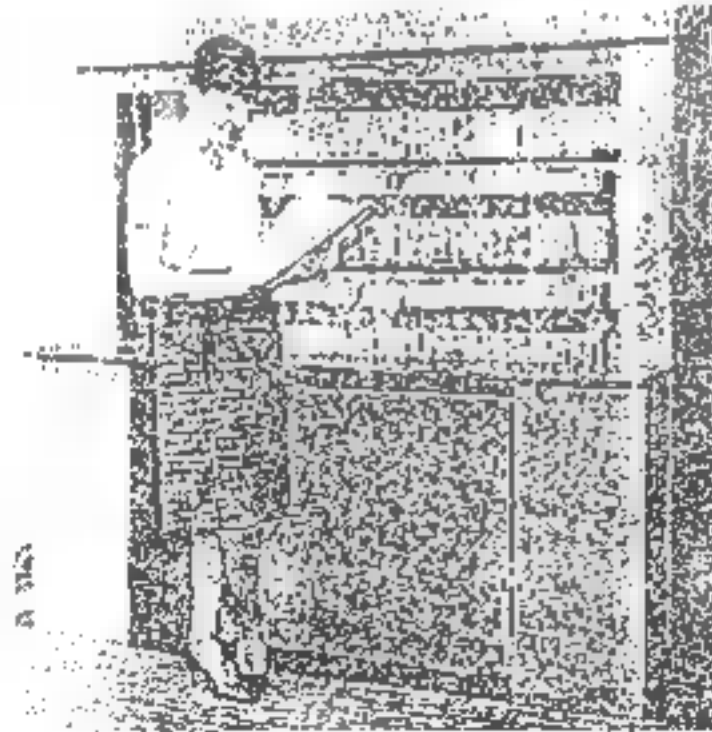


شكل رقم (١٢)
حملات الملفات النورية

شكل رقم (١٣)
نوعان من كبائن الحفظ المعدنية

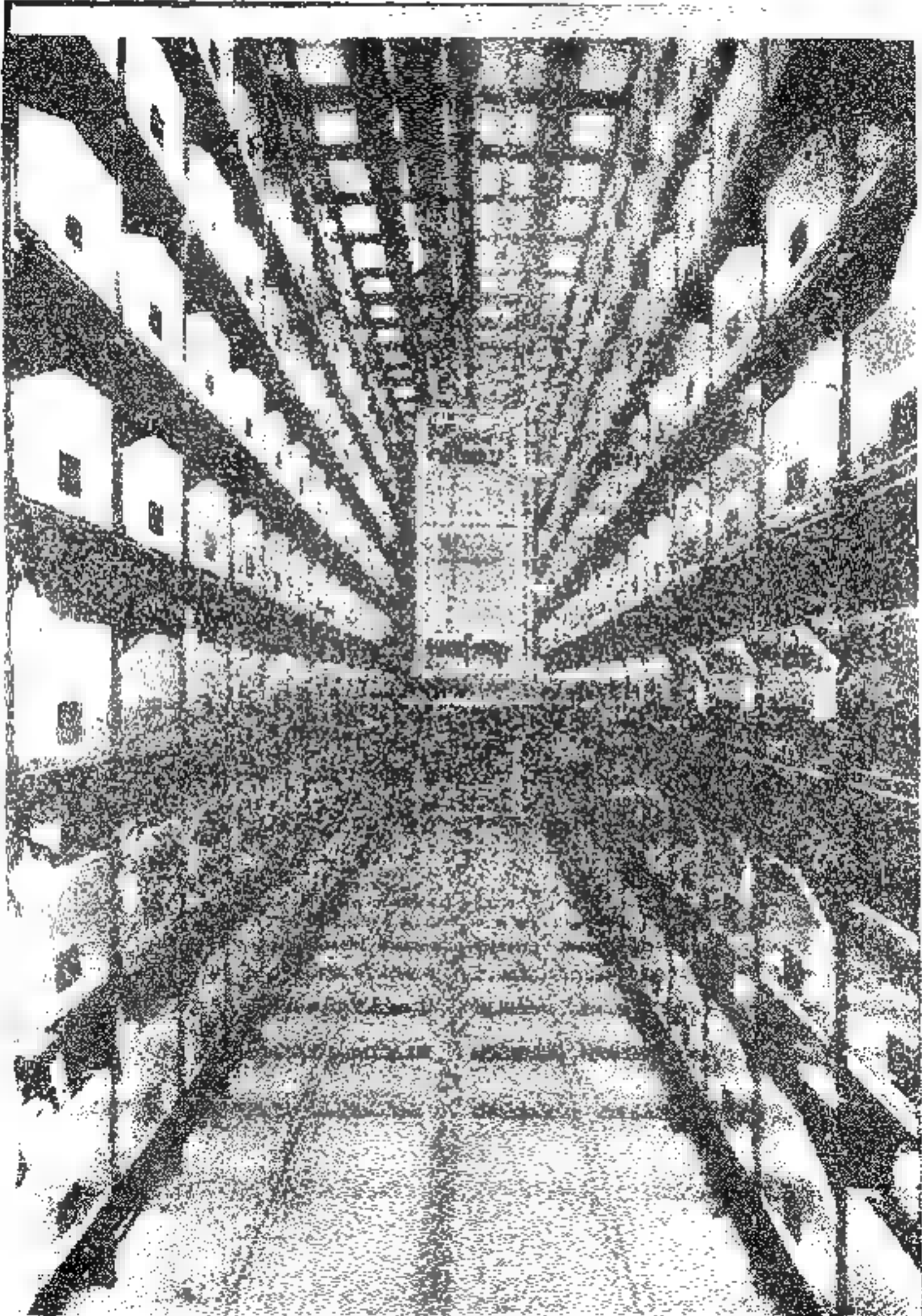


شكل رقم (١٤)
كباتن الحفظ المختلط

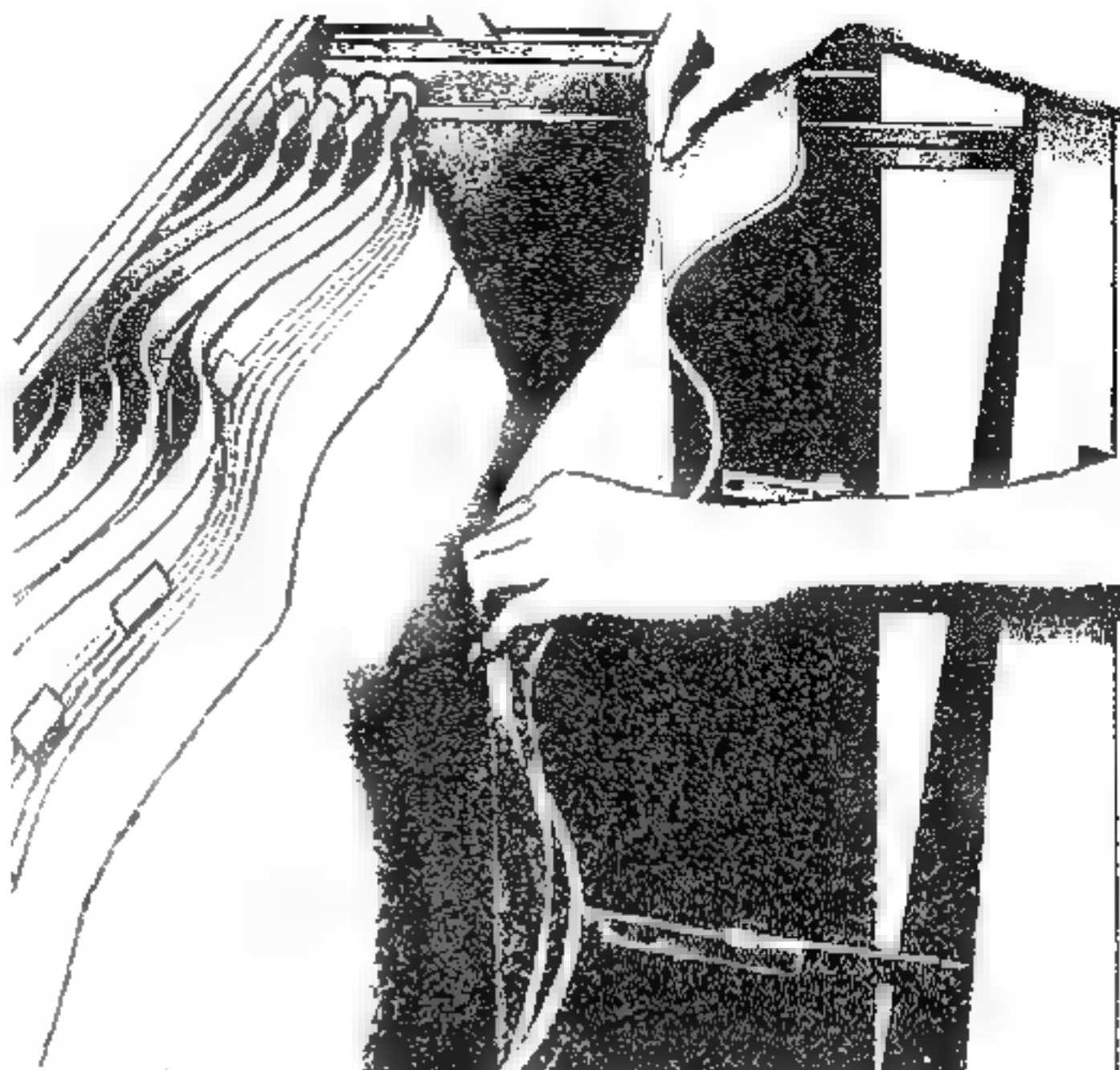


شكل رقم (١٥)
كباتن الحفظ الكهربائية

شكل رقم (١٦)
كائن الحفظ الالكترونية



شكل رقم (١٧)
كباين حفظ الخرئط
والرسومات



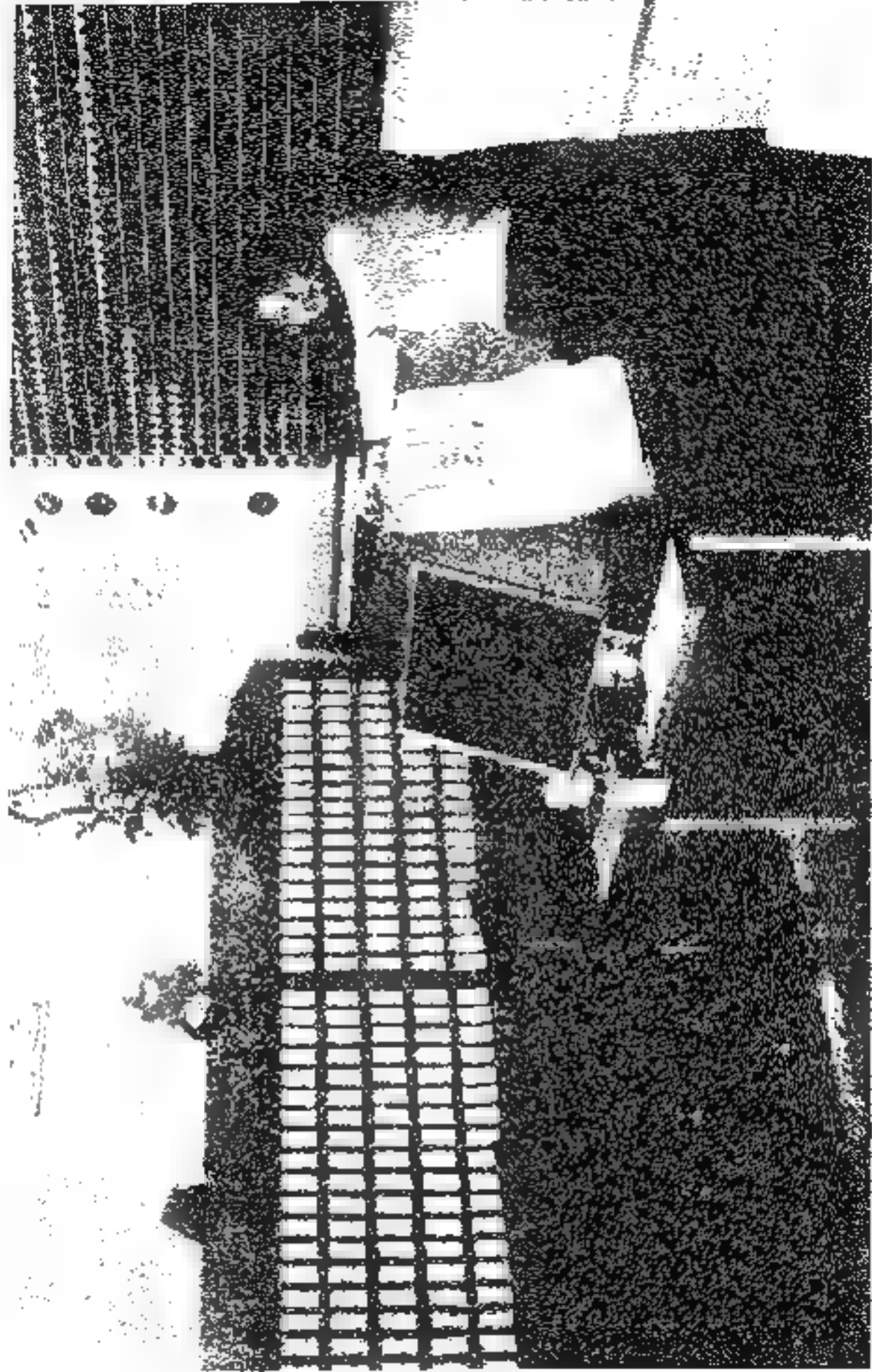
شكل رقم (١٨)
عربة نقل الملفات





شكل رقم (١٩)

منزل مركز معلومات مجمع الحديد والصلب



شكل رقم (٢٠)
جانب من المكتبة الميكرو فيلمية لمجمع
الحديد والصلب

MAIN CLASSES

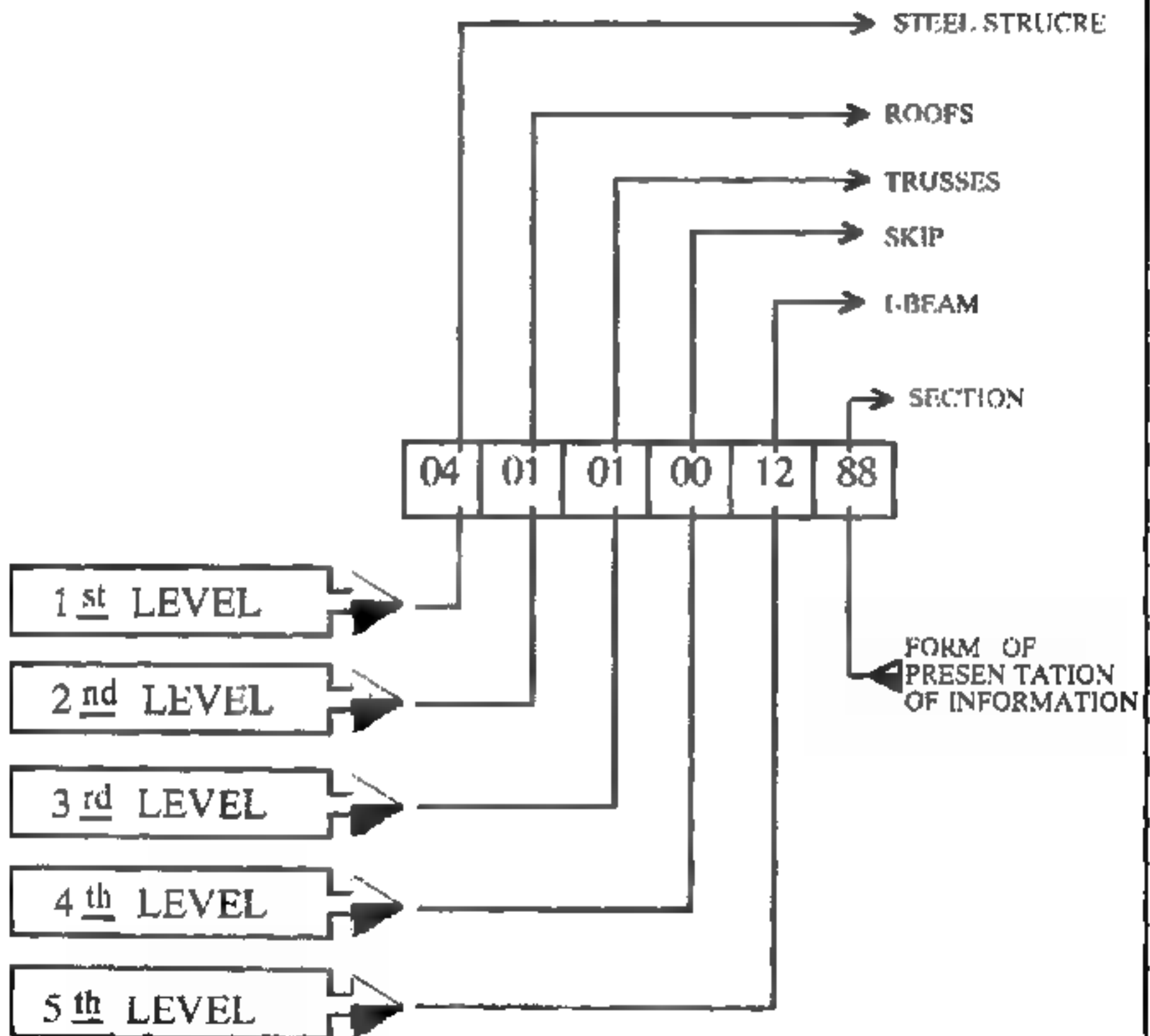
00	GENERAL DOCUMENTS
01 - 19	ARCHITECTURAL & CIVIL ENGINEERING
20 - 39	ELECTRICAL ENGINEERING
40 - 89	MECHANICAL ENGINEERING
90	GEOLOGY AND MINING
95	GENERAL LAY - OUT

شكل رقم (٢١)

المجالات الرئيسية التي تنتمي إليها مجموعة الوثائق
الهندسية لمجمع الحديد والصلب

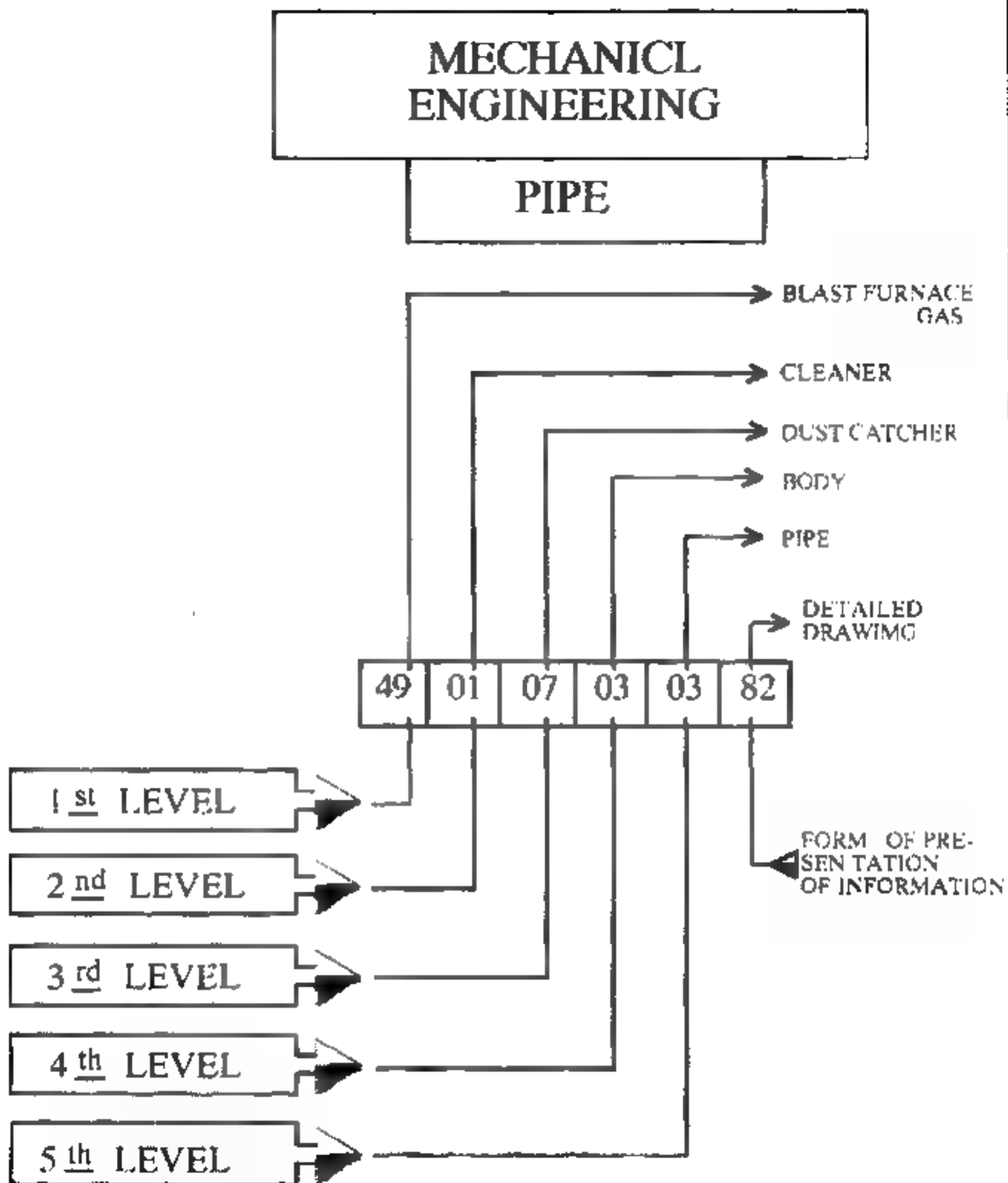
ARCHITECTURAL AND CIVIL ENGINEERING

1 - BEAM



شكل رقم (٢٢)

نموذج تصنيف لوحة هندسية تحوى مقطعا للكمرات
الحديدية التي تحمل الأسطح الجمالونية لمصنع الصلب



شكل رقم (٧٢)

تمودج تصنيف لوحة هندسية تحوى رسما لبيكل
ماسورة شاقط الرماد الخاص بطرد عادم الاقوان

شكل رقم (٢٤) صفحة من جداول تصنيف وثائق مجمع الحديد والصلب

Iron and Steel Complex CLASSIFICATION SYSTEM



03	CONCRETE CONSTRUCTION
03	CONCRETE CONSTRUCTION
03 00 00 00 01	STEEL ELEMENT TO BE INSERTED
03 00 00 00 02	INSERTED AND INSTALLATION DETAIL
03 00 00 00 03	INSERTED GLAND
03 00 00 00 04	REINFORCEMENT AND FORMWORK
03 01	FOUNDATION FOR BUILDING
03 01 00 00 01	FORMWORK AND REINFORCEMENT
03 01 00 00 02	HYDROINSULATION OF COVERING
03 01 00 00 03	HYDROINSULATION OF BOTTOM
03 01 00 00 04	HYDROINSULATION OF CORNER
03 01 00 00 05	HYDROINSULATION ■ COMPENSATOR IN COVERING
03 01 00 00 06	HYDROINSULATION OF COMPENSATOR IN BOTTOM
03 01 00 00 07	HYDROINSULATION OF FIXING AT CANTING STRIP
03 01 00 00 08	HYDROINSULATION OF WALL
03 01 00 00 09	HYDROINSULATION

شكل رقم (٢٥) صفحة من كشاف تصنيف وثائق مجمع الحديد والصلب

IRON and Steel Complex CLASSIFICATION SYSTEM



ANALYZER PANEL

AUTOMATIC MEASUREMENT ☒ CONTROL CONTROL & AUTOMA. 35 01 02 04 12
TION CONTROL EQUIPMENT CONTROL BOARD AND PANEL

ANALYZER PANEL BOARD

AUTOMATIC MEASUREMENT AND CONTROL - CONTROL & AUTOMA. 35 01 ☒ 06 12
TION; CONTROL EQUIPMENT ARRANGEMENT; CONTROL BOARD AND
PANEL

ANALYZER RECEIVER PANEL BOARD

AUTOMATIC MEASUREMENT AND CONTROL - CONTROL & AUTOMA. 35 02 08 04 15
TION; CONTROL EQUIPMENT ARRANGEMENT; CONTROL BOARD
AND PANEL.

ANCHOR

INDUSTRIAL WATER SYSTEM; OUTDOOR WATER AND SEWERAGE 52 05 00 13 11
LINES; SLUICE GATE.

VENTILATION; PIPELINES AND AIRDUCT: CONNECTION 48 01 06 07 08

VENTILATION; PIPELINES AND AIRDUCT; FILTRATION CHAMBER 48 01 01 07 07

VENTILATION; PIPELINES AND AIRDUCT OUTLAY; ENDORED 48 01 06 03 02
FRAME.

ANCHOR BOLT

ACETYLENE SYSTEM; STORAGE ☒ DISTRIBUTION; GAS 53 02 01 08 04

شكل رقم (٢٥)

صفحة من كشاف تصنيف وثائق مجمع الحديد والصلب

IRON AND STEEL COMPLEX

SUB - PROJECT :

PLENDING YARD

CODE No. 5103

شكل رقم (٢٦) صفحة من فهرس المشروعات الفرعية

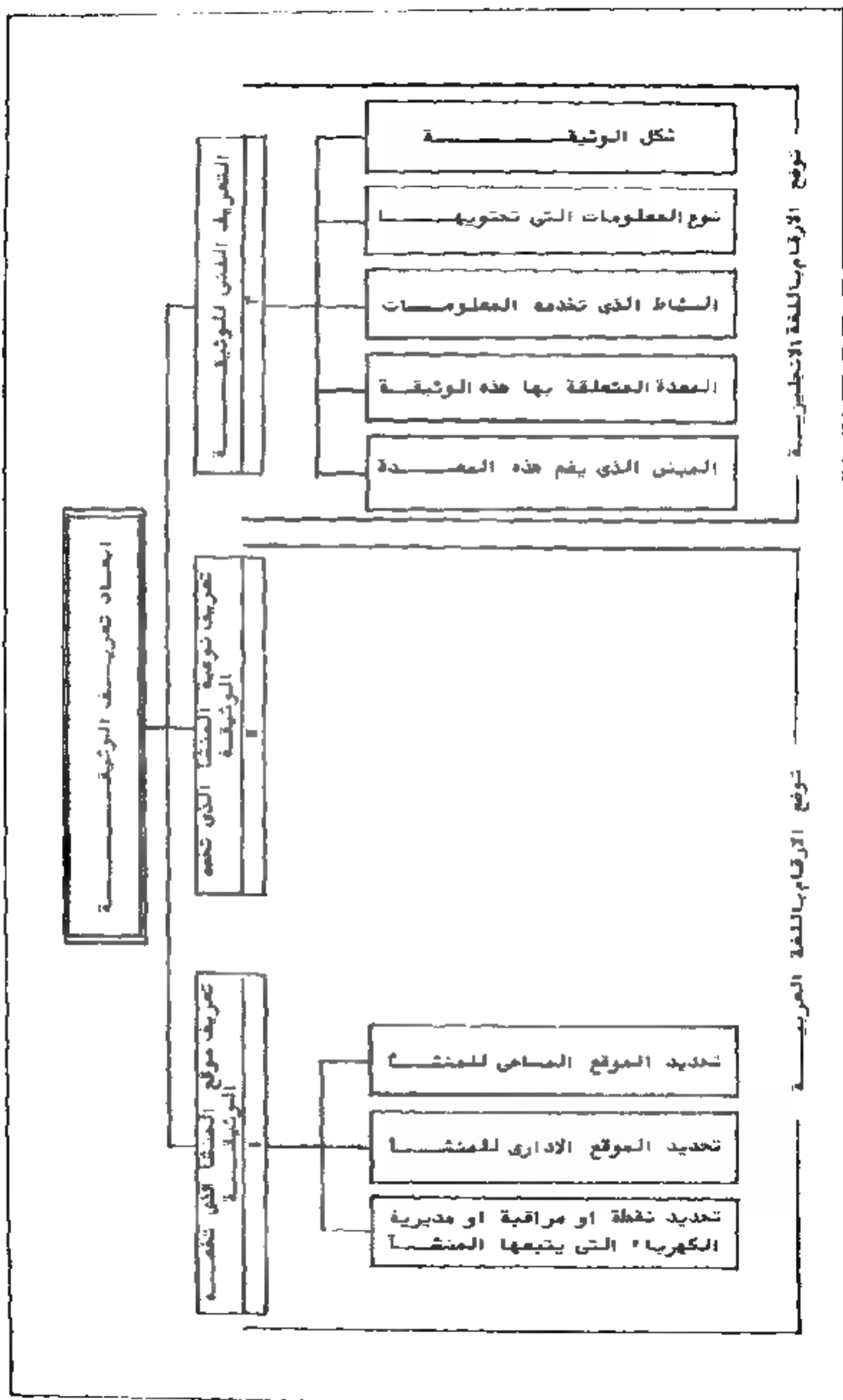
CLASS No.	DRAWING DISCRITION	RUSSIAN No.	SHEET No.	MICROFILM	
				No.	FRAME No.
20 00 00 00 00 026 12	ELECTRICAL ENGINEERING GENERAL DOCUMENTS LIST OF ELECTRICAL DRAWINGS.	E-E-114 - A	001 / 001	01	183
20 00 00 00 00 026 48	CABLE LISTS	E-E-118 - A	004 / 004 001 / 001 006 / 006	01	184 - 188
21 05 00 00 00 016 05	ELECTRICAL POWER SUPPLY POWER NETWORK 380/220 v. PLAN AT EL. 40-600 AND 4.600.	E-E-117 - A	001 / 001	01	189
21 05 06 00 01 017 72	ELECTRICAL DRAWINGS. WIRING SYSTEM.	E-E-144	001 / 001	01	190 - 193
22 01 03 00 00 019 12	ELECTRICAL POWER EQUIPMENT INSTALLATION OF ELECTRICAL EQUIPMENT FOR CONVEYOR No. 3	E-E-318	001 / 001	01	194
22 01 00 01 023 77	LIST OF ELECTRICAL DRAWINGS. INSTALLATION OF ELECTRICAL EQUIPMENT CONVEYOR No. 3	E-E-313	001 / 001	01	197
23 01 07 00 013 72	SCHEMATIC DIAGRAM OF MAIN DRIVE. INSTALLATION OF ELECTRICAL EQUIPMENT FOR CONVEYOR No. 3	E-E-320	001 / 001	01	198
23 01 01 00 00 019 48	INTERCONNECTION DIAGRAM. INSTALLATION OF ELECTRICAL EQUIPMENT FOR CONVEYOR No. 3	E-E-321	001 / 001 002 / 002	01	199

IRON AND STEEL COMPLEX
INDUSTRIAL WATER SYSTEMS

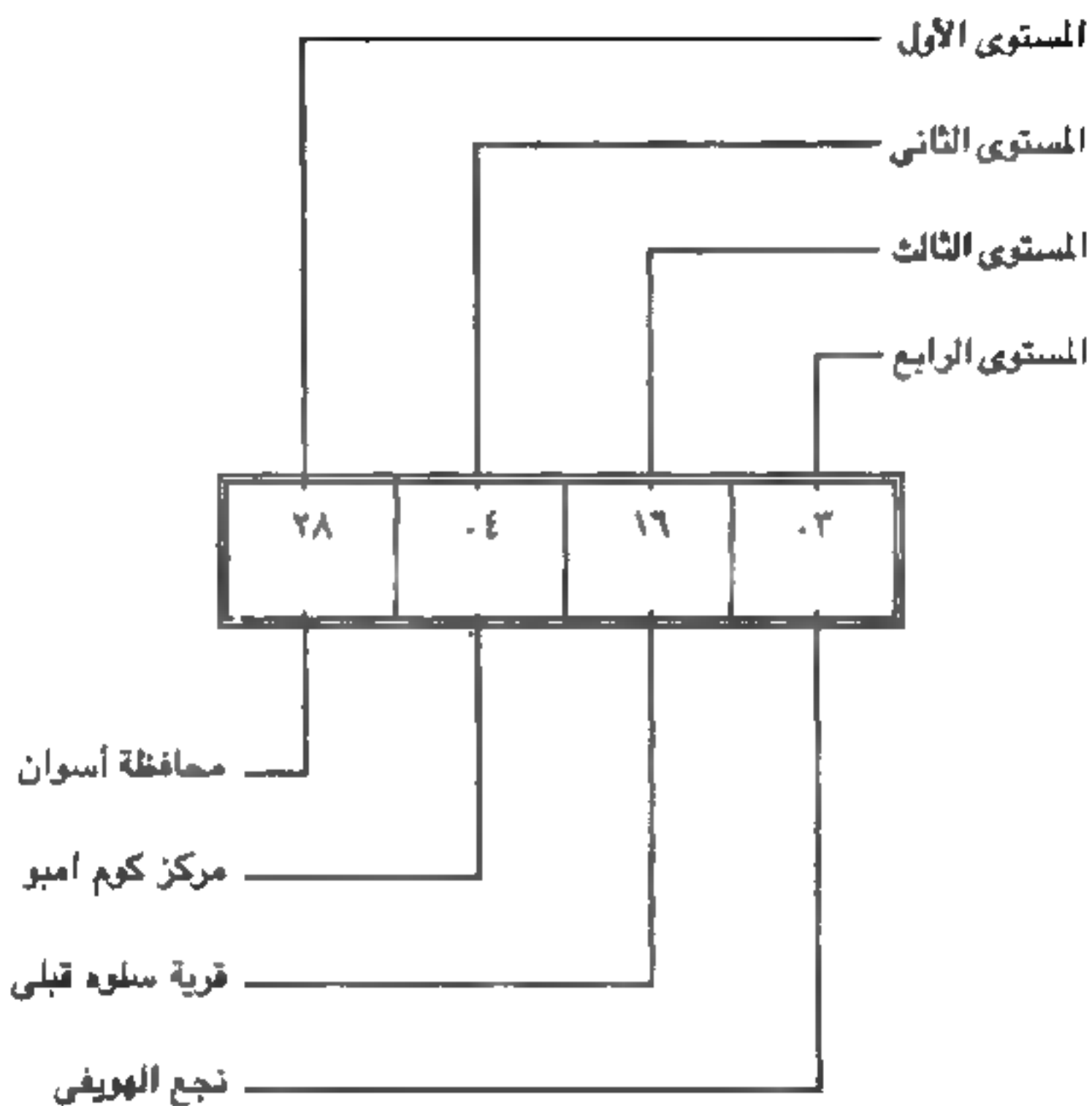
شكل رقم (٢٧) صفحة من الفهرس المصنف لوثائق مجمع الحديد والصلب

CLASS No.	DESCRIPTION	CODE No.	RUSSIAN No.	SHEET No.	MICROFILM	
					REEL No.	FRAME No.
57 02 01 00 00 05 87	SECTION VII - III STEELS. BLUOC PIPE LINES.	1418	1805 - 175/01 - 18 - 4	001 / 001	01	003
57 01 01 01 00 00 12	WELDED SHAPED PARTS, LIST OF DRAWINGS.	1104	142610 - 3	001 / 002 / 002	01	116
57 02 01 01 00 00 12 57 02 01 01 00 00 02	SPECIFICATION ON MANUFACTURING OF WELDED SHAPED P. SCHEMES OF GRAVITY FLOID BLUOC PIPE LINES SCHEMES OF COOLED WATER. SCHEMES OF HEATED WATER NETWORK. DETAIL OF PIPELINES FIRING.	1104	142610 - 2	001 / 001	01	117
	TEE.					
57 00 01 01 20 00 02	TEE AND CRIS DNOH. 100 - 400.	1104	142610 - 1	001 / 001	01	118
57 01 01 01 20 00 02	TEE AND CRIS DNOH. 500 - 800.	1104	142610 - 2	001 / 001	01	119
57 00 01 01 00 00 02	TEB AND CRIS DNOH. 900 - 1200.	1104	142610 - 3	001 / 001	01	120
	BEND.					
57 01 01 01 20 00 02	BEND 90. DNOH. 100 - 1250.	1104	142610 - 4	001 / 001	01	121

شكل رقم (٢٨) أساس تصنيف وثائق قطاع الكهرباء



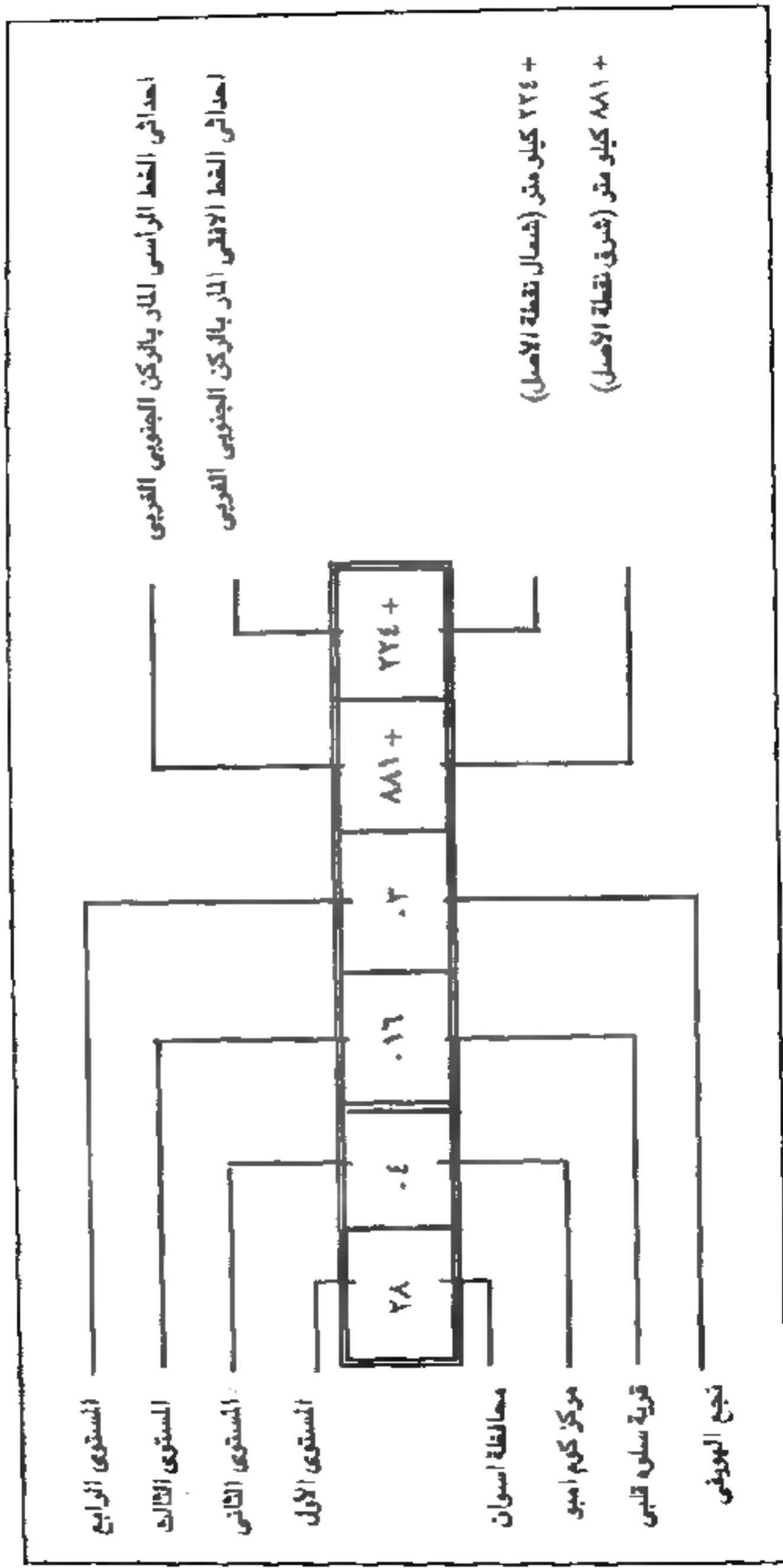
مثال لترميز الموقع الإداري لوحدية سكنية «موقع نجع الهويضي»



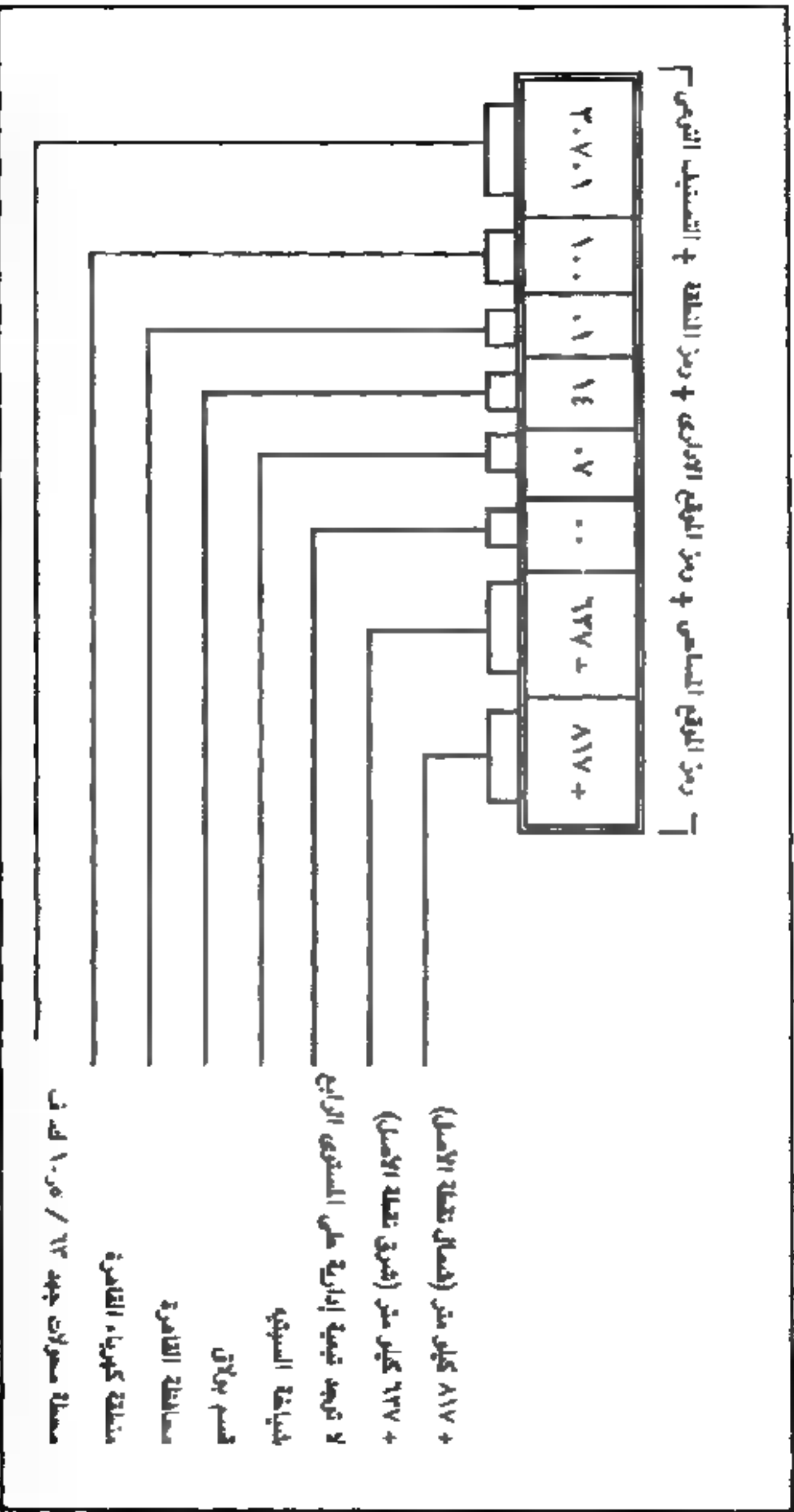
شكل رقم (٢٩)

مستويات تصنيف الموقع الإداري

لمنشآت الكهرباء

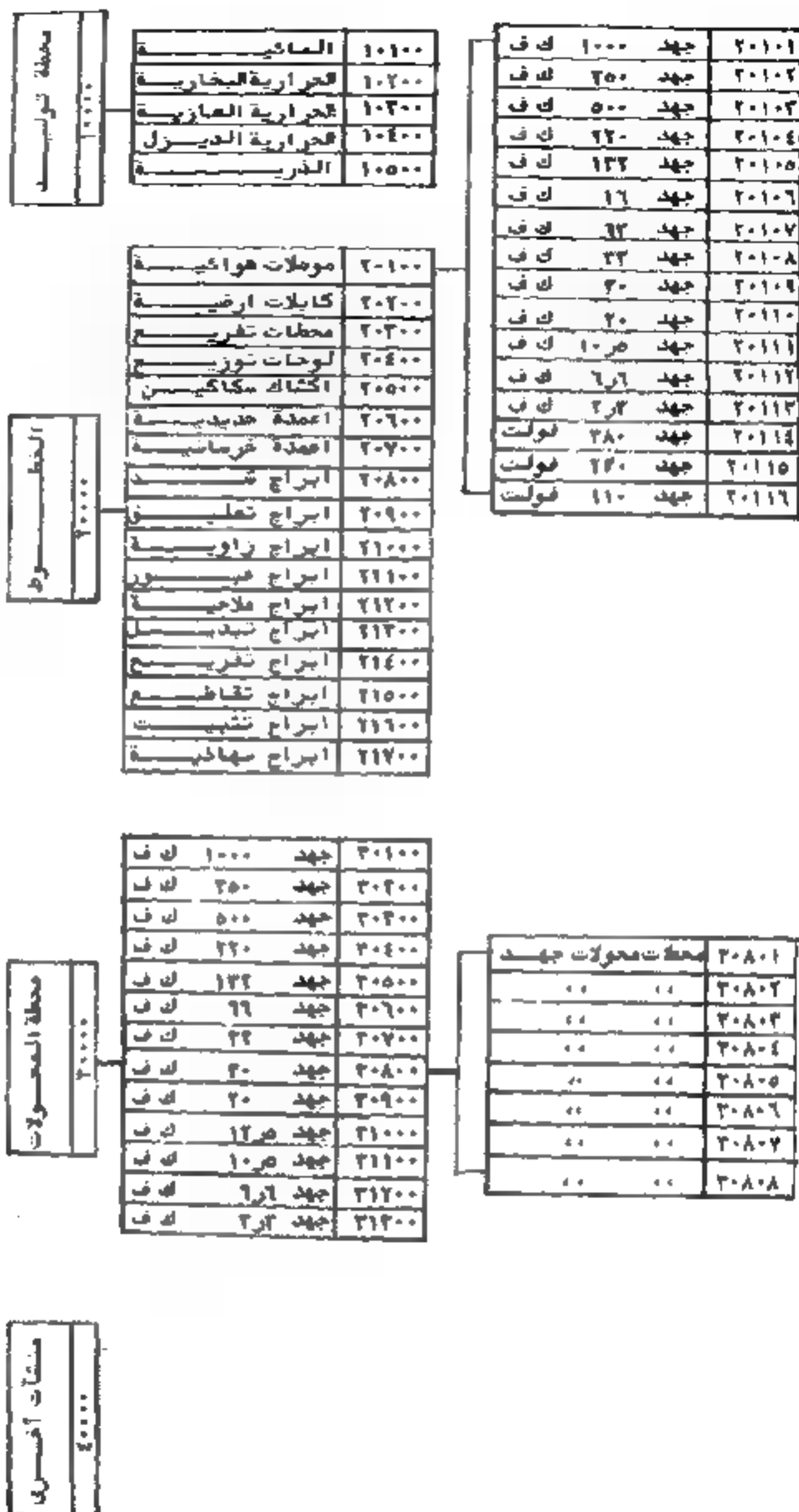


شكل رقم (٢٠) مستويات تصنيف الموقع الإدارى والموقع المساحى



شكل رقم (٣١) تصنيف الموقع الإداري والمساحي وتسمية منشآت الكوبرياء

هيكل تصنيف المنشآت قطاع الكهرباء



**INFORMATION CENTRE
GENERAL EGYPTIAN ELECTRICITY CORPORATION**

SERIAL NO.

--	--	--	--	--	--

PLANT

UNIT

SECTION

DOCUMENT DESCRIPTION _____

CODE No.

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

CLASS No.

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

DOCUMENT No.	SHEET No.	MICROFILM	
		Reel No.	Frame No.

AL-AHRAH ORGANIZATION & MICROFILMING CENTRE

شكل رقم (٧٣) وجه بطاقة الفهرسة الخاصة بوثائق الكهرباء

TYPE OF DOCUMENT ☐ PRINT ☐ TRANSPARENT ☐

DRAWING VOLUME ☐

WRITTEN PAGES ☐

PHOTOGRAPHS ☐

DIAGRAMS ☐

SCHEDULES ☐

MANUSCRIPTS ☐

OTHERS ☐

مراجعة نهائية		مراجعة الحاسب		مراجعة الأرقام المسلسلة		مراجعة التصنيف الفني		مراجعة البطاقات	
توقيع	تاريخ	توقيع	تاريخ	توقيع	تاريخ	توقيع	تاريخ	توقيع	تاريخ

شكل (٣٤) ظهر بطاقة فهرسة الخاصة بوثائق الكهرباء

ELECTRICITY SECTOR'

HIGH - DAM HYDRO - ELECTRICAL POWER STATION

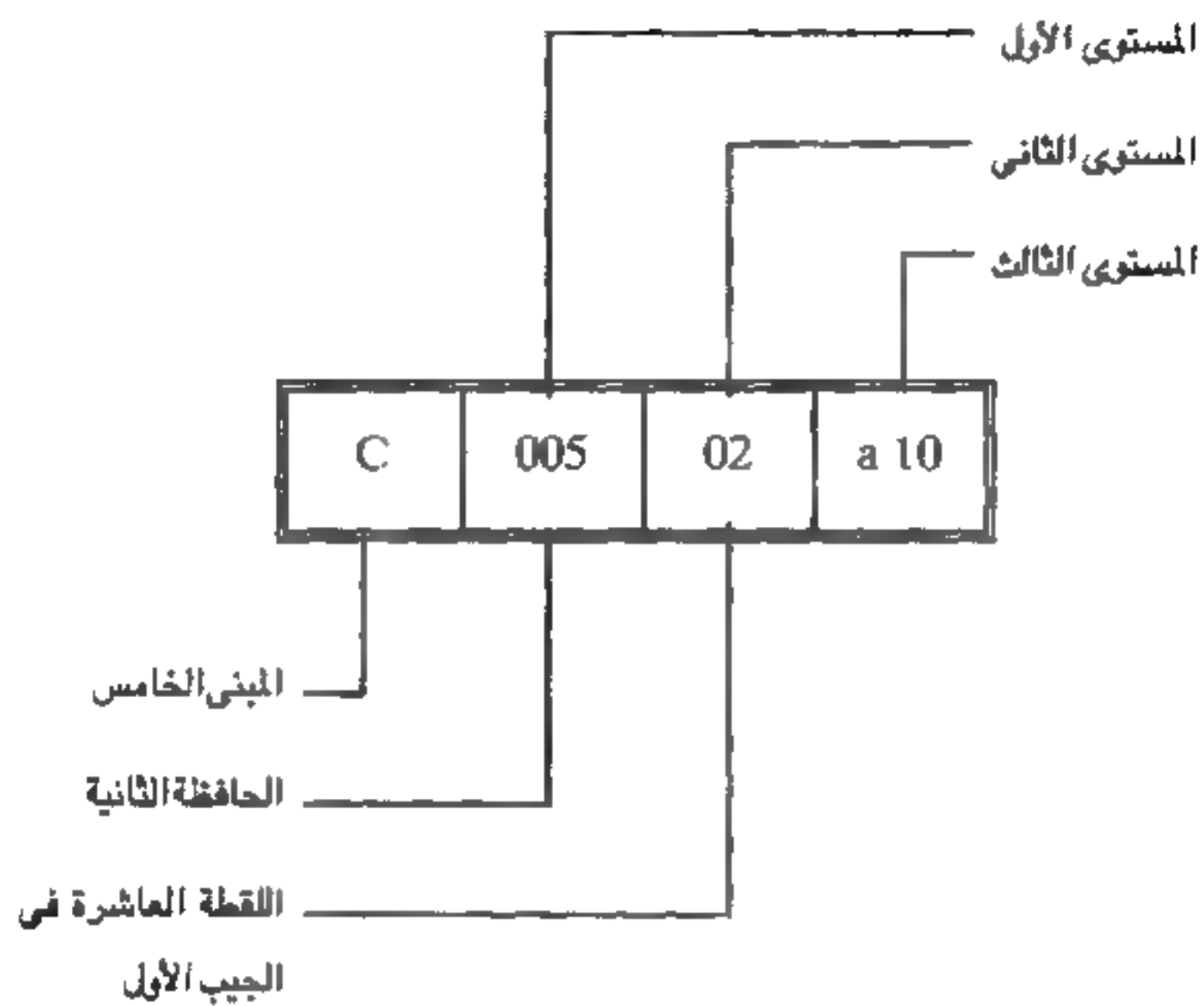
CLASS No.	DOCUMENT DESCRIPTION	DOCUMENT No.	CODE No.	MICROFILM	
				REEL No.	FRAME No.
45 00 51 05 01 18	PRESS MOULD FOR THE PIN.	401002 00 AT	0000	120	193
45 00 51 05 02 19	LOWER PART.	401002 00 AT	0000	120	194
45 00 51 05 03 19	UPPER PART.	401002 00 AT	0000	120	195
45 00 51 05 04 19	PIN.	401002 00 AT	0000	120	196
45 00 51 05 05 19	COPE.	401002 00 AT	0000	120	197
45 00 51 05 06 19	BUSH.	401002 00 AT	0000	120	198
45 00 51 05 07 19	PRESS MOULD FOR PLATES.	400919 00 AT	0000	120	199
45 00 51 05 08 19	BASE.	400919 / 1 AT	0000	120	200
45 00 51 05 09 19	STRIP.	400919 / 2 AT	0000	120	201
45 00 51 05 10 19	PLATE.	400919 / 3 AT	0000	120	202
45 00 51 05 11 19	PRESS MOULD FOR PACKING GLANDS 100 x 130 x 15.	40095214 / 00 AT	0000	120	203
45 00 51 05 12 19	BASE.	40095214 / 01 AT	0000	120	204
45 00 51 05 13 19	MIDDLE PLATE.	40095214 / 02 AT	0000	120	205
45 00 51 05 14 19	UPPER PLATES.	40095214 / 03 AT	0000	120	206
45 00 51 05 15 19	PIN.	40095214 / 04 AT	0000	120	207
45 00 51 05 16 19	BUSH.	40095214 / 05 AT	0000	120	208
45 00 51 05 17 19	COPE.	40095214 / 06 AT	0000	120	209
45 00 51 05 18 19	MOULD FOR PACKING GLANDS 80 x 110 x 15.	40095214 / 07 AT	0000	120	210
45 00 51 05 19 19	BASE.	40095214 / 08 AT	0000	120	211

شكل رقم (٣٥) صفحة من فهرس وثائق مركز معلومات وزارة الكهرباء

هيئة كهرباء مصر

الميكرو فيلم	البيان		رقم ومبلغ كل حساب			رقم الشيك	المبلغ		تاريخه	رقم المستند
	فيلم	كاسر	رقم الحساب	إليه	منه		الإجمالي	الاصلي		
				جنيه	جنيه	مليم	جنيه	مليم		

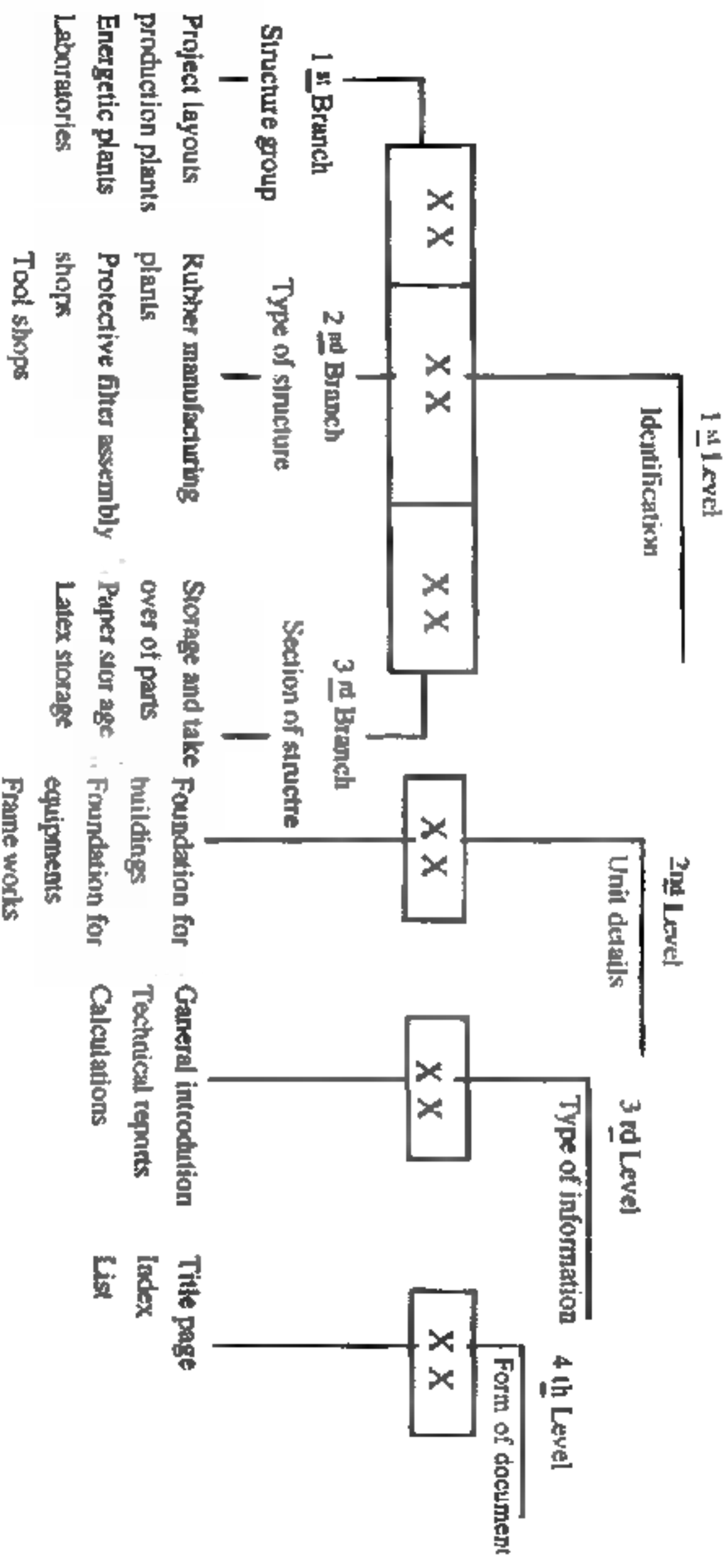
شكل رقم (٣٦) نموذج صفحة فهرس الوثائق المالية



شكل رقم (٣٨)

ترقيم الرسومات المصورة في مركز معلومات

مصنع ٨١ الحربي



شكل رقم (٣٩)

الهيكل العام لتصنيف وثائق مصنع ٨١ الدري

<p>Heliopolis For Chemical Industries</p> <p>01 Projected Layout 05 Main Steam Network</p> <p>Construction Documents</p> <p>Sorted on : Class / Drawing</p>				
Drawing no :	Class . no	Discription	Jacket :	Frame no.
251	00 00 09 05	Layout of Main steam	C 003 - 01	a 12
252	00 00 12 05	Detail of Main steam	C 003 - 05	b 04
253	00 00 12 05	Fixed Point - piping	C 003 - 05	b 05
254	00 00 12 05	Detail of Sliping seating	C 003 - 05	C 11

شكل رقم (٤٠)

نموذج جزء من صفحة الفهرس الالكتروني الوثائق مصنع ٨١ الحريى بمدخل رقم الرسمة

المصادر

أولاً : المصادر العربية

- ١ - أبو السعود إبراهيم. الاستخلاص وأهميته في خدمة البحث العلمى.. المجلة العربية للمعلومات، مج ١ ، ع ٤ . - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٨٠.
- ٢ - أبو الفتوح حامد عودة. تقرير عن دراسة حالة المحفوظات العامة بالدولة وإمكانيات تنظيمها. - القاهرة: الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ١٩٧٠ . - ٤٧ ص . - (طبعة محدودة بالآلة الكاتبة).
- ٣ - _____ . تنظيم المعلومات الصحفية فى الأرشيف والمكتبات - القاهرة: الأنجلوا المصرية، ١٩٦٨ . - ١٨٤ ص.
- ٤ - أحمد أنور عمر (دكتور). مصادر المعلومات . - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٧٧ . - ١٨٤ ص . - (دراسات عن المعلومات، ٥).
- ٥ - أحمد بدر (دكتور). توفير المعلومات بأجهزة التوثيق بالوطن العربى . - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٧٦ . - ١٩٦ ص . - (دراسات عن المعلومات ، ١).
- ٦ - أحمد دبّاس. مراحل عملية إتخاذ القرار الإدارى . - المجلة العربية للإدارة، مج ٣ ، ع ١ . - القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، ١٩٧٩.
- ٧ - أحمد حسين عبد المنعم (دكتور). المعلومات وعملية إتخاذ القرارات - المجلة العربية للإدارة، مج ٢ ، ع ٢ . - القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٧٩.
- ٨ - السعيد شلبي (دكتور). إستخدام التقنيات الحديثة فى مجال المعلومات . - القاهرة:

- المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٧٧ . - ٢٧١ ص . - (دراسات عن المعلومات، ٦).
- ٩ - _____ . الأسلوب العلمى لإتخاذ القرارات الإدارية . - القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٧٦ . - (ضمن أبحاث برنامج إدارة المعلومات الذى عقد بالقاهرة من ٢/٧ - ١٧/٣/١٩٧٦) . - ٢٨ ص . - (طبعة محدودة بالآلة الكاتبة).
- ١٠ - _____ . نظام تصنيف وثائق قطاع الكهرباء كتجربة رائدة فى مجال توثيق الوثائق الهندسية . - **مجلة الثقافة العربية** ، ع ٢ . - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٧٥ .
- ١١ - _____ . نظم المعلومات الإدارية ركيزة هامة للنهضة الصناعية فى الدول العربية . - **مجلة الثقافة العربية** ، ع ٤ . - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٧٦ .
- ١٢ - جمهورية مصر، قرار جمهورى رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ . - **الجريدة الرسمية**، ع ٤٤ مكرر (١٩٨١) . - القاهرة: المطبعة الأميرية ١٩٨١ .
- ١٣ - حسام الدين عبد الحميد محمود (دكتور)، تكنولوجيا صيانة وترميم المقتنيات الثقافية: مخطوطات - مطبوعات - وثائق - تسجيلات . - القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٩ . - ٢١٠ ص.
- ١٤ - حسن على حسن الحلوة (دكتور)، علم الوثائق الأرشيفية (الأرشيفستيقا) . - القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٥ . - ٤٣ ص.
- ١٥ - هشمت قاسم (دكتور)، علم المعلومات فى رحلة البحث عن هوية - **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** س ١ ، ع ٢ . - الرياض: دار المريخ، ١٩٨١ .
- ١٦ - دار الوثائق القومية، نشرة تفسير القانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤ . - القاهرة: ١٩٧٣ . - ٢٩ ص . - (طبعة محدودة بالآلة الكاتبة).
- ١٧ - رمضان عبد المعطى، الحاسبات الألكترونية فى خدمة الإدارة: ج ١ : تجهيز البيانات - **لقاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية**، ١٩٧٤ . - ٥٦ ص.
- ١٨ - سالم عيود الألويسى، محمد محجوب مالك، الأرشيف تاريخه وأصنافه وإدارته . - بغداد: الفرع الإقليمى العربى للوثائق، ١٩٧٩ . - ٩٢ ص.

- ١٩ - سعد محمد الهجرسي (دكتور). بعض التقنيات العصرية للوصف الببليوجرافي: تعريبات وتوصيلات وإرشادات. - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٧٥. - ١٤٦ ص. - (طبعة مبدئية).
٢٠. _____ . المفهوم الوجداني الإستخدامي للذاكرة الخارجية في دور المحفوظات والمكتبات ومراكز التوثيق وبيتوك المعلومات: إطار نظري يفسر وظائفها ويؤكد التكامل بينها. - **مجلة الثقافة العربية** ، ع ٤. - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٧٦.
- ٢١ - سعيد علي شفاة. مائة وخمسون عاما عمر الدفترخانة المصرية. - القاهرة: ١٩٧٩. - ٥٧ ص. - (طبعة محدودة بالآلة الكاتبة).
- ٢٢ - سلوى علي ميلاد (دكتوره). الأرشفة ماهيته وإدارته. - القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٦. - ١١٠ ص.
٢٣. _____ . قاموس مصطلحات الوثائق والأرشفة. - القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨٢. - ٩٦ ص.
- ٢٤ - سيد محمود الهواري (دكتور). الإدارة : الأصول والأسس العلمية. - ط ٣. - بيروت: د. ن. ، ١٩٦٦. - ٥٩٩ ص.
- ٢٥ - شعبان عبد العزيز خليفة (دكتور)، محمد عوض العايدى، الفهرسة الوصفية للمكتبات (المطبوعات والمخطوطات). - القاهرة: دار الثقافة، د. ت. ، - ٣٨٤ ص.
٢٦. _____ . الفهرسة الوصفية للمكتبات، المواد السمعية والبصرية والمصغرات الفيلمية. جدة: مكتبة العلم، ١٩٨١. - ٣٠٣ ص.
- ٢٧ - عبد اللطيف إبراهيم (دكتور). الوثائق القومية. - دمشق: وزارة التعليم العالي، ١٩٧٢. - (ضمن أبحاث الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة (الببليوغرافيا) والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية).
- ٢٨ - عبد الوهاب عبد السلام أبو النور (دكتور). التصنيف لأغراض إسترجاع المعلومات. - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٧٧. - ١٩٥ ص. - (دراسات عن المعلومات، ٣).

٢٩ - عبد الوهاب عيد السلام أبو النور. مركز المعلومات الميكروفيلى لجمع الحديد والصلب المصرى . - **المجلة الثقافة العربية** ، ع ٢ . - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٧٤.

٣٠ - محمد ابراهيم سليمان. نظم المعلومات الإدارية ودورها فى تحقيق التنمية . - **المجلة العربية للمعلومات**، مج ٢، ع ٥ . - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٨٠.

٣١ - محمد أحمد حسين. الوثائق التاريخية . - القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٥٤ . - ١١٨ ص.

٣٢ - محمد توفيق خفاجى (دكتور). التوثيق كحاجة وخدمة للتخطيط والتنمية فى الوطن العربى . - **المجلة العربية للمعلومات** ، مج ٢ ، ع ٤ . - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٨٠.

٣٣ - محمد فاروق الهيثمى (دكتور). مقدمة فى أسس النظم الحاسبة الالكترونية . - القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٧٤ . - ٩٤ ص.

٣٤ - محمد فتحى عبد الهادى (دكتور). تحديث المكانز وصيانتها . - **المجلة الثقافة العربية للمعلومات** مج ٢ ، ع ٥ . - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٨٠.

٣٥ - _____ . التكتيف لأغراض المعلومات . - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٧٧ . - ١٦٤ ص . - (دراسات عن المعلومات، ٢).

٣٦ - _____ . المكانز كنواى للتكتيف والإسترجاع . - **المجلة الثقافة العربية للمعلومات** مج ١ ، ع ٢ . - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٨٧.

٣٧ - محمد فؤاد البهى (دكتور). تطوير الإحصاءات إلى مؤشرات ودورها فى رسم السياسة العامة والتخطيط والتنمية . - **المجلة العربية للمعلومات** ، مج ٢ ، ع ٤ . - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٨٠.

٣٨ - محمد محمد الهادى (دكتور). تصميم نظام معلومات يخدم التخطيط والإدارة التعليمية . - **مجلة المكتبات والمطومات**، ص ١ ، ع ٣ . - الرياض: دار المريخ، ١٩٨١.

- ٣٩ - محمود عباس حمودة (مكتوب). الإدارة ومشكلات الأرشيف في مصر . - القاهرة:
كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩٧٧ . - ٦٦ ص . - (طبعة محدودة بالآلة الكاتبة).
- ٤٠ - محمود فهمي العطروزي . أسس السكرتارية والحفظ . - ط٢ . - القاهرة : عالم
الكتب، ١٩٧٢ . - ٢٨٤ ص.
- ٤١ - مؤسسة الاهرام. نشرة مركز التنظيم والميكروفيلم . - القاهرة: د.ت . - ١٢٥ ص.
- ٤٢ - وزارة الثقافة. القانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤ لإنشاء دار الوثائق والملائحة الداخلية . -
القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٤ . - ١٢ ص.
- ٤٣ - وزارة المالية.لائحة محفوظات الحكومة الخاصة بالحسابات والمستخدمين والمعاشات
ونظام غرف الحفظ . - القاهرة: ١٩٥٢ .

ثانياً: المصادر الأجنبية:

- 1- Arnold, Denis. The Management of the information department.- London: Andre Deutsch, 1976. - 143 p. (Institute of Information Scientists monograph series, 1).
- 2- Buch, Solon. Let's look at the record.- **American-Archivists** ,vol. 8 (April 1945).
- 3- The Chamber's Encyclopedia, art. Archives.- London: 1973.
- 4- Cook, , Micheal. Archives administration, a manual for intermediate and smaller organisations and for local government.- England: Dawson, 1977. - 258 p.
- 5-The Encyclopedia Americana, art. Archives. - N.Y.: 1976.
- 6-Encyclopedia Judica, art. Archives.- Jerusalem: 1974.
- 7- Encyclopedia of Librarianship, art. Archives.-London: Bowes and Bowes, 1958.
- 8- Hodson, J.H The Administration of archives.- Oxford: Pergamon, 1974 .- 217 p.
- 9- Holloway, A.H. and others. Information work with unpublished reports .- London: Ardre Deutsch, 1976. - 302 p.(Institute of Information Scientists monograph series, 2).
- 10- Holmes, Oliver. Public records -who knows what they are?. - **American Archivists**, vol. 23 (January 1960).
- 11- Huffman, Henry and others. Office procedures and administration.- N.Y. : Mc Graw - Hill, 1965.- 401 p.
- 12- Jenkinson,Hilary. A manual of archive administration, edited by Roger H. Ellis.- London: Percylund Humphries, 1966.- 261 p.
- 13- Johnson, H. Webester and Savage, William. Administrative office management.- Massachusetts: Adison-wesley, 1968.- 628 p.

- 14- Kathpalia, Yash Pal. Conservation and restoration of archive materials.- Paris: Unesco, 1973.- (Documentation Libraries and Archives, 3).
- 15- Leahy, Emmett. Modern records management. -**American Archivists**, vol. 12 (January 1949).
- 16- Leavitt Arthur. What are archives ? .- **American Archivists**, vol. 24 (April 1961).
- 17-Littlefield, C.L. and Rachel, Frank. Office and administrative management.- 2nd ed.- New Delhi: Prentice-Hall, 1966.- 577p.
- 18- Mabbs, A.W. and Duboseq, Guy. The Organisation of intermediate records storage.- Paris: Unesco, 1974.- 75 p.
- 19- The New Universal Library art. Archives.- London: Caxton, 1968.
- 20- Posner, Ernest. Records centers-archives buildings.- **American Archivists**, vol. 29 (January 1966).
- 21- Rieger, Morris. Archives and automation.- **American Archivists**, vol. 29 (January 1966).
- 22- ————. Modern records retirement and appraisal practice.- **Unesco Journal of Information Science, Librarianship and Archives Administration**, vol. 1, no.3 (July 1979).
- 23- Schellenberg, T.R. Modern archives, principles and techniques.- Chicago: Univ. of Chicago, 1971.- 248 p.
- 24- Symes, Mark. Office procedures and management. -London: Heinemann, 1969.- 478 p.
- 25- Walley, B.H. Manual of office administration.- London: Business Publications, 1968.- 423p.
- 26- Whitehead, Geoffery. Office practice made simple.- 4th ed.- London: ELBS and Allen, 1980.-368 p.

رقم الإيداع ٩٢/٨٩٦١

I.S.B.N.

977-270-038-7

التجهيزات الفنية : آو - قسك / ٣٣٩ ش السودان - ت ٣٤٧٢٥٥٥

هذا الكتاب

الوثائق الإدارية شكل من أشكال المعلومات ، وهي تستمد أهميتها من طبيعتها الخاصة التي تنفرد بها عن سائر أنواع المعلومات ، فهذا النوع من الأوعية ينتج بطريقة رسمية لخدمة أغراض إدارية تحكمها القوانين واللوائح ، كما يتم استبقاؤه داخل المؤسسات والهيئات والأجهزة الإدارية ، وكذلك يتم استرجاعه وإتاحة معلوماته حسب القواعد والقوانين .

وتتميز الوثائق الإدارية باحتوائها على معلومات على درجة عالية من الصحة ، يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها كمصدر هام من مصادر المعلومات للإدارة والبحث ، ومما لا شك فيه أن توفير البيانات والمعلومات بالقدر المناسب وبالمستوى المناسب يعد حجر الزاوية في نجاح أى مشروع ، إذ أنها تمثل المادة الخام التي تبنى عليها المواقف واتخاذ القرارات .

ويستند هذا الكتاب ثغرة في البنية العلمية الأساسية لموضوع إدارة الوثائق الإدارية ، ويلبي حاجة الدارسين والباحثين وحاجة العاملين في وحدات المعلومات الإدارية وأقسام السكرتارية في أجهزة الدولة ومؤسساتها ، وكذلك رجال الإدارة والمسؤولين عن اتخاذ القرارات الإدارية .

ويستند هذا الكتاب إلى دعامتين أساسيتين ، أولهما : التخصص الأكاديمي للمؤلف في مجال الوثائق الإدارية ، وثانيهما : الخبرة العملية الواسعة التي اكتسبها المؤلف من تعامله المباشر مع الوثائق الإدارية في العديد من المؤسسات

الباحث

الدار المصرية اللبنانية

طاعة - نشر - توزيع

٢٢ شارع د. محمد إسماعيل - القاهرة - ١١٥٥٢٠٢٠ - ١١٥٥٢٠٢٠ - ١١٥٥٢٠٢٠ - ١١٥٥٢٠٢٠ - ١١٥٥٢٠٢٠ - ١١٥٥٢٠٢٠ - ١١٥٥٢٠٢٠ - ١١٥٥٢٠٢٠ - ١١٥٥٢٠٢٠ - ١١٥٥٢٠٢٠

AL DAR AL-MASRIYAH AL-LUBNANIYAH

PRINTING — PUBLISHING — DISTRIBUTION

14 ABD EL KHALEN SABRY ST. P.O. BOX 1001 CAIRO EGYPT PHONE: 33301-33302 FAX: 33301-33302 CABLE: DARSAH00



Bibliotheca Alexandrina

0259984

٢٠٠٠